# شؤون فلسطينية

١٩٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٩

# شؤون فلسطينية

١٩٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٩

شَهـريَّـة فِكـريَّـة لمعَـالجـة أحـدَاث القضيَّـة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصـدُر عَـن مَـركَـز الأبحـاث فـي منـظمَـة التحْـريـر الفلسـطينيَّـة


## المحتويات


٣ الشمولية الاجتماعية للانتفاضة ..... وحيد عبدالمجيد
٢٢ السلم البارد ..... د. نبيل حيدري
٣٦ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية ..... محمد خالد الأزهري
٦١ مشاركة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٧٣ ..... طلعت أحمد مسلّم
٨٣ المفهوم الاسرائيلي لمصادر التهديد ..... عماد جاد

تقارير

٩٣ «مبادرة رابين» خطوة في فراغ ..... محمد عبدالرحمن
١٠٠ المستوطنون والانتفاضة ..... صلاح عبدالله

مراجعات

١٠٨ شيزاف؛ موت البدوي الحقيقي الأخير ..... رياض بيدس

شهريات

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
تعميق مفهوم السلام الفلسطيني ..... سميح شبيب
١٢٠ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
«الانتظار» العربي الرسمي ..... أحمد شاهين
١٢٧ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
المبدأ والواقع في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني ..... ن. ح.
١٣٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
هجمات فردية جريئة ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١٣٦ محادثات ارنس في واشنطن ..... هاني العبدالله
١٤٢ الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل ..... مها بسطامي
١٥٣ المناطق المحتلة:
التحاور الاسرائيلي مع الفلسطينيين ..... ربعي المدهون

وثائق

١٥٨ قرار المجلس المركزي الفلسطيني:
عـرفـات رئيساً لدولة فلسطين

يوميات

١٦٢ موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٢/١٩٨٩ الى ١٥/٣/١٩٨٩

بيبليوغرافيا

١٨٢ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **اسماعيل شمّوط**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بـريـد سطحي] في الدول العـربيـة واوروبـا ـ للأفـراد ٤٠ دولاراً، للمـؤسسـات والدوائـر الحكـوميـة ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمـؤسسـات والدوائـر الحكـوميـة ٦٠ دولاراً (يضـاف ٥٠ دولاراً للبـريـد الجـوي)

# الشمولية الاجتماعية للانتفاضة

## (قراءة أولية)

وحيد عبدالمجيد

كثيرة هي الاسباب التي تدعو الى ادراج الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، التي بدأت في التاسع من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، ضمن التجارب الثورية بالغة الثراء، التي ستترك، بالضرورة، تأثيرات هائلة في نظريات وخبرات المقاومة الوطنية، وخاصة المدنية منها. ومن هذه الاسباب، استمراريتها الزمنية غير المسبوقة تقريباً في مجال المقاومة الوطنية، عندما تقترن بشموليتها الجغرافية التي تغطي مختلف أنحاء الاراضي المحتلة، مدناً وقرى ومخيمات. ومنها، أيضاً، بناؤها التنظيمي الذي عجزت سلطة الاحتلال ـ بكل ما تمتلكه من قوة غاشمة واجهزة استخبارات وتجارب قمعية ـ عن اختراقه، او التوصل الى حلقة تقودها الى القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. وهناك، كذلك، قدراتها التكتيكية البارعة في مجال تحديد الاهداف، والوسائل المناسبة لها، وطرح الشعارات السياسية الاكثر تعبيراً عن المطلوب انجازه، بالتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وهو التنسيق الذي يتمّ بشكل دقيق وسرّي للغاية، على الرغم من كل القيود التي تفرضها السلطة المحتلة.

والى جانب هذه الاسباب كلها، وغيرها، تبرز الشمولية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها احدى اهم السمات التي تميز هذه الانتفاضة وتكسبها ثراء ثورياً، سيجعلها مصدر الهام في مجال المقاومة المدنية. وتنبع الاهمية الخاصة لهذه الشمولية الاجتماعية من كونها اتاحت وصول العامل الذاتي في الانتفاضة الى ذروة فاعليته في اطار التفاعل مع الظروف الموضوعية التي هيأت الامكانية لتصعيد النضال الفلسطيني الى هذا المستوى، واستمرار الانتفاضة متدفقة لتمضي في عامها الثاني وهي أكثر قدرة على الصمود وأوفر حيوية. فليس متصوراً، في واقع الامر، ان يصل التجاوب بين جماهير الضفة والقطاع وبين قيادة الانتفاضة، باعتبارها ذراع منظمة التحرير في الداخل، الى هذا المستوى من غير مشاركة جميع الفئات الاجتماعية الفلسطينية. كما ان هذه المشاركة الشاملة هي التي تفسّر توزيع الاعباء والمغارم على أوسع نطاق، الامر الذي يحدّ من احتمالات الارهاق الذي ينتج عن استمرار الانتفاضة.

وعلى الرغم من قلّة المعلومات التي تسمح بالاحاطة الكاملة بظاهرة الشمولية الاجتماعية للانتفاضة، تسعى هذه الدراسة الى قراءة اولية للظاهرة، من خلال اطار منهجي يركّز على الامساك بالتغيّرات الاجتماعية التي شهدتها الاراضي المحتلة خلال سنوات الاحتلال، والتي أدّت، تدريجياً، الى الحدّ من نفوذ النخبة التقليدية من ارباب العائلات القديمة، او الوجهاء، لصالح نخبة جديدة مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في سياق عملية اجتماعية هيأت الظروف الملائمة

لانضمام مختلف الفئات الاجتماعية الى المقاومة، وصولاً الى شمولية مشاركة هذه الفئات في الانتفاضة الكبرى، الامر الذي يؤكد الطابع الوطني العام للثورة الفلسطينية.

## الاطار الاجتماعي التقليدي

حين بدأ الاسرائيليون احتلالهم للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كنتيجة لحرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، لم يكن الاطار الاجتماعي التقليدي يتيح مناخاً مناسباً لتصعيد المقاومة، سواء المسلّحة او المدنية. فعلى الرغم من ان الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع واجه الاحتلال بالرفض التام، الاّ ان الاطار الاجتماعي العام لم يكن ملائماً لدعم المقاومة المسلّحة التي نظّمها بعض الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمها «فتح»، امتداداً لخطها الثوري الذي بدأ في الاول من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٥. وللاطار الاجتماعي أهمية قصوى للمقاومة المسلّحة، لأنه يمثّل مصدر الدعم الحقيقي لهذه المقاومة، والمجال الحيوي لحمايتها. فهو، بالنسبة الى الفدائيين، بمثابة «البحر بالنسبة الى السمك» كما تقول عبارة ماوتسي تونغ الشهيرة. فلم يكن الكثير من العائلات التقليدية في الضفة بالاساس، وقطاع غزة أيضاً، على استعداد لتحمّل اعباء المقاومة، خاصة بعد ان أبدت سلطات الاحتلال رغبتها في الحفاظ لهذه العائلات على مواقعها وامتيازاتها. كما لم يكن ارباب هذه العائلات مهيأين للتصدي للقوة المحتلة، لافتقادهم الى قيادة متماسكة على مستوى الاقليم كله، سواء في الضفة أو القطاع. فكانت السياسة الاردنية تجاه الضفة، والى حد ما السياسة المصرية تجاه قطاع غزة، قبل العام ١٩٦٧، تسعى الى قصر نفوذ ودور رؤساء العائلات على مناطقهم فقط، وتحول دون تجاوزهم لهذه الحدود، حتى لا تظهر قيادة وطنية للضفة، أو للقطاع، في الوقت الذي عملت على دمج مصالحهم في النظام الاردني. ولذلك، تمّ تقسيم الضفة الى ثلاثة أقاليم ادارية (القدس، واريحا، ونابلس) وتفتيت كل اقليم الى مقاطعات فرعية، مستقلة ذاتياً بسلطات محدودة وتتبع مباشرة وزارة الداخلية في عمّان[١].

ومع ذلك، فقد اتجهت هذه النخبة التقليدية الى تقديم نفسها كقيادة للحركة الوطنية، وسعى وجهاؤها الى تجاوز مناطقهم المحلية ليشمل نشاطهم الضفة بأسرها، والى توحيد جهودهم لمواجهة الاحتلال بالاساليب السلمية في الاساس، وهي الاساليب التي لجأت اليها هذه الطبقة تاريخياً في مواجهة الاحتلال البريطاني، والاستيطان الصهيوني. فيشير تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الى ان «طبقة الوجهاء» لم تشارك في هذه الحركة مشاركة فاعلة، على الرغم من ادراكها الكامل للخطر الذي تمثّله الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية على فلسطين. فقد اقتصر دورها، عادة، على التحرك الدبلوماسي الهادىء.

ويصف احد دارسي تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية التقسيم الاجتماعي للعمل في صفوف هذه الحركة بقوله: «كان الوجهاء يقومون بدور الدبلوماسيين، والطبقات الوسطى المتعلمة تقوم بدور التعبير عن الرأي العام، بينما يقوم الفلاحون بدور المقاتلين الفعليين في المعركة ضد الوجود الصهيوني»[٢]. ومع ذلك أكد بعض المصادر ان عدداً من عناصر هذه الطبقة حملوا السلاح وقاتلوا مع الفلاحين، في الثلاثينات والاربعينات، وفي مقدمهم الشهيد عبدالقادر الحسيني، قائد جيش الجهاد المقدس في حرب العام ١٩٤٨[٣].

وقد اتخذ العمل الدبلوماسي، الذي مارسته هذه الطبقة، شكلاً مؤسسياً لأول مرة العام ١٩٣٦ بتأسيس الهيئة العربية العليا من ٣٢ عضواً، ينتمي ٢٨ منهم الى الارستقراطية المالكة

للأرض ورؤساء العائلات القديمة ذات النفوذ واغنياء التجار؛ بينما كان اربعة فقط من اعضائها هم الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للطبقة الوسطى[٤].

وعلى هذا النحو بدت هذه الطبقة، تاريخياً، شديدة التمسّك بالاساليب الشرعية في العمل السياسي. فكان ملاذها في مواجهة الخطر الصهيوني هو العمل الدبلوماسي: وفود الى اسطنبول، أو لندن، وعرائض ومؤتمرات وتصريحات، في اطار محاولات ترمي الى تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر الاقناع والنقاش والتحذيرات بالاساس. وكان آخر ما في جعبتها الاشارة الى احتمالات اندلاع العنف، أي التهديد بالانتفاضة الشعبية، لكن دون بذل جهد ملموس لدعم فاعلية الحركة الوطنية بحيث تتخطى التحرّكات الشعبية عفويتها لتشكّل أكثر من تهديد مؤقت للسيطرة البريطانية والاستيطان الصهيوني. وهذه هي الحدود التي تتفق عليها المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية لدور هذه الطبقة[٥]. ومن أجل فهم الاساس الاجتماعي لهذه الطبقة، لا بد ان نأخذ في الاعتبار اننا نتحدث عن مجتمع اقتطع مرتين: اولاهما عندما تمّ اقتطاع فلسطين من منطقة الشام عموماً، وثانيتهما عندما تمّ اقتطاع نحو ثلاثة أرباع فلسطين العام ١٩٤٨، حيث أقيمت عليها اسرائيل. اما القسم الباقي من فلسطين، والذي نتحدث عن الاساس الاجتماعي لـ «طبقة الوجهاء» فيه، فقد أُلحق جزء منه بالاردن (الضفة) والجزء الآخر بمصر (قطاع غزة) قبل ان يتعرّض للاحتلال الاسرائيلي. ويمكن القول ان الاساس الاجتماعي الذي استندت اليه «طبقة الوجهاء» في الضفة والقطاع هو العائلة بالاساس كما كان الحال في المجتمعات العربية عموماً، حيث كادت العائلة ان تشكّل مجتمعاً قائماً بذاته، قبل ان تتعرض هذه المجتمعات للتحديث بدرجات مختلفة. لكن على عكس الحال في معظم المجتمعات العربية، لم تكن الثروة المرتبطة بملكية الارض أساساً هي وحدها اساس تميّز عائلات معيّنة لتشكيل «طبقة الوجهاء». ففي فلسطين كانت هناك أهمية خاصة لعائلات ارتبطت بالمؤسسة الدينية، او الفئة العسكرية العثمانية خلال أربعة قرون من السيطرة التركية، والتي حصلت، تاريخياً، على هيبة ونفوذ كفلا لها الصدارة الاجتماعية. وساعد على ذلك الغياب التاريخي لطبقة اقطاعية مالكة للاراضي في فلسطين، على الرغم من وجود الملكية الخاصة للاراضي منذ صدور قوانين اصلاح الارض العثمانية في العامين ١٨٥٦ و١٨٥٨.

فالملكيات الزراعية الكبيرة التي عرفتها فلسطين التاريخية كانت أقل بكثير من معدل الملكيات الشائع في المشرق العربي. فلم تكن الملكيات الكبيرة في فلسطين تزيد عمّا يتراوح بين ٥٠ و٦٠ ألف دونم في أقصى الاحوال (عائلات الشوّا وعبدالهادي والحسيني والتاجي والبرغوثي والجيوسي والطبري)[٦]. وهذا معدّل يقل بوضوح عمّا كان معروفاً في مصر وسوريا، وحتى لبنان، مثلاً. كما لم تكن الملكيات الكبيرة تمثّل، تاريخياً، أكثر من ١٩,٢ بالمئة من مجموع الاراضي الزراعية، وهي الملكيات التي تزيد على خمسة آلاف دونم. اما الملكيات المتوسطة التي تتراوح بين ألف وخمسة آلاف دونم، فكانت نسبتها حوالى ٨,٢ بالمئة من مجموع الاراضي. وكانت بقية الاراضي مملوكة لعائلات تقل ملكيتها عن ألف دونم؛ حوالى ٣٥,٨ بالمئة منها تتراوح ملكيتها بين مئة وألف دونم، و٣٧,١ بالمئة منها تقل ملكيتها عن مئة دونم[٧].

ولذلك لم يكن ملّاك الاراضي يمثلون سوى قطاع من «طبقة الوجهاء» التي ضمّت، أيضاً، كبار التجار، الى جانب العائلات التي انبثقت مكانتها الاجتماعية من انسابها، او من وظائفها الرمزية التقليدية، كحراسة الاماكن المقدسة، سواء الاسلامية او المسيحية.

ولا يتسع المجال، هنا، لمزيد من التفصيل بشأن الاساس الاجتماعي لـ «طبقة الوجهاء»

في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، والتي كان دورها يمثّل عائقاً أمام تصاعد المقاومة الوطنية، لسببين رئيسين:

١ ـ علاقاتها التاريخية مع الاردن، منذ ان ساهمت بقدر وافر في اصدار قرار توحيد الضفتين تحت الحكم الاردني، عبر مؤتمر اريحا الشهير في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨. فعلى الرغم من رفضها الواضح للاحتلال، الاّ انها لم تطرح الاستقلال الفلسطيني في مواجهته، وانما كان هدفها اعادة الضفة الفلسطينية الى الاردن واعادة قطاع غزة الى الادارة المصرية.

ففي الضفة، اكد «الوجهاء» على الوحدة غير القابلة للفصم بين الضفة الفلسطينية والاردن، ونـادوا باعادة السيادة الاردنية على الضفة، وان كانت أقلية منهم أدركت ان حرب العام ١٩٦٧ فرضت تحدياً مباشراً للوضع الذي كانت عليه علاقات الضفة الفلسطينية مع الاردن، وتبنّت أفكاراً حول السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي تدور حول اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة، مقابل توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل؛ وهي الافكار التي قوبلت برفض من معظم «الوجهاء»، انصار الاردن، ومن الاتجاهات القومية في الضفة[٨].

٢ ـ رفضها المقاومة المسلّحة التي نظّمتها وقادتها الفصائل الفدائية الفلسطينية، وفي مقدمها «فتح»، عقب الاحتلال مباشرة، خشية منها لانتقال زمام القيادة في الاراضي المحتلة الى هذه الفصائل. ولذلك، اصطدمت هذه المقاومة بموقف القيادة التقليدية الممثّلة في الوجهاء، او معظمهم، الذين لم يكن من السهل عليهم التخلّي عن مواقعهم. ولذلك نظروا الى رجال المقاومة المسلّحة باعتبارهم «غرباء»، مستغلين ان الكثيرين من هؤلاء المقاومين كانوا قادمين من خارج الاراضي المحتلة لتنظيم المقاومة فيها. واتـاح هذا الوضع لسلطات الاحتلال فرصة أفضل للتصدي للمقاومة المسلّحة خلال الفترة التي أعقبت الاحتلال، وحرمانها من اقامة قواعد الارتكاز الآمنة، الضرورية، لتطوير المقاومة المسلّحة الى حرب عصابات واسعة النطاق. وربما يظهر التأثير السلبي لـ «طبقة الوجهاء» على المقاومة المسلّحة من ملاحظة استمرار قواعد الارتكاز لهذه المقاومة في قطاع غزة ـ حيث يقل نفوذ هذه الطبقة نسبياً ـ لفترة أطول من الضفة. فبينما أخذ الوجود الفدائي ينحسر من الضفة مع منتصف العام ١٩٦٨، استمر هذا الوجود مؤثراً في قطاع غزة ثلاث سنوات أخرى، الى ان ركّز الجيش الاسرائيلي ضرباته هناك، في أواخر العام ١٩٧١ وأوائل ١٩٧٢، حتى تمكّن قائد المنطقة الجنوبية وقتها، اريئيل شارون، من القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة في القطاع.

لكن الحـركة السياسية لهذه النخبة التقليدية في الاراضي المحتلة واجهت صعوبات متزايدة، وخـاصـة نخبة الضفة، بسبب علاقاتها السياسية مع الاردن، التي غدت موضع تساؤل شعبي بالضرورة، خلال، وبعد، معارك أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٠ ـ تموز ( يوليو ) ١٩٧١، التي اسفرت عن انهاء الوجود الفدائي الفلسطيني في الاردن، والقضاء على أهمّ قواعد ارتكاز المقاومة المسلّحة في أهم جبهة متاخمة للاراضي المحتلة.

وكان من الطبيعي ان يواكب ذلك صعود موازٍ لدور نخبة سياسية جديدة مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسـطينية وساعية الى الاستقلال الفلسطيني. وانعكس ذلك على نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٢، التي أكدت فيها النخبة الجديدة وجودها بشكل ملموس قبل ان تحقق فوزاً كبيراً في انتخابات العام ١٩٧٦.

وتجـدر الاشـارة، هنـا، الى ان انتمـاء عدد لا يستهـان به من نشـطاء النخبة الجديدة الى

العائلات التقليدية التي يمثّل كبراؤها رموز «طبقة الوجهاء» لا ينفي التنافس التاريخي الذي تطور بين النخبتين، التقليدية والجديدة. فالمعيار الصحيح، هنا، ليس الانتماء العائلي، وانما الموقف السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية. فقد اتجه الكثيرون من ابناء الجيل الجديد للعائلات التقليدية الى تأييد مواقف واهداف منظمة التحرير الفلسطينية، والنضال من اجلها الى جانب أبناء الفئات الاجتماعية الاخرى، سواء الذين ارتبطوا بالفصائل الفلسطينية المختلفة، وفي مقدمها «فتح»، واصبحوا بمثابة القيادة للنخبة الجديدة، او الذين بقوا مستقلين.

ويمكن القول ان هذا التطوّر شمل جميع هذه العائلات تقريباً، بشكل تدريجي، وبدرجات متفاوتة. واصبح ابناء عائلات، مثل الحسيني ونسيبة والنتشة والمصري وطوقان وشومان والخالدي وابو رحمة والشكعة وخلف وبندك، وغيرها كثير، ضمن صفوف النخبة الجديدة المتمسّكة بالهوية الفلسطينية المستقلة، في اطار الانتماء العربي العام. وعلى ذلك، فان وجود ابناء هذه العائلات التقليدية في صدارة النضال الوطني داخل الاراضي المحتلة، خلال السبعينات والثمانينات، لا ينفي وجود التنافس بين نخبتين متباينتين في المنطلقات والطموحات والاهداف.

واخذ النفوذ السياسي للنخبة الجديدة الصاعدة في التزايد التدريجي، وخاصة عندما نشبت حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، دون مشاركة الاردن فيها، الامر الذي اضعف منطق النخبة التقليدية في دعوتها الى اعادة الضفة الى الاردن.

وجاءت التطورات التي أعقبت تلك الحرب، واهمّها الاعتراف العربي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، واتساع نطاق الاعتراف العالمي بها على هذا الاساس، لتمثّل مدخلات جديدة تدعم دور هذه النخبة الجديدة وتؤكد ارتباطها بالمنظمة. واصبحت العناصر المنتمية، أو المؤيدة لمنظمة التحرير، وبالذات لـ «فتح»، هي مركز الثقل في قيادة النخبة السياسية الجديدة، كما اتضح من تجربة الجبهة الوطنية الفلسطينية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، ثم لجنة التوجيه الوطني (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢)، اللتين كانتا بمثابة الذراع السياسية لمنظمة التحرير في الداخل، ثمّ من تجربة القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة التي تقوم بالدور ذاته.

والملاحظ ان دور ونفوذ القيادات الجديدة المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية في الداخل آخذ في التصاعد، مواكباً للتغيّر التدريجي الحادث في البناء الاجتماعي للاراضي المحتلة، حتى وصل هذا التغيّر الى المستوى الذي يتيح نقل النضال في الداخل من الصمود على الارض الى المواجهة الشاملة للاحتلال في أكبر انتفاضة شعبية مدنية يسجلّها العصر الحديث، حيث أدّى هذا التغيّر الى توفير الامكانات الموضوعية لمشاركة جميع الفئات الاجتماعية في هذه الانتفاضة، ليصبح الشمول الاجتماعي احد أهم معالمها البارزة.

## التغيّر الاجتماعي في الضفة والقطاع

شهد البناء الاجتماعي في الضفة والقطاع تغيّرات واسعة، منذ الاحتلال، على مختلف المستويات. ويمكن تلخيص أهم معالم هذا التغيّر في أربعة جوانب رئيسة:

١ ـ اكتمال نضج الجيل الفلسطيني الجديد، الشاب، وتعاظم دوره في الكفاح الوطني. ويقصد بهذا الجيل[٩] اولئك الذين ولدوا في زمن الاحتلال الاسرائيلي، أو الذين كانوا اطفالاً صغاراً عندما وقع الاحتلال. ومعنى ذلك اننا نتحدث عن فئة عمرية واسعة نسبياً (١٠ ـ ٢٩ عاماً)، أي التي

تضم الشباب والصبية الناضجين الذين اثبتوا قدرات أعلى، بشكل ملحوظ، في مقاومة الاحتلال من الجيل السابق عليهم. ويوصف هذا الجيل الجديد، عادة، في تقارير المراسلين العاملين داخل الاراضي المحتلة، بأنه أصلب عوداً، وأقل خوفاً من سلطات الاحتلال، وأكثر جرأة في مواجهتها. ولذلك، اصبح هذا الجيل الجديد مصدر تهديد مستمر لتلك السلطات، الى حدّ انها غدت تنظر الى كل شاب فلسطيني باعتباره متهماً بالقيام بنشاطات معادية الى ان يثبت لها عكس ذلك. فهذا الجيل يتميّز بأنه لم يع مرحلة الادارة الاردنية، او المصرية، ولم يدرك لحظة الاحتلال نفسها، إمّا لأنه ولد بعدها، أو لأنه كان صغيراً لا يعيها. وبالتالي، لم يعايش صدمة هزيمة ثلاثة جيوش عربية في حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، ولم يعتقد، في يوم ما، بأن الجيش الاسرائيلي لا يُقهر؛ على عكس الجيل السابق، الذي شهد ذلك الجيش يقتحم الضفة والقطاع دونما عناء. وفضلاً عن ذلك، فقد أدرك الجيل الفلسطيني الجديد لحظتين ايجابيتين في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هما حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ وحرب لبنان العام ١٩٨٢، اللتين أكدتا ان اسرائيل ليست بالقوة التي لا يمكن مواجهتها، وان جيشها الذي بدا اسطورياً للجيل السابق يمكن ايقافه وارغامه على التراجع.

فقد بدأ وعي هذا الجيل الجديد في التكوّن مع حرب العام ١٩٧٣، حيث عاش خبرة التراجع النسبي لهذا الجيش فيها، على الاقل على الجبهة المصرية، وخاصة خلال المرحلة الاولى من تلك الحرب. ثم نضج وعيه مع حرب العام ١٩٨٢، حيث عاش تجربة عجز الجيش الاسرائيلي عن اخماد المقاومة الفلسطينية التي تصدّت له ما يقرب من ثلاثة شهور، في ظل صمت عربي مدهش وتخاذل الجيش السوري في لبنان. كما عاش هذا الجيل تجربة عجز الجيش الاسرائيلي عن الاستمرار في لبنان واضطراره الى الانسحاب من معظم الاراضي التي احتلها، باستثناء شريط حدودي بات ممزقاً من كثرة ما أطلق عليه من رصاص.

كما ان نشأة هذا الجيل في ظل الاحتلال سلّحه بروح المواجهة دون خوف، حيث تعوّد على مواجهة سلطات الاحتلال عند كل مفترق طرق، في الصباح والمساء وطوال اليوم. ولم يعد يرهب هذه السلطات كما كان حال الجيل السابق عليه، الذي روّعته معايشته لخبرة الاحتلال نفسها والسهولة التي تمّ بها الاحتلال. فليس لدى الجيل الجديد، في الواقع، ما يحول دون شعوره القوي بالنديّة، بل والتحدي، في التعامل مع هذه السلطات.

ولذلك، يمكن القول ان هذا الجيل لم يتأثر بالهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧، الّا من زاوية ادراك انه مسؤول وحده عن مواجهة نتائج هذه الهزيمة وبعد ان فقد الامل في التحرير اعتماداً على الدور العربي[١٠]؛ وهو ادراك يعتبر ايجابياً في هذه المرحلة التي يعاني فيها النظام العربي من عجز عن القيام بدور فاعل في مواجهة اسرائيل، حتى على مستوى الدعم المالي للنضال الوطني في الاراضي المحتلة.

٢ ـ انتشار التعليم في الاراضي المحتلة على نطاق واسع خلال السنوات العشر الاخيرة. فالى جانب حوالى ١٧٠٠ مدرسة ابتدائية واعدادية وثانوية، اصبح هناك ست جامعات، هي بيرزيت والنجاح الوطنية والخليل وبيت لحم والقدس والاسلامية في غزة. وهذه الجامعات معترف بها من اتحاد الجامعات العربية، وتمنح درجات علمية في كثير من التخصّصات. وقد بلغ مجموع الطلاب الجامعيين، في العام ١٩٨٦، عشية تفجّر الانتفاضة، اكثر من ١٤ ألفاً، بزيادة ما يقرب من الضعف على ما كان عليه عددهم العام ١٩٨٣، وفقاً للجدول الرقم ١[١١].

**الجدول الرقم ١**

| الجامعة | سنة التأسيس | عدد الطلاب ١٩٨٣/١٩٨٢ | عدد الطلاب ١٩٨٦/١٩٨٥ |
|---|---|---|---|
| بيرزيت | ١٩٧٢ | ١٨٨٩ | ٢٤٠٤ |
| النجاح الوطنية | ١٩٧٧ | ٢٨٢٢ | ٣٠٠٧ |
| الاسلامية غزة | ١٩٧٨ | ١١٧٨ | ٤٥٧٠ |
| الخليل | ١٩٧١ | ١٢٠١ | ١٧٤٦ |
| بيت لحم | ١٩٧٣ | ١١٧٨ | ١١٩٧ |
| القدس (٤ كليات فقط) | ١٩٧٧ | ٣٨٩ | ١٤٧٠ |
| المجموع | | ٨٦٥٧ | ١٤٣٤٤ |

والى جانب هذه الجامعات، توجد في الاراضي المحتلة حوالى ٦٠ مؤسسة تعليم متوسط، ما بين كليات مجتمع ومعاهد مهنيّة متخصّصة وغير ذلك. وبشكل عام، بلغ مجموع الطلاب في الاراضي المحتلة، سواء جامعات او معاهد او مدارس بمراحلها الثلاث، خلال العام الدراسي ١٩٨٥ / ١٩٨٦، ما مجموعه ٤٨٧٩٧١ طالباً وطالبة. وهذا الرقم يمثّل نسبة عالية للغاية من سكان الاراضي المحتلة، حيث بلغ ٣٣,٤٢ بالمئة[١٢].

وكان وجود هذه الجامعات بحد ذاته بالغ الأهمية لاستمرار الصمود على الارض، حيث تستوعب معظم ابناء الاراضي المحتلة الذين يرغبون في استكمال تعليمهم، بدلاً من لجوئهم الى الجامعات في الخارج، وبالتالي تفريغ الاراضي المحتلة من العنصر الشبابي. والمؤكد ان سلطات الاحتلال، عندما اضطرت الى السماح باقامة هذه الجامعات، كانت تطمح الى ان يؤدي وجودها الى الحؤول دون وقوع الشباب الفلسطيني، الذي يذهب الى الدراسة في الخارج، تحت تأثير الافكار الثورية التي تجعل منه عنصر مقاومة بعد العودة الى الاراضي المحتلة. وبالتالي، كان السماح باقامة هذه الجامعات يهدف الى السيطرة على الشباب واحتوائه والحؤول دون تفاعله مع الافكار الثورية في الخارج، وخاصة تلك التي ترتبط بنشاط ودور منظمة التحرير الفلسطينية. لكن جامعات الاراضي المحتلة خيّبت الآمال الاسرائيلية وتحوّلت، على الفور، الى بُؤر وطنية ومدارس للوعي والصمود ومناهضة الاحتلال، على الرغم من كل الاجراءات التعسفية الهادفة الى الحد من قيامها بهذا الدور.

وهكذا، فاذا كانت سلطات الاحتلال قبلت على مضض انشاء هذه الجامعات للحدّ من اتصال الشباب الذي يخرج للدراسة في الخارج بمنظمة التحرير، فقد غدت هذه الجامعات، ذاتها، من أهم معاقل المنظمة في الاراضي المحتلة. وخلال النصف الاول من الثمانينات، اصبح طلاب الجامعات من أكثر فئات الشعب الفلسطيني فاعلية في النضال الوطني الفلسطيني في الداخل؛ كما انهم الاكثر تنظيماً من خلال المجالس الطلابية التي ظهرت فيها تعبيراً عن الحاجة الى الدفاع عن مصالح الطلاب وحقوقهم في البداية. لكن دورها لم يلبث ان اتجه نحو مهام واهداف أكثر اتساعاً من القضايا المطلبية والنقابية والطلابية، حيث كرّست القسم الاكبر من نشاطاتها السياسية، والثقافية، والاجتماعية، لخدمة مهام النضال الوطني، وتنظيم جموع الطلاب في هذا الاتجاه.

وتمكّنت الجامعات، هذه، من الصمود والاستمرار، على الرغم من الصعوبات والعقبات العديدة التي تواجهها على صعيد محدودية الموارد، وتعسف سلطات الاحتلال تجاهها وحرمانها من امكانية التوسّع الضروري لاستيعاب اعداد اكبر من ابناء الاراضي المحتلة ومن الحصول على الادوات التعليمية والمخبرية اللازمة لها، وخاصة تلك التي تستوجب الاستيراد من الخارج. وفضلاً عن

ذلك، كان على هذه الجامعات ان تواجه اساليب القمع الاسرائيلية المكثّفة ضد النشاط الوطني الذي تقوم به.

ومن اهم مظاهر هذا القمع الامر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي أُصدر في تموز ( يوليو ) ١٩٨٠، والذي نص على منح مؤسسات التعليم العالي رخصة عمل لمدة عام واحد، ويكون لضابط التعليم، المعيّن من قبل الحكم العسكري، حق تجديد رخصة أية جامعة، أو رفضها. وكذلك، فان ضابط التعليم هو الذي يحدّد عدد الطلاب في كل جامعة دون، ان يكون لمجلس ادارتها حق تغيير هذا العدد. كما نص ذلك الامر على ان ادارة الجامعة تتحمّل المسؤولية الكاملة عن نشاطات الطلاب والمدرسين والاساتذة العاملين فيها. ولم تكتف سلطات الاحتلال بذلك، وانما اصدرت تعليمات أخرى، في آب (اغسطس) ١٩٨٣، تشترط فيها على أساتذة الجامعات والمدرّسين التوقيع على «وثيقة التزام» تنص على «عدم القيام بأي نشاط، أو عمل، يمس الامن والنظام العام، وعدم القيام بأي عمل، أو تقديم أية خدمة تعتبر مساعدة او دعماً لمنظمة التحرير الفلسطينية، او أية منظمة معادية أخرى. وعلى أساس هذه الوثيقة، تمّ ابعاد ٣٠ أستاذاً جامعياً، من بينهم رئيس جامعة النجاح الوطنية في نابلس[١٣].

وفضلاً عن ذلك، فقد مارست سلطات الاحتلال أساليب التعسّف والضغوط كافّة على الجامعات والحركة الطلابية والمدارس، وذلك بغلقها لفترات متفاوتة، ودهم مقارّ مجالس الطلاب ومصادرة محتوياتها، واعتقال الطلاب وبعض الاساتذة وفرض الاقامة الجبرية عليهم.

ويوضح الجدول الرقم ٢ عدد الايام الدراسية التي اغلقت فيها الجامعات والمعاهد والمدارس، خلال السنوات الثلاث السابقة على الانتفاضة[١٤].

**الجدول الرقم ٢**

| السنة | الجامعات | الكليات والمعاهد | المدارس | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٥ | ١٠٣ | ٦٨ | ٤٧ | ٢٦٨ |
| ١٩٨٦ | ٥٥ | ٣٩ | ٢١ | ١١٥ |
| ١٩٨٧ | ٦١٠ | ١١٨٤ | ١١٦٣٥ | ١٣٤٢٩ |
| المجموع | ٨١٨ | ١٢٩١ | ١١٧٠٣ | ١٣٨١٢ |

وفي اطار هذه المواجهة نمت القيادات الطلابية الشابة التي اخذت على عاتقها، في كثير من الاحيان، قيادة النضال الوطني في الداخل، ممّا جعل جامعات الاراضي المحتلة معاقل حقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومدارس لتربية الجيل الجديد الصاعد، وصقل وعيه الوطني، وتنظيم جهوده لمواجهة الاحتلال، الامر الذي ساعد في تثوير الاوضاع هناك بشكل متزايد، وتهيئة المناخ الضروري للانتفاضة الكبرى، بعد ان قام الطلاب بتفجير اكثر من انتفاضة على مستوى أقل خلال الفترة السابقة، وكان أهمها انتفاضة كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٦، التي اشتعلت في الضفة الفلسطينية كرد فعل لتصدي طلاب جامعة بيرزيت لسلطات الاحتلال، واستشهاد ثلاثة منهم عند حرم الجامعة، في الثالث من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٦، مؤكدين الدور الذي باتت تلعبه الجامعات الفلسطينية، كمفجّر للتحركات الشعبية الواسعة[١٥]. فقد أدت معركة جامعة بيرزيت، في ذلك اليوم، الى اشتعال الضفة، ثم القطاع، في انتفاضة واسعة فاجأت سلطات الاحتلال، وكانت بمثابة احدى «البروفات» الاخيرة للانتفاضة الكبرى التي تفجّرت بعدها بعام، ليشارك فيها طلاب الجامعات والمدارس ضمن مختلف فئات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

٣ ـ دور التنظيمات التابعة لفصائل منظمة التحرير، وخاصة «فتح»، وكذلك الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي. فقد أدّى اجتذاب هذه التنظيمات لاعداد متزايدة من الشباب الى خلخلة جزئيـة للنظام الاجتماعي القديم الذي يقوم على سيطرة العائلات، على النحو الذي سبقت الاشارة اليه في اطار الحديث عن ظهور وتزايد دور النخبة الجديدة في الاراضي المحتلة. فقد تجاوزت اعداد كبيرة من ابناء الجيل الجديد مواقف كبراء عائلاتهم وارتبطوا بهذه الفصائل باشكال مختلفة من الارتباط. ولذلك، يمكن القول ان العائلات فقدت سطوتها السياسية السابقة، لكن دون ان تفقد اهمّيتها الاجتماعية، باعتبارها ضرورة لشعور الافراد بالحماية النسبية في ظل الافتقاد الى الدولة الوطنية.

كما امتد دور تنظيمات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل الى الجمعيات الاجتماعية المختلفة، ممّا أدّى الى تطوير انشطة هذه الجمعيات. ولعب العمل التطوعي لشباب تلك التنظيمات، من خلال الجمعيات الاجتماعية، دوراً بالغ الأهمية في استمرار صمود ابناء الاراضي المحتلة، من خلال العمل على النهوض بهم، اجتماعياً وثقافياً ورياضياً، على نحو يقوّي شوكتهم في مواجهة سلطات الاحتلال، أو يحدّ، على الاقل، من امكانات خضوعهم لها تحت ضغط الحاجة. وينطوي هذا الدور ـ الذي نادراً ما يحظى باهتمام اعلامي عربي ـ على قدرات وكفاءات تطوعية هائلة تقدم العطاء، المادي والمعنوي، على نطاق واسع، نتيجة كثرة هذه الجمعيات. فهناك ١٦٦ جمعية خدمة عامة في الضفة الفلسطينية وحدها، تتفرع منها ٤٢٨ مؤسسة عاملة يستفيد من خدماتها حوالى ٧٠ ألفاً على الاقل، وفقاً لارقام العام ١٩٨٠، أي قبل ثمان سنوات ونيّف[١٦]. ويتركز اهم الانشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات في رعاية الطفولة، والانشطة الأسرية، والتنمية الريفية، ورعاية ابناء الشهداء، والتأهيل المهني، والانشـطة الطبيـة، ورعاية الجرحى والمصابين والمرضى والمقعدين وذوي العاهات، واقامة ملاجىء للعجـزة، وجمعيات للهلال الاحمر. وعلى هذا النحو، أدّى دور التنظيمات التابعة لفصائل الثورة الفلسطينية الى تحريك جمعيات الخدمة العامة وتحويلها الى مراكز للصمود والمقاومة، على الرغم من ظهور الخلافات السياسية بين هذه التنظيمات احياناً داخل بعض الجمعيات واحتدام التنافس بينها للفوز بولاء الجماهير[١٧].

٤ ـ السياسات الاسرائيلية التي قادت الى تدهور الاوضاع داخل الاراضي المحتلة، وفي مقدمها سيـاسـات الالحاق الاقتصادي الهادفة الى تكريس الضفة والقطاع سوقاً للمنتجات الاسرائيلية، وبالتالي خنق التطور الصناعي، وفرض القيود على النمو الزراعي، ممّا أدّى الى تزايد معدلات البطالة، وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد. فاصبحت هناك اعداد كبيرة من الخريجين الذين لا يجدون العمل، او العمل المناسب، في الاراضي المحتلة، ولا في البلاد العربية بعد الانحسار النسبي للموجة النفـطية. فكانت أسواق العمل في الدول العربية النفطية تجتذب اعداداً من هؤلاء خلال النصف الثـاني من السبعينات، حيث ساهمت تحويلاتهم المالية في تحسّن الوضع الاقتصادي لعائلاتهم. ولذلك، أدى انحسار فرص العمل المتاحة لهم في هذه الدول، قرب منتصف الثمانينات، واضطرار اعداد منهم الى العودة، الى تزايد الاحساس بوطأة الازمة الاقتصادية في صفوف الطبقة الوسطى، الواسعة، في الاراضي المحتلة. وبذلك وجد الكثيرون من طلاب الجامعات ان أول معركة تواجههم، بعد التخرّج، وهي معركة البحث عن عمل، معركة خاسرة. وكان هناك حوالى ١٢ ألفاً من خريجي الجامعات عاطلين عن العمل عشية تفجّر الانتفاضة[١٨].

كمـا أدّت سياسة مصادرة الاراضي الى تحويل اعداد متزايدة من صغار الفلاحين والمزارعين

الى قوة عمل مأجورة لا تجد مجالاً للعمل داخل الاراضي المحتلة، فتضطر الى البحث عنه وراء ما يسمى «الخط الاخضر» في ظروف بالغة الصعوبة، حيث يحصل العمّال على مابين ٥٠ و٧٠ بالمئة من أجور العمال الاسرائيليين الذين يقومون بالعمل ذاته، فضلاً عن الحرمان من أية ضمانات. وواكب ذلك ارهاب التجار، أيضاً، بالضرائب المتزايدة التي اثقلت كاهلهم وأثارت نقمتهم على الاحتلال.

وفضلاً عن ذلك، فقد قادت عمليات الاعتقال الواسعة لكل من يشتبه في انضمامه الى المقاومة الوطنية، والتي كثيراً ما تتمّ بشكل أقرب الى العشوائية، الى تحويل السجون الى مدارس للمناضلين، بدءاً من محو أمية المعتقل الأمي الى القاء المحاضرات في الاقتصاد والسياسة وأساليب الكفاح. وهناك الكثيرون الذين اعتقلوا بشكل عشوائي، على الرغم من عدم انخراطهم في العمل الوطني، فخرجوا من السجون مناضلين اشداء. واحياناً يبدأ انضمام الشبان الى التنظيمات داخل السجون تلك. فالشاب يدخل السجن غير منظّم، حيث يتلقفه اعضاء احد التنظيمات ليخرج مسيّساً ومدرباً على العمل التنظيمي، حيث تعتبر الهياكل التنظيمية داخل السجون مشابهة للهياكل الموجودة خارجها. وتصف احدى الروايات معتقل أنصار ـ ٢، الذي اقيم العام ١٩٨٢، بأنه اصبح اكاديمية الشبان، حيث يخرجون منه مسلّحين بوعي سياسي متقدّم، ومزودين بشجاعة غير مسبوقة، وبخبرات في مجال مقاومة السجّانين، ومدربين على أساليب بناء التنظيم الذي يصعب اختراقه[١٩].

## المشاركة الشاملة في الانتفاضة

وهكذا أدّت التغيّرات الاجتماعية هذه الى توفّر الظروف الكفيلة بتزايد مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، بدرجات متفاوتة. فكان الجيل الجديد، الصاعد، وخاصة من أبناء المخيمات[٢٠] وطلاب الجامعة الذين اصبحوا المصدر الرئيس للتجنيد في تنظيمات الداخل التابعة لفصائل منظمة التحرير، هو الاكثر مشاركة خلال الفترة السابقة على الانتفاضة. واصبح شبان المخيم ـ الجامعة بمثابة القوة الاجتماعية المحرّكة للعمل الوطني والمفجّرة للانتفاضة الصغيرة، والمتوسطة، التي شهدتها الاراضي المحتلة منذ الانتفاضة ضد روابط القرى العميلة للاحتلال، العام ١٩٨٢. ثم كانت هذه الفئة نفسها هي التي لعبت الدور الرئيس في تفجير الانتفاضة الكبرى من داخل مخيم جباليا، في القطاع، وبلاطة، في الضفة. وظلت هذه الفئة في طليعة الانتفاضة خلال ايامها الاولى، كما تدل على ذلك اعمار الشهداء خلال تلك الايام. فمن بين ٤٥ شهيداً خلال شهر كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، كان هناك ٤١ شهيداً تتراوح اعمارهم بين ١٠ و٢٩ عاماً[٢١].

لكن لم تمض أيام حتى ظهر العمق الاجتماعي للانتفاضة، وبانت ملامح المشاركة الواسعة لمختلف الفئات الاجتماعية في انحاء الضفة والقطاع كافة. وبهذا الشمول لم يعد بمقدور قوات الاحتلال انهاء الانتفاضة بغلق بعض الجامعات، ومحاصرة بعض المخيمات، واعتقال من يمكن الوصول اليه من النشطاء.

فلم يؤثر الحصار شبه المستمر للمخيمات، ولا غلق الجامعات والمدارس في الضفة الفلسطينية لمعظم الوقت، في استمرار وتصاعد الانتفاضة، حيث أخذ الطلاب يعملون في مواقع سكناهم، ومن خلال اللجان الشعبية والاطر المحلية التي شُكّلت في مختلف انحاء الاراضي المحتلة، وفقاً لما دعت اليه القيادة الموحّدة في ندائها الثالث، الصادر في ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٨. وقد أكد ذلك النداء ان «سياسة اغلاق المؤسسات التعليمية لن تعود على العدو الاّ بالويل والدمار»؛ وطالب جماهير الطلاب بالانخراط في الكفاح، في المدن والمخيمات والقرى، لتصعيد الانتفاضة. وجاء في النداء التالي

للقيادة الموحدة ان «على كل طالب جامعي، او طالب مدرسة ثانوية، او اعدادية، او ابتدائية، مواصلة المساهمة في كل محل من سكناه... انتم الجسد الاقوى، وانتم الشريان النابض دائماً بين جماهير شعبنا المتدفق ثورة عارمة ونضالاً شاملاً».

وهكذا انخرط الطلاب ـ الذين حملوا الجزء الاكبر من عبء المواجهة ضد سلطات الاحتلال قبل الانتفاضة الكبرى ـ في شكل جديد من أشكال المواجهة في مواقع سكناهم، متفاعلين مع مختلف الفئات الاجتماعية التي تشاركهم النضال اليومي، في اطار شمولية اجتماعية غير مسبوقة.

فقد برز دور الطبقة الوسطى من خلال فاعلية الاضرابات التجارية بالاساس الى جانب الاضرابات المهنية والحرفية المختلفة. وشملت الاضرابات التجارية جميع أنحاء الاراضي المحتلة، بما في ذلك المدن التي ظلت تتميز بالرواج الاقتصادي النسبي، مثل بيت لحم ورام الله. فقد تحوّلت المدينتان، اللتان طالما اعتبرهما الاسرائيليون نموذجاً للاستقرار، وخاصة لعدم وجود لاجئين من ابناء الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ فيهما، الى مدينتين ملتهبتين، حيث اغلق التجار، الذين لم يشارك معظمهم في المقاومة من قبل، متاجرهم، وضربوا مثالاً في التضحية والاقدام، على الرغم من ضراوة القمع الاسرائيلي. كما التزم اصحاب المصانع والورش الوطنية بالاضراب العام، وبالمواعيد التي حدّدتها القيادة الموحدة للاضراب الجزئي. ولم يكن اصحاب الشركات الخاصة المختلفة اقلّ التزاماً، على هذا الصعيد؛ وكذلك المدرّسون الذين قام بعضهم بدور في محاولة تطوير نظام تعليمي بديل، بعد غلق المدارس في الضفة، والمهنيين، وخاصة المحامين الذين نفذوا اضرابات عدّة، احتجاجاً على المحاكم العسكرية والاحكام الجائرة، والاطباء، الذين يشارك الكثيرون منهم في تطوير شبكات جديدة آمنة للرعاية الصحية في مختلف انحاء الاراضي المحتلة.

وظهر، أيضاً، دور ملّاك الاراضي الذين يضيّق الاحتلال الخناق عليهم بشأن الحصول على كمّيات كافية من مياه الريّ وفي ما يتعلق بالتسويق الافضل للمحصولات الزراعية. فساهم الكثيرون منهم في توفير الغذاء اللازم للمناطق المحاصرة، من خلال اللجان التموينية، وفي توفير فرص عمل لبعض من تركوا اعمالهم في المستوطنات، او داخل اسرائيل، او في الادارة المدنية في الضفة والقطاع.

وقام العمّال بدورهم، من خلال الالتزام بالاضرابات العامة والجزئية، سواء الذين يعملون في الضفة والقطاع، او داخل اسرائيل. وظهر التفاهم كاملاً بين عمّال الضفة والقطاع واصحاب المصانع والورش الوطنية. وقام العاملون في المستوطنات بانهاء أعمالهم فيها منذ بداية الانتفاضة. كما يلتزم العاملون داخل اسرائيل بالاضرابات العامة، التزاماً كاملاً.

وعلى هذا النحو، يمكن القول انه اذا كان شبان اللاجئين في المخيمات، والشباب عموماً، قد مثّلوا الطليعة المتقدمة في انطلاقة الانتفاضة، فقد لحقت بهم مختلف الفئات الاجتماعية بسرعة، بدءاً من الطبقة العاملة وحتى الشرائح العليا للطبقة الوسطى بل والقطاع الاكبر من بقايا الارستقراطية القديمة.

وهذا الشمول الاجتماعي الذي تتميّز به الانتفاضة واضح، ايضاً، على صعيد الأجيال. فلم تقتصر المشاركة فيها على الصبية والشباب من الجيل الجديد الذي قام بتفجيرها، وانما شملت، أيضاً، الشيوخ والكهول، من ناحية، والاطفال، من ناحية أخرى. فقد ضمّت قوائم الشهداء والجرحى والمصابين الكثيرين من الشيوخ والكهول فيما بين ٥٠ و٨٠ عاماً. فقد أدّت الانتفاضة الى تجاوزهم لحالة الخوف وتأثرهم باقدام الجيل الجديد على المواجهة. ويظهر ذلك من متابعة اعمار

شهداء الانتفاضة حتى نهاية أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٨، حيث استشهد ٤٦ ممّن تزيد اعمارهم على ٥٠ عاماً، وفقاً للجدول الرقم ٣، الذي يوضح اعدادهم وفقاً لفئة العمر والشهر[٢٢].

**الجدول الرقم ٣**

| الشهر | الشهداء من ٥٠ ـ ٥٩ عاماً | الشهداء من ٦٠ ـ ٦٩ عاماً | الشهداء من ٧٠ ـ ٧٩ عاماً | الشهداء من ٨٠ ـ ٨٩ عاماً |
|---|---|---|---|---|
| كانون الاول | ١ | – | – | ١ |
| كانون الثاني | ٤ | ١ | ١ | ٢ |
| شباط | ٢ | ٥ | – | – |
| آذار | ١ | ٤ | ١ | ١ |
| نيسان | ٦ | ١ | ٣ | ٢ |
| أيار | ١ | ١ | ١ | – |
| حزيران | – | – | ١ | – |
| آب | – | ٢ | – | – |
| أيلول | – | – | – | – |
| المجموع | ١٧ | ١٦ | ٧ | ٦ |

كما يشارك الاطفال في الانتفاضة مشاركة فاعلة، تناولتها تقارير المراسلين الصحافيين في الضفة والقطاع. اذ يقوم الاطفال بأدوار بارزة في لجان الحراسة، حيث يتولّون عملية التنبيه عند ظهور دوريات العدو أو جماعات المستوطنين المسلّحة، كي تتخذ عناصر الفرق الضاربة مواقعها استعداداً للمواجهة. كما يشاركون في حراسة المتاجر التي تقوم قوات الاحتلال بفتحها عنوة خلال الاضرابات، فضلاً عن قيامهم بجمع أكوام الحجارة، ليقوم الشبان برشق قوات الاحتلال بها. وقد استشهد، خلال الفترة من التاسع من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧ الى ٣٠ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٨، ستة أطفال، اعمارهم أقل من عشر سنوات، على أيدي قوات الاحتلال، حيث اصيب نصفهم بالرصاص، بينما تعرّض نصفهم الآخر للاختناق بالغازات التي تطلقها تلك القوات.

ويظهر الشمول الاجتماعي للانتفاضة، أيضاً، من المشاركة الواسعة للمرأة فيها. وتأخذ هذه المشاركة اشكالاً متنوّعة، مثل المشاركة في لجان التموين والاغاثة والاسعاف الطبي، فضلاً عن اللجان النسائية التي تقوم بوظائف متعددة، مثل تنظيم تبادل الطعام في المناطق المحاصرة، وادارة شبكات لمواجهة النقص في المواد الغذائية خلال الاضرابات وفترات حظر التجول، وتوفير الادوية، وزيارة ومساعدة عائلات الشهداء والجرحى، وتعليم ربّات البيوت الاقتصاد المنزلي القائم على ترشيد الاستهلاك، وحياكة علم فلسطين المحظور. والملاحظ ان اللجان النسائية هذه تعتبر امتداداً مكثفاً لأنشطة المنظمات النسائية في الضفة والقطاع قبل الانتفاضة. كما تقوم الفتيات ـ مع الاطفال ـ بجمع الحجارة واعدادها للقذف، وبحشد الجماهير خلال التظاهرات. ويلاحظ، أيضاً، ان معظم الاعتصامات، خلال الانتفاضة، هي اعتصامات نسائية، فضلاً عن تنظيم الكثير من المسيرات النسائية التي تتميّز بارتداء المشاركات فيها للكوفية ورفع علم فلسطين. ولذلك، لم يكن غريباً ان يصل عدد الشهيدات، خلال الانتفاضة حتى آخر أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٨، الى ٥٢ شهيدة من

أصل ٤٥٥ من الشهداء، وفقاً لاحد الاحصاءات، أي بنسبة حوالى ١١,٥ بالمئة من اجمالي الشهداء.

وفي اطار الشمولية الاجتماعية هذه، كان من السهل ان تنتشر القيَم الاجتماعية الجديدة، التي تطوّرت خلال الانتفاضة على أوسع نطاق؛ وهي القيم المرتبطة بأولوية النضال ضد الاحتلال على ما عداه، بما يقود اليه ذلك من تأكيد الثقة في النفس والتخلّص من مشاعر استضعاف قيمة الدور الذي يمكن القيام به من اجل التحرر، وبثبوت قيَم الاقدام والمواجهة، في مقابل تراجع قيَم النكوص، أو التخلي، عن الواجب الوطني، والتي اصبحت قيماً مخجلة ومعيبة.

كما برزت القيَم الجماعية بشكل غير مسبوق، لتتراجع امامها القيَم الفردية. فاصبح التعاون والتكافل الاجتماعي من أبرز القيَم السائدة في الاراضي المحتلة. وتمثّل ذلك في النشاط الذي تقوم به اللجان الشعبية المختصة بالغذاء، من اجل تبادل المواد الغذائية بين المناطق والافراد، وفي تنازل الملاّك عن ايجارات المساكن والمحلات، أو تأخير دفعها على الاقل، وتأجيل الوفاء بالديون المستحقة، واقبال الميسورين على تقديم العون بقدر ما يستطيعون وتخلّيهم عن كل المظاهر الترفيه[٢٣].

وقد ظهر التأكيد على هذه القيم منذ النداء الاول للقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، الذي أُصدر في الرابع من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٨، الذي تضمن: «على المناضلين والاخوة اعضاء اللجان الشعبية المنتشرة في المواقع المختلفة العمل على تقديم يد العون والمساعدة، حسب الامكانات المتوفرة، وبشكل خاص للأسر المحتاجة من أهلنا». ويمثّل السلوك الاجتماعي للميسورين في الاراضي المحتلة خير معين لهذه اللجان على تحقيق التكافل الاجتماعي، باقبالهم، بشتّى السبل، على تخفيف الاعباء عن كادحي شعبهم. وضرب ابناء هذا الشعب، بمختلف فئاته، أمثلة فذّة في التكافل والايثار. فكثيراً ما كان اعضاء اللجان الشعبية يقرعون ابواب المنازل لتقديم بعض المعونات، فتبادرهم ربّة البيت بقولها: «نحن لدينا ما يكفي؛ شكراً؛ ان جيراننا، على بعد امتار، أحق منّا بذلك»[٢٤].

وعلى عكس ما يحدث عادة في ظروف الحرب والحصار، لم يعمد التجار الى رفع أسعار السلع، او احتكارها، تمهيداً لرفع اسعارها، الاّ فيما ندر. وفي المقابل، اسهم الكثير من التجار بما لديهم في المخازن لتقوم اللجان الشعبية بتوزيعه على الأسر المحتاجة. وفي هذا الاطار، شهد العام الاول للانتفاضة ثورة كبرى على الانماط الاستهلاكية السابقة، وصفتها كاتبة اسرائيلية بأنها لا مثيل لها[٢٥]. وكنتيجة لهذا التغيّر، تلاشى قطاع المطاعم في الاراضي المحتلة، حيث أُغلقت أبواب عشرات المطاعم لعدم وجود من يتعامل معها. ومع نهاية العام الاول للانتفاضة، أخذ قطاع وكالات السفر وقطاع التأمين يلفظان انفاسهما الاخيرة. ولم يعد هناك مجال للكماليات، بمختلف انواعها. وذهب تقرير اسرائيلي رسمي الى ان شراء المواد غير الضرورية انخفض بنسبة ٧٠ ـ ٩٠ بالمئة حتى آخر آب (اغسطس) ١٩٨٨[٢٦]، مثل مواد التجميل والزينة للنساء اللاتي يتجه معظمهن الى ارتداء السواد، حداداً على شهداء الانتفاضة. ويشمل هذا الانخفاض، أيضاً، الاطعمة والمشروبات غير الضرورية،بل والأثاث والسجاد والادوات الكهربائية والثياب الجديدة. وتمّ غلق جميع أماكن اللهو وقضاء وقت الفراغ، بما في ذلك دور السينما.

وينعكس هذا التغيّر في القيم الاجتماعية ونمط الحياة، أيضاً، في تغيّر عادات الزواج الذي لم يعد مكلفاً، كما كان من قبل. فقد أصبحت حفلات الزواج بسيطة، تسود فيها الاغاني والاناشيد الوطنية. وانتهت الحفلات التقليدية التي تخصّص في احيائها سكان مدينتي بيت لحم ورام الله، حيث كان الناس يقصدون المدينتين من كل صوب، فتدبّ الحركة بين التجار والمطاعم وساحات

الرقص ومصففي الشعر والمصورين والخياطين والفرق الموسيقية. كما انخفضت مهور الزواج التي كانت باهظة، وغدت أقرب الى ان تكون رمزية. فعلى سبيل المثال، اتفق الاهالي في مدينة نابلس والقرى والمخيمات المجاورة لها على تخفيض مهور الزواج الى ٢٠٠ دينار اردني، بعد ان كان المهر يصل الى ألف دينار[٢٧]، وذلك خفضاً للنفقات، لتوجيهها الى المقاومة، من ناحية، وتشجيعاً على الزواج والانجاب، من ناحية أخرى. وفي الوقت عينه، انحسرت ظاهرة الطلاق بشكل غير مسبوق، وتقلّصت الجرائم، بل واختفت في معظم الاحوال، بعد ان كانت نسبتها عالية الى حد ما قبل الانتفاضة، بسبب عدم اهتمام سلطة الاحتلال بالأمن الداخلي، بل وسعيها الى خلق الحزازات والعداءات الصغيرة بين العائلات، فضلاً عن تأثيرات الاحتكاك بالمجتمع السفلي في اسرائيل.

كما أدّت الانتفاضة الى تدعيم قيم التضامن الاجتماعي، لتصل الى أرقى تعبير عنها على نحو يعكس الوحدة المصيرية للشعب، حيث يصبح الشهيد ابن المخيم كله والمدينة جميعها والشعب بأسره، وكذلك المصاب والمعتقل. ويكاد لا يخلو نداء، من نداءات القيادة الموحّدة، من توجيه لزيارة الجرحى والمعتقلين واسر الشهداء، بل ان نداءات منفصلة خصصت لهذه الفئات وسمّيت باسمائها، عرفاناً وتقديراً لأهمية الدور الذي قامت به. ويكاد تشييع الشهيد الى مثواه ان يتحوّل الى مهرجان وطني، بل والى عرس، تجلجل فيه الاناشيد الوطنية وهتافات مثل «بالروح، بالدم، نفديك يا شهيد»، و«يا أم الشهيد زغردي، كل الشباب اولادك»[٢٨].

وهكذا يمكن القول ان قيماً ايجابية برزت خلال العام الاول للانتفاضة مصاحبة لنمط الحياة الجديد الذي يتّسم بالتضحية التي تفرضها حدّة المواجهة مع الاحتلال. وبذلك تكون الانتفاضة قد أعادت تشكيل بناء القيَم الاجتماعية في اتجاه خلق الانسان الفلسطيني من جديد، ليس بمعنى انه كان بعيداً من هذه القيم والاخلاقيات الثورية، وانما بمعنى ترسيخ هذه القيَم، من خلال الممارسة اليومية المتصلة.

## نهاية القيادة التقليدية

وهكذا ادّت مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في الانتفاضة الكبرى، على هذا النحو، الى تعزيز مركز ودور النخبة الجديدة المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تتولّى قيادة الانتفاضة بالتنسيق مع المنظمة من خلال القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. ولذلك، يمكن القول، ان الانتفاضة تعتبر آخر «محطة» في عملية تحوّل النفوذ السياسي من النخبة التقليدية القديمة («الوجهاء» واعوانهم) الى القيادة الجديدة، بما أدت اليه من استئصال ما بقي لدى هذه النخبة من نفوذ. فقد فقدت القيادات التقليدية آخر قدرة على السيطرة على الاحداث في ظل الانتفاضة، التي خلقت بناء تنظيمياً جديداً تقوده القيادات الشابة، سواء القادمة من الاصول الاجتماعية نفسها او من اصول اجتماعية مغايرة، وهو البناء الذي استطاع ان يفرض نفسه بديلاً من الادارة الاسرائيلية التي يعمل معظم القيادات التقليدية في اطارها[٢٩].

لكن الملاحظ ان قيادة الانتفاضة حرصت على عدم البدء بمعاداة القيادات التقليدية، وانّما سعت، على العكس، الى اجتذابها الى مجرى النضال الوطني، باستثناء العناصر المعروفة بعمالتها الصريحة لسلطات الاحتلال. ففي معظم الاحيان، عندما تقوم اللجان الشعبية بعزل مختار القرية مثلاً، فانها تبقيه رئيساً شرفياً لها، في الوقت الذي تنتقل السلطة الحقيقية الى هذه اللجان، التي يصير لها القرار في ما يتعلق بشؤون الحياة اليومية[٣٠]. وحتى عندما يكون مختار القرية معروفاً

بعمـالتـه للاحتـلال، فانه يحصل على فرصة للتوبة، ويُطلب منه اعلانها في المسجد، او الكنيسة. والملاحظ ان هذا هو الاسلوب الذي تستخدمه قيادة الانتفاضة في مواجهة حتى العملاء، حيث لا يتعرّض للعقاب، الاّ من يرفض التوبة، أو ينكص عنها.

والمعروف ان وجود عملاء للسلطة المحتلة ظاهرة طبيعية عرفتها كل الشعوب التي وقعت تحت الاحتلال، وكذلك في الحالة الفلسطينية، بسبب الاحتلال الاسرائيلي وتخطيطه للبقاء الابدي، ولما بدا من ابتعاد احتمالات انهاء هذا الاحتلال قبل تفجّر الانتفاضة، وتشابك، وتعقّد، القضايا المعيشية في الضفـة والقـطاع. وقد أظهرت قيادة الانتفاضة درجة معقولة من الوعي في التمييز بين نوعين من العملاء، يمكن ان نطلق عليهما العملاء الكبار والصغار. فالمقصود بالعملاء الكبار القيادات التقليدية التي تتعاون مع سلطات الاحتلال ضد النضال الوطني بشكل واضح، بالاضافة الى الخونة الذين تورطوا في تهريب وبيع اراضي للمستوطنين، او الذين يقدمون المعلومات ويكتبون التقارير لاجهزة الامن الاسرائيلية عن العناصر النشطة في المقاومة وما تقوم به من نشاط. بينما يقصد بالعملاء الصغار اولئك الذين يقبلون العمل، مضطرين، في أجهزة الاحتلال ذات الطبيعة القمعية بصفة خاصة، مثل الشرطة والضرائب والسجون، او يقبلون التعيين في المجالس البلدية منذ ان تمّ حل المجالس المنتخبة العام ١٩٨٢.

فنجد ان العملاء الصغار يحصلون على فرص متعددة للاستقالة من المجالس البلدية او من الادارة المدنية الاسرائيلية. ولأن هذا الموقف يمثّل اختباراً بالغ الصعوبة لمدى تفاعل الجماهير مع قيادة الانتفاضة، يمكن القول ان مستويات الاستجابة التي تحققت، خلال العام الاول، وفقاً للبيانات المتوفرة، تشير الى درجة عالية من التفاعل، وان لم تصل الى مستوى الاستجابة الشاملة. فقد قدمت اعداد كبيرة في المجالس البلدية استقالاتها تباعاً. وحدّد تقرير لمراسل وكالة «رويتر» نسبة المجالس المستقيلة بحوالى ٧٠ بالمئة حتى آخر آب (اغسطس) ١٩٨٨[٣١]. لكن يبدو ان نسبة الاستقالة بين العاملين في الادارة المدنية أقلّ، ربما لعدم تأكدهم من الانتصار النهائي للانتفاضة، وربما لأن هذه الفئة الاجتماعية (الموظفين) من أقل الفئات مشاركة في العمل الثوري عموماً، وفقاً للخبرة العالمية. وقد لجأ بعضهم الى الحصول على اجازات لفترات متفاوتة، لتجنّب غضبة الجماهير عليهم، وان كانت سلطات الاحتـلال قد فرضت على بعضهم الاستجابة لنداء الانتفاضة، حيث قررت، في ١٦ تموز ( يوليو )، الاستغناء عن خدمات العاملين غير المعيّنين؛ كما خفضت عشرة بالمئة من رواتب جميع المـوظفـين العـاملين في الادارة المدنية، بسبب نقص ايرادات الضرائب. ومع ذلك، يبدو ان نسبة الاستقالات بين العاملين في جهاز الشرطة أعلى بشكل ملموس، حيث استقال حوالى نصفهم خلال شهر آذار (مارس) وحده، والذي يعتبر أكثر شهور العام الاول للانتفاضة، من حيث حجم الاستقالات من الادارة المدنية الاسرائيلية. وتمّ غلق عدد من مراكز الشرطة في بعض المدن مؤقتاً، مثل الخليل ونابلس، حتى يتمّ استخدام بدلاء من المستقيلين من رجال الشرطة الاسرائيلية.

وقد استمرت القيادة الموحدة للانتفاضة في حثّ الجماهير على الضغط على المتعاونين مع سلطات الاحتلال، في ظل تركيز ملحوظ على العاملين في مجالات حيوية.

وعندما قامت سلطات الاحتلال بتعيين لجان محلية بديلة من المجالس المستقيلة، رفض الاهالي التعـامـل معها، على الرغم من كثافة الضغوط الاسرائيلية. وكمثال على موقف يعكس أعلى درجات الانضبـاط، رفض سكـان بعض القـرى سداد فواتـير الميـاه للجـان المحليـة التي تمّ تعيينها في

قراهم، برئاسة ضباط اسرائيليين، على الرغم من تعرّضهم لقطع المياه عن قراهم[٣٢].

والملاحظ ان قيادة الانتفاضة حرصت على ان يكون استخدام العنف موجهاً، بالاساس، الى فئة العملاء الكبار وبعد استنفاد وسائل الامتناع والضغط المتاحة مع اعطاء فرصة كافية للتوبة. ولم يستخدم العنف بالنسبة الى العملاء الصغار، الاّ ضد بعض رموزهم الهامّة، وان كان الغضب الجماهيري قد أنتج بعض الحوادث التي استخدم فيها العنف ضد بعض العملاء الصغار دون ترتيب مسبق.

كما ابدت القيادة قدراً ملحوظاً من التسامح مع بعض العاملين في الادارة المدنية الاسرائيلية الذين لم يستقيلوا، او الذين تراجعوا عن الاستقالة، وخاصة اولئك الذين لم يمكن توفير عمل بديل لهم، والذين لا يعملون في أجهزة قمعية، او حيوية، للسلطة المحتلة.

اما فئة العملاء الكبار، فقد تعرّضت لانواع مختلفة من استخدام العنف، مثل القاء الزجاجات الحارقة والطعن بالسكاكين وحرق السيارات. كما قامت الفرق الضاربة، احياناً، باعتقال بعض العملاء للتحقيق معهم حتى يعترفوا بجرمهم ويبدوا استعداداً للتوبة، فتطوف بهم ارجاء المواقع التي ينتمون اليها ليعرفهم جميع السكان قبل اخذهم الى المسجد، او الكنيسة، وفقاً لانتمائهم الديني، لاعلان التوبة. اما الذين يرفضون الاعتراف والتوبة، على الرغم من ثبوت خيانتهم بشكل قاطع، فيتمّ اعدامهم.

كما ان هناك حالات تبدو قليلة لتصفية بعض عناصر فئة العملاء الكبار في سياق العنف الجماهيري ودون تخطيط مسبق. وابرز مثال على هذه الحالات ما حدث في بلدة قباطية، في الاول من آذار (مارس) ١٩٨٨، عندما أطلق احد العملاء النار على تظاهرة ترفع شعارات تُدينه، فقتل طفلاً في الرابعة من عمره وأصاب أكثر من عشرة بجراح، فحاصر الاهالي بيته وقتلوه وعلّقوا جثته على عمود كهرباء. وكانت هذه احدى الحالات القليلة للاعدام الثوري دون محاكمة، تقوم بها احدى اللجان الشعبية المكلّفة بذلك[٣٣].

لكن حتى في هذه الحالات، فالواضح ـ كما يظهر من المثال المذكور ـ ان عملية مواجهة عملاء الاحتلال تأخذ طابعاً جماهيرياً أكثر من طابع الاغتيال الفردي الذي تدل البيانات المتوفرة على ندرته؛ وهذا مؤشر ايجابي يبشّر بوجود وعي بأهمية عدم المغالاة في هذه العملية، حتى لا تثير نزاعات عائلية، او قبلية، أو طائفية، يمكن ان تؤثر في الشمولية الاجتماعية للانتفاضة. ولذلك، فلم يقتل سوى ١٨ عميلاً فقط خلال الشهور التسعة الاولى للانتفاضة، وفقاً للبيانات المتوفرة. ويعكس ذلك وجود نزعة للافادة من الخبرات السلبية لثورة العام ١٩٣٦ الفلسطينية. فخلال تلك الثورة، بدأت عمليات اغتيال بعض عملاء البريطانيين، لكنها لم تلبث ان اتسعت لتدخل في اطار الفوضى، وتتجه الى تصفية حسابات غير مبدئية احياناً، ممّا أدّى الى اثارة نزاعات اجتماعية عديدة.

ومن هنا أهمية الوعي الذي أبدته قيادة الانتفاضة، خلال عامها الاول، بأبعاد هذه العملية التي ينبغي الافادة فيها من التجربة الثورية الصينية البالغة الثراء في مجال التعامل مع العملاء، حيث كانت التصفية قاصرة على الرموز الكبيرة فقط، بعد ان رفع القائد ماو تسي تونغ شعار التثقيف هو العقوبة «الذي جرت على أساس أوسع عملية اعادة بناء فكري في تاريخ الثورات الوطنية المعاصرة».

## حركة تحرر وطني أم ثورة اجتماعية ؟

السؤال الهامّ الذي تثيره التغيّرات الاجتماعية في الاراضي المحتلة، والتي قادت الى انتقال

مركز الثقل من القيادات التقليدية الى قيادات جديدة، معظمها من أصول اجتماعية مختلفة، هو: هل تعني هذه التغيّرات تجاوز النضال الفلسطيني، في المرحلة الراهنة، لطابعه، كحركة تحرر وطني، ليصبح أقرب الى الثورة الاجتماعية ؟ والمعروف ان هذه القضية كانت مطروحة على الساحة الفلسطينية منذ منتصف الستينات كقضية خلافية، وخاصة بين «فتح»، من ناحية، والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، من ناحية أخرى[٣٤]. فقد انطلقت «فتح» من ان الطبيعة الاستيطانية للاستعمار الصهيوني وحّدت الشعب الفلسطيني في مواجهته، وجعلت الهدف الاول هو تحقيق الاستقلال الوطني، بما يعنيه ذلك من عدم جواز اثارة المسألة الاجتماعية قبل تحقيق هذا الهدف. فالشعب الفلسطيني، في مجموعه ـ من وجهة نظر «فتح» ـ متضرر من الاحتلال ويفتقر، في تشتته، الى المقوّمات الاساسية لأية ثورة اجتماعية. كما ان صراعه مع العدو هو صراع وجود وبقاء لا صراعاً على مبدأ اجتماعي بعينه. وفي مثل هذا الصراع تختفي المعارك الاجتماعية ويلتحم الشعب كله في جبهة عريضة ضد دولة الاحتلال، وخاصة في ظل غياب التناقضات الاجتماعية الحادة بين فئات الشعب الفلسطيني التي تجمعها مصلحة موحّدة في مواجهة الاحتلال الذي يضرّ بها جميعاً. لكن تركيز «فتح» على أولوية التحرر الوطني لم يحل دون اقرارها بالعلاقة المصلحية التي تربط اسرائيل بالامبريالية العالمية وبالقوى العربية التي ترتبط مصالحها بها. ومع ذلك، فقد ظلّت حريصة على التمييز بين التناقض الرئيس والثانوي، وعلى عدم توسيع معسكر الخصم، كلما كان ذلك ممكناً، بما يخدم مصلحة الثورة.

وبهذا التصوّر، تمكّنت «فتح» من التواجد بين كل فئات الشعب الفلسطيني دون استثناء.

لكن في مواجهة هذا التصور، برزت اتجاهات يسارية تقوم على رفض الفصل بين النضال التحرري الوطني والنضال الاجتماعي؛ فأكدت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، على ضرورة ان تواكب الثورة الاجتماعية الثورة الوطنية، وعلى أهمية ان تتولّى الطبقات الثورية (العمال والفلاحون بالاساس) قيادة مرحلة التحرر الوطني، وذلك انطلاقاً من تصوّر مؤداه ان النضال الوطني مسألة صراع طبقي. لكنهما لم تنفيا أهمية دور بقية الفئات الاجتماعية في الثورة، ولم ترفضا صيغة التحالف او التنسيق في اطار جبهة عريضة معادية للاحتلال، تقوم على برنامج سياسي، لا على اتفاق عسكري.

لكن الملاحظ ان التصور الاول، الذي تبنّته «فتح»، ظل هو السائد في العمل الفلسطيني، حيث تبنّاه الميثاق الوطني الفلسطيني العام ١٩٦٨، في مادته الثامنة: «ان المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين. ولذلك، فان التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار، من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني، من جهة أخرى. وعلى هذا الاساس، فان الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أم في المهاجر، تشكل، منظمات وافراداً، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلّح»[٣٥].

وقد ظل هذا النهج هو المرشد للنضال الفلسطيني طوال السنوات العشرين الماضية؛ وبقي موجهاً للانتفاضة، أيضاً، على الرغم ممّا أدت اليه التغيّرات الاجتماعية في الاراضي المحتلة من انهاء دور القيادة التقليدية القديمة. فالواضح من العرض السابق ان القيادة الجديدة الصاعدة تحرص على عدم معاداة الزعامات القديمة، بل وتتيح لها فرصاً للتفاعل مع الاوضاع المتغيرة، بل ولم يفتها الحفاظ لها على نوع من الوجاهة، لكن الفخرية لا الفعلية. وهذا ما يفسر، أيضاً، محدودية العنف

المستخدم ضد عملاء الاحتلال خلال العام الاول للانتفاضة، على الرغم من ان معاقبة هذه الفئة امر يتعلق بالعمل الوطني ولا صلة مباشرة له بالتغير الاجتماعي. لكن يبدو ان الحرص على عدم تفجير حزازات اجتماعية دفع قيادة الانتفاضة الى اتباع اساليب تتّسم بالمرونة تجاه هذه الفئة في اطار اعطاء الاولوية للتوبة، لا للعقوبة، كلما كان ذلك ممكناً.

والاهم من ذلك كله ان قيادة الانتفاضة لم تطرح اي تغيير في علاقات الانتاج على أي مستوى. ولذلك، ظلت الشعارات الاجتماعية الرئيسة للانتفاضة، في عامها الاول، تقوم على التكافل الاجتماعي الطوعي، لا على التغيير الاجتماعي.

وقد اثبت هذا التكافل قدراً معقولاً من الفاعلية. وأكد الطابع الوطني الشامل للانتفاضة انه مناسب لاستمرار الانتفاضة التي لم تأخذ طابع انتفاضة فقراء المخيمات وحدهم، ولا طابع احتجاج الطبقة الوسطى بمفردها. ولذلك، يصعب قبول التحليلات التي تصف الانتفاضة بأنها انتفاضة فقراء بسبب الدور المحوري للمخيمات فيها. لكنها، في المقابل، ليست انتفاضة الطبقة الوسطى، على الرغم من الدور الذي لا يقل أهمية للتجار، وكذلك للمهنيين، فيها. بل وربما ساهم الدور البطولي للتجار في اعطاء دفعة قوية لابناء المخيمات، من خلال تأكيد انهم ليسوا وحدهم الذين يقدمون التضحيات. ولذلك، فهي انتفاضة كل فئات الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، باستثناء فئة ضئيلة من عملاء الاحتلال، الذين اصرّوا على عدم الانخراط في صفوفها، على الرغم من المحاولات التي أُجريت لاجتذابهم اليها، وفقاً لما تقتضيه ضرورات حركة التحرر الوطني، التي لا تعطي الأولوية للتغيير الاجتماعي، وانما للتحرير الوطني واقامة الدولة المستقلة، دولة كل الشعب الفلسطيني، بمختلف فئاته الاجتماعية.

---

(١) حول هذه السياسة في الضفة، وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية، انظر Sahlia, Emile; *In Search of Leadership; West Bank Politics Since 1967,* Washington, D.C.: Brookings Institute, 1988, pp. 22 - 25

(٢) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ١٢٦.

(٣) روزماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة** (ترجمة خالد عايد)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠، ص ٥٨.

(٤) See Al-Nashef, Tayser; "The Arab Palestinians and Jewish Leadership in the Era of Mandate", *Journal of Palestine Studies,* Vol. VI, No. 4, Summer 1977, pp. 38 - 52.

(٥) راجع على سبيل المثال، لا الحصر، د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**؛ وكامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤؛ وناجي علّوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧؛ وعبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥؛ وصايغ، **مصدر سبق ذكره**؛ واميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣؛ وسميح شبيب، **حزب الاستقلال في فلسطين**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨١.

(٦) راجع صايغ، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) See Granott, A.; *The Land System in Palestine,* London: Eyre and Spattiswoode, 1952, pp. 21 - 22.

(٨) لمزيد من التفاصيل راجع Sahlia, *op. cit.,* pp. 26 - 27

(٩) حول تفاصيل دور هذا الجيل، انظر

وجيد عبدالمجيد، «الشباب الفلسطيني يتحرر من عقدة الهزيمة»، **المنار** (القاهرة)، العدد ٣٦، كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، ص ١٠٢ ـ ١١٣.

(١٠) تعبّر طالبة فلسطينية من جامعة بيرزيت عن هذا المعنى بقولها: «جيلنا أصلب عوداً من جيل اهلنا. لقد فهمنا، في وقت مبكر، انه اذا اردنا ان نحرّر وطننا، فلا بد ان نضحّي. ومعظم زملائي عرفوا السجن، ولم يعد يرهبهم». انظر توفيق ابو بكر، «اتجاهات الجيل الفلسطيني الجديد تحت الاحتلال الصهيوني»، **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٧/٦/٢٩.

(١١) عن **صامد الاقتصادي** (عمّان)، العدد ٧٤، تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٨٨.

(١٢) عبدالفتاح الجيوسي، **فلسطين المحتلة، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧، الصمود والتحدي**، عمّان: دار الكرمل، ١٩٨٨، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٣) *Jerusalem Post*, November 20, 1984

(١٤) راجع «صامد الاقتصادي»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) راجع تفاصيل هذه الانتفاضة في عبدالمجيد، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) لم يجد الباحث احصاء احدث لهذه الجمعيات التي اعتمد في حساب عددها على **دليل الجمعيات الخيرية في الضفتين، الشرقية والغربية**، عمّان: الاتحاد العربي للجمعيات الخيرية، ١٩٨١.

(١٧) انظر غسان عبدالله، «رسالة الى من يهمه الأمر»، **البيادر السياسي** (القدس)، ١٩٨٧/٨/٢٢.

(١٨) Priving, Millan; "A New Genera-tion in the West Bank", *Jerusalem Post*, March 23, 1987.

(١٩) Fox, Robert; "Ansar Camp", *Daily Telegraph*, February 2, 1988.

(٢٠) تضم مخيّمات الضفة والقطاع حوالى نصف سكان الاراضي المحتلة في الضفة، وفقاً لبيانات وكالة غوث اللاجئين (اونروا)، يعيشون في ٢٨ مخيماً في الضفة والقطاع. ففي الضفة توجد مخيمات بلاطة والفارعة وعسكر الجديد، والقديم، وعين بيت الما (قرب نابلس) والجلزون والامعري وقدورة (قرب رام الله) ونور شمس وجنين (قرب جنين) وقلندية والعزة والدهيشة وعايدة (قرب بيت لحم)، والعروب والفوّار وعقبة جبر ودير البلح (قرب الخليل). وفي قطاع غزة توجد مخيمات جباليا والمغازي والنصيرات والبريج والشاطىء وخان يونس ورفح.

(٢١) يعتمد هذا التقرير، والتقديرات التالية الخاصة بشهداء الانتفاضة، على **اليوم الانتفاضة**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٨.

(٢٢) قام الباحث باستخراج هذا الجدول من **المصدر نفسه**.

(٢٣) *Jerusalem Post*, August 12, 1988

(٢٤) باسل عبدالحكيم، «اخلاقيات الانتفاضة تضيء معالم المجتمع الجديد»، **القبس** (الكويت)، ١٩٨٨/١٢/١٧.

(٢٥) **القضية الفلسطينية في شهر**، تونس: جامعة الدول العربية، العدد الخاص الرابع عن الانتفاضة، كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٨، ص ٤١ ـ ٤٣؛ نقلاً عن شوشانا جين، «تغيّر طرق الشراء عند سكان المناطق»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٩/٢٢.

(٢٦) *Jerusalem Post*, September 19, 1988

(٢٧) **الوطن**، ١٩٨٨/٧/٤؛ نقلاً عن **رويتر**، بدون ذكر تارخ النشر.

(٢٨) عبدالحكيم، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٩) زئيف شيف، «من الذي يسيطر على المناطق ؟»، **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٢ (الترجمات العربية الخاصة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»).

(٣٠) *Jerusalem Post*, June 12, 1988

(٣١) انظر **الدستور** (عمّان)، ١٩٨٨/٩/١٤.

(٣٢) **القبس**، ١٩٨٨/١٠/١٨.

(٣٣) انظر تفاصيل هذه الواقعة في **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٦.

(٣٤) حول تفاصيل هذا الخلاف، انظر د. ابراهيم ابراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٨٣ ـ ١٨٩.

(٣٥) انظر نص الميثاق الوطني الفلسطيني في حامد رشيد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥.

# السلم البارد

د. نبيل حيدري

الكتابة، مرة أخرى، عن الموقف العربي الموحّد من المؤتمر الدولي، هل ما زالت تشكّل حدثاً يذكر؟ أولى الاجابات الآتية الى الذهن، نفي؛ لأن الكتابة عن هذا الموقف، بذاتها ولذاتها، ليست سهلة، وانظارنا، كلها، مشدودة نحو انتفاضة شعبية تعيد تحديد طبيعة المعالجة، من خلال رمي المحتل الاسرائيلي بالحجارة؛ ولأن الكتابة، في هذا الامر، تعدّدت وتشابهت، معظم الاحيان، في انعدام اشكاليتها؛ ولأنها عبّرت عن هذا الاهتمام وكأن على الزمن السياسي العربي الراهن ان يشهد استنفاراً متسارع الايقاع لاستغلال انعكاسات الوفاق الدولي الجديد بين العملاقين على الشرق الاوسط، كورقة قوية في الدفع نحو عقد المؤتمر الدولي.

صحيح ان القرار الدولي اتخذ باتجاه تحقيق تسويات، او حلول، للنزاعات الاقليمية في غير منطقة ساخنة من العالم، وبضمنها منطقة الشرق الاوسط؛ ولكن الصحيح، أيضاً، ان هذا لا يعني، بالضرورة، ان تتجه كل الامور في المنطقة، فجأة وبكبسة زرّ واحدة، نحو الحل؛ اذ تبقى للنظم الفرعية الاقليمية قدرة، ولو محدودة، على عرقلة مسيرة التسوية وتأخير حصولها. فبعض هذه النظم يزعجه الحل، لا بل يلجمه كثيراً، لأنه بنى قوّته على الصراعات القائمة، فاذا ما انتفت هذه الصراعات انتفت قوته وارتدّت المشاكل الى داخله. واذا كان لا بدّ لهذه النظم من ان تسير في اتجاه تحقيق حل ما، فان ما تريده يجب ان يكون حسب شروطها، أو على قياسها، او الحل الذي يعطيها الاوراق المطلوبة، ممّا يعني تكريس هيمنة هذه النظم على المواقع التي تطمح اليها.

انطلاقاً من هذا الاعتبار، يمكن لنا بسهولة لحظ خصوصية الزمن السياسي العربي الراهن. لقد شهد النظام العربي، منذ العام ١٩٦٧، اتجاهاً واضحاً وعميقاً نحو التشرذم. كان الاستقطاب يتمّ، في المرحلة السابقة البعيدة، على أسس ايديولوجية، تنافس فيها التيار الاستقلالي مع التيار الهاشمي اولاً، ثم التيار القومي مع التيارات المؤيدة للغرب. هذا الاستقطاب الايديولوجي كان، جزئياً على الاقل، سبباً في احداث وحدة العام ١٩٥٨، لكنه كان، ايضاً، وسيلة مثلى لفشلها بمجرد الاتفاق مع عبدالناصر، وكان آنئذٍ زعيم التيار القومي بلا منازع، وبالتالي اصبح حل الازمات العربية الاخرى سهلاً، ولو غير تلقائي.

أما اليوم، فالنظام العربي تحكمه استقطابات، تلعب فيها الايديولوجيا دوراً هامشياً. وقد يكون المعيار الاساس للاستقطاب جغرافياً ـ استراتيجياً، بمعنى ان النظام العربي، برمّته، قد توزّع الى عدد من النظم الفرعية، ويتمّ حول قوى اقليمية قادرة مثل المملكة العربية السعودية في اطار مجلس التعاون الخليجي، وسوريا في المشرق العربي. وهنا، فلسطينياً على الاقل، بيت القصيد: فالاطراف العربية منهمكة في جوارها المباشر، يكاد الهمّ الفلسطيني يلامس ذهنها، وان اهتمت بالقضية

الفلسطينية، فهي تكاد لا تستطيع التعبير عن دعمها لها الاّ بعد الحصول على تأشيرات مرور. ليس الغرض، هنا، تأييد، او رفض، هذا الواقع، بل لحظه. وان اردنا تبيان اسبابه، شدّدنا على ثلاثة منها: اولاً، توزّع النظام العربي الى وحدات فرعية، يصعب العبور فيه من واحدة الى اخرى؛ وثانياً، كون النزاع العربي ـ الاسرائيلي قد انحسر، في الواقع، وفي الراهن من زمننا، والى حد كبير، الى مواجهة فلسطينية ـ اسرائيلية؛ امّا السبب الثالث، وربما الاهم، فهو فقدان المنطقة، برمّتها، لنزعة الاستقلالية النسبية عن النظام الدولي، وعن الطرف الاكثر تأثيراً في المنطقة، أي الولايات المتحدة الاميركية.

غير انه ينبغي علينا الاّ نتوقف عند هذه المعطيات، على الرغم من مركزيتها؛ فمن الضروري، ايضاً، الاشارة الى ان بعض الدعوات التي بقيت تلحّ، منذ قمّة عمّان، شتاء ١٩٨٧، على ردم الفجوات بين الاطراف العربية، بهدف تحقيق التضامن العربي، تثير قدراً لا بأس به من الاسئلة.

ظلّ الخطاب اليساري، لفترة طويلة، ينتقد فكرة التضامن العربي لجذرها «الرجعي». امّا وقد تبنّى الاتحاد السوفياتي نفسه الدعوة الى التضامن بين العرب، يحق لنا ان نتساءل، فعلاً، عن جدوى هذه الدعوة.

لسان حال البعض يقول ان الالحاح على هذه الدعوة لا يمكن تفسيره الاّ في ضوء متغيرات العلاقات الدولية في المنطقة، وفي ضوء اتفاق، ولمزيد من الحذر في ضوء حوار العملاقين. واذا ما كان النزاع العربي ـ الاسرائيلي هو جوهر قضية الشرق الاوسط، كقضية اقليمية تستوجب الحل في اطار الوفاق، فان الزمن السياسي العربي الراهن اضحى حاصل الطرح بين جمود الرؤية الاميركية عند حدود الوفاق، وبين حركية الانفتاح (غلاسنوست) السوفياتية الطموحة. بمعنى آخر، انه حاصل الطرح بين آخر ما آل اليه زخم اتفاقيتي كامب ديفيد في الايام الاخيرة من عهد رونالد ريغان، كما سلّمها لخلفه جورج بوش، وبين اللقاء السوفياتي ـ العربي (دول الطوق بالتخصيص)، والاوروبي، على اعتبار المؤتمر الدولي أنسب الاطر لوضع حل نهائي وعادل يضمن مصالح جميع الاطراف في المنطقة، بما فيها الطرف الفلسطيني.

غير ان المؤتمر الدولي، الذي يكثر الحديث حوله، هو ان موسكو تريد دخوله كـ «شريك مضارب» في الشرق الاوسط، لأنها ترى الولايات المتحدة تسرح في هذه البقعة الحسّاسة من الجغرافيا السياسية الدولية، وتتصرف، دون ان يكون لها موطىء قدم. واذا ما كانت زيارة الرئيس المصري الراحل، انور السادات، لاسرائيل، العام ١٩٧٧، ثم اتفاقيتا كامب ديفيد، قد ثبطت عزائم السوفيات الذين كانوا يمارسون، فيما مضى، دبلوماسية بطيئة وحذرة، فان الشأن يبدو، اليوم، على نقيض الماضي تماماً، حيث تقف واشنطن متفرجة، فيما تأخذ موسكو مبادرات سريعة لتثبيت اقدامها في مواقع قوة متحفزة. والفارق بين النهج السوفياتي السابق والراهن، لا تخطئه العين المجردة؛ ان الاول، في ما سبق، كان يستند الى دعم تقليدي يأتيه، أساساً، من سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي اضافة الى م.ت.ف. بينما تقود موسكو، اليوم، في كل الاتجاهات، دينامية غايتها عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة، على غرار مؤتمر جنيف، باعتبار ان هذا المسعى، وحده، هو الذي يمكّن الاتحاد السوفياتي من ان يلعب دوراً فاعلاً، بل مصيرياً وحاسماً، في سياسات المنطقة.

هذه الصورة قد تفسّر لماذا سعى السوفيات الى اقناع الدول العربية، خلال الشهور القليلة المنصرمة، بترك حرّية لواشنطن في مسألة حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ كما تفسّر لماذا سارع

وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، بجولته العربية، حاملاً معه مشروع مبادرة تقتضي، في احد بنودها الرئيسة، تشكيل لجنة خماسية من الدول الاطراف العربية المعنية بالحل الشرق أوسطي، وهي سوريا والاردن ومصر ولبنان وم.ت.ف. بحيث تعمل هذه اللجنة على صوغ موقف عربي موحّد، او متناغم ومتناسق في أضعف الاحوال، حتى لا تتضارب المواقف العربية في المؤتمر الدولي خلال انعقاده، الامر الذي قد يدفع به الى الفشل. الهدف السوفياتي المعلن، بهذا الخصوص، لم يعد احباط عملية التسوية في المنطقة، وانما اصبح قائماً على أساس لعب دور «العرّاب» لموقف عربي موحّد على أساس جامع مشترك عملي يشكّل ورقة عربية في يده، موازية، في اهميتها ووزنها، للورقة الاسرائيلية في يد الاميركيين. واذا ما كان هذا هو جوهر الطموح السوفياتي، فان تحقيقه يفترض شروطاً يجب توافرها لنجاحه، والاّ ظلّ حلماً غير قابل للتحقيق، وأول تلك الشروط الموافقة الاميركية.

## «تبريد» الحل

على ان المتابع لانعكاسات الوفاق الدولي، عربياً، لا بد ان يلحظ احتقاناً للمكتسبات. ومعيار هذا الاحتقان، هو مقدار ما تحقق من مقاربة لحل الازمة في المنطقة، التي تعد، في رأي البعض، اقل أزمة اقليمية استطاعت تحقيق حلول لها في الوفاق حتى الآن، قياساً بالازمات الاقليمية الاخرى التي باشر العملاقان فتح ملفاتها. في هذا الشأن، ثمة من يقول، انه اذا ما كانت موسكو استهدفت في تحركاتها الدبلوماسية نقل الوفاق الى الشرق الاوسط، فان ذلك لا يعني، بأي حال، أن كل المشاكل اضحت على سكة الحل، ذلك ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يعتبر من النزاعات الاكثر تعقيداً في العالم؛ اذ تختلط فيه مسائل الوجود بمشاكل الحدود. وليس بالمستغرب، أيضاً، ان يحذّر أكثر من طرف اقليمي، ودولي، من مغبّة الافراط في التفاؤل، والانطلاق من مقولة باتت شائعة، مفادها ان بدء الحل للنزاعات الاقليمية سيؤدي، تلقائياً، الى حلها دفعة واحدة، وتغافل ان الحرائق الاقليمية على انواع، بعضها قد ينطفىء، مثل حرب الخليج، والبعض الآخر قد يشتعل بانتقال نيران الوفاق اليه، كما في لبنان، والبعض الآخر قد يستعر، كما في تعزيز الحرب الاهلية في افغانستان، التي انتقلت من الحرب الى مرحلة اخرى من الحرب.

واذا ما كان التباطؤ الاميركي سبباً في ذلك، فهو، نفسه، نتيجة طبيعية لتمسّك الادارة الاميركية ببعض مفاهيم الحرب الباردة، زيادة على أهمية ما يشير اليه معظم المراقبين الدبلوماسيين من ان تحركات ادارة بوش لن تكون، في هذه المرحلة على الاقل، اكثر من تشميع خيوط اللعبة الاميركية لمواجهة الانفتاح السوفياتي، وتعبئة الفراغ في السياسة الخارجية الذي يحدثه، عادة، اشغال الادارة الجديدة في ترتيب اوضاع بيتها الداخلي، وعدم استكمالها، بعد، مرحلة التعيينات والاسماء وتسمية الاشخاص الذين سيتولون معالجة الملفات المختلفة.

ولا ريب في ان تخمينات موسكو، في هذا الامر، لم تتطابق، حتى اللحظة، مع حساب البيدر الاميركي، الذي شهد، من منطلقه المبدئي برفض الموافقة على مؤتمر دولي، تطوراً هاماً، مطلع الشهر الفائت، ربّما جعل من التحرك السوفياتي الجديد في المنطقة مجرد عملية محدودة الفعالية. وهنالك مؤشران على ذلك؛ احدهما يتعلق بواشنطن نفسها، والآخر يتعلق بنظرة الادارة الاميركية الى الاطراف الاقليمية والدولية المعنيّة بالنزاع وموقفها العملي من المؤتمر الدولي. المؤشر الاول، يكمن في ان ادارة بوش باتت تؤيد فكرة تجزئة النزاع، والتحرك «خطوة خطوة» الى حله على مراحل، وليس دفعة واحدة. وفي هذا النطاق، يبدو وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مقتنعاً بوجهة نظر اثنين من

كبار مساعديه، هما نائبه لورنس ايغلبيرغر، ومدير التخطيط السياسي في الوزارة، دنيس روس، اضافة الى تأثيرات المسؤول في قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي، ريتشارد هاس؛ وهؤلاء، جميعاً، متأثرون، الى حد بعيد، بمنهج وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، الذي يشاع بأنه يشكّل، حالياً، مرجعاً استشارياً غير رسمي للرئيس بوش، ولوزير خارجيته بيكر. أما المؤشر الثاني، فيكمن في ان ادارة بوش تريد، قبل أي شيء آخر، تجنّب مواجهة بينها وبين اسرائيل حول كيفية تسوية النزاع في المنطقة، ولذلك لا تريد ان تجد نفسها مضطرة الى الضغط على حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لتليين موقفها، سواء نتيجة الجهود السوفياتية والاوروبية، او نتيجة الحاح بعض الدول العربية؛ بل ان الادارة تضع في مقدم اهتماماتها اطلاق عملية سلام جديدة بالتنسيق والتفاهم مع اسرائيل، وليس ضدها، على أساس مراعاة المواقف الاساسية للحكومة الاسرائيلية الحالية. وحسب قول بيكر لأحد الوزراء الاوروبيين، الذين التقاهم في فيينا، مطلع الشهر الفائت، انه «ليست في نيّتنا ارغام اسرائيل، بالقوة، او من طريق الضغط المباشر، على الدخول في مفاوضات سلام، أو على قبول أي صيغة حل لتسوية النزاع مع العرب».

الموقف الاميركي، من حيث الاساس، لم يتغير في تمسّكه بجوهر اتفاقيتي كامب ديفيد مقابل تكتيك دبلوماسي ادى، في تقدير عدد من المراقبين الدبلوماسيين، الى ان تحاول واشنطن «تدويل» كامب ديفيد واسقاط صفة «الصفقة الاميركية الانفرادية» عنه، وذلك تعويضاً عن مؤتمر دولي مع ابقاء عقدة الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة معلّقة، وربط المستقبل السياسي الفلسطيني بالاردن، من دون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. و«تدويل» كامب ديفيد يمكن اعتباره مرحلة بكاملها، اتمّها جورج شولتس وسلّمها لخليفته بيكر، وهي تشكّل، على أي حال، امتداد الماضي في الحاضر، او بمعنى آخر المنطلق الذي لا بد ان يبدأ وزير الخارجية الاميركية منه في مواجهة الحركية السوفياتية.

الافكار الاميركية الحالية تدور، حسب المراقبين الدبلوماسيين أنفسهم، حول فلك الحلول المرحلية كفترة انتقالية الى هدف يتمّ تحديده تحت شعار التسوية لوضع الاراضي العربية المحتلة النهائي. والصيغة التي في بال بيكر هي مزيج من المواقف الاميركية القديمة الثابتة، ومن مواقف مستجدة، ابرزها الاستعداد لتقصير المرحلة الانتقالية وربطها، بصورة او بأخرى، مع بدء البحث في الهدف النهائي. واستناداً الى ما أوردته وسائل الاعلام الاميركية، فان ما في بال بيكر هو الآتي: معالجة الامور الآنية عبر اتخاذ خطوات مباشرة لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وذلك عبر منح الاهالي الشعور بادارة شؤونهم بأنفسهم، وعبر مختلف الترتيبات التي توكل الى سلطة انتقالية يتمّ تعريفها عبر عملية الانتخابات خلال فترة زمنية يتمّ الاتفاق عليها في وقت لاحق، وفي الآن عينه مواجهة ضرورة تناول المسائل المتعلقة بالوضع النهائي للارض، ذلك ان الاجراءات الانتقالية غير كافية، بل من الهام، في نظر بيكر، وضع موعد معيّن، ومحدّد، تتم الموافقة عليه مسبقاً، للبدء بالمفاوضات حول الوضع النهائي للارض، على ان لا يكون ذلك الموعد بعيداً من فترة الستة شهور، مع البدء بالتنفيذ الفعلي لما يتم الاتفاق عليه خلال الفترة المعنيّة هذه. فما تريده واشنطن، باختصار، هو اقامة علاقة متبادلة ومترابطة بين الاجراءات المرحلية وبين البدء بمسيرة المفاوضات حول المسائل بعيدة المدى؛ وطروحات بيكر تتصور «نافذة دولية»، شرط ان لا تتزعزع أسس المفاوضات المباشرة بين الدول والاطراف المعنيّة بالنزاع.

وفي عملية البحث عن الجسور للربط ما بين الاجراءات المرحلية وبين البحث في الوضع النهائي للارض المحتلة، وما بين معالجة الانتفاضة ومعالجة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبين الملك

حسين والتمثيل الفلسطيني، وبين الانتقالية والشمولية، وبين طروحات الماضي ومستجدات الوقائع الجديدة، وبين وزن الانتفاضة العملي واللغط السياسي الذي يحدق بها، تبرز المصطلحات الاميركية الجديدة في قاموس البحث في حل للمشكلة الفلسطينية، بالذات، وأزمة الشرق الاوسط، بشكل عام: «مـزيج جديد» لسبل السلام، والقبول العربي «بالالتزام» بالبحث في النزاع مع اسرائيل بدلاً من الاصرار السابق على «ضمانات» الحل النهائي لمثل هذا البحث؛ و«الحكم الذاتي» كمرحلة انتقالية مع نفض وصمة «كامب ديفيد» عن فكرة «الحكم الذاتي»؛ والبحث عن قيادات فلسطينية محلية مكمّلة لمنظمة التحرير، وليست بديلاً منها. كل هذه مصطلحات جديدة تستخدم في قاموس عملية البحث عن «لبّ» وعن «اطار» للسلام في الشرق الاوسط.

هناك، اذاً، مسلّمة صريحة بالتركيز على «الاجراءات المرحلية» و«الحل النهائي»؛ وهناك مسلّمة ضمنية بأن بينهما «فجوة»، وانها غير مستحبة، وبالتالي لا بد من «تجسيرها»؛ وهناك مسلّمة ضمنية أخرى، وهي ان تجسير الفجوة ينطوي على خير عميم لمختلف الاطراف المعنيّة بالنزاع في المنطقة.

ولا ريب، في ان الجسر الدولي هو الاكثر ثباتاً وتماسكاً في مفاصله، مقارنة بالجسور الاقليمية الاخرى، ذلك ان الدول التي تسنده هي أكثر قوة وتسييساً في ادارة الصراع ومستقبلياته، والفارق هو ان الجسر الدولي يمارس تفتيشاً دقيقاً على الحمولة الفلسطينية: ماذا يسمح له بالمرور ؟ وماذا يلقى به على الجسر ؟

غير ان هناك ضعفاً بيّناً ينتاب مفاصل الجسر العربي في تجسير «الفجوة». فأي تجسير ممكن في غياب مشروع عربي حقيقي في غياب الحد الادنى من التضامن العربي الذي تكوّنت أجنّته في «قمة الوفاق والاتفاق» في عمّان، وفي قمة الجزائر؛ في شلل مؤسسات الجامعة العربية شبه الكامل؛ في غزو التيار الديني لمعاقل العروبة؛ في تدهور العلاقات العربية؛ في استقواء بعض الاطراف العربية بقوى غير عربية، اقليمية ودولية ؟ من هنا يبدو الموقف العربي عاجزاً عن استغلال معطيات الوفاق الدولي، اضف الى ان حسابات المصالح القطرية الضيّقة، بدأت تأخذ، عند بعض العرب، شكل المناورة في القضية الفلسطينية، من أجل لعب ادوار اقليمية، امّا بتفعيل امتداداتها داخل م.ت.ف. أو بالمعاداة، جهاراً، لمجرد ان يبحث الفلسطيني بينه وبين نفسه في مسألة خياراته ومصيره.

واذا ما كان الصراع التاريخي الدائر، الآن، هو بين تطبيقات قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وموقف التضامن العربي ممثلاً بنصوص مؤتمر قمّة فاس ١٩٨٢، فان حاصل طرحهما رياضياً من بعضهما يعني استبعاد م.ت.ف. واستبعاد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وهذا، بدوره، يدفع الى القول ان المنطقة ستعيش «المرحلة الانتقالية» على تفاعلات المساعي السوفياتية الهادفة الى اعادة ضخ الدماء الساخنة في شرايين اللجنة الخماسية التي تضمّ دول الطوق ومنظمة التحرير، لتغييب ما أمكن من سلبيات نتائج اتفاقيتي كامب ديفيد، وكقوة موازنة للحل الاميركي المنفرد في المنطقة.

لهذه الاسباب، ودون ان نقلّل من أهمية أي منها، فان المعيار الاهم في هذه المرحلة سيكون محصلة لأهم ثلاث علاقات أساسية بين م.ت.ف. وكل من سوريا والاردن ومصر، والتي ستقرِّر، في المدى المنظور، والى حد بعيد، شكل «التضامن العربي»، وربما تقرِّر، كذلك، بنوداً عديدة في مفكرة القمة العربية المقبلة، خصوصاً وان المطلوب، عربياً، في هذه المرحلة، هو الاتفاق على موقف موحّد للمؤتمر الدولي، وطبيعة التحرك العربي المشترك باتجاهه.

الاسئلة المجدي طرحها، في هذا السياق، هي: هل يمكن ايجاد المشترك من المواقف عند كل طرف عربي ؟ وهل هناك اتفاق على مواقف كهذه ؟ وما هي خطوطه العامة ؟ وكيف سيتمّ تنفيذه في الواقع الاقليمي والدولي الراهن ؟ هذه الاسئلة تدفع بنا الى القول، ولو بصورة أولية، ان الاشكالية الحقيقية ليست في الجانب الفلسطيني، على الرغم من تعدّد الآراء والاجتهادات، بل في الجانب العربي، حيث تنشـأ العلاقة الطردية ما بين «التضامن العربي» وامكان التماسك الفلسطيني من خلال برنامج مرحلي. ولاعترافنا بأن الصورة التي يمكن تكوينها، اليوم، عن الجانب العربي هي أبعد ما تكون عن الدقة والثبات، فمن هنا اكتفاؤنا بعدد من الملاحظات نسوقها مع التحفظ المناسب في هكذا حالة.

## عقدة دمشق الجديدة

مَنْ يسعى الى تتبع التحرك الدبلوماسي السوري، هذه الايام، يكاد يصاب بالحَوَل؛ حيث تمتزج علامـات الانفراج بالمواقف الفعلية الثابتة؛ بتكاثر مؤشرات عودة العلاقات السورية ـ العربية الى صيغـة «تضـامن» الحد الادنى؛ بمؤشرات تخفيف حدة التوتر في العلاقات السورية ـ المصرية لا تخطئها العين، في حين راجت انباء نفتها، مؤخراً، أوساط عربية عن لقاء، في عمّان، بين وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، يضاف الى ذلك تصريحات فلسطينية عن زيارة كان وفد من م.ت.ف. يعتزم القيام بها لدمشق، تمهيداً لزيارة قد يقوم بها، لاحقاً، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة.

على هذه الخلفية متشابكة العناصر ارتسمت، سورياً، مناطق رمادية عدة حرصت دمشق على ابرازها وكأنها ليست موجهة ضد أحد، لكنها تركت الآخرين يمارسون رياضتهم الخاصة بهم.

بالمقابل، وفي غمرة هذه التطورات، بدت سوريا، واتهمت بأنها صاحبة العزف المنفرد والصوت الآخر وسط اوركسترا تتحدث بلغة مختلفة، لكنها سعت، في الوقت عينه، الى محاربة محاولات عزلها، او انعزالها، داخل النظام العربي. وبمعنى آخر، سعت الى منع قيام تحالفات سياسية، والى منع حدوث تحـوّل جوهـري في امكانات الاطراف العربية الاخرى، او الاخلال في التوازن القائم؛ كما حرصت، أيضاً، على ان تشارك، كطرف، في قضايا النظام الرئيسة، أي القيام بدور فعّال في تصعيد هذه القضايا، او خفض قيمتها اذا لزم الامر؛ كما تعيّن عليها الاستمرار في الالتزام، نسبياً، بالطرح الايديولوجي الذي تبرّر به، وتستند اليه، سلوكياتها وممارساتها على الصعيدين، الاقليمي والدولي.

المدخل الاكثر سلامة في فهم التحرك الدبلوماسي السوري الراهن، هو تتبع رد فعله او تجاوبه مع الـ «غلاسنوست» السوفياتي في اطار تفاهم الاخير مع الولايات المتحدة حول تسوية النزاعات الاقليمية، ممّا يفرض علينا، بالتالي، تناول التحرك السوري على الاساس ذاته، وبالمعايير ذاتها، أي معايير الـ «غلاسنوست» التي تجعل منه انفتاحاً سورياً ضمن خصوصية تلتزم بها دمشق كمحدد لموقفها في ميزان القوى الاقليمي، والدولي. واذا ما كان الـ «غلاسنوست» السوفياتي يعني القبول بالتعامل مع «انماط» مختلفة ومتفاوتة، اجتماعياً واقتصادياً، على المستوى العالمي، في سبيل الحفاظ على البشرية من التدمير النووي، من دون تنازل عن المبادىء الاساسية، فان الانفتاح السوري يبدو، للوهلة الاولى، على المستوى العربي، تطوير عناصر اللقاء والتقاطع بين الدول العربية، ذات الانماط المختلفة، في سبيل ايجاد موقع قدم معتبر في التقسيم الدولي الجديد، من غير تنازل عن «المبادىء»، ولو في حدهـا الادنى الذي افـرزتـه مؤسسـة القمـة العـربية، ونعني به اعادة احياء «التضامن

العربي»، كأساس لا بدّ منه لأية تسوية متوازنة لحل مشكلة الشرق الاوسط.

ان عودة دمشق الى مقولة الموقف العربي المشترك، وسعيها اليه، تقوم على دعامتين: الاولى، هي التـزام مقررات القمم العربية السابقة؛ والثانية هي تطبيق مقررات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. الاولى هي عنوان الشرعية العربية، كما ان الثانية هي مضمون الشرعية الدولية. من هنا، ثمة من يقول ان الموقف السوري يرتدي العباءتين، العربية والدولية، ويتّقي بهما شرّ تبدلات الطقس والمواقف. يضاف الى ذلك، ان دمشق حذرة من قيام تقارب بين الجبّارين في معادلة جديـدة تتمّ على حساب الاطراف المعنيّة؛ لذلك، فانها تلعب اوراقها بكل عناية وعلى نسق «شعرة معاوية»، ومع الطرفين، السوفياتي والاميركي، الى جانب الاطراف اللاعبة الاخرى في المنطقة.

في هذا المنظور، يندرج الخلاف الهام بين النظرتين، السوفياتية والسورية، كمسألة «التوازن الاستراتيجي» في المنطقة. سوريا تعتقد بأن تحقيق «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل ضروري قبل الجلوس الى طاولة المفاوضات؛ بينما يرى الاتحاد السوفياتي ان مفاوضات السلام يجب ان لا تنتظر تحقيق «التوازن الاستراتيجي»، بل هو نفسه بات يتصرف وكأن لا عودة، مطلقاً، الى الحروب العربية ـ الاسرائيلية، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة الى علاقات التعاون والصداقة والتسليح والمساعدات لسوريا، التي يفترض انها تتحمّل عبئاً أساسياً في المواجهة مع اسرائيل.

وبـالمنظار ذاته، لاحظ السوريون، باهتمام شديد، موقف مصر من اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، فأشادوا، علناً، بهذا الموقف، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) الماضي، باعتباره يشكّل انسحاباً مصرياً من الشق الفلسطيني في اتفاقيتي كامب ديفيد، فيما بقي الشق المصري في حالة تعثّر. وكانت المبادرة الاخرى في قول الرئيس السوري، حافظ الاسد، في كانون الاول ( ديسمبر ) الماضي، بأن التعاون بين دمشق والقاهرة هو «لمصلحة القطرين والامة العربية». أما المبادرة الثالثة، فكانت اقدام الصحف السـورية، في مطلع شهر شباط ( فبراير )، على نشر تصريح للرئيس مبارك، أوردته وكالة «سانا»، وفيه يشجب موقف اسرائيل من النزاع حول شريط طابا. ثم لفت الانتباه التصريح الذي أدلى به فاروق الشرع لدى وداعه نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتية، صباح الاحمد، وذكر فيه ان هناك خطوات ايجابية تقوم بها القيادة المصرية «تلقى كل تفهّم من القيادة السورية»، وان كان نفى وجود أي مستجدات في مسألة العلاقة بين القاهرة ودمشق.

ويبـدو لغير مراقب، ان سوريا تسعى، قدر الامكان، الى «العرقلة» او «الرد» لمواجهة «هجمة» انعكاسات الوفاق الدولي عليها. فعلى الصعيد العربي، تعرف دمشق ان الدول العربية سعت، دائماً، الى اعادة اللحمة بين سوريا ومصر وبين سوريا وم.ت.ف. ففي المجال الاول، يشجّع اعادة العلاقات بالقاهرة كل الدول العربية على المطالبة بعودة مصر الى الجامعة من دون تردد، ويعطي مصر زخماً جديداً وقوة عربية اضافية. وعلى صعيد م.ت.ف. فان هذا يعني التسليم بأن الورقة الفلسطينية هي ملك عرفـات وحده. ودمشق تعتقد، او تريد ان تثير الاعتقاد، بأن الورقتين، المصرية والفلسطينية، اللتين احتفظت بهما ردحاً من الزمن، هما بالنسبة الى الدول العربية أهمّ من الورقة اللبنانية. لذلك، سعت دمشق الى «التسويق» بأنها على استعداد لاعادة العلاقات مع القاهرة، وترطيب الاجواء مع م.ت.ف. في مقابل ان يجمّد العرب تحركهم المضاد على الساحة اللبنانية، و«يتركوا» لها لبنان. وما يمكن تأكيده، في هذا المجال، ان ثمّة اسباباً تدعو الى الاعتقاد بأن دمشق يمكن ان تقبل بحضور قمـة عربيـة تشـارك فيهـا مصر، وان في اسـتطاعتها ان تقدم كل ما هو مطلوب منها عربياً، اذا

غضّ العرب الطرف عن وجودها العسكري في لبنان.

الثابت، أيضاً، ان الجانبين، السوري والفلسطيني، يتجهان، اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الى مرحلة من «التعايش السلمي»؛ فلا مصالحة قريبة ولا صدام قريب، لأن مصالحهما لم تعد تتقاطع، بالضرورة، في لبنان، بدليل ان الحرب على المخيمات انتهت فجأة مثلما بدأت، بعدما اتضح ان المخيمات لم تعد ورقة مناسبة في يد دمشق للضغط على قيادة المنظمة، بل على العكس من ذلك ان استمرارها أدى الى تقوية عضد القيادة الفلسطينية، وسبّب وصمة وحرجاً شديدين لأي فلسطيني يعتبر نفسه حليفاً لدمشق.

ولمّا كانت قيادة منظمة التحرير استطاعت، بعد قرار الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الفلسطينية، واعلان الاستقلال الفلسطيني، وفتح الحوار مع واشنطن، ان تمتلك هامشاً واسعاً للمناورة في تحركها الدبلوماسي، فان دمشق المتحصّنة بموقفها أرسلت، في المقابل، أكثر من اشارة للاقاة المنظمة في منتصف الطريق، اذا ما أبدت الاخيرة استعدادها لايقاف مبادرتها السلمية، والدخول في نقاش عملي حول كيفية وضع أسس مبادرة جديدة لتحقيق تسوية ما، والاّ، فالعمل على «شحن» قدرة حالة الرفض لدى بعض المنظمات الفلسطينية، وابراز كل ما من شأنه ان يعتبر نقيضاً لما يتّبعه ياسر عرفات في هذه المرحلة، خصوصاً وان تحركاً مضاداً لنهج قيادة المنظمة بدا في افق الفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق، بدعم سوري، بهدف اظهار الزعيم الفلسطيني بمظهر غير القادر على ضبط الساحة من خلال عمليات ضد اسرائيل انطلاقاً من الاراضي اللبنانية وغيرها، قد تدفع بالادارة الاميركية الى ايقاف الحوار مع المنظمة.

بهذا المنطق المبسّط، تعتقد دمشق، دوماً، بأن لديها قدرة تمكّنها من تعطيل وارباك أية خطوات تسوية لمسألة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهذه القدرة تحتم وضع سوريا في الاعتبار، كطرف رئيس، في أية معالجة سياسية في الشرق الاوسط، على الرغم من الصعوبة والتعقيد، والاّ فان أية تسوية سياسية، اذا ما تحققت، ستكون، بالضرورة، هشّة وقصيرة الاجل.

## الاردن؛ اتجاه التهدئة

ربّما كان بالامكان اعادة كتابة دور الاردن من زاوية الاصطدام المستمر بين نظرته الى نفسه ونظرة الآخرين اليه. لقد كانت عمّان تسعى، باشكال متعددة، خلال العقود الثلاثة المنصرمة، الى اضفاء قيمة استراتيجية على دورها، بنتاج كان، في معظم الاحيان، تذبذباً دبلوماسياً متسارعاً في التأقلم مع المعطيات الاقليمية المستجدة. كان الاقتناع الاردني، قبل الانتفاضة الفلسطينية، ان عربة مؤتمر السلام الدولي أثقل من ان يجرها حصانان (الاردن وم.ت.ف.)، لكن هذا لا يمنع، بأي حال، من انتظامهما أمام المركبة، في مرحلة عمل دبلوماسي طويل ومرن يفرض على السياسي ازالة المتاريس الشكلية من خطوط التماس بين فرقاء يعتبرهم الخصم والمجتمع الدولي، على حد سواء، طرفاً واحداً، وليس من الحكمة احداث فرز واستقطاب حادين في مواجهة موقف دولي لا يزال قابلاً للأخذ والرد، فبقيت علاقات عمّان حذرة مع دمشق ومتقلّبة مع منظمة التحرير.

غير ان قيام الانتفاضة واستمرارها، ومع تكرّس سيطرة تحالف الليكود وحلفائه على السياسة الاسرائيلية الى أمد غير محدّد، جاء قرار انهاء العلاقة القانونية والادارية بين ضفتي نهر الاردن بمثابة مبادرة احترازية، تحمي شرق الاردن من ظفر الانتفاضة ان نجحت، ومن فشلها ان

قمعت. وأياً تكن التفسيرات التي راجت للقرار الاردني، في أواخر تموز ( يوليو ) الماضي، فان التفسير الراجح والمقنع، حقاً، هو الانتقال الى خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدَّد لشرق الاردن.

لكن ما المملكة من دون دورها الفلسطيني ؟ يطرح هذا السؤال كثيرون، بدءاً بأولئك الذين راهنوا، وما يزالون، على «الحل الاردني»، لأنها كان يمكن ان تلعب، في المستقبل، دوراً في الحل. وما قيمتها الاستراتيجية، إنْ هي تخلّت، بمحض ارادتها، عن لعب هذا الدور ؟ لقد أصبح دور الاردن، بعد قرار فك الارتباط بالضفة الفلسطينية، وبحق، ثانوياً. بيد ان الدور الاردني، في النزاع مع اسرائيل، بعيد من ان ينتهي؛ فالرئيس الاميركي، جورج بوش، ما يزال يتحدث عنه، حتى بعد متابعة الحوار مع م.ت.ف. وقمّة العقبة، في الخريف الماضي، اثبتت ان المنظمة، هي الاخرى، ما تزال بحاجة اليه احياناً.

ازاء هذا كله، لن يجد الاردن صمّام أمان فعلي الّا في الاطار العربي؛ ولكن أي اطار ؟ هل هو في موقع وسطي بين سوريا ومصر ؟ هل هو بالاتفاق مع م.ت.ف. ام يتجاهل احدهما الآخر ؟ ان الاردن، مثله مثل الدول العربية الصغيرة الاخرى، غير قادر على التعايش المستمر مع التناقضات العربية، وسياسات المحاور العربية. فعمّان لا ترتاح، فعلاً، الّا في اطار من الوفاق في العلاقات بين الدول ـ الاقطاب، وما الانكفاء الى محور عربي دون غيره الّا خيار ثانٍ، ودفاعي، عندما يتبيّن ان التفاهم بين دمشق والقاهرة غير ممكن. من هنا، فما دخول الاردن «مجلس التعاون العربي» المشرقي، الذي يضم العراق ومصر واليمن الشمالي، الّا وسيلة للضغط، بهدف التعجيل بتذويب الخلافات المستعرة بين غير طرف عربي.

ولمّا كان الامر كذلك، فان عمّان ظلّت على قناعتها بضرورة ان تنصبّ الجهود العربية، في ما خصّ أزمة الشرق الاوسط، على تحريك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، ودفعها من اجل تحديد مكان انعقاد المؤتمر الدولي، وموعده، وتأمين دعوة الفرقاء المعنيّين كافة، بما فيهم م.ت.ف. وتفادي كل ما من شأنه اثارة الخلافات العربية. ومن هنا كان عدم ترحيب العاصمة الاردنية بدعوة عرفات الى اجتماع اللجنة الخماسية العربية لتنسيق الموقف العربي للمؤتمر الدولي، خشية ان يكون هذا الاجتماع مجالاً لابراز تلك الخلافات. وبمعنى آخر، فان الرفض الاردني عقد اجتماع اللجنة يثير، في الوقت الراهن أقله، من وجهة نظر عمّان، مشاكل أكثر ممّا يقدم حلولاً؛ فالمطلوب من هذه اللجنة ان تحدّد موقفاً عربياً موحّداً من المؤتمر الدولي، كما لو ان هذا المؤتمر سيعقد غداً، وكما لو ان غياب الموقف العربي الموحّد هو العائق الوحيد في سبيل انعقاده.

ما هو أهم في الموقف الاردني من اجتماع اللجنة الخماسية يكمن في انه يضع حدّاً لسلسلة من المشاكل المحتملة، في مقدمها مشكلة انعقاد اللجنة نفسها، نظراً الى ان ليس هناك ما يضمن، حتى الآن، الجمع بين وزيري الخارجية، المصري والسوري. ولو ان هذا الامر صار محسوماً، كما ترى عمّان، لكانت اشكالات عديدة حُلّت، وربما انتفت الحاجة الى اللجنة الخماسية نفسها. اضافة الى ذلك، فان عدم انعقاد اللجنة الخماسية يوحي بفشل محاولات للتقريب بين دمشق والقاهرة، في حين ان الاردن يعمل، جاهداً وببطء، على اعادة العلاقات بين مصر وسوريا الى طبيعتها.

الى هذا المدى، كان الموقف الاردني من اللجنة الخماسية كافياً ومتماسكاً، خصوصاً وان مسألة انعقاد المؤتمر الدولي نفسه باتت مفتوحة على احتمالات كثيرة، كلها تشير، حتى اللحظة، الى انها غير محسومة، وليس من المتوقع ان يتبنّى أي طرف عربي قراراً تفصيلياً قد يؤدي الى حدوث

انشقاق عربي كبير برسم الحلول غير المؤكدة، كما حصل في السبعينات بين مؤيد ورافض، وكأن المسألة قرار عربي بالايجاب، او النفي. هذا الموقف الوسطي نفسه يحمل، مرة أخرى، بذور التناقض؛ فعمّان التي بذلت الجهود في سبيل الحد من الصراعات داخل الاسرة العربية، تطلب منها الاعتراف بأن ليس في يدها أي وسيلة ضغط فعلية لتقريب الثنائي السوري ـ المصري، فإنْ وجد هذا الثنائي وسيلة للتقارب، رأى الاردن بارقة أمل، وانْ لم يجد، فالقلق يبقى خبز الاردنيين اليومي.

## الاختراق المصري وحدوده

لقد تعرّض دور مصر في النزاع العربي ـ الاسرائيلي لقيود عديدة ومتناقضة، حيث تذبذب تصوّر القاهرة لدورها الاقليمي بين مستلزمات الرومانسية القومية، وتلك التي تتطلبها الواقعية المحض. ولقد أدى اتّباع أي من النقيضين الى خلق مضاعفات في النزاع، فكان موقف عبدالناصر، العام ١٩٦٧، وموقف السادات، العام ١٩٧٧، يمثّلان غاية التطرف من الناحيتين، بينما اجتهد مبارك، منذ تسلّمه زمام الحكم، لكي يتمسك بموقع في مركز التوسط الهندسي بين سلفيه. لكن التساؤل عن سبب تبنّي مصر لدورها الجديد في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والكيفية التي تتابع، من طريقها، ممارسة هذا الدور يحتاجان الى بعض الاستطراد.

اللافت، هنا، الرغبة العميقة لدى معظم العرب في سرعة عودة مصر الى الصف العربي؛ ويتميز هؤلاء بتوقعات كبيرة، صريحة أم ضمنية، ترى ان تلك العودة تمثل «علاجاً» قادراً على رأب جميع الصدوع.

بيد ان مصر التي سوف تعود هي بلد لم يستطع، حتى الآن، ان يستعيد قدرته التي تآكلت خلال السنوات السابقة، وهي بلد فقير في موارده، مزدحم بسكانه، يحمل عبء ديون خارجية ثقيلة، ويعتمد على الآخرين في الحصول على اكثر من نصف احتياجاته من الغذاء، هذه الحقائق القائمة اضحت جزءاً لا يتجزأ من نفسية صانع القرار المصري، بحيث اضطر الى ان يكون أكثر «واقعية» في احلامه، وأكثر «عقلانية» في سلوكه.

من هنا، لن تتوفر لدى مصر القدرة، أو الرغبة، او الاثنان معاً، في قيادة العالم العربي في مواجهة جديدة مع اسرائيل في الحاضر او في المستقبل المنظور؛ فالالتزامات المترتبة على اتفاقيتي كامب ديفيد، ومشكلات مصر الاقتصادية، تستبعد، اساساً، الالتجاء الى مثل هذا الخيار. وللتأكد من ذلك، فان صانع القرار المصري قد تخلّى، منذ زمن، عن الوهم الذي كان مقتنعاً به يوماً، بأن اسرائيل لديها رغبة حقيقية في توطيد السلام، ولكن فقدانه للثقة في اسرائيل لا ينتقل، بصورة تلقائية، الى اتخاذ طريق الحرب مع اسرائيل. وقد يتوقع العرب، مع ذلك، ان مصر سوف تقودهم، على نحو ما، الى مواجهة دبلوماسية مع اسرائيل والولايات المتحدة لانتزاع ما يمكن انتزاعه من حقوق الفلسطينيين ومن الارض العربية المحتلة، وان تُطلق «استراتيجية للاحتواء» مهمّتها محاصرة خطط السيادة الاسرائيلية في الشرق الاوسط. ويأخذ هذا التفهّم في الاعتبار الحكم على التزامات اسرائيل طبقاً للمعاهدة والتزامها «الاخلاقي» تجاه الفلسطينيين؛ كما انه يأخذ بعين الاعتبار، أيضاً، حماية المصالح العربية. ويمثّل هذا الاسلوب، في ممارسة صانع القرار المصري، الامل في المحافظة على موقعه المتوسط بين رومانسية القومية العربية التي جسّدها عبدالناصر، وأسلوب المواءمة العملية الذي كان يتمسّك به السادات.

هذا الدور المصري الهامّ الذي محضه معظم العرب الدعم، كيف يمكن ان ينعكس فلسطينياً ؟

لم تكن القاهرة لتنتظر «انصافاً» لاستراتيجية الاحتواء التي تعتمدها بثبات. صحيح ان الظروف تغيّرت، كذلك النهج، كما الرجال في القاهرة، لكن الصحيح، أيضاً، وأكثر، ان الطرف العربي الآخر (سوريا) لم يحسن استخدام استراتيجية الاحتواء هذه، بل وظّفها للاساءة الى دور مصر، مستحسناً عزلتها العربية، بل وظّف هذه العزلة لمصلحة اسرائيل.

ولعلّ المنطقة التوفيقية المتوسطة بين الفهمين، المصري والسوري، اسلوب التسوية نفسه: اذا كان صحيحاً وما زال قائماً، فان نمط التسوية المتمثلة في اتفاقيتي كامب ديفيد قد سبق القيادة المصرية الحالية، وان بادرت، أيضاً، الى اتخاذ موقف صريح منه، حين اعلن مبارك، في الخريف الماضي، «ان صيغة كامب ديفيد قد ماتت وانتهت الى الابد». فعلى الرغم من حدة اللهجة لاعلان النوايا المتوجهة بالخطاب الرسمي نحو القاهرة، تتفق النوايا السورية مع نوايا القيادة المصرية حالياً، سواء في نعي هاتين الاتفاقيتين للعالم العربي، أم في اصرار القاهرة على صيغة للحل في اطار مؤتمر دولي يحضره فرقاء النزاع، بما فيهم م.ت.ف. كذلك بادرت القيادة المصرية الى اعلان نواياها، مرة أخرى، حين دعا مبارك، مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الى تشكيل لجنة تحضيرية تتولّى الاعداد للمؤتمر الدولي.

واذا ما كانت مصر، خلال هذه الفترة، تحت دائرة الاختبار، فقد نجحت القاهرة في الامتحان الذي خاضته وهي مكبّلة بمعاهدة صعبة مع العدو. وفي أكثر من مناسبة، امتنعت القاهرة عن اطلاق العنان لمسيرة تطبيع العلاقات مع تل ـ أبيب. وافلح مبارك، ايضاً، في الاحتفاظ بمكاسب السلام مع العدو، ولم يفرّط بمحاسن التقارب المتواصل مع العرب، حين امتنع عن زيارة اسرائيل بربط ما بين هذه وبين صدور نوايا معلنة عن الحكومة الاسرائيلية تتيح في المجال فرصة التفاؤل بامكان حدوث «تسوية متوازنة».

وتواصل اعلان النوايا المصري مرحلة متقدمة في الالتزام العربي، حين اعترفت القاهرة بالدولة الفلسطينية غداة الاعلان عنها. ولدى اندلاع معركة «التأشيرة» الخاصة بعرفات، وقفت القاهرة موقفاً اثار انتباه عواصم عربية تحفظت، في الماضي، من الاعتراف بأن مصر تسير على الدرب العربي. أكثر من ذلك، باتت القاهرة تمثّل طرفاً أساسياً في مثلثي المبادرة السوفياتية ـ الفرنسية والفرنسية ـ المصرية، وكلاهما يشكّلان منطلق المؤتمر الدولي؛ ثم انها نشطت في ارساء اسس الحوار بين المنظمة وواشنطن، بينما استضافت حواراً آخر بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل.

وبالطبع، لم يلق هذا النشاط المصري المستجد صدى ايجابياً، على الاطلاق، في اوساط الادارة الاميركية، بل ان بينها من تحدث، جهاراً، عن ضرورة «اعادة مصر الى مكانها»، أي محاولة منعها من لعب دور عربي تسعى اليه بحماس. وقد يكون لهذا النشاط المصري علاقة بامور يمكن لمسها في واشنطن هذه الايام، منها تزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية على مصر؛ فواشنطن لا تريد اعادة جدولة الديون المصرية، بينما القاهرة في وضع مالي حرج للغاية؛ وتسريب المعلومات، مؤخراً، عن قيام مصر بانتاج الاسلحة الكيميائية يدخل، أيضاً، في سياق الضغط على القيادة المصرية؛ وربما تجد القاهرة في هذه الضغوط مبرراً كافياً لفرملة توجهها نحو العرب؛ فلطالما قيل ان مشكلة هذه القيادة انها «عقلانية أكثر ممّا يجب»، والتاريخ ليس معملاً محايداً لـ «المخططات العقلانية»، كما ان تلاحق الضغوط الاميركية قد لا يكون متوائماً مع اسلوبها التدريجي، خصوصاً وانها أتت متزامنة مع تصعيد عمّان لحملتها الدبلوماسية التوفيقية، الداعية الى الانتظار لاتاحة مزيد من الوقت

للنـوايـا الطيّبـة، الى ان يكتمـل عقد المصالحات العربية، التي اسهم في سرعة اختمارها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

## الحل واللاحل

لقد قامت م.ت.ف. بتحوّل عميق في مواقفها، واستراتيجيتها، بل في هوية حلفائها؛ لكن واحداً من بين هؤلاء الحلفاء لم يتغير، وهو النظام العربي. واذا ما كان عرفات لم يلحّ كثيراً على هذا العمق الذي يريده لتحركه الدبلوماسي، أقلّه في تصريحاته العلنية، فانه أكد، في المقابل، أهمية توافق الدول العربية حول التسوية، حتى انه دافع عن اقتراح سوفياتي الاصل يقضي بعقد لقاء تمهيدي للجنة الخماسية العربية من اجل البحث في تسوية النزاع في الشرق الاوسط، ممّا يعني ان الجدية التي يبـديهـا الزعيم الفلسـطيني يجب ان تقابل بجدية عربية مماثلة. فالمطروح، الآن، ليس فرزاً بين استراتيجيتين، ربما لأن المنظمة ليست في وارد هذا الفرز ولا ترغب فيه، وهذا يعني ان المنظمة تريد من الاطراف العربية المكوّنة للجنة، قبل الآخرين، ان يفهموها جيداً. فهي تولّت عنهم تطوير المواقف التي كانت مواقفهم، في السابق؛ كما انها سعت الى افهامهم ان لا داعي للمحاربة، وباسمها، بمواقف لم تعد هي نفسها لتحارب بها.

واقصى ما يعـوّل عليـه صانـع القرار الفلسطيني، في هذا الشأن، هو ان يستدعي استمرار الانتفاضة من الاردن وسوريا ومصر اتباع ما يمكن ان يسمّى «سياسات الضرورة»؛ وهذه، بدورها، قد تتجسّـد في الرغبـة المتبـادلة للتصـالح بين سوريـا وم.ت.ف. وفتح ملف العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية لمراجعة دقيقة وحسّاسة قد تشد أعصاب الطرفين، وبنفس المنطق ـ منطق الضرورة ـ ان تلتقي م.ت.ف. مع مصر التي اصبح موقفها من الحلول السياسية المطروحة أكثر وضوحاً على صيغة للتحرك المستقبلي.

على ان التـزام القيـادة الفلسطينية الوقوف على الخط الفاصل بين الحد الاقصى «للتضامن العربي» كما عبّرت عنه قمّتا عمّان والجزائر، وبين الموقف الدولي، نابع، من حيث الاساس، من اغتراب القرار الفلسطيني عن وطنه، ووقوعه على خطوط التماس العربية ـ العربية ومتغيراتها منذ ارتباطه بمؤسسة القمة العربية وقراراتها، بحيث صار الوقوف الفلسطيني على الخط الفاصل «استجابة» لتوازن النقائض العربية، منفردة او مجتمعة، متحالفة ام متمحورة، اضافة الى توازن النقائض، الاقليمية والدولية. فحين كانت النقائض الاقليمية والدولية تفرض شروط الغياب التام للفلسطينيين او ما سمي «شطب الرقم الفلسطيني الصعب»، كانت استجابة القرار الفلسطيني للتحدي بالحفاظ، اولاً واخيراً، على م.ت.ف. باعتبارها شكل الوجود السياسي الرسمي، والشرعي، للفلسطينيين؛ وحين كان التحـدّي هو جرّ المنـظمـة الى مواقع حرب الطوائف في لبنان، بما افرزته ايضاً تناقضات الوضع الاقليمي، كانت استجـابة القيادة الفلسطينية بالتركيز على العمق العربي؛ وحين كان التحدي في التشكيك بوحدانية التمثيل الفلسطيني، او تقييد استقلاليته بتغذية الانشقاق، او المحاصرة، كانت الاستجابة في تمسّك القيادة الشرعية بحوارات المصالحة الوطنية، طويلة النفس، بكل الاختلافات التي عكستها هذه الحوارات من تعددية سياسية وتنظيمية.

هناك، ولا شك، مجال أوسع للنقاش في هذا المجال. النقطة الجوهرية هي تلك العلاقة الطردية القائمة بين التضامن العربي وبين امكان التماسك الفلسطيني من خلال برنامج مرحلي. ومن الخطأ بمكـان الاعتقـاد بأن هذه العـلاقـة تمّت فجـأة، او انهـا نهـائيـة؛ فقد برزت بعد حرب تشرين

الاول ( اكتـوبـر ) ١٩٧٣، ممّا مكّن، بدوره، الفلسطينيين من التقدم ببرنامج مرحلي لاقامة دولة فلسطينية على ما يُنتزع من قوات الاحتلال الاسرائيلي، وقيّض لهذه التجربة ان تعمّر بزخم كثيف نسبياً حتى انتهى الامل في عقد مؤتمر جنيف. بيد ان زيارة السادات لاسرائيل وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيـد كان لهمـا التأثير المباشر في احباط تلك التجربة. المرة الثانية في العلاقة الطردية بين التضامن العربي وتماسك البرنامج المرحلي الفلسطيني اتت واضحة في مبادرة فاس؛ ولم يكن، في تلك اللحظة امام القرار السياسي الفلسطيني الاّ محاولة تصليب الموقف العربي، الذي كان يشهد، بدوره، تشتتاً في اتجاهات شتى.

والسـؤال: هل ستخـرج الدول العـربية وم.ت.ف. من مرحلة الفرز والاستقطاب الى برنامج تضامني كالذي سبق الدخول في مؤتمر جنيف ؟

الاجابة المتأنية تقول، ان بعض الانقسامات وبعض القيود العربية ستستمر في تعويق أي فرص حقيقية لانصاف الفلسطينيين. وطالما ان بعض الدول العربية يواصل الاحتفاظ بصيغ خفيّة لعلاقات خاصـة مع الولايات المتحدة، فانه لن يكون راغباً في، او قادراً على، مواجهة واشنطن بسبب دعم الاخيرة غير المحدود للسياسات الاسرائيلية. ان الدول العربية مشغولة، راهناً، باحتياجاتها الامنية والاقتصادية قصيرة الاجل، وان ظاهر سلوك مباحثات كل من العاهل الاردني والرئيس المصري، عند لقائهما بالرئيس الاميركي في طوكيو، مؤخراً، كان مرتبطاً، بصورة خاصة، بالعلاقة الثنائية التي تربط بلد كل منهما بالولايات المتحدة، أكثر من كونه مرتبطاً بالقضية الفلسطينية، على الرغم من سيطرة الموضوع الفلسطيني على الجزء العلني من هذه المباحثات.

يضاف الى ما تقدم، احتمال ان تُحبَط توقعات الفلسطينيين بشأن امكان تثبيت موقف عربي أكثر تماسكاً في محتواه، سواء أكان التعبير عنه في قرار قمة الصمود والتصدي في بغداد (وضوح المعاداة مع كامب ديفيد) أمّ قمة فاس (الاحتكام الى عقلانية الدبلوماسية) امّ قمة عمّان الطارئة (المرونة المحايدة). كما ان الضغط الجماعي العربي على الولايات المتحدة من اجل اطلاق مبادرة جديدة في الشرق الاوسط تتّفق مع الاجماع الدولي، في المدى القريب او المتوسط، لا يحتمل ان يثبت اي نجاح يفوق تلك الجهود لترويج مشروع فاس، من طريق لجنة الملوك والرؤساء العرب، فيما تحثّ واشنطن العرب، اليوم، ودونما مسوّغ لذلك، على ان يكفّوا عن مناوراتهم البلاغية، وان يتفاوضوا مبـاشرة مع اسرائيل، من دون ان تتبنّى الادارة الاميركية، بصورة مسبقة، المعادلة الشائعة، أي مقـايضـة الارض بالسـلام. وينطوي هذا الموقف على نقض وتراجع حتى عن التعهدات السابقة للسياسة الاميركية التي وضعها وزير الخارجية السابق، جورج شولتس.

في ضوء ذلك، فان الامر الذي تجدر معاينته، الآن، هو ما يمكن ان يثمر عنه استمرار الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، مع استمرار تحكّم قصر النفس والتزاحم المعروف بالموقف العربي، من جهة، ومع استمرار تلكؤ واشنطن في البحث في الاساسيات، على الاقل في ما يخص المشكل وشروط الحل الحقيقي للنزاع، من جهة أخرى.

ان فتح باب الحوار كان مكسباً فلسطينياً، خصوصاً وان البدائل الاخرى غير متوافرة في الاجل القريب. غير ان واشنطن ترى انْ قُدّر لهذا الحوار ان ينجح، فستأتي مرحلة ثانية يمكن فيها ادخال المنظمة والاطراف العربية الاخرى في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وفحوى الكلام ـ كما يراه العديد من المـراقبـين المحاديدين في واشنطن ـ هو خطوة كبيرة الى وراء. فهذا التأجيل الضمني للحوار

مع المنظمة في البحث في الاساسيات، يعني، عملياً، منح اسرائيل المزيد من الوقت كي تحاول خلاله استيعاب الانتفاضة، وربما قمعها، خصوصاً وان ثمّة مؤشرات الى دعم اميركي لاجراءات اسرائيلية جديدة، ليس آخرها غلق جميع السبل امام وصول الدعم المادي الى الارض المحتلة لتغطية قدرة الأهالي على تحمّل المعاناة المترتبة على استمرار الانتفاضة. وهو يعني، ثانياً، ان هناك من المسؤولين الاميركيين من لا يزال يراهن على نشوء قيادات محلية «بديلة» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تحل تدريجياً مكان المنظمة كمحاور فلسطيني؛ ويعني هذا الكلام، أخيراً، ان هناك من المسؤولين الاميركيين من لا يزال يعتبر المنظمة طرفاً «خارجياً» في ما يتعلق بحل النزاع.

هذه «الرهانات» التي تتبنّاها واشنطن، حالياً، ليست مبنيّة، قطعاً، على فراغ، وانما، وهنا مكمن الخطورة، عن امر آخر يمكن استشفافه، وهو ادارة الظهر لمبدأ المؤتمر الدولي. وفي التفكير الاميركي، ان لهذه الرهانات ما يبرّرها، خصوصاً وان توجه الادارة الرئيس يتركز على السماح لمفاوضين «محليين» ببدء عملية التفاوض مع اسرائيل حول ترتيبات «المرحلة الانتقالية» في معالجة القضية الفلسطينية، مروراً بمواكبة ما للمنظمة في تحقيق هدف اقامة الانتخابات البلدية، وانتهاء برعاية اميركية ـ سوفياتية للتسوية النهائية. فان كانت المرحلة الاولى مرحلة حوار «داخلي»، والثانية مرحلة حوار «اقليمي»، فالتسوية النهائية لن تأتي الاّ في مرحلة ثالثة واخيرة، ومشروطة بنجاح الخطوتين الاوليين.

يدفع هذا الامر بنا الى التأكيد ان موجة التفاؤل الفلسطينية التي ما تزال اصداؤها قائمة لها ما يبررها حين يتعلق الامر بما انجزه الجانب الفلسطيني على ساحته، وبما انتهى الى رسمه من مواقف تخصه، الاّ ان ثمة، اليوم، ما يستدعي القلق، حين يتعلق الامر برصد العوامل الأخرى المحيطة. ولعل هذا يطرح على الحركة الفلسطينية ان تدقق، ملياً، في شروط الحوار، وان تدقق، ملياً، كذلك، في تحديد قواعد اللعبة، وان تعمد الى الأخذ بالمبادأة، وهو الامر الذي وضعها، لما يربو عن ربع قرن، على خارطة المنطقة.

# العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية

## (قراءة وثائقية)

محمد خالد الأزهري

يهدف هذا البحث الى متابعة مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، وذلك من خلال قراءة مركّزة، موجزة، لأهم الوثائق التي تناولت هذه العلاقات، وجوانبها السياسية أساساً، منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الاطار المحدّد، والمحدود في الوقت ذاته، نلاحظ ان الوثائق التي أثّرت في مسار هذه العلاقات، قد وردت من دوائر ثلاث، دولية خارجية غير عربية، واقليمية عربية، ووطنية محلية. وان ثمّة علاقة بالغة التعقيد من التأثير والتأثّر بين مختلف هذه الدوائر، قد طرحت ذاتها على هذا المسار.

ومن المتصوّر كذلك، ان مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية قد تداخل، وتقاطع، في أكثر من موضع من مسار القضية الفلسطينية ذاته. غير ان هذه القراءة تجنّبت، ما أمكنها، الانزلاق الى كثير من النقاط الفرعية. ولذلك، فهي لا تمثّل، بحال، دراسة لمسار القضية الفلسطينية، ولكنها التزمت، ما أمكنها أيضاً، بالتوقف عند العلامات الفارقة في كلا المسارين.

لا ريب في ان متابعة مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، عبر فترة زمنية، وفي اطار مراحل مختلفة، مع الالتزام بالوثائق الأساسية التي أثرت فيه، سوف يكون لها فوائد لا تخفى. ولعل أهمها امكان الوقوف على العناصر الحاكمة (المحددة) لهذه العلاقات بمنهج أقرب الى الدقة العلمية، الأمر الذي يفتح آفاقاً رحبة لاستشراف مستقبل هذه العلاقات على أسس سويّة، الى حد بالغ.

### أولاً: الواقع الاداري بين نهاية الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني

١ ـ في عهد الدولة الاسلامية، ألّفت المساحة الاقليمية، التي عرفت فيما بعد بفلسطين ـ وهو ما ينطبق على شرق الاردن ـ ، وحدات ادارية متغيّرة، توالت عليها التطورات التي وقعت في الشرق العربي، دون ان تبلورها في كيان اقليمي مستقل. بل ولم يبلور الفرنجة، ابّان حملاتهم المتكررة، كيانات اقليمية مميزة لهذه المساحات. ولذلك، فمن الصعب التحدث عن تاريخ فلسطين، أو شرق الاردن؛ ولكن من الممكن البحث في تطوّرات توالت على هاتين الجهتين[1].

ولم يحدث السلطان سليم، الذي ضمّ سوريا (الشام) الى دولته العثمانية في العام ١٥١٦، أي تغيير جذري في النظام الاداري الذي ورثه عن المماليك. فقد أبقى على التقسيم القديم، الذي كانت سوريا، بموجبه، مقسّمة الى ثلاث ولايات، هي دمشق وحلب وطرابلس، وعيّن عليها حكاماً

بدرجة «باشا»[٢]. وفي رسالة تركية تعود الى العام ١٦٠٩، يتبين ان الدولة العثمانية كانت تنقسم، في القرن السابع عشر، الى ٣٢ إياله، منها ١٤ ايالة عربية. مع ملاحظة ان هذه التقسيمات لم تراع «حدود العروبة» عن غيرها من بلاد الدولة. فقد كانت مدينتا نصيبين (في سوريا الحالية) وسنجار (في العراق الحالي) تتبعان مراكز ألوية غير عربية ( في ديار بكر ). وكانت إيالة الشام، الايالة الأم لفلسطين وشرق الاردن، تنقسم الى ١١ لواء (هي دمشق والقدس الشريف وصفد ونابلس وغزة وعجلون ولجون وصيدا مع بيروت والكرك مع الشوبك وعكا والبقاع)؛ بينما قسمت ايالة طرابلس الشام، وكانت إيالة مستقلة بذاتها، الى ألوية خمسة، وكذلك إيالة حلب التي قسمت الى سبعة ألوية[٣].

لقد مرّت هذه التقسيمات الادارية، بدورها، بتغيّرات متعددة. وفي الحولية الرسمية العائدة الى العام ١٩٠٤، يتضح ان البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية، كانت تنقسم، في مطلع هذا القرن، الى تسع ولايات وأربع متصرّفيات مستقلة، أي لا ترتبط بولايات بعينها، وإيالتين ممتازتين. وبالنسبة الى الشام، كانت هذه الولايات هي ولاية سوريا التي ضمّت لواءات الشام الشريف وحماه وحوران، والكرك (وفيها ٣١ قضاء)، وولاية بيروت التي ضمّت لواءات بيروت وعكا وطرابلس واللاذقية ونابلس. وكانت القدس متصرّفية مستقلة تتبع وزارة الداخلية مباشرة، وفيها أربعة اقضية، هي يافا وغزة وبئر السبع وخليل الرحمن؛ بينما كان جبل لبنان متصرّفية مستقلة لا يتبعها أي قضاء في فلسطين أو في الاردن[٤].

وفي الحقيقة، فان هذا التوزيع الاقليمي الاداري لم يخلق عوائق تذكر أمام حركة السكان العرب، وان كانت هذه العوائق (المحدودة) تُرَدُّ الى اختلاف مستوى التطور الاجتماعي، والاقتصادي، في هذه المناطق، وغياب المواصلات المنظمة، وسيطرة الولاة وتنازعهم، أو تمسّكهم بحدود مقاطعاتهم[٥].

يمكن، والحال كذلك، ان نلاحظ، مع ساطع الحصرى، ان التقسيمات الادارية المذكورة، تختلف كثيراً عن «التقسيمات السياسية» التي منيت بها البلاد العربية، ومنها منطقة الشام، منذ الحرب العالمية الاولى. فالمملكة الاردنية في الوقت الحاضر ما هي الاّ متصرّفية الكرك في القرن السابع عشر، وولاية سوريا في مطلع القرن العشرين. أمّا الضفة الفلسطينية التي أُلحقت بهذه المملكة منذ العام ١٩٥٠، فما هي الاّ أجزاء صغيرة من متصرّفية القدس ولواء نابلس الذي كان يتبع ولاية بيروت في مطلع القرن العشرين.

٢ ـ بالعودة الى أعوام الحرب العالمية الاولى، وما بعدها بوقت قليل، يمكن العثور على معاهدات عدة، كانت تتعامل مع مشرق الوطن العربي. منها المراسلات الشهيرة بين الحسين بن علي (شريف مكة) والسير هنري مكماهون (نائب ملك بريطانيا العظمى في مصر ) بين تموز ( يوليو ) ١٩١٥ وآذار (مارس) ١٩١٦؛ والاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية المعروفة باتفاقية سايكس ـ بيكو (نيسان ـ أبريل ـ أيار ـ مايو ١٩١٦)؛ واتفاقية فرنسية ـ بريطانية تعرف باتفاقية لندن، وتمثّل اتفاقاً حول ما يخص الحليفين من اتفاقية سايكس ـ بيكو، بتاريخ ١٦/٥/١٩١٦؛ ثم وعد بلفور الشهير في الثاني من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٧؛ والتصريح الانكليزي ـ الفرنسي في السابع من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٨؛ ومعاهدة سيفر بين تركيا والدول الحليفة عقب نهاية الحرب العالمية الاولى، في العاشر من آب (اغسطس) ١٩٢٠. ولقد كان مصير منطقتي فلسطين وشرق الاردن موضع

اختلاف بين هذه المعاهدات. فحسب مراسلات حسين ـ مكماهون، نعثر على تفسيرين، احدهما للشريف حسين (والعرب عموماً) يقول ان فلسطين كانت تدخل في الدولة العربية (المملكة) المزمع احياؤها بعد الانفصال عن تركيا، والآخر لبريطانيا ويقول بغير ذلك.

أمّا اتفاقية سايكس ـ بيكو، فقد وضعت فلسطين تحت ادارة دولية، طبقاً للمادة الخامسة من الجزء الخاص بفرنسا وبريطانيا. ولم يكن شرق الاردن جزءاً من فلسطين في خطط الحلفاء، لأنه كان يتبع المنطقة ـ ب التي أُخضعت لبريطانيا في المادة الاولى من الجزء الخاص بفرنسا وبريطانيا.

وفي اتفاقية لندن، نجد تأكيداً فرنسياً ـ بريطانياً لما تضمّنته اتفاقية سايكس ـ بيكو بشأن مناطق نفوذهما. بينما يأتي وعد بلفور لكي يقحم مسألة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وبذلك، تكون بريطانيا قد اتجهت بنواياها الى عدم تدويل فلسطين، من جهة، وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه العرب، من جهة أخرى. امّا التصريح البريطاني ـ الفرنسي، في السابع من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٨، فكان بمثابة طمأنة من الحليفين للجانب العربي، بعد ان انفضح أمر اتفاقية سايكس ـ بيكو، وفيه تأكيد ان هدف الحليفين هو تحرير شعوب الشرق واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين[٦]. وقد جاءت تصرفات بريطانيا، بعد عقد معاهدة سيفر، لكي تحقق التوجهين اللذين تضمنهما وعد بلفور، فقط لا غير. ففي الثلاثين من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩١٨، وقّعت «الهدنة» بين تركيا والحلفاء، معلنة نهاية الحرب العالمية الاولى. وتلا عقد الهدنة معاهدة الصلح بين الطرفين، التي وقّعت في سيفر. ووفقاً لتلك المعاهدة «تنازلت تركيا عن جميع ممتلكاتها غير التركية. وأعطيت فرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان، وبريطانيا حق الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الاردن»[٧]. وذلك على خلاف اتفاقية سايكس ـ بيكو التي كان يفترض أن تُدوَّل فلسطين طبقاً لها. وقد تغاضى الفرنسيون عن مسألة تعديل الاشراف الدولي على فلسطين، نحو جعلها تحت النفوذ البريطاني، في مقابل تثبيتهم على سوريا ولبنان، وحصة تعادل الربع من نفط الموصل، الذي لم يكن قد استُغل بعد[٨].

٣ ـ وفي عَوْد الى التقسيمات الادارية، يلاحظ انه ترتّب على احلال الوجود التركي بالوجود البريطاني ـ الفرنسي وضع خارطة جديدة للمشرق العربي، بعامة، واقليم سوريا (الشام)، بخاصة. ففي ١٩١٨/٩/٣٠، أي في يوم دخول القوات العربية، وعلى رأسها الامير فيصل بن حسين، دمشق، وقّعت بريطانيا مع فرنسا اتفاقية حول «نظام احتلال المشرق العربي». وطبقاً لها، عهد بالسلطة العليا في الأراضي العربية المحتلة الى الجنرال اللنبي في القدس. امّا الادارة، فجزّئت الى مناطق بين الحلفاء، كما يلي:

- المنطقة الغربية، عهد بها للادارة الفرنسية تحت رئاسة المندوب السامي الفرنسي بيكو. وكانت هذه المنطقة تمتد على طول الساحل اللبناني، والسوري، من صور الى كيلكيه.
- المنطقة الشرقية، وكانت ادارتها من نصيب الامير فيصل بن حسين، الذي عمل باسم أبيه، بامتداد ينطلق من العقبة جنوباً حتى حلب شمالاً (ويلاحظ انه لم يسمح للقوات العربية المشاركة بقيادة فيصل بالدخول الى القدس بتاريخ ١٩١٧/١١/١٩)[٩].
- المنطقة الجنوبية، وادارها البريطانيون. وكانت تعني، على وجه العموم، فلسطين.

امّا الحجاز، فقد بقي تحت سيطرة حسين بن علي[١٠]. وهو ما اتفق، الى حد بالغ، مع

اتفاقية سايكس ـ بيكو، عدا البند الخاص بالادارة الدولية على فلسطين، الذي لم ينفّذ كما أشرنا. هذا على الرغم من ان الحلفاء زعموا ان هذه التقسيمات هي مجرد اجراءات مؤقتة، بحيث لن يتمّ البتّ النهائي في الامر حتى يعقد مؤتمر الصلح المزمع[١١].

وفي فلسطين، تحديداً، قامت الادارة البريطانية بتقسيم البلاد، منذ نهاية العام ١٩١٨، الى ١٣ لواء، ووضعت حاكماً عسكرياً بريطانياً على رأس كل لواء، وربطتهم، جميعاً، بالحاكم العسكري العام في القدس، المرتبط، بدوره، بالقيادة العامة للجيش البريطاني في القاهرة. غير انها عادت، في العام ١٩١٩، فخفضت عدد الالوية الى عشرة. وفي تموز ( يوليو ) ١٩٢٠، ازاحت الحكومة البريطانية الادارة العسكرية من فلسطين، واستعاضت عنها بادارة مدنية خضعت للمندوب السامي البريطاني (اليهودي) هربرت صموئيل. وبمجرد تسلّمه مهام منصبه، قام صموئيل بتعيين موظفين بريطانيين، من وزارة المستعمرات، بدلاً من الضباط البريطانيين في المناصب الكبيرة[١٢]. وهكذا، فان الادارة المدنية عُيّنت في فلسطين في الوقت عينه الذي أسقطت فيه فرنسا، عنوة، حكم الامير فيصل وادارته في «المنطقة الشرقية»، التي كانت تتبعها ناحية شرق الاردن من الزاوية العسكرية، دون ان تتوغل القوات الفرنسية فيها، التزاماً منها باتفاقاتها السابقة مع بريطانيا. وعند هذا التاريخ، بدأت محاولات الامير عبدالله بن حسين في شرق الاردن؛ كما بدأت محاولة بريطانيا لترتيب الأوضاع في هذه المنطقة[١٣].

٤ ـ اذا التفتنا الى الموقف الصهيوني من التقسيمات المذكورة، فسوف نلاحظ انه في الوقت الذي كان يجرى وضع أسس الكيان الاردني ـ كما سنرى ـ وقبل ان يصدر صك الانتداب على فلسطين، في ١٩٢٢/٩/٢٤، اصدرت السلطات البريطانية، في الاول من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٢٢، ما سمي «مرسوم تعيين حدود فلسطين لسنة ١٩٢٢». وبموجبه، تمّ فصل شرق الاردن ـ بشكل قاطع وواضح ـ عن فلسطين. ورسمت الحدود بينهما على أساس «خط يمتد من نقطة تبعد ميلين غرب مدينة العقبة الواقعة على خليج العقبة الى وسط وادي عربة والبحر الميّت ونهر الاردن، عند ملتقى هذا النهر بنهر اليرموك، ومن ثمّ يمتد الى وسط نهر اليرموك حتى الحدود السورية...»[١٤]. وكانت الحدود الفلسطينية ـ السورية حدّدت في اتفاق بريطاني ـ فرنسي آخر، وقّع في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٢٠[١٥]. هنا، عبّرت الحركة الصهيونية عن احتجاجها، مدّعية بأن شرق الاردن ليس الّا «أرض ـ اسرائيل الشرقية، فيجب ان يكون مشمولاً في المنطقة المخصّصة لاقامة ' الوطن القومي اليهودي ' ». لقد حدث ذلك مع ان وعد بلفور (وصك الانتداب) لم يشيرا الى أية حدود. وعلى أي حال، فقد رفضت بريطانيا الاعتراضات الصهيونية[١٦].

لم يكن الموقف الصهيوني من تعيين حدود فلسطين يشير الى أي جديد؛ ذلك ان حدود «اسرائيل» ـ طبقاً للفكر الصهيوني ـ لا تقف عند الحدود الفلسطينية المعروفة ـ منذ زمن الانتداب ـ بين رأس الناقورة وجسر بنات يعقوب والعقبة ورفح، بل تتعداها من الجهات البرية الثلاث. وبالعودة الى المشروع الذي قدّمه الوفد الصهيوني الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في باريس، بتاريخ ١٩١٩/٢/٣، نلاحظ ان حدود الدولة الصهيونية تمتد شرقاً الى ما وراء الغور لتشمل شرق الاردن بأكمله، بذريعة ان بعض القبائل اليهودية سكنت تلك المنطقة (الى جوار فلسطين بالطبع) منذ ثلاثة آلاف عام[١٧]. ولذلك، عارض الصهيونيون، دوماً، فصل شرق الاردن عن فلسطين في المشروعات الفرنسية ـ البريطانية. غير ان الحكومة البريطانية لم تكفّ، من جانبها، عن معارضة هذه التوجهات الصهيونية نحو شرق الاردن. فبريطانيا حرصت على ابقاء هذه المنطقة تحت نفوذها بمعزل عن فلسطين (جغرافياً على الأقل).

لذا، أخرجتها من الحدود الفلسطينية، كما قامت بتوسيعها عندما سلخت مناطق معان والعقبة والبتراء والشوبك ووادي موسى من الحجاز، وضمّتها اليها، سعياً منها الى تأمين السيطرة البريطانية على خط الدفاع بين معان والعقبة وبغداد والبصرة، الذي أريد به حماية المصالح التجارية، والحربية، بين شمال افريقيا (مصر وقناة السويس بخاصة) وجنوب غرب آسيا[١٨]. امّا فرنسا، فقد حرصت، من جانبها، على حدود سوريا ولبنان، وعدم التخلّي عن أقسام تقع تحت نفوذها للصهيونيين[١٩]. وقد بقي ذلك الحرص البريطاني، وبحزم يكاد يكون قاطعاً، على منع أي تسلل صهيوني الى الشرق من نهر الاردن، خلال فترة الانتداب بأكملها[٢٠].

٥ ـ في الجانب الفلسطيني، يمكن القول، وبايجاز بالغ، ان ليس ثمة ما يشير الى موافقة فلسطينية على كافة التقسيمات والترتيبات التي نظّمها الحلفاء بعد زوال الوجود التركي نهائياً، بعقد الهدنة مع الحلفاء في ١٩١٨/٩/٣٠. فعلى الفور، وفي مطلع تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٨، تأسس، في القدس، ناد عربي غايته «حفظ كيان البلاد والسعي للدفاع عن استقلال الامة». وبعد أيام، تأسس ناد مشابه في نابلس. ثم تشكّلت «الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية» في انحاء فلسطين كافة، وتولّت قيادة الحركة الوطنية، ورفعت شعارات تنادي بالوحدة من طوروس الى رفح. وهو ما اضطر اللنبي ذاته الى نصح حكومته بعدم اجراء أي تغيير في الانظمة الموجودة حتى مؤتمر الصلح، ممّا عرّضه لانتقادات صهيونية[٢١].

في الفترة ما بين ١٩١٨ و١٩٢٠، رفع الفلسطينيون موقفهم ممّا يجرى خلال عدد من البرقيات والقرارات العامة. ومن ذلك برقية احتجاج رفعها المؤتمر العربي الفلسطيني الاول الى مؤتمر الصلح، في ١٩١٩/٢/٣[٢٢]؛ وعريضة الجمعية الاسلامية ـ المسيحية الى المؤتمر ذاته، في ١٩١٩/٣/٢٠[٢٣]. وهناك قرارات المؤتمر السوري العام في ١٩١٩/٧/٨[٢٤]، وكذلك تقرير لجنة كنغ ـ كرين في ١٩١٩/٨/١، الذي لم ير مستقبلاً للبرنامج الصهيوني دون استخدام القوة، وأكد ضرورة العدول، تماماً، عن الخطة التي ترمي الى جعل فلسطين حكومة يهودية[٢٥]، ومذكرة الجمعية الاسلامية ـ المسيحية الى الحاكم العسكري البريطاني في القدس، في ١٩١٩/٨/٢٠، التي تعلن رفض فكرة «الوطن القومي اليهودي» وفصل فلسطين عن سوريا.

وهكذا يتضح وجود ثلاثة مواقف قبيل تأسيس إمارة شرق الاردن في مطلع العقد الثالث من هذا القرن:

- موقف بريطانيا الذي سعى الى تسهيل اقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين غرب نهر الاردن، دون أية نوايا واضحة لتوسيع هذا «الوطن» شرق النهر.
- وموقف الحركة الصهيونية الطامع في اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين وشرق الاردن.
- والموقف العربي الفلسطيني الذي رفض كلا التوجهين السابقين، ودعا الى الحفاظ على عروبة فلسطين، ووحدة الاقليم السوري الأم، بما في ذلك شرق الاردن.

## ثانياً: تأسيس الكيان الاردني، ١٩٢١ ـ ١٩٤٨

١ ـ كانت منطقة شرق الاردن من المناطق التي اعتبرها صانعو القرار البريطانيون «منطقة هامّة». وبذلك دخلت في الخطة البريطانية التي تشمل الشرق الأوسط، بالنظر الى ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية في الاقطار المجاورة، وفي الهند. ويمكن ايجاز عوامل أهميتها للمصالح البريطانية

في: ضمان الممرّ الموصل بين مصر والعراق؛ وضمان الأمن في فلسطين التي هي عامل أساسي في سلامة أمن مصر وفيها قناة السويس؛ والتفات وزارة الزراعة البريطانية الى ثروة المنطقة من الفوسفات.

وقد ثبت في أذهان صانعي القرار ان دور بريطانيا، في هذه المنطقة، مرتبط بموقفها من فلسطين، ودورها فيها. ومع ذلك، فلم يكن ثمة خط سياسي بريطاني واحد في شأن مستقبل شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى. كان هناك مدرسة أولى ترى امكان تعيين أمير عربي هاشمي يحكمها تحت النفوذ البريطاني. وتزعّم هذه المدرسة، أو هذا التوجه، كل من وزارة الخارجية ووزارة الحربية، اللتان لم ترغبا في حلول مكلفة. وكان هناك مدرسة ثانية تحبّذ احتلال شرق الاردن مباشرة، دون حاجة الى غطاء عربي (أو هاشمي ـ نسبة الى حسين بن علي وأولاده). وتزعّم هذا التوجه هربرت صموئيل وساندته الحركة الصهيونية[٢٦]. وعلى الرغم من الخلاف بين أسلوب المدرستين حول كيفية الاستيلاء على المنطقة، الاّ انهما كانتا متفقتين ـ كما هو واضح ـ على أهميتها كحديقة خلفية لفلسطين، ووجود علاقة ارتباط بين شرق الاردن وفلسطين.

لقد سبق الذكر ان شرق الاردن كان يتبع المنطقة الشرقية من مناطق الاحتلال، بعد الحرب، والتي عيّن فيصل عليها. وبعد سقوط الحكم الفيصلي في دمشق (تموز ـ يوليو ١٩٢٠)، نشأت اضطرابات محلية بالغة، وهو ما جعل سرعة البتّ بمستقبل شرق الاردن أمراً ملحّاً[٢٧]، خاصة حين أعلن حسين بن علي عن ان شرق الاردن يتبع الحجاز وليس فيصلاً أو البريطانيين[٢٨]. وقد انتصرت مدرسة وزارة الخارجية، من حيث ضرورة السيطرة غير المباشرة على شرق الاردن، من خلال مدّ نفوذ المندوب السامي في فلسطين اليه. ويفهم ذلك ضمن رسالة بعث بها صموئيل الى الامير فيصل في ١٩٢٠/٨/٦، وكان فيصل في طريقه الى اوروبا، يبلغ اليه فيها ان مشايخ من شرق الاردن قد زاروه، في تموز ( يوليو ) ١٩٢٠، وطلبوا اليه انشاء ادارة بريطانية، وان برقية وصلته من شيوخ السلط تحمل المعنى عينه، وان بريطانيا تميل الى تعيين عدد من الضباط لمساعدتهم على تنظيم حكومة هناك[٢٩].

ثمّ تحرك صموئيل الى السلط في ١٩٢٠/٨/٢١، حيث قابل وجهاء العشائر وزعماءها، وأعلن عن مشروع لتأسيس ادارة مستقلة عن الادارة الموجودة في فلسطين، ولكنها سوف تكون تابعة للادارة الفلسطينية[٣٠]. وحينذاك أدرك سكان شرق الاردن ان الانتداب البريطاني قد حلّ محل الحكم العربي (الفيصلي). وكان من النتائج السيئة لذلك الاجتماع عدم انشاء حكومة مركزية واحدة للمنطقة كلها[٣١]؛ بل تأسّست ثلاث حكومات محلية، في الكرك والسلط واربد، ترأسها، جميعاً، ضباط بريطانيون.

وفي ١٩٢٠/٩/٢، عقد زعماء منطقة عجلون اجتماعاً مع نائب المندوب السامي في اربد، الميجر سمرست، وعرضوا عليه، نيابة عن الأهالي، مطالبهم بتكوين حكومة عربية لشرق الاردن. وقد عرفت عريضة الأهالي والاجابة الخطية البريطانية عنها بـ «معاهدة ام قيس» التي وافق فيها البريطانيون على انشاء حكومة عربية لشرق الاردن، مستقلة عن حكومة فلسطين، تحت انتداب بريطانيا، على ان يكون أمر منع الهجرة اليهودية، ومنع بيع الاراضي لليهود فيها، عائداً الى حكومة البلاد التي سيعيّن عليها أمير عربي، سوف يتحدّد بالتشاور مع المندوب السامي. ومن الملاحظ ان الاهالي هم الذين طالبوا، في عريضتهم، بمنع الهجرة اليهودية وبيوع الاراضي لليهود؛ وان الامير العربي المزمع تعيينه، لم يتحدد في المعاهدة.

لا تدلّ الوقائع، بعد تلك المعاهدة، على ان حكومة مركزية ذات شأن قد أُنشئت في شرق

الاردن، بل كان العكس هو الصحيح؛ اذ أُنشئت حكومات كثيرة على أساس قبلي في أماكن مختلفة (في عجلون وجرش والبلقاء والرمثا والسلط والكرك واربد)[٣٢].

٢ ـ في هذا الوقت، الذي ثبت فيه عدم نجاح الترتيبات البريطانية في شرق الاردن، وكثرة أشباه الحكومات في هذه المنطقة، ظهر الامير عبدالله بن حسين على مسرح الاحداث، حين قَدِم الى معان، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٢٠، مصحوباً بحرس يتألف من عدد يتراوح بين ٥٠٠ وألف رجل. وكانت معان لا تزال ضمن الاقليم الحجازي.

وعقب قدومه الى معان، أعلن الامير عبدالله، في نداء وجهه الى «الاخوة السوريين»، ان هدفه هو مساعدتهم على طرد الغزاة (الفرنسيين)[٣٣]. وقد ووجهت خطوة الامير عبدالله بمواقف ثلاثة: أولها، موقف الفرنسيين في سوريا، الذين رأوا في قدومه عامل قلق للوجود الفرنسي في دمشق، وبخاصة حين تسبب بحالة هياج بين المهاجرين واللاجئين السوريين في شرق الاردن؛ وثانيها، موقف البريطانيين، الذين عبّروا عن خشيتهم من تحوّل شرق الاردن الى قاعدة هجمات ضد الحليف فرنسا في سوريا وضد الوجود البريطاني في فلسطين[٣٤]؛ وآخرها، موقف الاهالي في شرق الاردن، الذين لم يعبّروا عن ارتياحهم لخطوة الامير. وأصدرت حكومة السلط الوطنية (وكانت عمّان من توابعها) تحذيراً يمنع الامير من دخول البلاد، ومقاومته بالقوة اذا لزم الامر. كما ان زعماء آخرين أرسلوا بتحذيرات مماثلة[٣٥]. هذا علاوة على ان الامير فيصل نفسه لم يرحّب بخطوة أخيه عبدالله، معتبراً اياه منافساً له على عرش العراق المنتظر[٣٦]. ولقد صاحب ظهور الامير عبدالله في شرق الاردن متغيّرات أربعة، هي: حالة هياج بين الثوار السوريين، الذين تدفقوا الى المنطقة، وكان هؤلاء من بقايا حكومة فيصل المخلوعة عن دمشق؛ واضطراب شديد في أمن المنطقة؛ ومخاوف فرنسية من إثارة اضطرابات ضد الوجود الفرنسي في سوريا ولبنان؛ ثم، أخيراً، مساع بريطانية لاستجلاء الوضع والسياسة المقبلة في ضوء خطوة الامير عبدالله، مع حرص بريطاني على العلاقات الوديّة مع فرنسا.

وبالنظر الى توازن القوى بين فرنسا، في سوريا، والامير عبدالله وجنوده، في شرق الاردن، يمكن القول ان هدف الامير طرد الفرنسيين من دمشق كان مجرد هدف دعائي. والاقرب الى الصواب، ان الامير سعى الى موافقة السلطات البريطانية على منحه ادارة شرق الاردن، بمساعدة عسكرية واقتصادية. ويتدعم هذا الافتراض في ضوء عدم اظهار الامير لأية نوايا سيئة ضد بريطانيا العظمى، التي اعتبرها، دوماً، صديقة للعرب[٣٧]، وكذلك في ضوء ما عرف عن الامير عبدالله من انه كان ضليعاً في سياسات الشرق الأدنى، منذ ان قضى شطراً من شبابه في اسطانبول نائباً في مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني)[٣٨]. هذا فضلاً عن اتصال مبكّر لعبدالله بالمعتمد البريطاني في القاهرة، كتشنر، العام ١٩١٤، استفسر خلاله عن موقف البريطانيين في حال عزل تركيا لوالده عن الحجاز[٣٩].

٣ ـ في هذه الاجواء، حيث وجود الامير عبدالله في شرق الاردن وحيث الاضطرابات تعمّ هذه المنطقة في ظل حكومات شكلية تفتقر، تماماً، الى أي مقوّمات سياسية واقتصادية وعسكرية حقيقية[٤٠]، عقدت الادارة البريطانية مؤتمرين، كان لهما أبلغ الاثر في تأسيس امارة شرق الاردن (المملكة الاردنية الهاشمية فيما بعد)، هما مؤتمر القاهرة ومؤتمر القدس (آذار ـ مارس ١٩٢١).

عقد المؤتمر الاول في القاهرة، في مطلع آذار (مارس) ١٩٢١، برئاسة وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، بهدف البحث في مستقبل الوجود البريطاني في المشرق العربي وترتيب الأوضاع الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد ان عزم المؤتمرون على تنصيب الامير فيصل

على عرش العراق، كان من رأي تشرشل ان مضاعفات خطيرة سوف تنجم عن دعم بريطاني للهاشميين في العراق دون شرق الاردن. وقد لفت تشرشل نظر أعضاء «لجنة فلسطين السياسية والعسكرية» في المؤتمر نحو ضرورة استقرار الامور في شرق الاردن لتنفيذ مخططات بريطانيا في فلسطين[٤١]، ممّا أوحى بأن التفكير في مستقبل شرق الاردن ارتبط، تماماً، بمستقبل فلسطين في السياسة البريطانية. وانتهت النقاشات، في المؤتمر، الى ان السياسة الصحيحة تتطلب احتلال شرق الاردن والاتفاق، في الوقت عينه، مع الامير عبدالله. ومن أجل ذلك، عزم تشرشل على لقاء الامير في القدس بتاريخ ٢٨/٣/١٩٢١[٤٢]. ومعنى ذلك ان البريطانيين قرّروا اللقاء بالامير في منتصف الطريق. فقد بدا عندهم وكأن له أهدافاً في المنطقة، ولكن هذا لا يتعارض مع تحبيذهم لتعيين حاكم عربي عليها، لا يكلّفهم حلاً عسكرياً.

في ضوء هذه النتيجة، عقد مؤتمر القدس بين تشرشل والأمير عبدالله في موعده المحدّد. وفيه حذّر تشرشل محدّثه من وقوع اعتداءات من منطقة الحكم التي سوف يتولّاها في شرق الاردن على سوريا (أو فلسطين). واتفق الطرفان على ترتيب مؤقت لمدة ستة شهور، يبقى الامير، بموجبه، في شرق الاردن، على ان يعيّن الى جانبه ضابط بريطاني، كمستشار رئيس، مع تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية اليه، وذلك في مقابل ان يضمن الامير عدم حدوث هياج مناوىء للفرنسيين في سوريا، او للصهيونيين في فلسطين، وان يؤمن الطريق الصحراوي الى العراق. ولم يترك البريطانيون، في هذا المؤتمر، مجالاً للشك في ان الهجرة اليهودية الى فلسطين سوف تستمر، وانها لن تمتد الى شرق الاردن.

وفي اللقاء ذاته، اقترح الامير عبدالله ان يتمّ توحيد فلسطين وشرق الأردن تحت امرة أمير عربي ( لا شك في انه هو )؛ فرُفض اقتراحه، تماماً، من قبل البريطانيين[٤٣].

كان من النتائج ان أصبح شرق الاردن مقاطعة واحدة تخضع لأمير عربي، تحت ادارة واشراف كاملين من المندوب السامي البريطاني في فلسطين، الذي يتبعه ضابط في عمّان الى جوار الامير. ورأت بريطانيا ان هذا الاجراء يحقق، بالاضافة الى مصالحها التي سبق ذكرها، ارضاء مناسباً يصرف أنظار العالم العربي عن نكثها بما قدّمت من وعود الى آل حسين في اثناء الحرب[٤٤].

لم يثبت الامير عبدالله جدارته في الشهور الستة المؤقتة. فقد حدثت اضطرابات قبلية وهجمات على المستوطنات الصهيونية في فلسطين، انطلاقاً من شرق الاردن، وهجمات مماثلة على الاقليم السوري، بما في ذلك محاولة لاغتيال المندوب السامي الفرنسي، الجنرال غورو. ولذلك، اقترح هربرت صموئيل على حكومته سحب الامير من عمّان ودعوته الى لندن، الأمر الذي لم يوافق عليه تشرشل، الذي بقي يراهن على ان الامير يتوافق، في سياسته، والمصالح البريطانية؛ ودعا الامير عبدالله الى زيارة لندن[٤٥]. ويستفاد من ذلك، ان سلطة الامير في شرق الاردن كانت موضع مراجعة واعادة نظر لدى البريطانيين، وانه رجحت كفّة الرأي الذي يُعَوِّل على دور الامير في المنطقة.

وفي أيلول ( سبتمبر ) ١٩٢٢، أصبح الانتداب رسمياً على فلسطين وشرق الاردن. وفي الشهر عينه، كانت الحكومة البريطانية أرسلت مذكرة رسمية الى عصبة الامم، تعلمها فيها بعدم انطباق عدد من مواد نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرق الاردن. وهذه المواد هي الفقرتان الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب، والمواد الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة الحادية عشرة، والمواد ١٣ و١٤ و٢٢ و٢٣. وبعبارة أخرى، عبّرت بريطانيا عن رغبتها في عدم شمول شرق الاردن في صك الانتداب على فلسطين، في قسمه

المتعلق بـ «الوطن القومي اليهودي»[٤٦].

وفي تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٢٢، ذهب الامير عبدالله بصحبة رئيس وزرائه رضا الركابي الى لندن بغرض الوصول الى قرار حاسم بشأن سلطته في شرق الاردن. وفي اثناء تلك الزيارة، جدّد الامير مسعاه الذي كان يرمي الى توحيد فلسطين وشرق الاردن تحت رئاسته. ومرة أخرى، جوبه بمعارضة بريطانية شديدة[٤٧]. ولم تحقق الزيارة نتائجها المرجوّة. وهكذا لم يتحقق الاعتراف البريطاني النهائي بامارة عبدالله في شرق الاردن، حتى ٢٣ أيار ( مايو ) ١٩٢٣، وذلك حين أعلن هربرت صموئيل، في ذلك اليوم، ان بريطانيا مستعدة للاعتراف بالامير عبدالله على رأس شرق الاردن، شريطة ان توافق عصبة الامم على ذلك، وان تكون حكومة شرق الاردن حكومة دستورية، وتمكّن حكومة صاحب الجلالة (ملك بريطانيا) من الوفاء بتعهداتها الدولية في ما يتعلق بتلك البلاد، باتفاق يعقد بين الحكومتين[٤٨]. وعندئذٍ، بدأت المفاوضات الخاصة بعقد ذلك الاتفاق. وفي اثناء ذلك، كانت السلطات الممنوحة للأمير وحكومته شبه محدودة، ممّا أثار سخطاً شعبياً، حيث أعلن البعض عن رغبته في تشكيل أحزاب منظّمة[٤٩]. وقد تصاعدت الأحداث حتى بلغت حدّ الاضطراب الكامل في آب (اغسطس) ١٩٢٤. وتواكب ذلك مع حدوث هجمات للثوار ضد الفرنسيين والصهيونيين عبر الحدود الاردنية، فتقدمت الحكومة البريطانية بانذار مباشر الى الامير عبدالله، في الشهر عينه، ألغت بمقتضاه أي مظهر استقلالي للامارة. واثر ذلك، ألقى الامير خطاباً، هدّد فيه «كل من يعبث بالأمن في سوريا وفلسطين»، معتبراً اياهم «دعاة فتنة»[٥٠].

٤ ـ انتهزت الحكومة البريطانية موافقة الامير عبدالله على شروطها للحفاظ على موقعه في شرق الاردن، والانهاك الشديد الذي كانت عليه امارة الحجاز، وعلى رأسها أخيه الامير علي، وسعت الى تحقيق هدفها في ضمّ العقبة ومعان. وقد استعان البريطانيون بعبدالله لكي يتمّ اتفاق بين الاخوة، تنازل بموجبه حسين بن علي الأب وولده علي لعبدالله عن معان والعقبة، وذلك باتفاق عقد لهذا الغرض بتاريخ ١٩٢٥/٦/٥.

تمّ الاتفاق هذا في الوقت الذي كانت المراسلات على أشدها بين الحكومة البريطانية والأمير عبدالله للاتفاق النهائي على بنود معاهدة بين الطرفين، تطبيقاً لتصريح الحكومة الذي أعلنه صموئيل، في أيار ( مايو ) ١٩٢٣، بشأن استقلال شرق الاردن. وقد عقدت هذه المعاهدة بالفعل في ١٩٢٨/٢/٢٠، في القدس، ووقّعها حسن خالد باشا أبو الهدى عن شرق الاردن، والمندوب السامي في فلسطين، اللورد بلومر، عن بريطانيا. وأعقب ذلك نشر القانون الأساسي لشرق الاردن ( الدستور )؛ وكان لنشره من قبل حكومة الانتداب وبالاستناد الى نصوص المعاهدة دون ان يكون لأهل البلاد أي رأي، دليلاً مضافاً الى ما تضمّنته المعاهدة من اجحاف بحق شرق الاردن[٥١]. لقد أحاطت المعاهدة بكافة مقدرات شرق الاردن، وأخضعت نصوصها جميع القوانين والانظمة الاردنية لموافقة بريطانيا واشرافها الكاملين. وحرصت بريطانيا، في تلك المعاهدة، على توضيح الحدود بين الاقليمين، الفلسطيني والاردني؛ وجاء ذلك التحديد على الوجه الذي تعيّن من قبل بين بريطانيا وفرنسا، في العام ١٩١٩.

يلاحظ ان تلك المعاهدة لم ترق لزعماء القبائل في شرق الاردن، على الرغم من ان الكثيرين منهم كانوا من المساندين التقليديين للامير عبدالله؛ فاشتعلت الاضطرابات التي بلغت حدّاً اجبر القوات البريطانية على استخدام الطائرات لاخمادها. وفي ١٩٢٨/٧/٢٠، عقد شيوخ القبائل ووجهاء المدن مؤتمراً في عمّان سمي «المؤتمر الوطني» لمعالجة الموقف. وقد أعلن المؤتمرون رفضهم

للانتداب البريطاني، ووضعوا ميثاقاً وطنياً دعوا البلاد للتمسّك به.

ومن جهتها، لم تلتفت سلطات الانتداب الى تلك المشاعر الوطنية. فاستمر الوضع على اضطرابه حتى العام ١٩٣٤، حين سعى الامير عبدالله الى تعديل المعاهدة؛ وكرّر مساعيه في العام ١٩٤١؛ غير ان التعديلات لم تكن في مستوى يجعل من الاستقلال في شرق الاردن حقيقة ملموسة[٥٢].

وممّا يثير الانتباه، ان أيّاً من هذه الاتفاقيات لم يتعرّض للمسألة الفلسطينية، وذلك بخلاف ما نصّت عليه المادة الثامنة من معاهدة العام ١٩٢٨ حول وجوب عدم وجود حواجز جمركية بين فلسطين وشرق الاردن. ولذلك، فمن الواضح ان بريطانيا لم تعدّل موقفها في عدم امتداد وعد بلفور الى شرق الاردن، ورفضها لرغبة الامير عبدالله في توحيد الاقليمين تحت امارته.

استمر العمل بالاتفاقيات المذكورة طوال الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٤٦، عقدت معاهدة جديدة. وما لبثت هذه المعاهدة ان أخلت مكانها لمعاهدة أخرى بين شرق الاردن وبريطانيا، عقدت في ١٩٤٨/٣/١٧. وفيها تمّت الاشارة الى الامير عبدالله بلقب صاحب الجلالة، وهو لقب استعيض به عن لقب صاحب السمو ( الامير ) الذي استخدم في المعاهدات السابقة.

٥ ـ يوضح هذا التسلسل التاريخي لتأسيس شرق الاردن، كوحدة سياسية مستقلة (بغض النظر عن طبيعة هذا الاستقلال)، ان بريطانيا قد اعترفت باستقلال امارة شرق الاردن (في أيار ـ مايو ١٩٢٣) قبل شهرين من دخول اتفاقية لوزان حيّز التنفيذ[٥٣]. وهي الاتفاقية التي تنازلت تركيا، بموجبها، عن املاك الدولة العثمانية في بلاد العرب.

ومن الناحية الدولية، فان معاهدة لوزان، المبرمة بين تركيا والحلفاء، في ١٩٢٣/٧/١٤، تؤرخ لانفصال الاردن ـ وغيرها من بلاد العرب ـ عن الدولة العثمانية. وهذا توصيف ينطبق، بداهة، على فلسطين أيضاً. غير ان الفارق بين الحالتين، الفلسطينية والاردنية، من الناحية الدولية، يكمن في ان بريطانيا (والحلفاء) قد تلقفوا فلسطين لكي تدخل في اطار اتفاقاتهم الجانبية (وعد بلفور أساساً)، وهو ما لم ينطبق على شرق الاردن. وبعبارة أخرى، فان ما انطبق على بلاد العرب التي انفصلت عن الدولة العثمانية في اتفاقية لوزان، كان يجب ان ينطبق على فلسطين لكي يصل بها الى الاستقلال، وهو أمر حال دونه الانتداب البريطاني، من ناحية، والموافقة التي منحتها عصبة الأمم لتضمين وعد بلفور في صك الانتداب، من ناحية أخرى.

وتبدو مسؤولية الحلفاء في حجب استقلال فلسطين واضحة، بل ساطعة، حين نأخذ في الاعتبار، كيف ان بريطانيا قد أنشأت امارة (مملكة) في شرق الاردن من العدم السياسي تقريباً، وحالت دون امتداد المشروع الصهيوني اليها، وأصرّت على موقفها، على الرغم من ان الامير (الملك، فيما بعد) عبـدالله، وعدد مرموق من اتباعه، أظهروا ميولاً لم تكن معاكسة للمشروع الصهيوني تجاه شرق الاردن[٥٤]، وهو ما يؤكد، تماماً، ان بريطانيا المنتدبة على فلسطين كانت في موضع يمكّنها من الحؤول دون تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، التي عارض أهلها، تماماً، ذلك المشروع، وكانوا أهلاً للاستقـلال، ويمتلكون خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بصورة تفوق أهلية شرق الاردن، على أي تقدير.

معنى ذلك كله، ان المندوب السامي البريطاني في القدس كان يقوم بمهمة ذات أوجه ثلاثة: في الاول، كان المندوب السامي يشرف على انشاء كيان عربي مبتكر في شرق الاردن؛ وفي الثاني، كان

يوطّد دعائم كيان صهيوني تابع في فلسطين؛ وفي الوجه الاخير، كان يقوّض أسس قيام كيان عربي فلسطيني مستقل في فلسطين.

## ثالثاً: الكيان الاردني وزوال الكيان الفلسطيني، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤

١ ـ أعلنت الحكومة البريطانية، في ١٩٤٧/٢/١٨، عن انها قرّرت عدم قبول أي من الخطط التي تقدم بها العرب، أو اليهود، او فرض حل تضعه هي بشأن مستقبل فلسطين، واحالة القضية الى الامم المتحدة. وأوضحت ثبوت عدم امكان تنفيذ الانتداب عملياً، وكذلك عدم قابلية التوفيق بين «مصالح الطائفتين» في فلسطين(٥٥).

جاء ذلك الموقف البريطاني حول عدم قابلية الانتداب للتنفيذ متأخراً عن موعده بثلاثين عاماً، وهي الاعوام التي ساعد فيها الانتداب على تأسيس المشروع الصهيوني في فلسطين.

وفي ١٩٤٧/١١/٢٩، أُصدر قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، مع انشاء اتحاد اقتصادي فيما بينهما. وعلى الرغم من الغبن الفادح الذي لحق بالحقوق العربية الفلسطينية، فقد كان القرار، في احد وجوهه، طبقاً لبعض الآراء، بمثابة اقرار دولي بحق شعب فلسطين في اقامة دولة، أو كيان وطني مستقل، في اطار جغرافي محدّد، وبصيغة قانونية حاسمة. ولهذا الكيان هوية سكانية واضحة وتعبيرات سياسية كاملة ومعترف بها دولياً(٥٦). وعقب القرار، كانت أولى المحاولات لانشاء حكومة عربية فلسطينية هي محاولة رشيد الحاج ابراهيم، باسم اللجنة القومية في حيفا. الّا ان الجامعة العربية عارضت تلك المحاولة(٥٧). تلا ذلك قرار للهيئة العربية العليا، ابّان حالة الاضطراب التي سادت بعد قرار التقسيم، بأن يستمر الموظفون الفلسطينيون في أعمالهم عند انسحاب البريطانيين المزمع في ١٩٤٨/٥/١٥. ثم اتصلت الهيئة، بهذا الخصوص، بكبار الموظفين، وبخاصة في دوائر الأمن، فاستجاب الموظفون للنداء. ولكن الجامعة العربية لم تقرّ بتلك الخطوة. ومن جانبه، حرّض الملك عبدالله الفلسطينيين على عدم اطاعة بيانات الهيئة، بل وأعلن عن الغائها. كما ان الجيوش العربية لم تعترف، حين اجتازت حدود فلسطين، في ١٥ حزيران ( يونيو )، بأية تشكيلات فلسطينية(٥٨). لذا، فان مطلب الهيئة العربية العليا، في الامم المتحدة، باعلان دولة عربية فلسطينية، عقب اعلانها نهاية الانتداب، ذهب أدراج الرياح(٥٩). غير ان تزايد الضغط الفلسطيني في هذا الاتجاه أثمر قراراً للجنة السياسية في الجامعة العربية أعلن عن «اقامة ادارة فلسطينية مؤقتة» في ١٩٤٨/٧/١٠، بغرض تسيير شؤون الاقسام التي تشغلها الجيوش العربية، أسوة بما أقدمت عليه الحركة الصهيونية، وهو قرار لم ينفّذ على أي حال.

ولضرورة تقديم ممثلين فلسطينيين الى دورة الامم المتحدة المقبلة، بحثت اللجنة السياسية للجامعة العربية، في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٤٨، في اقامة كيان سياسي مدني فلسطيني على أرض فلسطين. وقد تعرّضت هذه الفكرة لمعارضة الملك عبدالله، فتعثرت. ثم استطاعت الهيئة العربية العليا ان ترتّب أمر عقد مؤتمر وطني فلسطيني في مدينة غزة، في اليوم الاول من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٨. وقد قرّر المؤتمر تشكيل ما عرف بحكومة عموم فلسطين. ويمكن استنتاج شدة المعارضة التي أبداها الملك عبدالله لتلك الخطوة من انه كان في موقف يسمح له بعقد مؤتمر موازٍ لمؤتمر غزة، في عمّان، وفي اليوم عينه. ونتيجة لمؤتمر عمّان، مُنح الملك عبدالله حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه؛ كما أعلن المؤتمر سحب الشرعية عن مؤتمر غزة وعن الهيئة العربية التي دعت اليه(٦٠).

ثم عُمِّدت جهود الملك بمؤتمر آخر عقد في اريحا، في الاول من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨، تقررت على أثره وحدة ما عرف بالضفة الغربية مع كيان شرق الاردن (الضفة الشرقية) ومبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين كلها[٦١].

وقبل ان تعلن الحكومة الاردنية «وحدة الضفتين» رسمياً، في نيسان (ابريل) ١٩٥٠، اتخذت عدداً من الاجراءات الادارية والسياسية التي كرّست الضمّ الفعلي للضفة الفلسطينية، مثل ربطها بوزارة الداخلية الاردنية (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٨)، والغاء القنصلية الاردنية في القدس وغلقها (تموز ـ يوليو ١٩٤٩)، وتجنيس الفلسطينيين بالجنسية الاردنية (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٩)، واستعمال العملة الاردنية فيها[٦٢].

لم يكن رد الفعل الفلسطيني العام للخطوات الاردنية، بما فيها خطوة ضمّ قسم من فلسطين (فلسطين الوسطى) الى الكيان الاردني، بمعزل عن القرارات الفلسطينية المضعضعة تماماً في ذلك الحين. فلقد أقدم الحكم الاردني على ضمّ الضفة وتحت يده مؤسسة عسكرية متكاملة وجهاز اداري متماسك، مقارنة بما ساد في فلسطين أو ما تبقى منها. وهذا لا يمنع القول ان بعض ذوي المصالح الخاصة من الزعامات المحلية الفلسطينية، قد أيّد خطوة الملك عبدالله. وفي الوقت عينه، ووجهت تلك الخطوة بمعارضة شعبية فلسطينية لا يمكن التقليل من شأنها[٦٣]. أما مجابهة حكومة عموم فلسطين لسلوك الملك عبدالله، فتمّت، بدورها، في ضوء القيود التي أحاطت بتلك الحكومة، وكانت كثيرة الى درجة شلّت فعاليتها[٦٤].

على الصعيد العربي، عارضت الجامعة العربية خطوة الضمّ، وفصلت الاردن من الجامعة. غير ان الجامعة عادت الى قبول الخطوة الاردنية كأمر واقع فيما بعد، وأعادت الاردن الى حضور جلساتها، بعد أربعة أسابيع فقط من فصلها. ومع ذلك، عرضت اللجنة السياسية للجامعة، في ١٥/٦/١٩٥٠، صيغة أُعتُبرت مقبولة من الجميع في ذلك الحين، عدا الاردن. وكان نصها يوضح ان «الضرورات العملية اقتضت ان يحتفظ الاردن بالجزء الذي ضمّته اليها من فلسطين كوديعة. على ان يكون مصيره تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحريرها؛ وعلى ان تقبل الاردن ما تقرره دول الجامعة كلها». وعلى الرغم من انه لم يُبَتّ في هذه الصيغة رسمياً، الّا انها توضح نوايا الدول العربية ازاء عدم اعتبار الخطوة الاردنية اجراء نهائياً[٦٥]. وعلى الصعيد الدولي، لم يعترف بالخطوة الاردنية حتى احتلال الضفة الفلسطينية العام ١٩٦٧ سوى دولتين، هما بريطانيا وباكستان[٦٦].

ومن جهة أخرى، وفي ما يتعلق بقطاع غزة، فان مصر، وان لم تمض الى ما ذهبت اليه الاردن، الّا انها لم تسمح لحكومة عموم فلسطين بممارسة مهامها في القطاع، ولكنها احتفظت بطبيعته الفلسطينية، في صيغة غير مسبوقة، عربياً، أو دولياً.

الى جانب موقف مصر في تحديد دور حكومة عموم فلسطين في غزة، وموقف الدول العربية المتردّد تجاهها، وموقف الجمعية العامة للامم المتحدة التي لم تعترف بها كحكومة رسمية في دورتها لعام ١٩٤٨، فقد انعزلت تلك الحكومة. فلا هي معترف بها عربياً بشكل مقنع، ولا هي تملك موارد مالية، أو عسكرية، ولا هي تتمتع بسلطة فعلية على أي جزء من أرض فلسطين، الامر الذي افرغها من مضمونها، حتى اقتصر دورها على اصدار جوازات سفر للفلسطينيين (من قطاع غزة بصفة خاصة) يعترف به بعض الدول العربية، وتقديم خدمات محدودة الى أبناء فلسطين. وقد انتهت هذه الحكومة، فعلياً، بوفاة رئيسها احمد حلمي عبدالباقي، في ٢٩/٦/١٩٦٣[٦٧]، دون ان يبدي الاردن رضى

عنها في أي يوم.

٢ ـ طوال عقد الخمسينات، على وجه التقريب، لم تسيطر فكرة الكيان الفلسطيني المستقل على الذهن الفلسطيني على النحو القائم الآن، سواء أحدث ذلك نزولاً عند واقع تفجّر الآمال الوحدوية في ذلك العقد أو نزولاً عند الشعور بالضعف والتشرذم، أو عدم وضوح رغبة عربية في احياء ذلك الكيان. وعوضاً عن ذلك، يمكن تلمّس سيادة شعور فلسطيني بأهمية العمل العربي، كسبيل الى تحقيق الاهداف، الى جانب شعور بأهمية العمل الفلسطيني المرتبط بالفعل العربي العام، في مواجهة واقع ما بعد النكبة. وبمناسبة الاعداد للوحدة المصرية ـ السورية، انتعشت الآمال الفلسطينية في عمل مثمر، على الصعيد الكياني. ففي ١٩٥٧/١١/٣٠، قرّرت الهيئة العربية العليا، برئاسة المفتي أمين الحسيني، والتي لم تعتبر ان دورها قد انتهى، المطالبة باعتبار فلسطين، بحدودها الطبيعية، فريقاً في الاتحاد المزمع بين مصر وسوريا. وأبرقت الهيئة بطلبها الى الرئيسين، المصري جمال عبدالناصر والسوري شكري القوتلي. ثم كرّرت الهيئة طلبها المذكور عقب اعلان قيام الوحدة، في شباط ( فبراير ) ١٩٥٨. غير انها لم تتلق رداً يلتزم بشيء تجاه مطالبها[٦٨]. وقد فعل محمد عزة دروزة ـ الشخصية الفلسطينية البارزة ـ الشيء ذاته، حين أرسل الى جمال عبدالناصر، في ١٩٥٨/٣/٢٩، يلفت نظره الى امكانية انشاء «جهاز خاص للشؤون الفلسطينية، يمكن ان يأخذ شكل وزارة، او ادارة خاصة، تابعة لرئاسة دولة الوحدة، يعهد اليها بشؤون الفلسطينيين في سوريا وقطاع غزة، في كافة المجالات»[٦٩].

وفي آذار (مارس) ١٩٥٩، اتخذ دروزة اتجاهاً آخر حين رأى ان خير وسيلة لابراز الكيان الفلسطيني هو قيام «جمهورية فلسطينية في قطاع غزة» تستند الى مقررات مؤتمر غزة المتخذة في الاول من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٨، بحيث تتحوّل حكومة عموم فلسطين الى «الجمهورية العربية لعموم فلسطين». ورأى ان مصر هي الجديرة بالمبادرة لتحقيق هذا الهدف بصفتها القيّمة على القطاع[٧٠]. كما دعا التيار الشيوعي في قطاع غزة، في مقالة لاحد أعضاء الحزب ( معين بسيسو )، في صحيفة «الاهرام» القاهرية، الى قيام جمهورية فلسطينية منذ العام ١٩٦٠.

ومن المتوقع ان الافكار المذكورة كانت تدور في خلد قطاع واسع من الفلسطينيين، بعد قيام الوحدة المصرية ـ السورية التي انعشت آمالهم، وبخاصة عندما شجّعت مصر قيام أول «مجلس تشريعي، ومجلس تنفيذي» في قطاع غزة، وأعلنت «دستوراً» للقطاع في العام ١٩٥٨، وهو ما تواكب وقيام أول تنظيم متماسك في القطاع عرف بـ «الاتحاد القومي الفلسطيني»، على غرار الاتحاد القومي العربي في اقليمي الوحدة، وذلك اثر مشاورات بين كمال رفعت ( من الضباط الاحرار ) وشخصيات فلسطينية بارزة في القاهرة[٧١]. والواقع، انه لم يكن من المستحيل، فيما لو خلصت النوايا على الصعيد العربي، النفخ في روح حكومة عموم فلسطين. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث في ضوء الرفض الاردني لهذه الحكومة باستمرار، والرغبة العربية الدائمة في ابقائها شكلاً بلا مضمون. فحينما أوصت لجنة خبراء من الجامعة العربية، في حزيران ( يونيو ) ١٩٦١، بأنه «بدلاً من انشاء كيان فلسطيني حديث، على الجامعة العربية ان تدعم حكومة عموم فلسطين، مادياً وسياسياً»، رفضت الاردن تلك الصيغة، الامر الذي جمّدها. ومعلوم ان الاجماع هو شرط أساسي لمرور التوصيات والقرارات في الجامعة العربية. وقد تكرّر الامر في تموز ( يوليو ) ١٩٦٢، عندما عارضت الاردن توصية لجنة الخبراء بالدعوة الى تشجيع قيام جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني[٧٢].

٣ ـ من ناحية أخرى، أفرد ميثاق الجامعة العربية لفلسطين ملحقاً خاصاً، معتبراً ان

استقلالها امر لا شك فيه، طبقاً لمعاهدة لوزان التي سلخت البلاد العربية عن الدولة العثمانية، والتي اعتبرت ان أمر هذه البلاد يعود الى اصحاب الشأن فيها. وطبقاً لذلك، اعتبرت الدول العربية الموقّعة على ميثاق الجامعة ان المظاهر الخارجية للاستقلال الفلسطيني محجوبة لأسباب قاهرة. وهذا لا يمنع اختيار مجلس الجامعة لمندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

وهكذا، حدّد الملحق كيفية تمثيل فلسطين في الجامعة. فالمجلس يختار مندوباً عن «عرب فلسطين». ولهذا المندوب حق الاشتراك في أعمال المجلس ومناقشاته دون ان يكون له حق التصويت، الّا في المسائل التي تتعلق بقضية فلسطين. وفي العام ١٩٥٢، اعتبر المندوب الفلسطيني مندوباً «عن فلسطين» وليس عن «عرب فلسطين»، كما كان الامر من قبل[٧٣]. على الرغم من هذه الوضعية، فانه ليس صحيحاً ان التمثيل الفلسطيني في الجامعة العربية كان يعني وجود كيان فلسطيني، له شخصيته واستقلاله. وهو ما استمر حتى اختير أحمد الشقيري، في ١٩ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣، لتمثيل فلسطين في الجامعة، وعهد اليه بتشكيل وفد فلسطيني، برئاسته، ليتولّى الدفاع عن القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للامم المتحدة[٧٤]. وقد لاحظ الشقيري، في شهادته، ان مجرد طرح فكرة الوفد، على القيادة الاردنية كان سبباً في امتعاضها. فتلك القيادة كانت تعتبر الاردن هو الكفيل للقضية الفلسطينية. ولذلك، فقد استهلك الامر جهداً لاقناع الاردن بمشاركة اردنيين من أبناء فلسطين في الوفد[٧٥]. ويعتبر الشقيري ان مثول الوفد في الامم المتحدة قد أكد وجود الشخصية الفلسطينية، لأول مرة منذ العام ١٩٤٨.

وفي خطوة أخرى هامّة، على الصعيد العربي، مثّل الشقيري فلسطين في مؤتمر القمّة العربي، في آذار (مارس) ١٩٦٤. وفي ذلك المؤتمر، عرّف الشقيري الكيان الفلسطيني المطلوب بأنه «ليس حكومة، ولا يمارس السيادة، وانما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعامل مع جميع الدول العربية، ويهدف الى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، عسكرياً وسياسياً واعلامياً، في معركة فلسطين»[٧٦]. يشير هذا التعريف العام الى تحاشي المندوب الفلسطيني، في ذلك الحين، اثارة الواقعين، السياسي والجغرافي، للكيان الفلسطيني، خشية الاصطدام بالقيادة الاردنية حول مصير الضفة الفلسطينية. وقد أكد المندوب الفلسطيني هذا التوجه حين أشار في المؤتمر الى «ان الكيان المزمع لا يريد ممارسة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة»[٧٧].

لقد نجحت الصيغة الغامضة التي قدمها ممثّل فلسطين في مؤتمر القمة العربي في تمرير قرار بتكليفه باجراء اتصالات بالدول الاعضاء في الجامعة وبالشعب الفلسطيني بغية اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني. ووسط كثير من المحاذير والتساؤلات الاردنية وغير الاردنية، عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس، في نهاية أيار ( مايو ) ١٩٦٤، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) ممثلة للشعب الفلسطيني بقيادة فلسطينية وجيش فلسطيني (جيش التحرير الفلسطيني) وصندوق قومي وأجهزة ادارية وتنظيمية واعلامية لم تكن موجودة منذ العام ١٩٤٨.

## رابعاً: بين الكيان الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية

١ ـ بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، العام ١٩٦٤، دخلت العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية طوراً جديداً. سمة هذا الطور وجود توتّر وصل مستوى الصراع العضوي في بعض المراحل. وهو توتّر أساسه مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ومساحة هذا التمثيل المسموح بها للطرفين.

تحفّظت القيادة الاردنية من انشاء المنظمة (الكيان الفلسطيني الوليد) بالصيغة التي طرحها الشقيري. ومن أسس تلك المعارضة الاردنية ما ذُكر حول عدم منطقية وجود جيشين في الاردن (أردني وفلسطيني)، والمخاوف من حصول تشوّش في عمّان بين مفهومي فلسطيني وأردني، أو فصل الضفة عن الاردن. فقام الشقيري بطمأنة القيادة الاردنية بأن المنظمة لن تسعى الى فصل الضفة أو ممارسة السيادة عليها[٧٨]. ثم كرّرت المنظمة تأكيد هذا الموقف في مذكرة رسمية ايضاحية قدمتها الى الحكومة الاردنية، في اثناء مباحثاتهما، حول مطالبها المتصلة بالكفاح القومي لتحرير فلسطين. وفيها ذكرت المنظمة، في مقدم المبادىء التي تحرك نواياها، انها «لا تعتزم ان تمارس أية سلطة اقليمية في الاردن، بضفتيه، ولا ان تقيم حكومة فلسطينية، لا في الوطن ولا في المنفى»[٧٩].

كانت المخاوف الاردنية تنبع من شعور بأن المنظمة منافس كياني لها. وهي مشكلة لم تثر في ما يختص بقطاع غزة، لأن مصر ـ كما سبق الذكر ـ حافظت على طابعه الفلسطيني وبقي البقعة الوحيدة التي تحمل اسم فلسطين، شكلاً وموضوعاً. فوافقت مصر على صيغة منظمة التحرير الفلسطينية، كما طرحها الشقيري منذ البداية[٨٠]. وبنشأة المنظمة، انتهت صيغة المؤتمر القومي في قطاع غزة؛ وهي صيغة كانت تمارس مهامّ شكلية لا أكثر[٨١].

وعلى الرغم من موقف المنظمة المعلن حول عدم ممارسة السيادة، أو السلطة، في الاردن، بضفتيه، الّا انها وجدت ذاتها في موقف يسمح لها بالمطالبة بانشاء كتائب فلسطينية، ومعسكرات تدريب للفلسطينيين، في الاردن، على غرار ما حدث في قطاع غزة. كذلك طلبت المنظمة السماح لها بممارسة أنشطة تعبوية، بما في ذلك بثّ برامج قومية من الاذاعة الاردنية[٨٢]. وكان للحكومة الاردنية رأي مخالف، لأن التجنيد في الاردن ينطبق على الجميع في الضفتين. كما رأت ان رغبات المنظمة خرجت على مقررات القمّة[٨٣]. وكان ذلك ايذاناً بسيادة مرحلة من التوتر في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية؛ حتى ان الحكومة الاردنية سحبت، في شباط (فبراير) ١٩٦٧، اعترافها بالمنظمة، معتبرة اياها «قيادة هدّامة ومتآمرة»[٨٤]. وقد استمر ذلك قائماً حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

٢ ـ باندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وما استتبعها من وقوع الضفة والقطاع تحت الاحتلال الاسرائيلي، وتصاعد العمل الفدائي، اصبح الاحتكاك بين الاردن والمنظمة (القوات الفلسطينية من مختلف التنظيمات) أمراً وارداً، بسبب تراكم الوجود الفلسطيني المسلّح في الاردن، سعياً وراء تكوين القاعدة الاستراتيجية للعمل الفدائي، وبخاصة بعد نجاح المقاومة الفلسطينية في معركة الكرامة الشهيرة (آذار ـ مارس ١٩٦٨). لقد توجّست القيادة الاردنية خيفة من ازدواج السلطة في الاردن، بعد ان قويت شوكة التنظيمات الفلسطينية، ومن ثمّ منظمة التحرير الفلسطينية. كما ان تصاعد نغمة منظمة التحرير الفلسطينية حول كونها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، اعتبر تحدّياً للنداء الاردني في الاتجاه نفسه، على الأقل بالنسبة الى الضفة، وكذلك للقول بتكامل وحدة الضفتين.

يتأكد هذا الفهم من ملاحظة ان التحرك الاردني بشأن القضية الفلسطينية، في ذلك الوقت المبكّر عقب حرب حزيران (يونيو)، حاول توظيف المفهوم الشائع دولياً من انها «قضية لاجئين»، حين طرح الملك حسين مقترحات لتسوية «النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦٩، تضمّنت، في بندها السادس، «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين». وطبقاً للنصّ، فانه لم يتمّ تخصيص مشكلة اللاجئين باسم اللاجئين الفلسطينيين[٨٥]. وقد كرّر الملك حسين مقترحاته في الخامس من

كانـون الثاني ( يناير ) ١٩٧١، حين تقدم بمشروع آخر للسلام نص على تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين[٨٦]. ولا شك في ان تعارض المشروعات المذكورة وأهداف منظمة التحرير الفلسطينية أمر واضح.

وبفعـل ما عرف بأحداث «أيلول الاسود» والصدام الفلسطيني ـ الاردني المسلّح في العامين ١٩٧٠ و١٩٧١، برزت دعوات، في داخل الارض المحتلة، الى اقامة دولة فلسطينية على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وكان موقف المنظمة قاطعاً في رفضها. ذلك انها استمرت في موقفها المعلن حول وحدة الشعبـين، الاردني والفلسطيني، ورفضت، كذلك، مبدأ عقد مؤتمر في الارض المحتلة، يعلن فصل الضفـة عن الاردن في ذلك الحين[٨٧]. وأكد ذلك المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة، في القاهرة، في آذار (مارس) ١٩٧١، وتمسّكت المنظمة باتفاق عمّان المعقود في العام ١٩٧٠ والذي نصّ على وحدة الاردن بضفتيه[٨٨].

ووسط حالة انهاك شديدة ألمّت بالحركة الفلسطينية، على الصعيد العسكري بخاصة في خارج الارض المحتلة، بسبب الصـدام مع النـظام الاردني، وفي داخـل الارض المحتلة بفعـل البـطش الاسرائيـلي، أعلن الملك حسـين، في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٢، عن مشروعه الشهير حول «المملكة العربية المتحدة». وتضمّن المشروع، فيما تضمّن، تكوين مملكة متحدة من قطرين، القطر الفلسطيني والقطر الاردني، يضمّ القطر الفلسطيني، وعاصمته القدس، الضفة الغربية وأية أراض يتمّ تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام الى المملكة؛ أمّا القطر الاردني، فيتكوّن من الضفة الشرقية للاردن، على ان تكون عمّان (عاصمة القطر الاردني) هي عاصمة المملكة[٨٩].

لم يكن حظ ذلك المشروع بأفضل من حظ غيره من المشاريع التي سبقت. حيث رفضته المنظمة فور صدوره، على أساس انه يهدف الى اشراك الفلسطينيين في التسوية والتفاوض مع اسرائيل، وهكذا يشترك الفلسطينيون في الاعتراف بالوجود الاسرائيلي من خلال حكومتهم ويخرج الملك حسين بريئاً من ذلك. كما ان تمثيل الملك للشعب الفلسطيني، على الصعيدين، العربي والدولي، سوف يخلق عقبات قانونية أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وقد يخلق صراعاً على الساحة الفلسطينية، هذا فضلاً عن ان المشروع يخرج على الاجماع العربي (في ذلك الحين)[٩٠].

ومثل ما رفض المشروع في مقررات الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (نيسان ـ ابريل ١٩٧٢)، فقد رُفض، أيضاً، من قبل عدد من الشخصيات العامة داخل الاردن التي تعود الى أُصول فلسطينية. وطبقاً لمذكرة أعدتها الشخصيات تلك، اعتبر المشروع تنازلاً عن معظم فلسطين، وانه يمكّن اسرائيل من تشكيل حكومة للقطر الفلسطيني المقترح يحقق معها تسوية نهائية[٩١].

ومـع ان مشروع المملكة المتحدة قد حوى سلبيات واضحة في ذلك الوقت، الّا انه كان يعني اعترافاً من القيادة الاردنية، وللمرة الأولى، بأن ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، العام ١٩٥٠، لم يحـدّد مصـيرهـا النهائي، وانها، بالفعل، جزء لا يتجزأ من كيان فلسطين، المحجوب بفعل عوامل قهرية[٩٢]. غير ان موقف المنظمة من المشروع ينبغي ان يفهم في ضوء حقيقتين: أولاهما، ان المشروع كان يجـرّد المنـظمـة من صفـة الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني، ويقطع الطريق على آفاق دولة فلسطينية مستقلة؛ وثانيتهما، ان الرفض الفلسطيني لقيام قطر فلسطيني في الضفة وغزة جاء في مرحلة كان فيهـا الهـدف الاستراتيجي للمنظمة هو قيام الدولة الديمقراطية اللاطائفية على أرض فلسطين التاريخية (زمن الانتداب)، وعدم وجود أية نوايا للاعتراف بالوجود الاسرائيلي.

٣ ـ انقضى العام ١٩٧٢ ومعظم العام ١٩٧٣ دون ان يحظى مشروع المملكة المتحدة بتأييد، أو دعم، أي من الاتجاهات الفلسطينية، سواء داخل الارض المحتلة أو خارجها، باستثناء بعض الفلسطينيين من أعضاء مجلس النواب والأعيان الاردنيين، وغيرهم من العاملين في أجهزة الدولة الاردنية ذاتها.

وبوقوع حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، بدأت مرحلة جديدة. فقد تقرر، في أعقاب الحرب، عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، طبقاً لما نص عليه قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨. وهكذا ووجهت منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة التزام موقف محدّد تجاه الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. فعلى أي نحو ستتصرف المنظمة بقطعة من أرض فلسطين قد تسترد، في حال اقامة سيادة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين ؟[٩٣].

وعلى خلفية احداث ووقائع ما بعد حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، تصدى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة (حزيران ـ يونيو ١٩٧٤)، للتساؤلات. وتمخض عن تلك الدورة تبنّي المنظمة لهدف اقامة السلطة الوطنية المستقلة (المقاتلة) على كل جزء من الارض الفلسطينية يتمّ تحريره. ومن جديد، كان على المنظمة خوض معركة سياسية مع القيادة الاردنية حول تمثيل القضية الفلسطينية؛ اذ وجدت القيادة الاردنية نفسها قبالة خيارين: امّا التسليم للمنظمة بصفتها التمثيلية، ومن ثم الانسحاب من المسألة الفلسطينية والعودة الى حدود المملكة قبل العام ١٩٤٨، وامّا التمسّك بمعطيات ما قبل واقع حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، والاصرار على ممارسة الدور الفلسطيني.

وكان تبنّي أي من الخيارين ذا أثر بالغ في مستقبل الاردن ذاته. ويبدو ان حكومة الاردن اختارت البديل الثاني، حين سعت الى تمثيل الشعب الفلسطيني في حدود الضفة الفلسطينية بحسب نص القرار الرقم ٢٤٢. وهو توجه حدّده الملك حسين في خطاب له قبل مؤتمر قمة الجزائر العام ١٩٧٣، ثمّ أكده رئيس الوزراء الاردني في مؤتمر القمة عند انعقاده في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٣. ثم رأت القيادة الاردنية، بعد ان تحفظت من قرار القمّة المذكورة بشرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، ان يتمّ حضور مؤتمر جنيف المزمع، فلسطينياً وأردنياً في الوقت عينه، حيث يختص الوفد الاردني بالمطالبة بالأراضي المحتلة في اطار القرار الرقم ٢٤٢، بينما يبحث وفد المنظمة في حقوق الشعب الفلسطيني التي تتعدى خطوط الخامس من حزيران ( يونيو )؛ وبذلك يتكامل الموقفان[٩٤]. وهو طرح رفضته المنظمة، من حيث انها لا ترغب في التنسيق مع الملك حسين بعد التجارب المريرة معه[٩٥]. وأكدت هذا الموقف في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وقد بدأ الملك حسين، بعد قرارات القمّة، في اتخاذ الخطوات العملية لوضع القرارات موضع التنفيذ، من الناحية الدستورية، فخشيت المنظمة على أوضاع الفلسطينيين في الاردن، وتقدمت، في مطلع العام ١٩٧٥، بمشروع قرار الى اجتماع «اللجنة الرباعية» المشكّلة من وزراء خارجية الاردن ومصر وسوريا ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، ينص على «استمرار التسهيلات والالتزامات من قبل الحكومة الاردنية تجاه شعبنا في الارض المحتلة، وعدم المساس بالمكتسبات الفلسطينية في الاردن، مثل العمل والجنسية والتنقّل...»، ممّا يعني ان المنظمة حرصت على التوفيق بين مشروعيّة تمثيلها للشعب الفلسطيني وحقائق الامر الواقع الناجمة عن عدم ممارستها للسيادة على الارض.

٤ ـ وفي نظر البعض، لم يكن تراجع الاردن أمام «صيغة الرباط» سوى انعكاس لعدم مشاركتها في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) في مقابل دور حركة المقاومة الفلسطينية. غير ان هذا التراجع لم

يمنع التوتّر بين الجانبين، وبخاصة بعد شعور جلّ الفلسطينيين في الاردن بأن ثمّة تمييزاً ضدهم في المعاملة[٩٦]، الامر الذي استدعى جولات من التفاوض وتبادل وجهات النظر الاردنية ـ الفلسطينية.

وفي العام ١٩٧٨، وعقب مبادرة الرئيس المصري السابق الراحل، انور السادات، بزيارة القدس، تمّ الاتفاق على اطار للتعاون الاردني ـ الفلسطيني، على اثر زيارة قام بها وفد من المجلس الوطني الفلسطيني لعمّان. وفي دورته الرابعة عشرة، وافق المجلس الوطني على استمرار الحوار مع الحكومة الاردنية[٩٧]. وقد أصبح هذا الحوار ضرورة مُلحّة بعد قيام اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة التي نجمت عن قمة بغداد (١٩٧٨)، حيث تمّ تخصيص مبلغ مئة مليون دولار سنوياً لدعم صمود الارض المحتلة، يصرف من خلال تنسيق فلسطيني ـ اردني مشترك[٩٨].

وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٣، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت العام ١٩٨٢، كاد الحوار ان ينجز اتفاقاً، لولا ان اللجنة التنفيذية للمنظمة لم توافق على التحرّك السياسي مع الاردن، على أساس المبادرات الاميركية التي كان ابرزها، آنذاك، «مبادرة ريغان».

ثم بدأت مرحلة مكثّفة من التشاور والحوار بين القيادة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٤). في تلك الدورة، عرض الملك حسين خيارين على المنظمة: الخيار الاول، ان تعمل المنظمة منفردة في تحركها السياسي، ويلتزم الاردن بمساعدتها، انطلاقاً من مقررات قمّة الرباط وبوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ والخيار الثاني، ان يتمّ تحرك أردني ـ فلسطيني مشترك، بدعم عربي، باتجاه عقد مؤتمر دولي، تحضره المنظمة على قدم المساواة مع بقية أطراف الصراع المشاركة[٩٩].

وقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني على مبدأ التعامل، أو التحرك، المشترك، فأُجريت مباحثات فلسطينية ـ أردنية ترتب عليها ابرام ما عرف بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرّك المشترك أو «اتفاق عمّان»، في ١١/٢/١٩٨٥. وكان من أهم نصوصه انشاء اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وان تجرى مفاوضات السلام حول القضية الفلسطينية في اطار مؤتمر دولي بمشاركة فلسطينية ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك[١٠٠].

ثمّ شكّل الطرفان وفداً مشتركاً سعى الى الترويج للاتفاق والتعريف بأهدافه على نطاق دولي. غير ان هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً أيضاً، وذلك عندما أعلن الملك حسين، في خطاب وجهه الى الشعبين، الاردني والفلسطيني، في ١٩/٢/١٩٨٦ ـ أي بعد عام من الاتفاق ـ عن ايقاف التنسيق مع قيادة المنظمة، معتبراً ان دور المنظمة لا يعطيها كل القرار وانمّا يشركها في التحركات العربية ازاء قضية فلسطين بقصد ابقاء القضية حيّة. وقد جزّأ الملك القضية الفلسطينية ـ من وجهة نظره ـ الى شقين: «يتعلق الأول باستعادة الارض المحتلة العام ١٩٦٧، وهذا شأن عربي يشارك فيه الفلسطينيون؛ ويتعلق الثاني بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا شأن فلسطيني». وهذا فهم يوضح، بلا شك، جمود الموقف الاردني عند نقطة رفضتها المنظمة من قبل. ومن جهتها، أعلنت اللجنة التنفيذية للمنظمة، في بيان لها، عن ان مبدأ الفصل بين الشعب والمنظمة أمر مرفوض، وان الحل الصحيح يأتي من تضافر الجهود الفلسطينية ـ الاردنية ضمن علاقة متوازنة. وأوضح البيان ان فشل التحرك عاد الى خلاف حول شروط الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية التي استمرت في موقفها من عدم الاعتراف بالمنظمة، قبل ان تعترف الاخيرة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وتتوقف عن الكفاح

المسلّح، وتعترف لاسرائيل بحق الوجود[١٠١]. ومع ذلك، لم تعلن المنظمة عن الغاء «اتفاق عمّان»، على الرغم من تجميده في الواقع، الّا قبيل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، بأيام. وأكدت في مقرّرات تلك الدورة العلاقة الخاصة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وان أية علاقة مستقبلية مع الاردن سوف تقوم على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين[١٠٢].

٥ ـ لم ينقض سوى سبعة أشهر على قرار منظمة التحرير الفلسطينية بالغاء «اتفاق عمّان» للتحرّك المشترك حتى اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، والتي ترتّب عليها تحوّل جذري في مسار قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، وذلك على مختلف الابعاد، الفلسطينية والاسرائيلية والعربية والدولية. وفي اثناء انشغال فلسطيني بالغ بمتابعة هذا الحدث الكبير، بغرض تطويره وتعميقه لتحقيق اهدافه العليا، أعلنت القيادة الاردنية، في اليوم الاخير من تموز ( يوليو ) ١٩٨٨، عن فك الارتباط بالضفة الفلسطينية.

لقد حدث ذلك بشكل فجائي، حتى بالنسبة الى القيادة الفلسطينية، وهو ما أكده بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول خطاب الملك حسين[١٠٣].

ومع ذلك، فقد اتّسم رد الفعل الفلسطيني بالتروّي الشديد. واعتبرت المنظمة ان القرار الاردني يمثّل تحدياً لقدرتها على الاضطلاع بمهامها القيادية للشعب الفلسطيني. ثم تراوحت الآراء حول مغزى الخطوة الاردنية، بين من اعتبرها انجازاً من منجزات الانتفاضة يقدم فرصة لطرح القضية بصفتها المطلقة كقضية صراع اسرائيلي ـ فلسطيني، يمثّل فيه العامل الاردني عاملاً مضافاً وليس بديلاً من المنظمة؛ وبين من اعتبرها خطوة تضيف عبئاً الى المنظمة في توقيت غير مناسب. غير انه، بغض النظر عن هذين الرأيين، يمكن ملاحظة كيف ان القرار الاردني لم يكن جديداً في جوهره، بالنظر الى ان القيادة الاردنية قد اعترفت من قبل بأن الوضع النهائي للضفة لا يتمّ تحديده في الكيان الاردني، وانما في القطر الفلسطيني الذي نصّ عليه سواء مشروع المملكة المتحدة لعام ١٩٧٢ او الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك لعام ١٩٨٥. وانّما يمكن التوقف عند توقيت اعلان الخطوة الاردنية، وانعكاسات ذلك على انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية في خارج الارض المحتلة وداخلها على السواء.

لقد تصاعد الحديث، عقب القرار الاردني، عن فراغ سياسي وقانوني في الضفة الفلسطينية، وهي تمثّل القطاع الاكبر من الارض المحتلة العام ١٩٦٧، وانه من المهم ان يتمّ ملء هذا الفراغ على الصعيد الفلسطيني. وفي هذا الاطار، رأى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ان المنظمة تملأ بالفعل الجانب السياسي من هذا الفراغ، بينما تكمن مشكلة في ملء الفراغ من الناحية القانونية، وهو ما تسعى المنظمة الى دراسة أفضل السبل للاضطلاع به[١٠٤].

وبوتيرة متسارعة بشكل ملحوظ، شرعت الحكومة الاردنية في وضع القرار الاردني موضع التنفيذ، فتمّ فصل الموظفين التابعين للادارات الاردنية والمقيمين في الضفة الفلسطينية، الّا القليل منهم؛ وعمدت الى الغاء جوازات السفر الممنوحة لمواطني الضفة الفلسطينية الذين اعتبرتهم مواطنين غير اردنيين من تاريخ ١٩٨٨/٧/٣١، بينما اعتبرت المقيمين في الضفة الشرقية، من ذلك التاريخ، مواطنين اردنيين، وتمّ استبدال تلك الجوازات بأخرى مؤقتة، لمدة عامين فقط.

وللتعرف على ابعاد القرار الاردني، عن كثب، أجرى وفد فلسطيني محادثات في عمّان بعد

صدور القرار بأيام. واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية، على لسان الوفد، ان للفلسطينيين حقوقاً مكتسبة في الاردن، وبخاصة بالنسبة الى المقيمين منهم في الاردن؛ وان القرار الاردني لا ينفي حقهم في فلسطينيتهم، عندما تعود فلسطين[١٠٥].

ومن جانب آخر، انعشت الخطوة الاردنية الحديث عن ضرورة قيام حكومة فلسطينية (مؤقتة أو في المنفى) لملء الفراغ القانوني الناجم عن القرار الاردني، ولفرض سيادتها بشكل ما على الارض الفلسطينية المحتلة. وقد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ان هذا التوجه خاضع للدراسة في ضوء مردوداته على الصعد، المحلية (الفلسطينية) والعربية والدولية. ومع ان الخطوات الفلسطينية المقبلة ارتبطت بانعقاد الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني، الّا ان بعض الامور استدعى اتخاذ قرارات فلسطينية عاجلة؛ ومن ذلك الموقف من الكوادر الوظيفية في الضفة الفلسطينية، التي أُحيلت الى التقاعد بفعل قرار أردني. هنا، وقّع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على قرار يقضي بأن تظل القوانين والانظمة التي كان معمولاً بها في الاراضي المحتلة، حتى نهاية تموز ( يوليو ) ١٩٨٨، نافذة المفعول، الى ان تلغى، أو تعدّل، من قبل السلطات التشريعية المختصة، «وان يظل الموظفون في مناصبهم، مؤكداً تحمّل المنظمة لكافة المسؤوليات تجاههم». وقد اعتبر هذا القرار أول قرار سيادي فلسطيني على الضفة الفلسطينية[١٠٦].

وفي الوقت الذي بدأت الاوساط الفلسطينية مشاورات واسعة النطاق بشأن الخطوات المقبلة، قبيل عقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فان القيادة الموحّدة للانتفاضة دعت، من جانبها، المجلس الوطني الى ان يضع، في دورته المقبلة، سياسة واضحة وشاملة بشأن الضفة والقطاع[١٠٧]. وهكذا عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، في الجزائر، في ١٢/١١/١٩٨٨، وقد احاطت بها اجواء الانتفاضة المباركة في الارض المحتلة من جانب، وما أثارته من أفعال وردود أفعال على المستويات الاقليمية والدولية، من جانب آخر. واعتبرت هذه الدورة، عن جدارة واستحقاق، الدورة الاكثر أهمية ـ باستثناء الدورة الاولى التي انشأت المنظمة ذاتها في ربيع العام ١٩٦٤ ـ فقد صدر عنها ثلاث وثائق بالغة الأهمية، هي: اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة لهذه الدولة، وبيان سياسي يحدّد أسس التحرك السياسي المقبل. والذي لا شك فيه ان هذه الوثائق سيكون لها ما بعدها من انعكاسات على مسار القضية الفلسطينية، بخاصة، ومسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، وهو ما ستتكفل المراحل المقبلة بابرازه. غير انه ينبغي الاشارة، في هذا الموضع، الى الانعكاسات الأولية المتوقعة على مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. وفي هذا الجانب، يمكن التوقف عند اشارة البيان السياسي الفلسطيني الى القرارين الدوليين، ١٨١ لسنة ١٩٤٧ (قرار تقسيم فلسطين) و٢٤٢ لسنة ١٩٦٧؛ وكذلك الاشارة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[١٠٨]. ان محصلة هذه الاشارات ـ من وجهة نظرنا ـ هي تقنين كل من الحد الاقصى لحدود الدولة الفلسطينية (قرار التقسيم) والحد الأدنى لها (حدود العام ١٩٦٧). ومن الواضح ان الضفة الفلسطينية تدخل في اطار الدولة الفلسطينية دون مناقشة. وبذلك، فان القرار الفلسطيني باعلان الدولة، في احد وجوهه، يمثّل المقابل الموضوعي والقانوني للقرار الاردني برفع السيادة عن الضفة؛ كما يفترض، والحال كذلك، ان تصبح قرارات مؤتمر اريحا (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٨)، وما ترتب عليها حتى ١٥/١١/١٩٨٨، غير ذات مضمون على الاطلاق، من الناحية القانونية. وبعبارة أخرى، لقد خرجت الضفة الفلسطينية من السيادة الاردنية البحتة، وأضحت جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين. وفي هذا السياق، يأتي الاعتراف الاردني بالدولة

الفلسطينية، لكي يؤكد هذا الفهم. فلا مجال، بعد ذلك، للتحدث عن مناورة أردنية معيّنة في ما يتعلق بقراراتها الخاصة بفك الارتباط بالضفة الفلسطينية.

## خاتمة

السؤال الذي يُطرح الآن هو كيف يمكن تقويم مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية في مختلف مراحلها ؟

وفي معرض الاجابة عنه، لعلّ أول ما يلاحظه المرء هو ان هذه العلاقات لم تنشأ في سياق طبيعي بين كيانين راسخين؛ وان ثمّة محددات خارجية وداخلية فرضت ذاتها على المسار، فجعلته يراوح بين صعود وهبوط، وجعلت طابعه العام هو التعامل من منطلق الشك وعدم الثقة، وبعيداً من الثقة والوئام في معظم المراحل.

○ بالنسبة الى المحدّدات الخارجية، وهي في حالتنا لها الاسبقية، يمكن الوقوف، بسهولة، عند اثر العامل الاستعماري (البريطاني أساساً)، ثم العامل الصهيوني، ومسار الصراع العربي ـ الصهيوني بصفة عامة. فالعامل الاستعماري فرض عنصر الفرقة بين الاردن وفلسطين، متجاوزاً حقائق الجغرافيا والتاريخ والديمغرافيا. والعامل الصهيوني قاد الى ترسيخ الفرقة والشقاق، وأحال أجواء المنطقة الحاوية لفلسطين والاردن الى منطقة صراع ضروس، بكل ما حمله هذا الصراع من سلبيات على المنطقة. اما المحدّدات الداخلية، فتمثّلت في انه، بمرور الوقت، تكرّست مصالح للعنصر الاردني والعنصر الفلسطيني. فالعنصر الاردني، وفي ظل منطق القطرية الذي يحكم العلاقات العربية عموماً، منذ الحرب العالمية الاولى، حرص على الحفاظ على شخصيته وتوطيد معالمها الجغرافية والسياسية والسكانية؛ وفي المقابل، كان على الجانب الفلسطيني، وبحكم المنطق الحاكم ذاته (القطرية العربية)، وبحكم رغبة الخصوم (الصهيوني أساساً) في افنائه جغرافياً وسياسياً وسكانياً، ان يسعى الى الحفاظ على الذات، في رد فعل لما يدور من حوله. ومن هنا برزت مصالح للطرفين في اطار المصلحة العربية العامة، في اطار مواجهة المشروع الصهيوني ـ الاستيطاني.

لقد تفاعلت هذه المحددات بشكل مذهل. فالاستعمار أوجد الفرقة وغرس بذور الصراع في المنطقة ووضع وثائقهما، ورتّب ما يتعلق بهما في ضوء مصالحه. ثم جاء مسار الصراع العربي ـ الصهيوني لكي يوطّد ويعمّق عنصر الفرقة، او التجزئة، ويعزّز الرغبة في الحفاظ على المصالح الذاتية. والملاحظ ان مرور الزمن (عنصر الوقت) لم يخفّف من وطأة هذين المحددين، أي اثر العامل الاستعماري واثر مسار الصراع على العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. وهنا يبرز سؤال تصعب الاجابة عنه في الوقت الحاضر، ويتعلق بالصورة التي كان يمكن ان تكون عليها هذه العلاقات، فيما لو لم يقدّر لهذين العاملين (المحدّدين) ان يتدخلا في المسيرة التاريخية للمشرق العربي ؟

وفي الوقت الحاضر، وفي الاجل المنظور مستقبلاً، من الملاحظ، تماماً، ان الطرف الاردني، وكما هو معلن من خلال سلوكه، يراقب مسار القضية الفلسطينية في اطار اهتمامه بمسار الصراع العربي ـ الصهيوني، وهو يولي عناية فائقة، في هذا الاطار، للمخاوف التي يثيرها المشروع الصهيوني وطموحات اسرائيل التوسعية على وجوده الذاتي، وفي الوقت عينه، فان الاردن لا يغفل تطور العامل الفلسطيني.

ومن المتوقع ان تواجه محاولة تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الواقع بمعارضة

اسرائيلية شرسة. ولذلك، فان آلية التسوية الخاصة بالقضية الفلسطينية قد تحتّم قيام علاقة خاصة بين الاردن وفلسطين. وقد اوضحت الاحداث ان هذا الامر يكمن في وعي القيادتين، الاردنية والفلسطينية، سواء قبل اعلان الدولة الفلسطينية كما أوضح لقاء العقبة بين الملك حسين وياسر عرفات (في تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٨)، أو بعد اعلان الدولة الفلسطينية حيث أشار البيان السياسي الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الى العلاقة المميزة بين دولتي الاردن وفلسطين، والى ان العلاقة المستقبلية ستقوم على أسس كونفدرالية.

هذا يعني ان مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية سوف يتحدّد، مستقبلاً، بمسار القضية الفلسطينية ذاتها. فاذا استبعدنا، مؤقتاً، حل القضية بزوال الكيان الصهيوني ـ وهو ما يؤدي الى زوال احد أهم محددات هذه العلاقات ـ فان عناصر اللقاء والحوار هي الأقرب الى الاستمرار. وهو حوار لا يضمن وجوده واستمراره الاّ سيادة قاعدة عدم شعور أي طرف بالخسارة.

في ضوء ذلك كله، فانه، في ظل بقاء العامل الصهيوني، هناك بدائل ثلاثة مطروحة امام الطرفين، الاردني والفلسطيني، في المستقبل، هي:

○ إمّا ان يظفر الفلسطينيون بدولتهم المستقلة؛ وهنا يفرض الجوار الجغرافي والتداخل السكاني نفسيهما، بحيث تكون العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية اكثر تفاعلاً من مجرد علاقات بين دولتين متجاورتين، خاصة وان توجّهات الدولة الفلسطينية نحو عمقها الاستراتيجي في مشرقها العربي سوف يفرض علاقة خاصة مع الاردن؛ كما ان الدولة الفلسطينية سوف تكون أقل قدرة على استيعاب خمسة ملايين فلسطيني قابلين للزيادة.

○ وإمّا ان لا يتمكّن الفلسطينيون من تحقيق دولتهم المستقلة على أرض الواقع الفعلي، بحكم عوامل ليس هذا موضع تفصيلها. وفي حالة كهذه، يصبح الحوار مع الاردن ضرورة لتحقيق صيغة معيّنة من الاتحاد، لا تفنى فيها الشخصية الفلسطينية ولا الشخصية الاردنية، ولو في الأجل المنظور.

○ وامّا ان يسعى الكيان الصهيوني الى تنفيذ مخططه المسمّى باستراتيجية «الترحيل» لتحقيق «أرض ـ اسرائيل» النقيّة من العنصر العربي. وفي حالة كهذه يكون الطرفان، الاردني والفلسطيني، قد وضعا في قنينة واحدة، لأن الاردن هو احدى المناطق المطروحة لتنفيذ هذا المخطط؛ وهنا عليهما المقاومة معاً. اذن، عوامل اللقاء والحوار في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية أكثر الحاحاً في المستقبل من عوامل الفرقة والقطيعة، على أي حال ومهما كان البديل المتصور.

---

(١) د. اميل توما، **فلسطين في العهد العثماني**، عمّان: الدار العربية للنشر والتوزيع، بلا تاريخ نشر، ص ١٠.

(٢) فيليب حتي، **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**، المجلد الثاني، بيروت: الدار المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ١٤٣.

(٣) انظر ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧، ص ١٢٨ ـ ١٣٨.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣٨ ـ ١٤٤.

(٥) د. توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩.

(٦) انظر نصوص مراسلات حسين ـ مكماهون وسايكس ـ بيكو واتفاقية لندن والتصريح البريطاني ـ الفرنسي، في جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٧٤،

ص ٥٤٣ ـ ٥٩٢.

(٧) حتي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(٨) انيس صايغ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦، ص ١٣٤.

(٩) خيرية قاسمية، «تطور القضية الفلسطينية في عهد الحكومة العربية في دمشق»، **شؤون فلسطينية**، العدد الاول، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ٥٧.

(١٠) لوتسكي، **تاريخ الاقطار العربية الحديث**، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الثامنة، ١٩٨٥، ص ٤٧٣.

(١١) انطونيوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٠.

(١٢) «الادارة في فلسطين منذ القرن السادس قبل الميلاد حتى ١٩٤٨»، في **وثائق فلسطين** (مائتان وثمانون وثيقة مختارة، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧)، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ٤٥١.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) صبري جريس، «نظام الانتداب وأطره، تموز (يوليو) ١٩٢٠ ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، ص ٤١.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(١٧) انظر نص المشروع الصهيوني لمؤتمر الصلح، في علي محمد علي، **ملف وثائق واوراق القضية الفلسطينية**، الجزء الاول، القاهرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، بلا تاريخ نشر، ص ٣١٨؛ وانظر تعليل الحركة الصهيونية للحدود المطلوبة في انيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ١١٦.

(١٨) صايغ، «الهاشميون والثورة العربية الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٦.

(١٩) صايغ، «الهاشميون وقضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٢٠) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٢١) قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٢٢) نص البرقية في علي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٩.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٤.

(٢٦) هنري دياب، «تأسيس شرق الاردن في العام ١٩٢١»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٠/٥١، تشرين الاول / تشرين الثاني (اكتوبر / نوفمبر) ١٩٧٥، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢.

(٢٧) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، المجلد الثالث، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، بلا تاريخ نشر، ص ٥.

(٢٨) صايغ، «الهاشميون والثورة العربية الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٤.

(٢٩) نص الرسالة في سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٣٠) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٣.

(٣١) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الاردن في القرن العشرين**، عمّان: بلا ناشر، الطبعة الاولى، ١٩٥٩، ص ١٠٤.

(٣٢) للمزيد حول هذه الحكومات راجع الماضي وموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١ ـ ١١٧.

(٣٣) نص النداء في **الآثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين**، بيروت: الدار المتحدة، ١٩٧٣، ص ٥٦.

(٣٤) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٧.

(٣٥) صايغ، «الهاشميون والثورة العربية الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢١. وقد أشار الملك عبدالله، في مذكراته، الى ما يتعلق بموقف حكومة السلط المعارضة لقدومه. انظر «الآثار الكاملة للملك عبدالله...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠.

(٣٦) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٥.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٨.

(٣٨) راجع حتي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٣.

(٣٩) صايغ، «الهاشميون والثورة العربية الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨؛ كذلك انطونيوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٥.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣.

(٤١) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨١.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٣.

(٤٣) خيرية قاسمية (اعداد)، **عوني عبدالهادي؛ أوراق خاصة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٨.

(٤٤) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة، ١٩٨١، ص ٧٧٢.

(٤٥) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦.

(٤٦) سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٤٧) سليمان موسى، **صفحات مطوية؛ مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤**، عمّان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٧، ص ١٢١.

(٤٨) نص تصريح هربرت صموئيل في سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٤٩) بروكلمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧٣.

(٥٠) نص الخطاب في «الآثار الكاملة للملك عبدالله...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٨.

(٥١) نص المعاهدة بين بريطانيا وشرق الاردن في سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ ـ ٣١.

(٥٢) صايغ، «الهاشميون والثورة العربية الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦١.

(٥٣) انظر د. فاضل حسين، **معاهدة لوزان**، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٦٧، ص ١٩.

(٥٤) للمزيد راجع محمد عزة دروزة، **في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية**، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، بلا تاريخ نشر، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠؛ كذلك صايغ، «الهاشميون وقضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، وللمؤلف نفسه، «الهاشميون والثورة العربية الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٥) د. فاضل حسين (ترجمة)، **تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية**، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٦٧، ص ٦٨.

(٥٦) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٨.

(٥٧) د. احمد صدقي الدجاني وآخرون (اشراف)، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٥٨٦.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٢.

(٦١) نص قرارات مؤتمر اريحا في «وثائق فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩.

(٦٢) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٦٣) للمزيد راجع جميل هلال، **الضفة الغربية؛ التركيب الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٦٤ ـ ٧١.

(٦٤) انظر عصام سخنيني، **فلسطين الدولة؛ جذور المسالة في التاريخ الفلسطيني**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٥، ص ٢١٩ وما بعدها.

(٦٥) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٦٦) الحسن بن طلال، **حق الفلسطينيين في تقرير المصير؛ دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة**، لندن: مطبوعات كوورتيتا، ١٩٨١، ص ٤١.

(٦٧) سخنيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٣.

(٦٨) محمد امين الحسيني، **حقائق عن فلسطين**، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٤، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩.

(٦٩) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩.

(٧٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٦.

(٧١) د. اسعد عبدالرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية؛ جذورها، تاسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ٦٥.

(٧٢) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠.

(٧٣) انظر نص الملحق في **جامعة الدول العربية؛ ميثاقها وانجازاتها**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٦٤.

(٧٤) احمد الشقيري، **من القمة الى الهزيمة؛ مع الملوك والرؤساء**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، ص ٢٠.

(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.

(٧٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٧.

(٧٨) **المصدر نفسه**، ص ٧٠.

(٧٩) «نص المذكرة الايضاحية من المنظمة» في **ملف وثائق فلسطين، الجزء الثاني، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩**، القاهرة: وزارة الارشاد القومي ـ الهيئة العامة للاستعلامات، بلا تاريخ نشر، ص ١٤٠٥ ـ ١٤٠٧.

(٨٠) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٨١) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٢.

(٨٢) «نص المذكرة الايضاحية من المنظمة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠٦.

(٨٣) وحيد عبدالمجيد، **العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية؛ قضايا الوجود الفلسطيني في سوريا والاردن ولبنان**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٩، ص ١٩.

(٨٤) من حديث لوصفي التل، رئيس الحكومة الاردنية، في ١٩٦٧/١/٧، **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس، (١٩٦٦/٧/١ الى ١٩٦٧/٦/٣٠)**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٧، ص ٢٩٦.

(٨٥) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥**، عمّان: دار الجيل للنشر، ١٩٨٦، ص ١١٩.

(٨٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠.

(٨٧) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٨.

(٨٨) نص الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ٨٥٦.

(٨٩) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(٩٠) خالد الحسن، «مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٦؛ كذلك ناجي علوش، «مشروع الملك حسين»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٩، أيار ( مايو ) ١٩٧٢، ص ٢٣٩.

(٩١) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨٥.

(٩٢) حول الفهم ذاته، راجع الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٧.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩٧.

(٩٤) عبدالمجيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨؛ ونص حديث الملك حسين حول مؤتمر جنيف، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٥١٥، ٥١٦.

(٩٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٩.

(٩٦) عبدالمجيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٩٧) خالد الحسن، **الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥، ص ٩١.

(٩٨) **المصدر نفسه**، ص ٩٣.

(٩٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤.

(١٠٠) بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥٦ ـ ١٥٧، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٦، ص ٥٦ ـ ٦٣.

(١٠١) **المصدر نفسه**.

(١٠٢) قرارات الدورة ١٨ للمجلس الوطني الفلسطيني في «وثائق فلسطين؛ مائتان وثمانون وثيقة مختارة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٢.

(١٠٣) نص خطاب الملك حسين لفك الارتباط مع الضفة، وبيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٣٩ ـ ١٤٣.

(١٠٤) حديث مع ياسر عرفات، **اليوم السابع** (باريس)، العدد ٢٢٤، ١٩٨٨/٨/٢٢.

(١٠٥) **المصدر نفسه**.

(١٠٦) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨٨/٨/٢٤.

(١٠٧) **المصدر نفسه**.

(١٠٨) البيان السياسي الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢.

# مشاركة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٧٣

## (التخطيط والتنفيذ)

طلعت أحمد مسلّم

لقد شكّلت حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ نقطة هامّة وصفحة مضيئة في التاريخ العسكري العربي الحديث؛ اذ ساهمت قوات عربية من ثلاث عشرة دولة، أو بلد، في الصراع المسلّح ضد اسرائيل؛ كما حققت هذه المساهمة أفضل النتائج العسكرية في ملاحم الصراع المسلّح بين اسرائيل والعرب على نحو ما أسماه رئيس الادارة العامة للشؤون العسكرية في الامانة العامة للجامعة العربية بـ «ان الجامعة العربية قد قامت، عبر أجهزتها العسكرية، بدور فعّال في سبيل تأمين الدعم العسكري لدول المواجهة». ويلاحظ الدارس للمشاركة العربية في الحرب ان بعض هذه المشاركة كان وفقاً لقرارات ومخططات سابقة، وان البعض الآخر قد تمّ عفواً، بمبادرة من دول عربية في اثناء القتال وخارج ما سبق من قرارات ومخططات، في حين ان القرارات والمخططات السابقة لم تتحقق بالكامل، اذ حالت ظروف مختلفة دون تنفيذها.

يمكن القول ان الظاهرة السابق ذكرها ليست غريبة، أو جديدة، بل يمكن اعتبارها ظاهرة طبيعية؛ فنادرة تلك هي الخطط التي أمكن تنفيذها بحذافيرها، بل ربما يمكن القول انه ما من خطة نفّذت حرفياً كما وضعت، سواء أكانت هذه الخطة تتعلق بأمور مدنية، أو عسكرية، على مستوى دولة، أو عدة دول. ولا شك في ان وضع خطة عسكرية ترتبط بدول عدة أمر من أصعب الامور وأعقدها؛ ولذا، فليس غريباً الّا يمكن تنفيذ القرارات والخطط الخاصة بمشاركة الجيوش العربية في حربها ضد اسرائيل، في العام ١٩٧٣، بكل تفاصيلها. واذا كان ذلك متوقعاً وعادياً حينما يقصر التنفيذ عن التخطيط، فربما كانت مساهمة كثير من الجيوش العربية في الحرب بأكثر ممّا خطط لها أصلاً استثناءً عن القاعدة يحسب بدرجة ما للدول والجيوش العربية، في حين انه يحسب على القرارات والخطط التي وضعت لهذه المساهمة. واذا كان حجم المشاركة له أهميته، فان توقيت هذه المشاركة يكتسب أهمية قصوى؛ اذ ان المشاركة كانت لا بد وان تؤتي أفضل ثمارها وأحسن نتائجها، لو انها جاءت في التوقيت المناسب. ولا يعني هذا، بالضرورة، ان المشاركة المتأخرة عن توقيتها تفقد قيمتها تماماً؛ اذ قد تصبح ذات قيمة معيّنة، وان كانت أقل من تلك القيمة لو ان المشاركة جاءت في توقيتها المناسب. واذا كان لحجم المشاركة، وتوقيتها، بعدان هامّان، فان لنوعية المشاركة بعداً ثالثاً يجسّمها، ويحدّد قيمتها على واقع ميدان الصراع المسلّح.

وعلى الرغم من التسليم بأنه كان من غير المتوقع، بل ربما من المستحيل، ان تنفّذ القرارات

والخطط بحذافيرها، فان حجم التغيرات التي طرأت على ما اشتملته القرارات من مشاركة الجيوش العربية ينمّ عن مدى سلامة القرارات والخطط؛ فكلما كان الفارق بسيطاً ومحدوداً، كلما دلّ ذلك على سلامة هذه القرارات والخطط، في حين ان الاختلاف الكبير ينمّ عن أخطاء في التقدير، وقصور في التخطيط، ويستوي في ذلك ان يكون الاختلاف ايجابياً، بمعنى ان يزيد التنفيذ عن القرارات او الخطة، او ان يكون سلبياً، بأن يقل عنه.

ان مقارنة بين ما صدر من قرارات بخصوص مشاركة الجيوش العربية في الحرب وما نتج من خطط وما نُفّذ، وتحديد حجم الاختلاف بين هذا وذاك، لا يجب ان تهدف الى ايقاع اللوم على احد، او الاشادة بشخص، او بلد، او حكومة ما، وانما تهدف، أساساً، الى تقويم حجم الالتزام والاختلاف، والبحث في الاسباب التي ادّت الى هذا الاختلاف، وان تخرج من ذلك باستنتاجات مفيدة عند الحاجة، أي عند مساهمة الجيوش العربية في عمل عسكري مشترك في المستقبل، بحيث تتناسب هذه المساهمة، من حيث الحجم والفعالية، مع قدرات الدول العربية وظروفها، سواء أداخلية كانت أم خارجية.

وعلى الرغم من ان ما كتب عن حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ ليس قليلاً، الّا ان جانب مشاركة الجيوش العربية في هذه الحرب لم يلق العناية الكافية، واتجه أغلب البلاد العربية الى اظهار دور جيش كل بلد على حدة في الحرب. فالدولتان الرئيستان في تلك الحرب (مصر وسوريا) تحدثتا عن الحرب كما لو كانتا وحدهما، ولم تبرزا دور الجيوش التي شاركتهما، في حين ان بعض الدول العربية اصدر كتباً عن دور جيوشه في الحرب، بينما يكاد لم يتعرّض احد الى انه كانت هناك قرارات وخطط لمشاركة الجيوش العربية الاخرى، وبالتالي لم يتعرّض احد الى تحليل هذه القرارات والخطط ومدى الالتزام بتنفيذها. وهكذا، فان المراجع التي يمكن الرجوع اليها قليلة، خاصة في ما يتعلق بالقرارات والخطط، بينما يتوفّر بعض المراجع عن التنفيذ، الّا ان أغلبها يتسم بالتحيّز، اما لدولة عربية ما اذا كان المرجع عربياً، واما الى اسرائيل وبالتالي مضاد للدول العربية عموماً اذا كان المرجع غربياً، في حين انه لا تتوفر مراجع من الكتلة الشرقية لهذا الغرض.

## التخطيط لمشاركة الجيوش العربية في الحرب

يمكن القول دون ما تجاوز ان التخطيط لمشاركة الجيوش العربية في حرب التحرير قد بدأ غداة هزيمة حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، حيث اتفقت سوريا والعراق والاردن على انشاء قيادة عسكرية موحّدة للجبهة الشرقية، لتتعاون مع الجبهة الجنوبية ( مصر ) لتحقيق مطالب خطة تحرير الارض والمحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١]، تنفيذاً لمقررات مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم حيث اعتبر المؤتمر ان ازالة العدوان على الاراضي العربية هو مسؤولية جميع الدول العربية، ويحتّم تعبئة الطاقات العربية، وان الهزيمة يجب ان تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك[٢].

تشكّلت قيادة الجبهة الشرقية، في العام ١٩٦٨، من ضباط أركان من كل من العراق وسوريا والاردن؛ كما عُيّن فيها ضباط أركان من القيادة المصرية، ليقوموا بأعمال التنسيق المطلوبة مع الجبهة الجنوبية (جبهة الجمهورية العربية المتحدة). لم تعمل هذه القيادة بالكفاءة المرجوّة. ويرجع

احد المصادر ذلك الى عدم توفّر عامل الثقة بين قيادات القوات المسلّحة المشتركة لتأمين الجبهة، ممّاكان سبباً في تقييد سلطات القيادة على القوات المخصصة؛ واستمرت التعليمات تصدر الى هذه القوات من قيادتها الاصلية، ممّا اعتبر تدخلاً ومعطلاً ومقيّداً لحركة القيادة وانطلاقها؛ بينما أشار مصدر آخر الى ان القائد العام للجبهة الجنوبية لم يبد رغبة حقيقية في التعاون مع الجبهة الشرقية على الرغم من انه القائد الاعلى للجبهتين. واجمعت المصادر على ان قيادة الجبهة الشرقية تعثرت في عملها، حتى تمّ حلّها تماماً في العام ١٩٧٠[٣].

اجتمع مجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، في دورة عادية، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٩، واتخذ قراراً بشأن حشد جميع القوى العربية ضد العدوان الاسرائيلي. وقرّر في جلسته الرابعة، التي عقدت في التاسع من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٩، الموافقة على تقرير الفريق الأول محمد فوزي، القائد العام للقيادة الشرقية والغربية، وعلى حجم القوات المطلوبة كحد أدنى من اجل ازالة آثار العدوان[٤]. وحول توزيع القوات على الدول العربية، التزمت كل من الجمهورية العربية الليبية والجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان الديمقراطية بالبدء، فوراً، في تنفيذ الالتزامات المطلوبة منها، بينما وافقت دولة الكويت على المساهمة في الاشتراك في تدعيم المعركة بالقوات المطلوبة، واقترحت عقد اجتماعات على مستوى رؤساء الاركان مع القائد العام للبحث في نوعية المعدات المطلوبة من كل دولة، وتحديد وقت زمني لانشاء وتجهيز هذه القوات[٥].

«انعقد مؤتمر قمّة طرابلس في نهاية شهر [حزيران] يونيو ١٩٧٠؛ وكان احد قراراته انشاء قيادة مشتركة للجبهات العربية بعد تجزئتها الى جبهة شمالية وجبهة شرقية وجبهة جنوبية للتغلّب على بعض المشاكل السياسية المعاكسة»[٦]. وأوفدت كل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديمقراطية ممثليها الى مركز القيادة في القاهرة. وقد ظلت هذه القيادة منذ تموز ( يوليو ) ١٩٧٠ تعمل بدأب لدعم المشاركة العسكرية العربية حتى وقعت أحداث أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٠، التي ألقت ظلالاً كثيفة على العمل المشترك حدّ من فاعليته بدرجة كبيرة[٧].

وانعقد مجلس الدفاع المشترك في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧١؛ وتميّزت هذه الدورة العادية الثانية عشرة بأن الامين العام المساعد العسكري قد قدّم خطة لمشاركة الجيوش العربية وتعبئة القوة العسكرية العربية، اشتملت على مطالب بما ترسله كل من العراق والمملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر والمغرب الى جبهة القتال، موضحة في الجدول الرقم ١[٨]. وقد أوصى المجلس «الحكومات العربية المعنيّة بالموافقة على توصيات الامين العام المساعد العسكري في ما يتعلق بمشاركتها بقسم من قواتها حسبما بيّنه التقرير، على ان يرفع كل وفد الى حكومته احتياجات المواجهة المقدمة من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والثورة الفلسطينية لدراستها، ودراسة امكانية مساهمتها في توفير هذه الاحتياجات، سواء أكانت المساهمة بالقوات، او المعدات، أو المال، وان تودع الدول العربية الامانة العامة للجامعة موافقتها على المساهمة خلال اسبوعين مع تحديد نوعيّتها وكميتها وكيفية ادائها؛ كما كلف المجلس وزير حربية مصر القائد العام لقوات اتحاد الجمهوريات العربية بالتنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية»[٩].

**الجدول الرقم ١**

التوصيات بمشاركة الدول العربية*

| الدولة الداعمة | العدد | النوع | الى الجبهة |
|---|---|---|---|
| العراق | سربان | هوكر هنتر | الاردنية |
| | ٣ أسراب | ميغ ـ ٢١ | السورية |
| | سرب | ميغ ـ ١٧ | السورية |
| | فرقة | مدرّعة | الاردنية |
| | فرقة | ميكانيكية | الاردنية |
| السعودية | سربان | لايتننغ | الاردنية |
| ليبيا | سرب | ميراج ـ ٣ | المصرية |
| الجزائر | سربان | ميغ ـ ٢١ | المصرية |
| | سربان | ميغ ـ ١٧ | المصرية |
| المغرب | سرب | اف ـ ٥ | المصرية |
| | لواء | مدرّع | المصرية |

* عبدالرزاق الدردري، **الانشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، ص ٤٥؛ El-Shazly, Saad; *The Crossing of the Suez*, San Francisco: American Mideast Research, 1980, pp. 132 - 133.

كان من آثار قيام اتحاد الجمهوريات العربية بانشاء القيادة العامة للقوات المسلّحة الاتحادية في الاول من حزيران ( يونيو ) ١٩٧٢، لتتولى موضوعات الدفاع عن الاتحاد على المستوى الاستراتيجي، من ناحية العمليات والتدريب وتنسيق الصناعات العسكرية، مع بقاء كل قيادات القوات المسلحة للجمهوريات الثلاث (مصر العربية ـ السورية ـ الليبية) مسؤولة عن تنظيم وادارة العمليات والتدريب على المستويين، التعبوي والتكتيكي، في جبهتها.

انعقد مجلس الدفاع المشترك بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٣، في دورته العادية الثالثة عشرة، والتي تعتبر من أهم دوراته، ان لم تكن اهمّها فعلاً، وحدّد الهدف الاستراتيجي للمرحلة في «ازالة آثار عدوان [حزيران] يونيو لعام ١٩٦٧، دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»؛ كما حدّد قواعد العمل المشترك، التي كان اهمها «ان مسؤولية المواجهة للعدوان الصهيوني هي مسؤولية عربية يتحتّم على الدول العربية، كلها، تحمّلها والمشاركة فيها» و«حشد جميع الامكانات العربية الفاعلة لقومية المعركة وفاعليتها؛ وان تؤدي كل دولة، اداء تامّاً، دورها المحدّد في دقّة ووضوح، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حسبما يتمّ الاتفاق عليه»[١٠]. كذلك وافق المجلس، على الصعيد العسكري، على تقرير الفريق الاول احمد اسماعيل علي، وزير حربية جمهورية مصر العربية، والذي بمقتضاه[١١]:

١ ـ تقسيم مسرح العمليات الى جبهات ثلاث: الشمالية، وتشمل جميع القوات السورية وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها؛ والشرقية، وتشمل جميع القوات الاردنية وأي قوات توضع تحت قيادتها؛ والغربية، وتشمل جميع القوات المصرية وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.

٢ ـ قرّر ان يعمل الفدائيون من على الجبهات المختلفة لدول المواجهة، بتنسيق مع قيادات الجبهات المختصة، تبعاً لخطة يصدّق عليها القائد العام للقوات المسلّحة العربية.

٣ ـ قرّر ان تكون جميع الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية، الفريق الاول احمد اسماعيل علي، وتعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال، وان يكون للقائد العام كامل الصلاحيات على القوات المسلحة على مسرح العمليات للجبهات الثلاث، وتعتبر أراضي بقية الدول العربية الاعضاء مسرحاً للاعمال القتالية التي تخدم تحقيق الهدف

العربي الاستراتيجي.

٤ ـ قرّر ان يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، وان يتولّى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية على الجبهات الثلاث.

٥ ـ تُلزَم دول المساندة العربية بأن يكون لديها حجم معيّن جاهز من القوات في أماكن تمركزها في دولها بنهاية آذار (مارس) ١٩٧٣، ومستعدة للتحرّك الى الاماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية، على ان تكون الوحدات والاسراب التي تساهم بها الدول العربية في دعم دول المواجهة كاملة التجهيز والتسليح والتدريب، وان تتحمّل الدول صاحبة الدعم مصاريف الاقامة ومطالب العمليات كافة (حجم القوات المطلوبة موضحة في الجدول الرقم ٢)[١٢].

٦ ـ أُلزمت دول بتجهيز حجم آخر من القوات في مواعيد تالية للموعد السابق بدءاً من نهاية العام ١٩٧٣ حتى نهاية العام ١٩٧٤ (موضحة في الجدول الرقم ٢، أيضاً).

٧ ـ قرّر ان يدعو القائد العام للقوات المسلّحة العربية رؤساء أركان حرب الدول المشتركة في القتال للاجتماع في القاهرة، في الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) ١٩٧٣، لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

وقد طالبت الجمهورية العراقية بادخال تعديل على القرار يقضي بأن «يلتزم العراق بالمشاركة في مرحلة التعرّض، على ان يضمن القائد العام تأمين المستلزمات الخاصة بمسرح العمليات للقوة الجوية العراقية، وخاصة الملاجىء في المطارات التي ستعمل فيها والدفاع الجوي، وبأن تكون القوات العراقية آنفة الذكر بأمرة القائد العام للقوات العربية مباشرة»[١٣].

وكان مجلس جامعة الدول العربية، الذي عقد في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٢، في دورته الثانية والخمسين، قرّر تأليف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع في دول المواجهة والكويت والسعودية، لتقويم الموقف، ووضع الاسس لخطة عمل مشترك محدّد الوسائل والالتزامات، لمواجهة العدو الاسرائيلي. وقد عقدت هذه اللجنة في ١٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٢[١٤]، واستعرضت، خلال اجتماعها، نتائج الاتفاقات الثنائية مع كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية في شباط ( فبراير ) ١٩٧٢.

## مشاكل ما قبل التنفيذ

سلّط الفريق سعدالدين الشاذلي بعض الضوء على المشكلات التي واجهت تنفيذ خطته، كأمين عام مساعد عسكري للجامعة العربية، لتحقيق مشاركة الجيوش العربية في الحرب، فذكر، مثلاً، ان وزير الحربية المصرية، الفريق الأول محمد احمد صادق، اعترض على ان تكون المساهمة بالقوات، وانه كان يرى ان يكون الدعم العربي مالياً[١٥]، وان الرئيس الجزائري الراحل، هواري بومدين، لم يوافق على تمركز القوات الجزائرية بصورة غير محدّدة في مصر، انتظاراً للحرب «التي قد لا تأتي مطلقاً»، وانه رأى ان الجزائريين لن يكونوا بصورة جيدة وهم في حالة انتظار، وانهم سيحتاجون الى عائلاتهم معهم، او يطالبون، بصفة مستمرة، باجازات لزيارة عائلاتهم. من جهة أخرى، كانت فكرة الفريق الشاذلي ان استخدام القوات سيكون متأخراً في حالة عدم تواجدها، بالفعل، على أرض المعركة، وان الخطة الهجومية ينبغي ان تقوم على أساس القوات التي تكون في متناول اليد، وليس القوات التي قد تشترك، او لا تشترك. وكان الحل الوسط هو استدعاء الدعم من الجزائر في فترة

**الجدول الرقم ٢**

القوات المحدّدة لمساندة دول الموجهة

| الدولة الداعمة | العدد | النوع | تاريخ الاستعداد |
|---|---|---|---|
| العراق | سرب | هوكر هنتر | نهاية آذار ١٩٧٣ |
| | سرب | ميغ ـ ١٧ | = = = |
| | سربان | ميغ ـ ٢١ | = = = |
| | سرب | قاذفة تي . يو. | = = = |
| | فرقة | مدرّعة | = = = |
| | فرقة | مشاة آلية | = = = |
| السعودية | سرب | لايتننغ | = = = |
| | لواء | مشاة آلي* | = = = |
| الكويت | سرب | لايتننغ | = = = |
| | كتيبة | مشاة** | = = = |
| ليبيا | سربان | ميراج | = = = |
| الجزائر | سربان | ميغ ـ ١٧ | = = = |
| | سربان | ميغ ـ ٢١ | = = = |
| | كتيبتان | مدفعية*** | = = = |
| المغرب | سرب | اف ـ ٥ | = = = |
| | لواء | مدرّع | = = = |
| السودان | لواء | مشاة مدعّم | = = = |
| الامارات | سرب | ميراج | تشرين ٢ / ١٩٧٤ |
| السعودية | سرب | لايتننغ | نهاية ١٩٧٤ |
| ليبيا | سرب | ميراج | نهاية ١٩٧٣ |

* موجودة، فعلاً، بالجبهة الشرقية.
** موجودة، فعلاً، بالجبهة الغربية.
*** ذاتية الحركة ١٥٢ مم.

لا تزيد على ثلاثة شهور قبل بدء المعركة[١٦]. أمّا بالنسبة الى القوات العراقية، فقد كان هناك تشكك لدى بعض المسؤولين المصريين في نوايا العراقيين لارسال قوات الى المعركة، في حين ان الرئيس العراقي، احمد حسن البكر، أوضح ان لديه مشكلتين رئيستين: المشكلة الكردية، والنزاع مع ايران؛ وان هاتين المشكلتين تستحوذان على الجهود الرئيسة للقوات العراقية؛ الّا انه وعد بارسال جزء من قواته الى الجبهة، عند بدء المعركة؛ كما وعد باعادة تصليح الطائرات العراقية، من طراز هوكر هنتر، وصيانتها وارسالها الى الجبهة المصرية، بدلاً من الجبهة السورية؛ وقد بدأ سرب الطائرات هوكر هنتر في الوصول الى الجبهة المصرية في آذار (مارس) ١٩٧٣[١٧].

وأشار الفريق الشاذلي الى انه بعد ان تقرر تعبئة سربين من طائرات لايتننغ من السعودية في دورة مجلس الدفاع المشترك، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧١، أخبره الفريق الاول صادق (وزير الحربية آنذاك) بأن السعوديين لا يوافقون على ارسال طيّارين مع طائراتهم، وان على مصر ان تزوّد تلك الطائرات بطيّارين من قبلها، وان ترسل طيارين الى السعودية لتدريب الطيارين السعوديين؛ ورأى الشاذلي ان ذلك لم يكن امراً منطقياً مع وجود مئة طيّار سوفياتي فعلاً في مصر يقودون طائرات مصرية لصالحها. وروى انه قد ارسلت بعثة من سبعة طيارين و٣٣ فنياً، في الثاني من أيار ( مايو ) ١٩٧٢، الى السعودية، وانهم أمضوا هناك ما يقرب من عام، ولكن كان هناك عديد من المشاكل التي لم يذكرها. ويخلص الى ان الطيارين المصريين عادوا بعد ذلك الى مصر، ولم تأت طائرات لايتننغ ابداً الى مصر. وأشار الشاذلي الى رؤية السعودية للتعاقد لصالح مصر على ما يشمل طائرات سي كنيغ و٣٢ طائرة ميراج؛ كما أبدى عدم ارتياحه الى ان كافة العقود بين مصر والسعودية سوف تكون مباشرة من

الرئيس السابق انور السادات وجلالة الملك فيصل يرحمهما الله، وليس من خلال وزارتي الدفاع. كما أشار الى ان مصر لم تستلم الطائرات المروحية سي كنيغ او طائرات ميراج المذكورة[١٨]. وكان الفريق الشاذلي أشار الى ان وفود الدول التي كان يفترض انها تقدم المعونة عادة كانت تؤجّل تصديقها النهائي، بحجة ضرورة الرجوع الى حكوماتها، وان هذا التصديق غالباً ما لا يتحقق، وان السلطة الحقيقية في الدول العربية، سواء أكانت ملكية او جمهورية او أمارة، تتركّز في أيدي رؤساء الدول[١٩].

وذكر اللواء بهي الدين نوفل، الذي كان رئيساً لعمليات القيادة العامة للقوات المسلّحة الاتحادية، ان اللجنة التي شكّلها مجلس الجامعة العربية من وزراء خارجية ودفاع دول المواجهة والكويت والسعودية، والتي انعقدت في ١٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٢، في الكويت، قد بحثت في موضوع احياء الجبهة الشرقية، وان هذا لم يفض الى نتيجة، نظراً الى معارضة الاردن. وأشار نوفل الى ان عامل السرية وضرورة تكتّمها واخفاء تحضيراتها الكبيرة الضخمة كان يتعارض مع اذاعة نيّة العملية وموعدها، او معرفة من لا حاجة له في التنفيذ الفعلي. لذلك، تحدّد اسلوب التخطيط في القيادات الاتحادية والمصرية والسورية حتى تكفل السرية الواجبة. كما ذكر ان رئيس الاركان السورية حينذاك، اللواء شكور، أبدى ضيقاً، حينما أبلغ اليه قرار موعد بدء العملية «واحتج بأن في ذلك خرقاً للوعد الذي قطع لهم بمنحهم فترة خمسة أيام كاملة لتفريغ معامل التكرير في حمص؛ وقال انه من المستحيل ان تبدأ سوريا الهجوم يوم ٦ [ تشرين الاول ـ اكتوبر ]، ولا بد من التأجيل يومين»[٢٠].

ورجع اللواء نوفل الى كتاب محمد حسنين هيكل «الطريق الى رمضان» والى كتاب الجنرال د. ك. باليت «العودة الى سيناء» لايضاح ان زيارته (اللواء نوفل) للاردن، بتاريخ ٤/١٠/١٩٧٣، كانت لابلاغ الاردنيين تحذيراً مقنعاً، وانه لم يكن مطلوباً ابلاغ الاردنيين عن يوم الهجوم او حتى عن وجود أي نيّة لشنّ الهجوم العام، ممّا يؤكد صحة المعلومات. وأكد انه لم يكن المطلوب لسرية المعركة المطلقة ان تنتشر النيّات قبل الوقت المناسب.

## تنفيذ مشاركة الجيوش العربية في الحرب

كان بدء الصراع المسلّح بين الجانب العربي والقوات الاسرائيلية مفاجأة تامّة لجميع القيادات السياسية، والعسكرية، العربية، باستثناء القيادات المصرية والسورية والاتحادية، في حين كان هناك بعض القوات العربية موجود على كل من الجبهة المصرية والسورية، إمّا بناء على تخطيط مسبق للاشتراك في الصراع المسلّح عموماً، أو لاسباب أخرى. مثال ذلك سرب الطائرات العراقي هوكر هنتر الذي تمركز في مصر منذ نيسان (ابريل) ١٩٧٣، والكتيبة الكويتية التي تمركزت في مصر قبل ذلك، واللواء المدرّع الليبي الذي تواجد في المنطقة الغربية من مصر، وما يقرب من لواء فلسطيني تمركز على الجبهة المصرية منذ العام ١٩٦٨، ولواء مغربي وصل الى سوريا في نيسان (ابريل) ١٩٧٣[٢١].

أثّرت المفاجأة في قدرات الدول العربية على المشاركة في الحرب في الوقت المناسب، حيث كان الامر يحتاج الى رفع درجة الاستعداد القتالي للقوات، ورفع كفاءتها، وتحريكها الى ميدان القتال في أقرب جبهة. وهكذا كانت قدرات القوات على الوصول الى الجبهة مختلفة، وفقاً لدرجة استعدادها، ولقربها من جبهات القتال، وتوافر وسائل النقل.

كان لاصرار كثير من الدول العربية على تأخير ارسالها لقوات الدعم الى حين بدء القتال فعلاً اثره في توقيت وصول هذا الدعم، وبالتالي اثره في سير ونتائج أعمال القتال، بحيث وصل كثير من

هذه القوات بعد ايقاف اطلاق النيران، او في المرحلة النهائية، بحيث كان تأثيرها محدوداً. كما ان أغلب هذه القوات لم يكن على دراية بالعدو الذي تقاتله، أو الارض التي يحارب عليها، وهو ما أثّر، أيضاً، في كفاءة أعمال هذه القوات.

## حجم القوات المشاركة

لقد حدث اختلاف ما بين توصية الامين العام العسكري المساعد لجامعة الدول العربية وقرار مجلس الدفاع المشترك، حيث خفض حجم الدعم بالطائرات من كل من العراق والسعودية، فانخفض حجم الدعم الجوي العراقي لمصر من الطائرات هوكر هنتر الى سرب بدلاً من سربين، ولسوريا من الطائرات ميغ ـ ٢١ الى سربين بدلاً من ثلاثة أسراب، بينما زيد سرب قاذفات تي. يو ـ ١٦، كما انخفض الدعم الجوي السعودي للجبهة الشرقية الى سرب طائرات لايتننغ بدلاً من سربين، وزيد حجم القوات السعودية باحتساب اللواء الذي كان متواجداً فعلاً على الجبهة الشرقية في الاردن؛ كما زيد حجم القوات الكويتية باحتساب الكتيبة المشاة الكويتية التي كانت تتمركز على الجبهة المصرية؛ والاهم من كل ماسبق ان توصية الامين العام المساعد العسكري بُنيت على القتال من على ثلاث جبهات، هي المصرية والسورية والاردنية، بما كان يعني اشتراك القوات الاردنية بالكامل في القتال، وهو ما لم يشار اليه في قرارات الدورة الثانية عشرة لمجلس الدفاع المشترك، وان كانت القرارات أشارت الى تقسيم المسرح الى ثلاث جبهات، منها الجبهة الشرقية، وتشمل جميع القوات الاردنية وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.

ويوضح الاختلاف في التخطيط بين توصية الامين العام المساعد العسكري للجامعة وقرارات الدورة الثانية عشرة لمجلس الدفاع المشترك ان المعلومات المتيسّرة لدى الامين العام المساعد العسكري للجامعة عن القوات المسلّحة للدول العربية غير كافية، وانه اذا توفّرت لديه معلومات عن اعداد الطائرات الموجودة لدى الدول، فانه لا تتوفر لديه معلومات عن حالة هذه الطائرات الفنية، ولا عن عدد الطيارين المتوفرين لقيادة هذه الطائرات، ممّا ادّى الى وعد العراق باعادة اصلاح الطائرات هوكر هنتر، والى طلب السعودية ارسال طيّارين من مصر للتدرب على هذه الطائرات أو لتدريب الطيارين السعوديين عليها. أما الفارق بين التوصية والقرار، في ما يختص بالطائرات الليبية، فانما يرجع الى ان نصف الطائرات الليبية اصبح مزوّداً بطيّارين مصريين بعد قيام ثورة الفاتح من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٩، وحصول ليبيا على الطائرات ميراج ـ ٣. وكان من الطبيعي ان يشترك الطيارون المصريون في الصراع المسلّح الى جانب اخوانهم من الطيارين الليبيين؛ وهكذا زاد حجم القوة المشتركة من ليبيا من سرب الى سربين.

يتضح من دراسة الفارق بين حجم القوات المقرّر في الدورة الثالثة عشرة لمجلس الدفاع المشترك والمنفّذ في انه لم تكن هناك جبهة شرقية على الرغم من اشتراك قوات من الاردن؛ وان العراق قد اشترك بثلاثة اسراب، احدها ميغ ـ ٢١، والآخران سوخوي ـ ٧ بدلاً من سرب القاذفات تي. يو ـ ١٦، كما أشرك قوات برية أكثر ممّا خطط بما يساوي فرقة تقريباً؛ اما المملكة العربية السعودية، فلم تتمكن من ارسال سرب اللايتننغ المتفق عليه، نظراً الى نقص في الطيارين المعدّين للقتال كما يبدو[٢٢]، في حين بعثت المملكة بلواء مشاة اضافي الى الجبهة السورية وصل بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ( اكتوبر )، بحيث زاد حجم الاسهام السعودي الى لواءين.

ولم تختلف المساهمة الكويتية بالنسبة الى قرار مجلس الدفاع المشترك عن المساهمة

السعودية، الاّ من حيث الحجم. فالكويت، أيضاً، لم تتمكن من ارسال سرب طائرات اللايتننغ المخطط له؛ ويرجح ان السبب مشابه، حيث يصعب لدولة في حجم الكويت ان ترسل الى الجبهة عدداً كافياً من الطيارين لادارة أعمال قتال سرب، وخاصة في ظروف العام ١٩٧٣، حيث كان كل ما تملكه الكويت من طائرات لايتننغ لا يزيد على سرب مؤلف من اثنتي عشرة طائرة[٢٣]؛ كما أرسلت كتيبة دبابات معزّزة الى سوريا، وصلت بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ( اكتوبر )، من مجموع مئة دبابة كانت تملكها[٢٤].

وزاد الدعم الليبي عن المخطط له؛ فأسراب الميراج التي كان يقودها طيارون ليبيون ومصريون كانت متمركزة في مصر؛ وأضيف اليها لواء مدرّع ليبي كان يتمركز هو الآخر في مصر، ولم تبخل ليبيا به[٢٥]، حيث ازداد التعاون بين مصر وليبيا الى الحد الذي بدا وكأنه وحدة غير معلنة كانت قائمة في ذلك الوقت.

وقلّ الدعم الجزائري في مجال الطائرات عن قرار مجلس الدفاع المشترك بمقدار سرب. ويلاحظ ان الجزائر قد عوّضت بعض النقص الذي يبلغ سربين بمقدار سرب طائرات سوخوي ـ ٧ يفوق سرب طائرات ميغ ـ ١٧ ورد في القرار المذكور، بينما بقي سرب طائرات ميغ ـ ٢١ ناقصاً. وعلى خلاف القرار، أرسلت الجزائر لواء مدرّعاً لم يسبق ان ورد ذكره في قرار مجلس الدفاع المشترك أو في توصية الامين العام المساعد العسكري. وقد وصل هذا اللواء بتاريخ ١٧ تشرين الاول ( اكتوبر )؛ كما أهدت الى مصر ٢٤ مدفع ميدان.

امتداداً لظاهرة النقص في الدعم الجوي، لم تتمكن المملكة المغربية من ارسال سرب الطائرات اف ـ ٥، وذلك بسبب ان معظم طيّاري السرب الذي كان مقرراً ان يدعم الجبهة المصرية كان اشترك في الانقلاب الفاشل ضد الملك، وان الطيارين اولئك إما كان مقبوضاً عليهم أو هم ممنوعون من الطيران[٢٦]؛ في حين ارسل اللواء المدرّع المتفق عليه الى سوريا قبل بداية الصراع المسلّح. وعندما علم الملك بأنباء الحرب قرّر ارسال لواء مشاة فوراً، كان سبق ان وعد به في أيلول ( سبتمبر ).

واشتركت الجمهورية التونسية بكتيبة مشاة لم تكن مدرجة في الخطة ولم ترد في توصية الامين العام المساعد العسكري للجامعة، أو في قرارات الدورة الثالثة عشرة لمجلس الدفاع المشترك. وقد وصلت الكتيبة مصر في اثناء الحرب. كما ساهم الاردن بلواءين مدرّعين. وكان الاردن قرّر ان قدراته لا تسمح له بفتح جبهة ثالثة[٢٧]، وقرّر المساهمة في الحرب بعد بدايتها، من طريق الجبهة الشمالية السورية، نظراً الى ضعف الدفاع الجوّي في الجبهة.

وبقي اشتراك القوات السودانية، وفقاً لقرارات الدورة الثانية عشرة العادية لمجلس الدفاع المشترك، بدون نقصان اوزيادة. وكان سبق لهذا اللواء الخدمة في مصر، وسحبته الحكومة السودانية خلال تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٢[٢٨].

أمّا في ما يتعلق بقوات الثورة الفلسطينية، فلم يرد توضيح حولها، سواء في توصيات الامين العام المساعد العسكري أو في مقررات الدورة الثانية عشرة العادية لمجلس الدفاع المشترك. وكان المجلس قرر ان «يعمل الفدائيون من الجبهات المختلفة لدول المواجهة، بتنسيق مع قيادات الجبهات المختصة، تبعاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلّحة العربية». وقد اشترك في الجبهة المصرية لواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطيني[٢٩]. كما اعلنت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية ان قواتها دخلت المعركة ضد اسرائيل، وتمكّنت من تعطيل اذاعة اسرائيل الناطقة بالعبرية، وصدرت بلاغات عسكرية عن عمليات عدة، أهمها تحرير مرتفعات ابو الروس على

الجبهة اللبنانية المحاذية للجبهة السورية. وأعلنت رئيسة وزراء اسرائيل ان الفدائيين الفلسطينيين قاموا بأكثر من مئة هجوم على ٤٧ مقراً على الحدود[٣٠].

وقد لخّص الفريق الشاذلي موقف الدول العربية من المساهمة في الحرب بأن «ثماني دول عربية أرسلت قواتها الى الجبهة وسبع دول أخرى لم ترسل أي شيء؛ ولكن، في كل حالة، لم يكن لدى تلك الدول شيء ملائم لكي ترسله»[٣١].

## توقيت المشاركة

اذا كان حجم المشاركة فاق، في أغلب الاوقات، حجم ما قرره مجلس الدفاع المشترك، باستثناء المشاركة بالقوات الجوية، فان توقيت المشاركة قد اختلف؛ اذ ان الوحدات التي اشتركت من دول عربية، غير القوات المصرية والسورية، منذ بداية الهجوم، كانت هي تلك القوات التي كانت موجودة، منذ زمن طويل نسبياً، على الجبهة؛ وهي، بالتحديد، سرب طائرات هوكر هنتر عراقي كان موجوداً في مصر منذ آذار (مارس) ١٩٧٣، ولواء مشاة آلي من السعودية كان موجوداً على الجبهة الاردنية، وعلى الرغم من انه لم يشارك في القتال في بداية الحرب، الّا ان وجوده كان يمكن ان يشابه أي قوات مصرية، أو سورية، كانت موجودة في ذلك الوقت خارج اتجاهات الهجوم، أو في الأنساق الثانية والاحتياط، وكتيبة مشاة كويتية كانت موجودة على الجبهة قبل الحرب، وسربا طائرات ميراج ليبية ولواء مدرّع ليبي في مصر قبل الحرب، ولواء مدرّع مغربي وصل سوريا في نيسان (ابريل) ١٩٧٣، بالاضافة الى لواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطيني الذي تمركز هو الآخر على الجبهة المصرية قبل الحرب.

وخلاف القوات التي تمركزت على الجبهة، بقي وضع القوات الاردنية على الجبهة الشرقية، التي لم تقاتل، على الرغم من انها في مواجهة اسرائيل، وهي لم تكن تعلم ببداية الحرب، واشترك جزء منها مع القوات السورية متأخراً، وهو وضع يختلف عن القوات السابقة، الّا انه يمكن اعتبارها مشابهة لأوضاع القوات المصرية، أو السورية، خارج نطاق الهجوم؛ اذ ان مجرد وجودها ـ خاصة بعد رفع درجة استعدادها ـ كان يجعلها مشاركة في الحرب، وان كانت غير مشاركة في الهجوم.

انضمّت قوات عربية الى القوات المسلّحة المصرية، والسورية، في أوقات متتالية. ولا شك في ان نوع الدعم وبعد المسافة كان لهما اثرهما في سرعة الالتحاق. وهكذا، كانت الطائرات العراقية هي السبّاقة في الوصول الى الجبهة السورية، حيث وصلت أربعة اسراب عراقية بدءاً من اليوم الثاني من تشرين الاول ( اكتوبر )؛ وكانت الطائرات الجزائرية التالية لها في الوصول الى الجبهة المصرية في اليومين، التاسع والعاشر، من الشهر عينه (الرابع والخامس من بداية الحرب)؛ وتلاهما وصول القوات البرية، التي كانت طليعتها الفرقة المدرّعة والفرقة المشاة العراقيتان بتاريخ ١١ تشرين الاول ( اكتوبر )، أي اليوم السادس للحرب؛ ثم دخل لواءان مدرّعان اردنيان الجبهة السورية، اعتباراً من ١٦ تشرين الاول ( اكتوبر )، أي اليوم الحادي عشر للحرب؛ وتلاهما وصول لواء المشاة المغربي الى مصر، والكتيبة التونسية، ووصل لواء المشاة السعودي، وكتيبة الدبابات الكويتية، الى سوريا بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ( اكتوبر )، أي اليوم السابع عشر للحرب؛ ثم وصل لواء المشاة السوداني الى مصر، بعد وقف اطلاق النار[٣٢].

ومع التقدير الكامل للجهود العربية التي بذلت لكي تصل قوات الدعم الجبهات العربية، وللظروف التي تمّ فيها التحرك الى تلك الجبهات، فانه يمكن القول لو ان هذه المشاركة جاءت في

وقتها، قبل بداية الحرب، لكانت فاعليتها أكثر بكثير، وربما كانت استطاعت ان تغيّر في مسار، ونتيجة، الصراع المسلّح على نحو أفضل ممّا انتهى اليه. ويكفي ان نتصور ان تزيد قوة الضربة الجوية الاولى بمقدار سبعة أسراب، أو ان نتصور ان قوة الهجوم السوري قد زادت بمقدار حوالى ثلاث فرق، منها فرقتان مدرعتان. ولا يعني هذا على الاطلاق لوم دول الدعم على التأخير. فهي لم تتأخر، أو تتوان، عن ارسال الدعم، وغالباً ما تجاوزت ما اتفق عليه؛ كما لا يعني التقليل من قيمة هذا الدعم، فقد لعب دوراً في الاحتفاظ بتوازن الجبهة حتى على الرغم من وصوله متأخراً.

## فاعلية المشاركة

ما زالت المعلومات الدقيقة عن حجم المشاركة، وتوقيتها، غير متوفرة بشكل كاف، وتحتاج الى مقابلة كل المسؤولين الذين تحمّلوا المسؤولية في ذلك الوقت، والاطلاع على الوثائق الخاصة بذلك، وهو أمر ليس سهلاً في الوقت الحاضر. وغالباً ما يدخل مثل هذا الأمر نطاق السرية ولا يُسمح بكشف الستار عنه. واذا كان الامر على هذا النحو، فان المعلومات عن فاعلية المشاركة أصعب بكثير، وربما يدخل في باب المجاملة، من جهة، او التقليل من شأنه، من جهة أخرى، أو في مجال المبالغة احياناً. ولذا، فان أغلب المعلومات عن هذه الفاعلية استقي من مصادر العدو، او مصادر يتوسّم فيها الحياد، حيث يصعب الحياد ازاء صراع بهذا الشكل، وهذا الحجم.

كان من أهم العوامل المؤثرة في فاعلية المشاركة العربية عدم تنسيق التعاون بين القوات القادمة للدعم والقوات الموجودة على الجبهة. وهناك تقارير عن ان بعض الطائرات العراقية قد اسقط بواسطة الصواريخ السورية لعدم قدرة الرادارات السورية على التمييز بين الطائرات العراقية والاسرائيلية، وعن صعوبة التنسيق بين القوات الاردنية والقوات العراقية، وخاصة تنسيق توقيت الهجوم[٣٣]، والدعم الناري العراقي لم يواكب انسحاب، أو تقدم، القوات الاردنية[٣٤]. وأشار مرجع آخر الى وقوع لواء مدرّع اردني، بأكمله، تحت نيران المدفعية العراقية، بتاريخ ١٦ تشرين الاول ( اكتوبر )، وانه لم يكد يخرج من هذه التجربة الاليمة حتى تعرّض لقصف الطائرات السورية بالقنابل والصواريخ، ممّا أوقع فيه خسائر اضافية اضطرته الى التخلّي عن مهمّته القتالية التي كلّف بمقتضاها ان يحتل منطقة تل الحارة الحيوية، لقطع خطوط مواصلات اسرائيل غرب القنيطرة في احرج اللحظات[٣٥]. وأشار حاييم هرتسوغ الى وصول قوات سعودية الى جانب القوات العراقية واشتراكها في الهجمات المضادة، بتاريخ ١٥ تشرين الاول ( اكتوبر )، في مناطق مزرعة بيت جان وتل شمس وتل المال، ممّا أوقف الهجوم الاسرائيلي[٣٦].

ذكر الفريق الشاذلي انه يعترف، بصفة خاصة، بفضل الطيارين العراقيين، لمهارتهم في شنّ ضربات مضادة للدبابات في سيناء، وانهم اكتسبوا، بسرعة، ثقة القادة الميدانيين؛ اذ كانوا يطالبون، بصفة دائمة، ان يقوموا بتوفير المعاونة الجوية[٣٧].

## تقويم تخطيط المشاركة

لا نرى مبرراً للبحث عن اعذار لتخطيط مشاركة الجيوش العربية. فلم تكن هذه هي المرة الاولى التي تخطط فيها الجامعة العربية لمساهمة جيوشها في صراع مسلّح. بل ان اول تخطيط لذلك كان قريباً جداً من بداية عمر الجامعة العربية[٣٨]؛ ثم تخطيط القائد العام للقيادة العربية الموحّدة وقرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الخامسة بشأن هذا التخطيط؛ ثم قرارات مجلس

الدفاع المشترك في دور انعقاده التاسع (غير الاعتيادي) من السابع الى العاشر من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٦، في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وما شملته من قرار بشأن دعم الجبهة الاردنية، أي ان اجهزة الجامعة كانت توفّرت لديها الخبرة، بما يكفي للتخطيط لمشاركة الجيوش العربية في الصراع المسلّح.

وبمراجعة توصيات الامين العام المساعد العسكري الى الدورة الثانية عشرة العادية، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧١، نجد، اولاً، انه قد اعتبر الجبهة الاردنية مؤهلة للاشتراك في القتال، في حين انها، حتى العام ١٩٧٣، لم تكن مستعدة لذلك؛ وان الرئيس المصري، السادات، في ذلك الوقت، كان يوافق على عدم اشتراك هذه الجبهة[٣٩]، وانه ركّز على التخطيط للدعم لقوات جوية لم تكن متيسرة، مثل طائرات لايتننغ السعودية واف ـ ٥ المغربية، وتجاهل وجود قوات دعم فعلية على الجبهة، ولم يتصوّر الامكانات الحقيقية للدعم بالقوات البرية من السعودية وليبيا والجزائر والمغرب والكويت وتونس، والقوات الفلسطينية. وقد تكرر هذا الخطأ، ولكن بدرجة أقل، في قرارات مجلس الدفاع المشترك، في الدورة الثالثة عشرة العادية، في ١٩٧٣/١/٣٠، حيث كان التخطيط للمساهمة بالقوات الجوية أكثر من طاقة كل من العراق والسعودية والكويت والجزائر والمغرب، في حين ان تخطيطه لمساهمة القوات البرية كان أقل من قدرات كل من العراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر والمغرب وتونس والثورة الفلسطينية. ولا يتحمّل الامين العام مسؤولية هذا الخطأ وحده، حيث ان مجلس الدفاع المشترك كان يضم وزراء خارجية ودفاع الدول التي وافقت على القرار؛ وليس هناك تفسير رسمي لهذا التناقض؛ لذا، فانه يمكن استنتاج ان الاختلاف ناتج عن احد السببين التاليين، أو كليهما هو الاغلب:

الأول: ان وزراء الدفاع للدول العربية يخشون كشف نقاط الضعف الموجودة في قواتهم، امّا خجلاً، وامّا خشية طمع الدول العربية المجاورة في استغلالها، وامّا خوفاً من تسرّب المعلومات من طريق بعض أعضاء المجلس الى قوى أجنبية. وكل هذه الاحتمالات غير مقبولة؛ اذ انها تنفي فكرة الدفاع المشترك اصلاً، وتخلع عن القرارات ثوب الجدية.

الثاني: ان وزراء دفاع الدول العربية ورؤساءهم يعملون على تخفيض التزاماتهم بالاشتراك في الحرب حتى لا يقعون في حرج عند الضرورة، معتمدين على انهم يستطيعون، في اثناء ادارة الصراع المسلّح، ان يقدّموا امكاناتهم الحقيقية، وعندئذٍ يبدون على انهم اوفوا بالتزاماتهم، او زادوا عليها، بدلاً من ان يتهموا بالتقصير في تنفيذ التزاماتهم. واذا كان هذا الاسلوب ممكناً في ادارة العلاقات الدبلوماسية، فانه، بالقطع، غير مناسب للتخطيط لصراع مسلّح، خاصة وان قرار مجلس الدفاع ذاته في الدورة ذاتها ينصّ في ما يخص العمل المشترك، على «حشد جميع الامكانات العربية كفالة لقومية المعركة وفاعليتها، وان تؤدي كل دولة، اداء تاماً، دورها المحدّد، في دقة ووضوح، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حسب الاتفاق عليه»[٤٠]. ولا شك في ان ما شمله قرار المجلس من قوات كان أقل بكثير من امكانات الدول العربية حينذاك، بدليل الحجم الذي تمّ اشتراكه فعلاً. واذا وضعنا في الاعتبار ان الزمن لم يسمح للقوات بأن تصل في الوقت المناسب، فانه يمكن استنتاج انه كان من الممكن اشراك حجم أكبر من القوات، لو ان الصراع المسلّح قد استمر فترة أطول.

ويبدو ان هناك سبباً آخر لاختلاف التخطيط عن التنفيذ، وهو ان القادة العرب لم يكونوا واثقين من جدّية قرار الحرب والاتجاه اليها.

وهكذا شمل التخطيط دعم الجبهات بأربعة عشر سرباً من الطائرات، فارسل منها اثنا عشر، أي بنسبة ٨٥ بالمئة من المخطط؛ امّا بالنسبة الى القوات البرية، فقد نفّذ الدعم بنسبة تصل حوالى ١٥٠ بالمئة بالنسبة للفرق؛ وبدلاً من اشتراك لواءين فقط، اشترك حوالى ثمانية ألوية، أي بنسبة ٤٠٠ بالمئة من المخطط، وكانت النسبة ذاتها في اشتراك الألوية المدرّعة المدعّمة، في حين ان اشتراك ألوية المشاة كان بنسبة ٣٠٠ بالمئة، واشتركت كتيبتا مشاة وكتيبة مدرّعة لم يسبق التخطيط لهما. وعلى هذا، يكون التخطيط نجح بدرجة معقولة في التخطيط للدعم الجوي للحرب، بينما فشل في التخطيط للامكانات العربية في القوات البرية. ومن الواضح ان السبب الرئيس في الاختلاف، بالنسبة الى الدعم الجوّي، ان كثيراً من الدول العربية يحتفظ بعدد من طائرات القتال يزيد، بشكل ملحوظ، على أعداد الطيارين اللائقين لقيادة هذه الطائرات.

أما بالنسبة الى التوقيت، فلا يبدو ان تقرير الامين العام المساعد العسكري للجامعة العربية قد خطط توقيتاً، أو اسلوباً، واضحاً لانضمام وحدات الدعم من الدول العربية؛ ولكن من الواضح، من خلال سرده للمحادثات التي أُجريت مع الوفد العراقي، برئاسة صدام حسين، في الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٨ آذار (مـارس) ١٩٧٢، ان «عامل الوقت لن يسمح بأن تكون هذه القوات ذات تأثير فعّال في المعـركـة، ما لم تتمـركز في الجبهة السورية قبل المعركة بوقت كاف»[٤١]. وعن حديثه مع الرئيس الجزائري الراحل، بومدين، تحدث الفريق الشاذلي عن ان بومدين سأله عن توقيت الحرب، «فأجبتُ بأنه لم يتحدد بعد، ولكن من المؤكد انه سيكون قبل مرور الاشهر الثلاثة المتفق عليها» (كان ذلك بتاريخ ١٧ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٣)[٤٢]. وفي المغرب، ذكر انه اقترح على الملك الحسن الثاني، بتاريخ ٢٠ أيلول ( سبتمبر )، ان يتم تجهيز لواء المشاة الذي سوف يتوجه الى الجبهة المصرية خلال عشرة أيام، وان يغادر المغرب في الاول من تشرين الاول ( اكتوبر )[٤٣]. وهكذا نستنتج ان الامين العام المساعد العسكري رأى ان قوات الدعم كان يجب ان تتمركز على الجبهات قبل المعركة بوقت كاف، وان فترة ثلاثة شهور كان متفقاً عليها. أما قرارات مجلس الدفاع المشترك، في دورته الثالثة عشرة العادية، فلم تنصّ على توقيت معيّن للمشاركة، واكتُفي بتحديد قوات تكون جاهزة في أماكن تمركزها، في دولها، بنهاية آذار (مارس) ١٩٧٣، ومستعدة للتحرّك الى الاماكن التي يحدّدها القائد العام للقوات المسلحة العربية[٤٤]. وعليه، فان توقيت حضور هذه الوحدات ومشاركتها كان متروكاً له؛ وبالتالي، فانه المسؤول عن تحديد الفترة المناسبة للتنفيذ والمشاركة. امّا توقيت مشاركة القوات الاردنية، فقد كان تخطيطه أردنياً صرفاً، حيث يبدو انه كان هناك اتفاق على عدم مشاركة هذه القوات، كما ذكرنا آنفاً، الّا ان القيادة الاردنية وجدت نفسها مضطرة الى المشاركة في توقيت متأخر، اعتباراً من السادس عشر من تشرين الاول ( اكتـوبر )، بعد عشرة أيام من بداية الحرب. وما يمكن ان يثار، من حيث التخطيط، هو انه اذا كانت هناك ظروف يمكن ان تضطر القوات الاردنية الى الاشتراك في القتال، ألَم يكن من الافضل ان يتمّ هذا الاشتراك منذ بداية الحرب، وليس الانتظار عشرة أيام، خاصة وان الاردن هو الاقرب الى منطقة الصراع، ولا يحتاج الى زمن طويل للوصول الى سوريا للاشتراك معها، هذا اذا لم يقرّر، في هذه الحالة، ان تكون المشاركة على جبهته.

اما بالنسبة الى تخطيط الاستخدام، فقد برز، منذ البداية، ان التخطيط التزم بمبدأ ان توضع قوات الدعم تحت قيادة قوات الدولة التي يُعمل في اتجاهها. لذلك رأينا ان اقتراحات الامين العام المساعد العسكري، في العام ١٩٧١، تضع قوات الدعم تحت قيادة الجبهة السورية، او الاردنية، او المصريـة، وان المحادثات مع الوفد العراقي ركزت على ان «قوات الدعم العراقية يجب ان تخضع

للقيادة العامة السورية»[٤٥]، وان الجمهورية العراقية أبدت رأياً خاصاً في اجتماع الدورة الثانية عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك بـ «ضرورة تعيين القيادة العسكرية الموحّدة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ بين مختلف الجبهات والمحافظة على وحدة الجبهة الشرقية وعدم تجزئتها الى شمالية وشرقية، أي انها تشمل خط المواجهة الكامل السوري والاردني معاً، وتعيين قيادة واحدة لهذه الجبهة تنبثق من القيادة العامة»[٤٦]. امّا قرارات الدورة الثالثة عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك، فهي نصّت، عند تقسيمها للجبهات، على ان الجبهة تشمل جميع قوات الدولة وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها، أي انها تسلّم، مبدئياً، بخضوع قوات الدعم لقيادة الدولة التي تعمل من خلالها[٤٧]، في حين وضعت جميع الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية. واللافت للنظر انها، وان عيّنت القائد العام بالاسم، الّا ان صفته كقائد عام للقوات المسلحة المصرية كانت سابقة لاسمه، بمعنى ان جميع الجبهات توضع تحت قيادة القائد العام للقوات المسلّحة المصرية أيّاً كان اسمه، بينما الملاحظ ان الجمهورية العراقية تقدمت بمذكرة، للمرة الثانية، لادخال تعديل ينص، فيما ينص عليه، على ان «تكون القوات العراقية بأمرة القائد العام للقوات العربية مباشرة»[٤٨].

امّا قيادات الجبهات، فمن الواضح انها لم تخطط لاستخدام القوات التي تقرر ان تدعمها، عدا تلك التي كانت موجودة فعلاً على اراضيها قبل بداية القتال؛ بل ان اللواء المدرّع الليبي الذي تمركز في مصر قبل القتال لم يوضع في الاعتبار عند التخطيط، بل ان تخطيط مجلس الدفاع المشترك الذي اعتبر قائد القوات الجوية السورية قائداً للقوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، وقرّر ان يتولّى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية على الجبهات الثلاث، ونصّ على ان تعاون القائد العام للقوات المسلّحة المصرية مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال، لم ينفذ؛ اذ كانت تنقصه القرارات التنفيذية وجهاز المتابعة الذي كان يجب ان يتابع تنفيذ القرارات. وهكذا كان تخطيط مشاركة القوات العربية في المعركة يشوبه الكثير من القصور، الامر الذي سيتضح لاحقاً.

## تقويم التنفيذ

كان التنفيذ، في بعض جوانبه، أفضل من التخطيط، بينما شابه بعض الضعف في جوانب أخرى. ولكي نقوّم التنفيذ، فاننا نتناوله، أيضاً، من حيث الحجم والتوقيت والاستخدام والفاعلية، محاولين ان نعرف الاسباب التي أدّت الى هذه الصورة من التنفيذ، وان نخرج، اخيراً، بتوصيات المشاركة العسكرية العربية في أماكن وظروف أخرى.

كان أفضل جوانب التنفيذ هو حجم المشاركة كما أوضحنا؛ اذ انه، اولاً، أكبر حجم من المشاركة العربية في معركة، او أعمال قتال، بل يمكن القول انه كان يمكن ان يكون أكبر لو ان المعركة استمرت لزمن أطول، او لو ان القوات المحدّدة لدعم الجبهات كانت موجودة في اماكنها منذ بدء القتال. ويكفي، في هذا المجال، شهادة الفريق الشاذلي، الذي كان اميناً عاماً مساعداً عسكرياً للجامعة، بأنه لم يكن لدى تلك الدول شيء ملائم لكي ترسله ولم ترسله، وانه، في كثير من الاحوال، تجاوزت الدول التزاماتها الواردة من حيث التخطيط في حجم القوات المرسلة، وان النقص كان ناتجاً عن استحالة التنفيذ، وليس التردد في المشاركة. ولكن يبقى السؤال حول المشاركة الاردنية ؟ وهنا، أشار محمود رياض، الذي كان اميناً عاماً للجامعة العربية، الى الخلاف الذي نشب بين الاردن، من جانب، وسوريا ومصر، من جانب آخر، بسبب المشروع الذي اقترحه الملك حسين باقامة المملكة المتحدة؛ وانه حينما عادت

الامور والعلاقات بين هذه الدول الى وضعها الطبيعي، كان الزمن مرّ ولم يكن متبقياً سوى ثلاثة أسابيع على بدء القتال؛ ومن ثمّ كان من المستحيل اشتراك الاردن خلال تلك الفترة القصيرة في الخطة التفصيلية للمعركة[٤٩]. واذا كان لنا ان نعلّق على ذلك، فاننا نقول انه لو ان القيادة العامة للقوات المسلّحة العربية لم تكن قد أُسنِدت الى القائد العام للقوات المسلحة لدولة بعينها، وانمّا الى قيادة عربية موحّدة مشكلة لهذا الغرض، لربما كانت هناك فرصة لاستمرار التخطيط والاعداد للقتال، حتى في فترة توتر العلاقات بين دولتين، أو أكثر، ولكان من السهل تعويض ما فات في فترة الاسابيع الثلاثة التي تيسّرت قبل المعركة. ويعزز هذا الرأي ان الاردن قد اضطر الى المساهمة في المعركة بقوات خلال فترة زمنية أقل من تلك الفترة التي تيسّرت قبل المعركة.

اما تقويم التوقيت بالنسبة الى التنفيذ، فاننا يجب ان نفرّق بين التنفيذ على مستوى القيادة، وعلى مستوى الدول والقوات. فكما سبق ان ذكرنا، لقد تُرك أمر التوقيت للقائد العام للقوات المسلّحة المصرية، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلّحة العربية. وهكذا، فقد كان من المفترض ان يمارس سلطاته وان يحدد توقيتات لوجود القوات اللازمة في أماكنها قبل المعركة. وطالما انه لم يفعل ذلك، فانه يتحمّل المسؤولية عن تأخير وصول قوات الدعم الى الجبهات. الّا ان الامر ليس بهذه البساطة. فالرئيس احمد حسن البكر ذكر انه «عندما تبدأ المعركة، سيقوم بارسال جزء من قواته المسلحة الى الجبهة الشرقية»[٥٠]. وفي اثناء اجتماع الهيئة الاستشارية ومجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة، «وعد السودان بأن يدعم الجبهة المصرية بلواء مشاة عند قيام الحرب»[٥١]. والرئيس بومدين، بعد اخطاره بقرار الحرب (دون ذكر التوقيت) وبأن التوقيت سيكون قبل مرور الشهور الثلاثة المتفق عليها، وبعد مناقشة طويلة، وعد «بأنه سيتصل بالرئيس السادات بخصوص هذا الموضوع»[٥٢]. والملك الحسن قال، بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٠: «اننا نحبّ ان نمنح الضباط والجنود اجازات ليزوروا أهلهم قبل السفر؛ وسوف يدخل علينا رمضان بعد أيام؛ لذلك، فانني أفضل ان يقضي اللواء شهر رمضان وعيد الفطر، هنا، ويكون جاهزاً للترحيل في النصف الثاني من [تشرين الثاني] نوفمبر». ثم عاد فأبلغ الى الفريق الشاذلي، من طريق الكولونيل الدليمي، «لو قلت... ان الحرب قريبة الى هذا الحد، لارسل اللواء معك». ويبدو، من خلال ما سبق، ان قرارات مجلس الدفاع المشترك ليست ملزمة للدول العربية، وخاضعة للتعديل من قبل الملوك والرؤساء العرب، وان القائد العام للقوات المسلحة المصرية، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلّحة العربية، استشعر ذلك، واحجم عن استخدام السلطات المخوّلة له من قبل مجلس الدفاع المشترك، ولم يجرّبها؛ وان القيادة السياسية لكل من مصر وسوريا، وخاصة مصر، كانت لا تثق في امكان احتفاظ باقي القيادات العربية، ولو كانت على مستوى الرؤساء والملوك، بسرّ توقيت المعركة. اخيراً، ذكر الامين العام للجامعة العربية في ذلك الوقت[٥٣]:

«كان موعد اشتراك هذه القوات يتطلب الاختيار بين أمرين:

«أولهما: تحريك هذه القوات الى المواقع التي يحدّدها القائد العام في الجبهات الثلاث قبل بدء المعركة بوقت كاف، وهو ما استبعدته القيادة المصرية، والسورية، حفاظاً على عنصر المفاجأة. وكان هذا العنصر هاماً للغاية بالنسبة الى عملية عبور القوات المصرية القناة.

«ثانيهما: وهو ما كانت تتوقعه القيادة العربية، ان تصمد الجبهتان في القتال الى ان تتدخل القوات العربية من الدول المساندة للمعركة، ممّا يؤدي الى ترجيح كفّة الجانب العربي، بشكل مؤثر...».

ولم يذكر الامين العام احتمالاً ثالثاً، على الرغم من انه ضابط سابق، وكان في مقدوره توقّعه، وهو ان يجرى تحريك اجزاء من القوات مبكراً الى الجبهة، واعادة بعضها، ثم تحريك جزء آخر، وهكذا، بحيث يكون تحريك الجزء الباقي، سواء قبل المعركة مباشرة او حتى في اثنائها، لا يؤثر، بدرجة كبيرة، في فاعلية مشاركة الجيوش العربية؛ كما انه كان يمكن ان يكشف عن مدى قدرة الدول العربية على تنفيذ التزاماتها، وان يختبر أجهزة القيادة في قدرتها على السيطرة على القوات، وان يوفّر للقوات، او لجزء منها، التعرّف على الارض والعدو الذي يمكن ان تقاتله، وان يحقق فرصاً أكبر للتعاون بين القوات. الّا انه يبدو ان القيادة كانت تفتقر الى الثقة في قوات الدعم العربية، وفي جدية المشاركة العربية؛ بل انها كانت تشكك في التزام الشريك الاصلي الاساسي، بدليل تأخير اخطار القيادة السورية بموعد المعركة عن الفترة المتفق عليها للاستعداد، او للمعركة.

ان تقويم تنفيذ القوات، من حيث التوقيت، يشير الى درجة عالية من الاستعداد القتالي والعمل الجاد والمنظّم لوصول القوات الى جبهات القتال، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار ظروف المفاجأة، وبعد المسافة، وان توقيت بدء المعركة كان في شهر رمضان الذي قد تؤثر تقاليده في سرعة استعداد القوات للتحرّك. وهنا، لا بد وان نشيد بالزمن القياسي للقوات العراقية، التي بدأت قواتها الجوية في الاشتراك اعتباراً من اليوم الثالث للمعركة، والقوات الجزائرية التي بدأت في اليوم الرابع، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار طول المسافة التي تناهز، بالنسبة الى القوات الجزائرية، حوالى أربعة آلاف كيلومتر؛ كما ان وصول القوات البرية العراقية بتاريخ ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) كان زمناً قياسياً، اذا وضعنا في الاعتبار الزمن اللازم للاستعداد للتحرك (يومين تقريباً)، وان مسافة السير حوالى ٦٠٠ كيلومتر، أي مسيرة ثلاثة أيام على الاقل، وان الزمن اللازم لانضمام ذيل رتل المسير للفرق يصل الى يوم سادس: فاذا كان التحرك على عدد محدود من الطرق، فان الزمن يطول عن ذلك بكثير. واذا طبّقنا ذلك على القوات الجزائرية، فان الزمن يصبح اعجازاً لطول المسافة، حيث تحتاج القوات المتحركة يوم راحة بعد كل يومين أو ثلاثة مسير. وهكذا، فان القوات كانت تحتاج الى حوالى عشرين يوماً، في حين ان الأمر نُفّذ في احد عشر يوماً فقط، ولكن حدث تعطيل لمحاولة نقله بحراً بواسطة السلطات الليبية.

ولا تلام القوات التي تأخرت الى تاريخ ٢٢ تشرين الاول ( اكتوبر )، او بعد ذلك، نظراً الى طول المسافة، وعدم التدرّب على التحرّك الطويل؛ كما ان الامر كان يحتاج الى التنسيق مع الدول المضيفة. وهكذا، فان زمن وصولها يعتبر طبيعياً او حتى أقصر من الزمن الطبيعي. ولقد استخدمت الدول العربية المشاركة كل ما كان في حوزتها حتى تصل قواتها في زمن مناسب. وهنا من المناسب ان نذكر ان تاريخ مساهمة اللواء القادم من المملكة السعودية يثير بعض التساؤل. فرئيس الادارة العسكرية في الجامعة العربية، اللواء الدردري، ذكر ان اللواء المذكور وصل الى سوريا بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ( اكتوبر )[٥٤]، بينما ذكر حاييم هرتسوغ ان القوات السعودية دخلت القتال حوالى تاريخ ١٥ تشرين الاول ( اكتوبر )[٥٥]. ويؤيده في ذلك كل من هيكل وتريفور ديبوي الذي رأى ان القوات السعودية اشتركت في سلسلة الهجمات المضادة التي قامت بها القوات العربية بتاريخ ١٩ تشرين الاول ( اكتوبر )، وهاجمت، خلالها، الجانب الجنوبي من الثغرة الاسرائيلية[٥٦]. واذا كان تاريخ ٢٢ تشرين الاول ( اكتوبر ) يعتبر معقولاً بالنسبة الى اللواء السعودي، فان أي تاريخ سابق لا شك في انه يمثّل استعداداً أكبر وتجاوزاً لمعدلات الاستعداد والتحرك بالنسبة اليه.

ان تقويم فاعلية التنفيذ لا بد ان يكشف عن قصور كبير في الفاعلية، نتيجة لقصور

التخطيط، وتأخير مشاركة الجيوش العربية في الحرب، نتيجة عدم اتخاذ الاجراءات لمشاركتها منذ البداية، ولأوجه النقص في التحضير، وعدم تحديد مسؤوليات دقيقة تصاحبها سلطات محددة، ممّا اضاع فرصة تحقيق أكبر ناتج ممكن لجهود الجيوش العربية.

ان المعلومات المتيسرة عن فاعلية مشاركة الجيوش العربية في الحرب، العام ١٩٧٣، على الجبهة المصرية، محدودة للغاية، وتكاد لا تذكر، وقد يستقيها الدارس من معلوماته الشخصية، حيث يصعب العثور على وثيقة بهذا الخصوص؛ حتى، وان وجدت، فان صحّتها مشكوك فيها. فخلاف ما ذكره الفريق الشاذلي عن فاعلية السرب العراقي الذي شارك في الحرب، لا نجد تقويماً لمساهمة الدول العربية. ولا شك في ان التقويم السابق يوضح فاعلية عالية لهذا السرب، اذ قال: «كان اداؤهم في ميدان المعركة رائعاً، ممّا جعلهم يحوزون على ثقة وحداتنا البرية»(٥٧).

لكن مساهمة باقي القوات على الجبهة المصرية (الجنوبية) لم تخضع للتقويم. ويمكن، مبدئياً، القول ان القوات التي كانت موجودة على الجبهة، وقت بدء المعركة، كُلِّفت بمهام تتمشى مع قدراتها؛ وان القوات تلك كانت قليلة وصغيرة الحجم. فخلاف السرب العراقي، كان هناك سرب ميراج من ليبيا، وكتيبة كويتية، وحتى اللواء المدرّع الليبي الذي كان متواجداً في مصر، في ذلك الوقت، كان قريباً من الحدود المصرية ـ الليبية، ولم يكلّف بمهام قتالية منذ بدء المعركة. واذا كانت الاسراب الليبية لم يذكر أي تقويم لادائها، فان ذلك يرجع، بالدرجة الاولى، الى اختلاط الطيارين المصريين والليبيين داخل السرب الواحد. أما باقي وحدات الدعم التي كانت متواجدة، فهي لواء عين جالوت الفلسطيني الذي كان يتمركز على الضفة الغربية للبحيرات المرّة بمهام دفاعية تقليدية؛ الّا انه كان له دوره في مقاومة الضربة المضادة الاسرائيلية من ثغرة الدفرسوار. لكن تفاصيل هذا الدور لم توضّح بشكل كاف، سواء في المراجع العربية، أو الاجنبية.

كُلِّفت الوحدات التي وصلت الجبهة المصرية بمهام ثانوية، بما في ذلك اللواء المدرّع الليبي الذي كان متواجداً في مصر قريباً من الحدود الليبية. وقد لجأ قائد المدرعات حينذاك الى استخدام بعض دباباته لسدّ الخسائر في الدبابات المصرية. وسبب ذلك، أولاً، ان اللواء كان حديث التشكيل ولم تتح له فرصة كافية للتدرب، ولم يكتسب بعض الخبرة التي اكتسبتها المدرّعات المصرية، خاصة في اثناء حرب الاستنزاف. كما ان القيادة المصرية لم تكن مهيأة نفسياً للاعتماد، بدرجة كبيرة، على قوات الدعم عموماً، بالاضافة الى الأسباب السابق ذكرها بالنسبة الى القوات الليبية.

كُلِّف اللواء المدرّع الجزائري بالمساهمة في صدّ الاختراق الاسرائيلي في ثغرة الدفرسوار؛ كما كُلّف لواء المشاة المغربي بصد الاختراق الاسرائيلي جنوب غرب السويس. وقد أظهر كلا اللواءين شجاعة وجرأة مشهودة في تنفيذ المهام، ومستوى جيداً من التدرب؛ الّا انهما كانا يفتقران الى المعرفة الجيدة بالعدو والارض؛ كما كان يصعب تحقيق التعاون الوثيق معهما لاختلاف المصطلحات وأساليب القتال والحاجة الى تنسيق مسبق لاساليب التعاون معهما، حيث لم يتوفّر زمن كاف لاجرائه. كما اننا لا بد وان نشير الى ان القيادات المصرية لم تكن تستطيع ان تكلّفهما بمهام رئيسة، الّا مضطرة، لعدم معرفتها بمستواهما التدريبي والقتالي والفنّي بشكل كاف.

ينطبق ما سبق، بدرجة أعلى، على باقي القوات العربية، مثل الكتيبة التونسية ولواء المشاة السوداني. فقد كلفت كتيبة المشاة التونسية بالدفاع عن مدينة بورسعيد بعد ان تقدمت الوحدات المصرية التي كانت تدافع عنها شرقاً لاحتلال وتحرير المواقع التي كانت تحتلها اسرائيل قبل

الحرب؛ أما لواء المشاة السوداني، الذي وصل بعد وقف اطلاق النار، فقد كُلف بالعمل في الاحتياطي واحتلال النطاق الدفاعي الثاني؛ وهو لم يشترك في القتال. وذكر الفريق الشاذلي ان «السودانيين كان مستواهم القتالي مثيراً للاعجاب، ولكن، نظراً الى مشاكل النقل، وصلوا متأخرين»[٥٨].

وقبل ان ننتقل الى الجبهة السورية، لا بد ان نذكر عنصرين آخرين؛ أولهما، ان ليبيا قد أمدت مصر بكتيبة صواريخ دفاع جوي (كروتال) بعد بدء القتال، وان هذه الكتيبة لم يُستفد منها، نظراً الى ان القوات الليبية لم تكن لديها الفرصة للتدرّب عليها قبل بدء الصراع، وان القوات المصرية لم يكن لديها المعرفة ولا المهارة الفنية اللازمة لاستخدامها، وان باقي اللواء المدرّع الليبي قد قاتل بشراسة في مواجهة الضربة المضادة الاسرائيلية من ثغرة الدفرسوار، وان كان يشوب اداءه ضعف في الانضباط. امّا الامر الثاني، فهو ان القوات البحرية المصرية التي كُلفت بغلق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية قد لاقت العون من كل من السلطات والقوات المسلحة في كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[٥٩].

على عكس الجبهة المصرية، لم يكن على الجبهة السورية أي قوات عربية، قبل بدء الصراع المسلّح، عدا اللواء المدرّع المغربي، الذي انضم الى الجبهة السورية في نيسان (ابريل) ١٩٧٣. وعلى الرغم من عدم توفّر مراجع كافية عن التخطيط لاستخدام هذا اللواء، فهو على ما يبدو كان في الاحتياط، وانه دفع، في ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) (قبل وصول القوات العراقية)، الى حماية الجنب الايمن للقوات السورية وستر طرق الاقتراب الى مزرعة بيت جان بالتعاون مع قوات سورية[٦٠]. ولا يتضح ما اذا كان له دور في الهجوم. ويبدو انه كان في النسق الثاني مع الفرقة الثالثة المدرّعة السورية التي كانت تتمركز في قطنا، والتي كان لها اتجاهان للعمل: الاول في اتجاه القنيطرة مارّاً بمزرعة بيت جان، والآخر في اتجاه تل الحارة.

أشارت المراجع كافة الى ان قوات الدعم العربية التي وصلت سوريا قد استخدمت في صد الهجوم المضاد الاسرائيلي عند تل الحارة[٦١]، في حين أشارت مصادر كثيرة الى ان القوات الجوية العراقية قد تكبّدت من وسائل الدفاع الجوي السورية وان القوات العراقية الاخرى وقعت في كمين نصبته لها القوات الاسرائيلية، أي ان فاعلية هذه القوات لم تكن على المستوى الذي ظهرت فيه عند التحرك. الاّ اننا لا بد ان نضع في الاعتبار عوامل عدم معرفة العدو والارض، ونتائج الاجهاد من التحرّك، وضعف التعاون بين القوات. ولا ننسى، هنا، ان القوات العراقية، على الرغم من كل ما سبق، قد أتاحت الفرصة للقوات السورية لتركيز دفاعاتها حول دمشق ومنع القوات الاسرائيلية من توسيع الاختراق.

أشارت مراجع كثيرة الى كفاءة الوحدات المدرعة الاردنية في قتالها مع القوات الاسرائيلية. ويعود ذلك، اضافة الى التدرّب والاعداد والروح المعنوية، الى قرب هذه الوحدات من ميدان القتال، ومعرفتها بالعدو، والارض التي تقاتل عليها، وعدم اجهادها في مسير طويل الى ميدان القتال. ونعتقد بأنه يصعب على أي مراقب خارجي ان يميّز بين القوات العربية المشتركة في قتال، وان نتائج اية معركة لا بد وان تنسب الى كل القوات المشتركة فيها من كل جانب. وهكذا،فان هذا الوصف يمكن ان ينسب الى القوات السعودية التي شاركت فيها. الاّ انه من اللافت للنظر ان ملك الاردن وقادة القوات الاردنية قد ناقشوا القيادة السورية في كيفية اشراك القوات الاردنية، بحيث تمّ الاتفاق، اخيراً، على اسلوب استخدام هذه القوات[٦٢]. وبغض النظر عن وجاهة وجهة النظر الاردنية، فان ذلك يعني، في الوقت عينه،

ان المشاركة كانت بشروط وليست مطلقة، وان قيادة الجبهة في سوريا لم تكن حرّة في استخدام القوات الاردنية، وبالتالي، فان مسؤوليتها عن مسار ومصير الصراع المسلّح باستخدام هذه القوات ليست كاملة.

على ان التنفيذ لم يكن ليقتصر على الوحدات. فقبل ذلك كان لا بد من تشكيل مجموعة العمليات من الدول المشتركة في القتال التي نصّت عليها قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة العادية. اذ ان هذه المجموعة كانت تستطيع ان تخطط بشكل أفضل لمشاركة الجيوش في القتال؛ كما كانت تستطيع ان تتابع هذه المشاركة، وخاصة في الاوقات التي شغل فيها القائد العام للقوات المسلحة العربية بمهامه كقائد عام للقوات المسلحة المصرية عن واجباته التي كلّفه بها مجلس الدفاع المشترك، وينطبق ذلك، أيضاً، على تشكيل قيادة للقوات الجوية على الجبهات الثلاث، يرأسها قائد القوات الجوية المصرية، وقيادة للقوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، يرأسها قائد القوات الجوية السورية. وهنا، لا بد ان نذكر ان القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية كانت مسؤولة عن التنسيق بين مصر وسوريا، وانها لم تكلّف بالتنسيق بين الجيوش العربية على الرغم من زيارة رئيس عمليات هذه القيادة للاردن في طريق عودته من سوريا، بتاريخ الرابع من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، وتحذير الاردن من احتمال نشوب صراع مسلّح بين سوريا واسرائيل، الاّ ان قرار مجلس الدفاع المشترك كان ينص على ان القائد العام هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية وليس القائد العام لقوات اتحاد الجمهوريات العربية، كما ورد في قرار المجلس في الدورة الثالثة عشرة.

## الدروس المستفادة من مشاركة الجيوش العربية

كانت مشاركة الجيوش العربية في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ تجربة غنيّة لتعاون عسكري عربي، فيها من الايجابيات والسلبيات التي يمكن ان تكون دروساً لتجارب تالية. ان اهم هذه الدروس هو ان الدول العربية لا تدخّر وسعاً من اجل القضايا القومية، وان القوات المسلّحة العربية، من أي دولة، مستعدة لبذل الدم والجهد من اجل حماية الحقوق والمصالح العربية واسترداد الحقوق العربية المغتصبة، لا فرق في ذلك بين دولة وأخرى، وان هذا الاحساس والشعور لا يمكن ان يتوفرا لدى دولة غير عربية، او قوات مسلّحة من دول أخرى.

الدرس الثاني هو ان القوات التي تتعرف على ميدان القتال، وتدرس عدوها، تستطيع ان تلعب دوراً فعّالاً؛ وفي هذه الحالة تكون قدرات القوات القادمة من دول الدعم ليست أقل من دول المواجهة، بل انها قد تكون في بعض الاحوال أكثر كفاءة. لذا، فان القوات المسلّحة في الدول العربية يجب ان تتعرف، مسبقاً، على مسارح العمليات التي يحتمل ان تقاتل عليها، وعلى العدو الذي يحتمل ان تقاتله.

الدرس الثالث هو انه عندما تتاح الفرصة للجيوش العربية ان تتعاون فيما بينها، فانها تستطيع ان تحقق نتائج طيبة في ميدان القتال، وتستطيع ان تجبر العدو على القتال في ظروف غير ملائمة له. لذا، فان تنسيق التعاون بين هذه القوات يجب ان يحظى باهتمام القادة العرب، سواء أكانوا سياسيين او عسكريين؛ اذ ان اهمال هذا المطلب قد يؤدي الى نتائج عكسية وآثار ضارّة، بدلاً من النتائج الايجابية المرجوّة.

تظهر أهمية القيادة من خلال دروس مشاركة الجيوش العربية في حرب تشرين الاول

( اكتـوبر ) ١٩٧٣. وأول ما يبدو هو ان اجهزة التخطيط العربية يجب ان تتعرف على الامكانات الحقيقيـة لجيوش الدول العربية، حتى لا يعتمد التخطيط على امكانيات غير متوفّرة، او ان تهمل امكـانيـات متيسّرة. كمـا تظهر أهمية وجود قيادات للقوات العربية عموماً، وقيادات للجبهات، أو الاتجاهات، الاستراتيجية لا ترتبط بقيادات قوات الدول، وان تكون قيادات لا قادة؛ اذ ان قادة قوات الدول عادة ما تنشغـل بمسؤولياتها الوطنية عن النظرة الاشمل للقيادة القومية؛ وان تكون لهذه القيادات اجهزتها الخاصة بالقيادة، غير معتمدة على امكانات الدول التي تتمركز فيها؛ وان تكون هذه القيادات مسؤولة أمام الاجهزة القومية لجامعة الدول العربية. ولا شك في ان هذه القيادة يمكن ان تؤدي دورهـا بكفاءة تامّة بتحقيق وحدة عربية تضمّ كل الدول العربية، مع الاحتفاظ بالطابع الخاص لكل اقليم عربي.

ونظراً الى اتساع الاقليم العربي، وصعوبة، وربما خطورة، ان تتمركز قوات عربية كثيرة في اقليم عربي لفترة طويلة، وما يؤدي اليه ذلك من صعوبة تحقيق المفاجأة، فان اجراء مشروعات تدريبية مشتركة بين قوات الجيوش العربية، قبل الحرب وفي وقت السلم، يمكن ان يغني، بدرجة كبيرة، عن استمرار تمركز هذه القوات فترة طويلة قبل بدء الصراع؛ كما يمكن ان يبدأ تحرّك هذه الوحدات بعد بدء الصراع المسلّح. ان هذه المشروعات يمكن ان تحل مشاكل كثيرة، سواء خاصة بتنظيم تحرّك القوات الى مسرح العمليات، أو خاصة بتنسيق التعاون بين هذه الدول؛ كما انها تستطيع ان تكون غطاء لوصـول القـوات الى الجبهة قبل بدء الصراع المسلّح؛ وهي، فوق ذلك، تستطيع ان تكسب القيادات والقوات، سواء محلية في دول المواجهة او وافدة من دول الدعم، ثقة متبادلة تمكّنها من تحقيق أفضل النتائج من المشاركة العربية في الصراع.

ان المشاركة العربية في الصراعات المسلحة لا بد وان تؤدي الى التفكير في المسؤولية عن بدء، وسير، ومصير، الصراع المسلّح؛ وبالتالي، فان القيادة التي يجب ان تتولّى قيادة الصراع المسلّح يجب ان تتمتع بالسلطة الكافية لاتخاذ القرار ودفعه الى التنفيذ، بحيث تتحمّل هذه القيادة المسؤولية كاملة عن الصراع المسلّح دون تدخل، الّا من القيادة المباشرة لها.

على الرغم من ان تحرّك القوات العربية الى جبهات القتال قد تمّ في زمن جيد، الّا ان هذا التحرك قد شابه التعجّل وصادف بعض العراقيل التي كان يمكن تفاديها لو ان هذا التحرّك سبقه تخطيط، وفقـاً لجدول زمني، ووفقاً للامكانات المتوفرة، والتي يمكن توفيرها، من وسائل النقل، بحيث تصل القوات الى اماكنها في الزمن المحدّد، وبحالة تمكّنها من الدخول في المعركة دون ارهاق، أو حاجة الى فترة تالية للاعداد.

## الخلاصة

كانت مشاركة الجيوش العربية في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) صفحة مشرقة في تاريخ الجيوش العربية والعمل العربي المشترك. ولقد مرّ التخطيط لها بمرحلتين اساسيتين في دورتي مجلس الدفاع المشترك الثانية عشرة والثالثة عشرة العاديتين. وقد أمكن تنفيذ هذا التخطيط بنسبة عالية في اثناء الحرب. وكان القصور في الدعم المقرّر من الدول العربية في القوات الجوية ناجم عن النقص في عدد الطيّارين بالدرجة الاولى، بينما فاق التنفيذ ما سبق تخطيطه بالنسبة الى القوات البرية لشعور الدول العربية بجديّة الصراع.

اذا كانت درجـة المشـاركة عالية، فان توقيت المشاركة وفاعليتها كانا أقل من المطلوب، وذلك

يرجع الى رغبة دول المواجهة، وخاصة مصر، في الاحتفاظ بالمفاجأة، والى عدم ثقة دول الدعم في جديّة الاستعداد للحرب. وهكذا وصلت قوات الدعم بعد بداية الصراع بزمن، واحياناً بعد ايقاف اطلاق النار، على الرغم من ان دول الدعم قد بذلت أقصى جهدها لتصل القوات الى جبهات القتال في أسرع وقت ممكن.

وكان لذلك اثره في فاعلية المشاركة التي تحقق أفضلها بواسطة القوات التي وصلت الى الجبهة قبل بداية الصراع المسلّح؛ بينما انخفضت الفاعلية لضعف تنسيق التعاون، وعدم تعرّف القوات، مسبقاً، سواء على مسرح العمليات أو على العدو الذي ستقاتله القوات قبل تحرّكها الى الجبهة.

يمكن الخروج من المشاركة العربية بدروس مستفادة، أهمّها الثقة في ارادة، وكفاءة، الدول والجيوش العربية، والحاجة الى وجود قيادات خاصة لقيادة العمل العربي المشترك، واجراء مشروعات تدريب مشتركة فيما بين القوات العربية، ودراسة مسارح العمليات، والعدو، والتخطيط لتحرّك قوات الدعم، وان تتمتع القيادات بالسلطات الكاملة حتى تتحمّل مسؤولية الصراع، ومصيره.

---

(١) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك**، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢، ص ٨٨.

(٢) عبدالرزاق الدردري، **الانشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، ص ٤٤.

(٣) البدري، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) «قرارات الدورة الحادية عشر العادية ـ تشرين الاول ( نوفمبر ) ١٩٦٥»، **قرارات مجلس الدفاع المشترك**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) البدري، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(٨) El-Shazly, Saad; *The Crossing of The Suez*, San Francisco: American Mideast Research, 1980, pp. 132 - 133.

(٩) «قرارات الدورة العادية الثانية عشرة ـ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧١»، **قرارات مجلس الدفاع المشترك**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(١٠) «قرارات الدورة الثالثة عشرة العادية ـ ١٩٧٣/١/٣٠»، **قرارات مجلس الدفاع المشترك**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) اشترك في اللجنة ١٣ دولة، الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(١٥) El-Shazly, *op. cit.*, pp. 122 - 123

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) **المصدر نفسه**، ، ص ١٤٧ ـ ١٤٩. يلاحظ ان مصر قد استلمت طائرات سي كنغ وميراج في نهاية السبعينات.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) نقلاً عن محمد حسنين هيكل، **الطريق الى رمضان**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥، ص ١٩٩ ـ ٢٠٥، عن زيارة الفريق الاول احمد اسماعيل علي وبصحبته اللواء نوفل لدمشق بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣. وكان اللواء نوفل طلب من الفريق الاول علي اخطار القيادة السورية بنفسه، او ان يخطرهم اللواء نوفل بالموعد حسب الاتفاق؛ الّا ان الفريق الاول علي أرجأ الابلاغ الى ذلك اليوم.

(٢١) الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٢٢) El-Shazly, *op. cit.*, pp. 147 - 149.

(٢٣) Cordsman, Anthony H., *The Gulf and the Search for Strategic Stability*, Boulder: Westview Press, Mansell Publishing Ltd, 1984, p. 575.

(٢٤) الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٢٥) سعد الدين الشاذلي، **حرب اكتوبر**، دمشق: دار الكرمل، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص ٢٨٥ ـ ٣٠٦.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) The Insight Team of the *Sunday Times*, *The Yom Kippur War*, London: Andre Deutsh Limited, 1975, p. 317.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) د. عبدالكريم درويش ود. ليلى تكلا، **حرب الساعات الست**، القاهرة: المكتبة الانجلو ـ مصرية، ١٩٧٤، ص ٥٣١ ـ ٥٣٧.

(٣١) El-Shazly, ***op. cit.***, p. 278

(٣٢) الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٣٣) "The Yom Kippur War", ***op. cit.***, pp. 308 - 317.

(٣٤) Herzog, Chaim; *The War of Attonement*, London: Weidenfield & Niclson, 1975, pp. 135 - 147.

(٣٥) البدري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٣٦) Herzog, ***op. cit.***

(٣٧) El-Shazly, ***op. cit.***, pp.211 - 279

(٣٨) قرار مجلس الجامعة العربية، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٤، بتشكيل لجنة لتوحيد الخطة التي يجب اتباعها دفاعاً عن حقوق العرب في فلسطين. «مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦»، **ملف وثائق فلسطين في وزارة الارشاد القومي**، القاهرة.

(٣٩) "The Yom Kippur War", ***op. cit.***, pp. 308 - 312.

(٤٠) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤١) الشاذلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٥) الشاذلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٤٦) «قرارات الدورة الثانية عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٧) «قرارات الدورة الثالثة عشرة...»، «قرارات مجلس الدفاع المشترك»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض؛ الجزء الثالث: اميركا والعرب**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ١٤١ ـ ١٦٧.

(٥٠) الشاذلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٠ ـ ٣٠٠.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٥.

(٥٣) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ـ ١٦٧.

(٥٤) الدردري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٥٥) Herzog, ***op. cit.***, pp. 135 - 145

(٥٦) هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٥؛ وديبوي تريفور، **التغير المجيد**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ـ سلسلة كتب مترجمة (٧٦٨)، ١٩٨٨، ص ٥٠١ ـ ٥٠٥.

(٥٧) الشاذلي، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٨) El-Shazly, ***op. cit.***, p. 279

(٥٩) د. درويش ود. تكلا، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٠) Herzog, ***op. cit.***, pp. 130 - 135

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ١٣٥ ـ ١٤٥؛ "The Yom Kippur War", ***op. cit.***, pp. 308 - 317؛ والبدري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٦٢) "The Yom Kippur War", ***op. cit.***

# المفهوم الاسرائيلي لمصادر التهديد

عماد جاد

تكاد تجمع مختلف القيادات الاسرائيلية على التصور الذي طرحه وزير الدفاع، اسحق رابين، في أواخر آذار (مارس) ١٩٨٨، وحدّد به مصادر التهديد التي تتعرض لها اسرائيل في ثلاثة مصادر، هي: ١ ـ الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها أعنف الاعمال المدنية ذات النطاق الواسع؛ ٢ ـ عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨؛ ٣ ـ تزايد القوة العسكرية العربية، لاسيما في مجال الصواريخ متوسطة، وقصيرة، المدى.

واذا كانت هذه هي مصادر التهديد كما يتصورها قادة اسرائيل، فاننا نجد ان التصدي لها يتمّ بتنسيق اسرائيلي ـ اميركي، تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً رئيساً في مساعدة اسرائيل للتغلب عليها في آن. ففي الوقت الذي تخطط الولايات المتحدة الاميركية وتنسّق مع اسرائيل لاحتواء الانتفاضة في الاراضي المحتلة، فان الاجراءات العملية للتصدي للصواريخ العربية تتمّ بشكل مكثّف من خلال برامج التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي؛ أما عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، فتتكفّل اسرائيل بالتصدي لهم من خلال المساعدات الاميركية في المجالات المختلفة.

## الانتفاضة الفلسطينية

تحتل الانتفاضة، التي اندلعت من مخيم جباليا، في القطاع، في التاسع من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، مقدم مصادر التهديد التي يرى قادة اسرائيل انها تهدد أمنهم «القومي». فسرعان ما امتدت هذه الانتفاضة الى مختلف ارجاء الاراضي المحتلة، وتسرّبت الى تلك المحتلة العام ١٩٤٨، حيث شارك أهلها العرب اخوانهم في الضفة الغربية.

وقد كلّفت الانتفاضة اسرائيل الكثير من الخسائر المادية، والمعنوية، على الصعيدين، المحلي والدولي. ففي ما يتعلق بالخسائر المادية، تكفي الاشارة الى ان هذه الانتفاضة كلّفت الاقتصاد الاسرائيلي حوالى ٧٦٠ مليون دولار منذ اندلاعها حتى شهر حزيران ( يونيو ) ١٩٨٨[1]. كذلك نجحت الانتفاضة في اختراق الرأي العام العالمي، لا سيما الغربي، الذي صدمته حقيقة اسرائيل وسلوكها القمعي، والتوسعي، فأخذ يعيد حساباته في ما يتعلق بالصورة القديمة لاسرائيل، والتي كان مظهرها ان اسرائيل هي واحة الديمقراطية في وسط بحر من العداء العربي.

وفي ما يتعلق بالدور الاميركي لاجهاض الانتفاضة، فقد تعددت محاور هذا الدور ما بين طرح المبادرات السلمية، ومحاولة التدخل بالوساطة بدعوى تقديم حل سلمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد برز ذلك في جولات وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، المكوكية على المنطقة، ومحاولة لقائه بعض الشخصيات الفلسطينية لاقناعها بايقاف اعمال المقاومة حتى يتسنى الوصول الى حل

سلمي للصراع. ولكن محاولة شولتس فشلت، بسبب اقتناع المنتفضين بعدم جدوى الوعود الاميركية.

وفي الوقت عينه، قطعت الولايات المتحدة على نفسها الوقوف ضد أي اقتراح من الامم المتحدة لادانة اسرائيل، بسبب تصرفاتها القمعية في الاراضي المحتلة؛ ومثال ذلك «الفيتو» الاميركي، في ١٥/٤/١٩٨٨، ضد قرار لمجلس الامن يدين اسرائيل لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، علماً بأن جميع الدول الاعضاء وافقت عليه[٢]. بل ان الولايات المتحدة، عندما اضطرت، تحت الضغوط العربية والدولية، الى الموافقة، في ٧/١/١٩٨٨، على انتقاد الاعمال الاسرائيلية في الاراضي المحتلة في ما يتعلق بترحيل المدنيين، سارعت، على لسان المتحدث باسم الخارجية، تشارلز ريدمان، الى القول ان هذا التصويت لا يمثّل تغيراً رئيساً في السياسة الاميركية، انما هو قاصر، فقط، على طرد المدنيين.

الى ذلك، تعددت التصريحات الاميركية، الرسمية وشبه الرسمية، التي تؤيد سياسة اسرائيل تجاه الانتفاضة. وقد تبلور ذلك في اغفال تقرير وزارة الخارجية الاميركية عن حقوق الانسان لعام ١٩٨٧ التعرض الى حقوق الانسان الفلسطيني والاوضاع في الأراضي المحتلة[٣]. وأعقب ذلك اعلان مسؤول حقوق الانسان في وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد سيفتر، عن ان اسرائيل لها الحق في استخدام القوة والقمع للسيطرة على أعمال «الفوضى والاضطرابات» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال ان هناك التزاماً يفرض على اسرائيل ان تستخدم هذه الوسائل للمحافظة على القانون والنظام[٤]. كما تطوّع وزير الخارجية الاسبق، هنري كيسنجر، لتقديم نصائحه الخالصة الى اسرائيل، فطلب منها ان تفرض حصاراً حول الاراضي المحتلة وتمنع رجال الاعلام من دخولها، وبعد ذلك تكثّف جرعات القمع والارهاب لتخمد الانتفاضة مرة واحدة.

## عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨

يأتي التهديد الذي يمثله عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ للأمن الصهيوني من أكثر من ناحية. فهناك ارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية لدى هؤلاء العرب عن مثيلتها لدى اليهود؛ وهناك اصرار على التمسّك بأرض الآباء والاجداد واصرار على البقاء في مواجهة تصاعد موجات النزوح اليهودي وانخفاض موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك تصاعد في الاتجاهات الوطنية لدى أبناء الشعب الفلسطيني الخاضعين للاحتلال منذ العام ١٩٤٨؛ وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات مشاركتهم في أعمال المقاومة الوطنية والتحوّلات التي طرأت على سولكهم التصويتي في الانتخابات البرلمانية هناك. وفي ما يتعلق بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ عن مثيلتها لدى اليهود، يتضح ان هذه المعدلات بلغت ٣,٩٥ بالألف لدى الفلسطينيين، مقابل ١,٧٤ بالألف لدى اليهود، وبلغت ٣,١٣ بالألف العام ١٩٨٥ لدى العرب، مقابل ١,٤٤ بالألف لدى اليهود[٥]. وهكذا، فتفوّق المعدلات لدى العرب على المعدلات لدى اليهود يبعث على التخوّف لدى الصهيونيين من احتمال ان يأتي اليوم الذي يصبح فيه اليهود أقلية والعرب أغلبية. وقد عبّر عن هذا التخوّف الارهابي مائير كهانا في صيغة سؤال طرحه مؤداه: «حاول العرب التصدي لنا بالقوة المسلّحة وفشلوا، فماذا لو تصدوا لنا بزيادة النسل ؟»[٦].

وتتضح ابعاد الجانب الديمغرافي من خلال استعراض نسبة العرب داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ في السنوات السابقة، ثم اللاحقة، وفقاً لهذه المعدلات في الزيادة الطبيعية، على النحو المدرج في الجدول الرقم ١[٧].

**الجدول الرقم ١**

عدد العرب ونسبتهم من اجمالي السكان

| العام | العدد بالآلاف | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ١٩٧٥ | ٤٥٥ | ١٣,٣ |
| ١٩٨٥ | ٦٣٧ | ١٥,٢ |
| ١٩٩٥ | ٩٢٦ | ١٨,١ |
| ٢٠٠٠ | ١ ١١٠ | ١٩,٦ |
| ٢٠١٥ | ١ ٨٦٣ | ٢٣,٨ |

وتـزداد خطورة الوضـع بالنسبـة الى قادة اسرائيـل بادخـال عرب الاراضي المحتلة العـام ١٩٦٧ (الضفـة والقـطاع) في هذه الحسـابات، فينقلب الوضـع، عنـدئذٍ، رأساً على عقب (انظر الجدول الرقم ٢)[٨].

ويأتي هذا التزايد في الوقت الذي انخفضت فيـه موجـات الهجرة اليهودية من الخارج؛ تلك الموجات التي كانت اسرائيل تعتمد عليها باستمرار لابـطال مفعـول فروق الزيـادة الطبيعية؛ بل ان المسـألة تطوّرت بتصـاعـد موجات نزوح اليهود الى الخارج مع تصاعد الموجات الراغبة في النزوح. وقد وصلت معدلات الهجرة، مؤخراً، الى حاصل سلبي مقارنة بمعدلات النزوح، على النحو المبيّن في الجدول الرقم ٣[٩].

**الجدول الرقم ٢**

اجمالي عدد العرب واليهود (بالمليون) في فلسطين ونسبة كل منهما (بالمئة)

| العام | العرب | النسبة | اليهود | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٥ | ١ ٦٥٤ ٠٠٠ | ٣٣,٩ | ٢ ٩٥٩ ٠٠٠ | ٦٤,١ |
| ١٩٨٥ | ٢ ٢٩٥ ٠٠٠ | ٣٩,٢ | ٣ ٥٥٥ ٠٠٠ | ٦٠,٨ |
| ١٩٩٥ | ٣ ٣٢٩ ٠٠٠ | ٤٤,٣ | ٤ ١٩١ ٠٠٠ | ٥٥,٧ |
| ٢٠٠٠ | ٣ ٩٧١ ٠٠٠ | ٤٦,٦ | ٤ ٥٥٣ ٠٠٠ | ٥٣,٤ |
| ٢٠١٥ | ٦ ٥٩٨ ٠٠٠ | ٥٢,٥ | ٥ ٩٧٩ ٠٠٠ | ٤٧,٥ |

كمـا تزداد خطورة النزوح، من وجهة النظر الصهيونية، من زاويتين: الاولى، طبيعـة النازحين، فهـؤلاء، غالبـاً، من فئة الاكـاديميـين والشباب؛ والثـانية، تصاعد الرغبة في النـزوح. فقـد اجرت الرابـطة الاسرائيلية لمنع هجرة اليهود من اسرائيل استطلاعاً للرأي، في أوائل العـام ١٩٨٨، اظهر ان ٢٧ بالمئة من طلاب المدارس الثانوية يرون انهم مرشحون للهجرة بعد تأديتهم الخدمة العسكرية، وان ١٥ بالمئة أبدوا سعادتهم لو تركت عائلاتهم اسرائيل خلال سنة، او اثنتين[١٠].

وينـطبق الوضـع ذاتـه على اليهـود السـوفيـات، على الرغم من حملات الدعاية الصهيونية، والاميركية، المطالبة بفتح باب الهجرة أمامهم. فالدلائل تشير الى انهم لا يفضلون الذهاب الى اسرائيل. فقـد صرح مديـر اللجنة العامة لليهود السوفيات، حاييم شسلر، بأن ٩٠ بالمئة من اليهود الذين يغـادرون الاتحـاد السـوفياتي يتساقطون في محطة الانتقال فيينا الى البلدان الغربية والولايات المتحدة. ففي الوقت الذي غادر ٨٠١١ يهودياً الاتحاد السوفياتي العام ١٩٨٧، وصل منهم عشرة بالمئة فقط الى اسرائيل[١١]. وفي الفترة من الخامس من كانون الثاني ( يناير ) حتى أيار ( مايو ) ١٩٨٨، غادر الاتحاد السوفياتي ٤٦٩٥ يهودياً، وصل منهم الى اسرائيل ٨٦٢ فقط[١٢]. وخلال شهر حزيـران ( يونيو ) ١٩٨٨، غادر الاتحاد السوفياتي ١٤٧٠ يهودياً، وصل منهم الى اسرائيل ١٢٧ فقط[١٣]. وقد لجأت اسرائيل الى الولايات المتحدة لمساعدتها في حل هذه المعضلة، فطلبت من الادارة الاميركية عدم منح «مكانة اللاجىء» لليهودي السوفياتي الذي يهاجر الى الولايات المتحدة[١٤].

**الجدول الرقم ٣**

اجمالي المهاجرين اليهود الى اسرائيل والنازحين عنها

| العام | المهاجرون | النازحون |
|---|---|---|
| ١٩٧٤ | ١٩٢٣٠ | ١٧٠٠٠ |
| ١٩٨٥ | ١٠٦٠٠ | ١٥٣٠٠ |
| ١٩٨٦ | ٩٥٠٠ | ١٣٠٠٠ |
| ١٩٨٧ | ٩٥٠٠ | ١٣٥٠٠ |

وتزداد المخاوف الاسرائيلية من الاتجاهات الوطنية المتصاعدة لدى قطاعات واسعة من عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. ومن مؤشرات هذا التصاعد انحسار ظاهرة التصويت للاحزاب الصهيونية في الانتخابات من ٧٦ بالمئة العام ١٩٥٩[١٥] الى ٤٩ بالمئة العام ١٩٨٤[١٦]، وكذلك في انخفاض نسبة المشاركة العربية في الانتخابات من ٩١ بالمئة العام ١٩٥٥[١٧] الى ٨٢ بالمئة العام ١٩٦٩[١٨]، ثم الى ٧٢ بالمئة العام ١٩٨٤[١٩].

## تزايد القوة العسكرية العربية

يأتي تزايد القوة العسكرية العربية في ظل مناخ عام يشهد تقارباً بين الدول العربية، لا سيما بعد عودة مصر الى الصف العربي، واستطراداً تأثير هذا التقارب على العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية. ففي الوقت الذي اعاد معظم الدول العربية علاقاته الدبلوماسية مع مصر، تردّت كثيراً العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، لا سيما في أواخر العام ١٩٨٧ ومطلع العام ١٩٨٨. فقد شهد العام ١٩٨٧ العديد من الاحداث العدائية المتبادلة بين مصر واسرائيل، وكانت المبادرة، في معظم الاحيان، من جانب مصر التي حرصت على تجميد علاقاتها باسرائيل لاتاحة الفرصة لانجاز عمل عربي مشترك حتى ولو على الصعيد الدبلوماسي. وقد رفضت القيادة المصرية تلبية العديد من الطلبات الاسرائيلية للاشتراك في المعارض المصرية المختلفة، ومنها معرض الكتاب ومعرض القاهرة الدولي؛ كما رفضت تلبية الدعوات الاسرائيلية لزيارة اسرائيل او استقبال مسؤولين صهيونيين في القاهرة بدعوى ان المناخ العام في مصر لا يسمح باجراء مثل هذه الزيارات. وفي اطار هذا المناخ، تصاعدت التحذيرات الاسرائيلية من مغبّة تدهور العلاقات مع مصر، ومن الخطورة التي يمثّلها تعزيز، وتحديث، الجيش المصري. بل وعلاوة على ذلك، أشارت الصحف الاسرائيلية، أكثر من مرة، الى تكرار انتهاك الحدود، انطلاقاً من الاراضي المصرية. فقد رصدت صحف اسرائيلية خمسة حوادث صدامات مسلحة بين القوات الاسرائيلية وجماعات فدائية على الحدود المصرية، خلال الفترة من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٧ وحتى آذار (مارس) ١٩٨٨، منها ثلاث حالات اطلاق نار على دوريات اسرائيلية عند رفح؛ كما أُعلن عن ضبط مجموعة مسلحة انطلقت من الاراضي المصرية صوب فلسطين المحتلة؛ وكان حادث اختطاف الباص الخاص بالمفاعل النووي في ديمونه فرصة لتأكيد السلطات الاسرائيلية ان هذه المجموعة الفدائية انطلقت من الاراضي المصرية[٢٠].

وقد وصلت درجة التردي في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية الى قيام اسرائيل، في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، بالتهديد بالغاء معاهدة السلام مع مصر، وذلك رداً على حادث الهجوم بقنبلة على دورية اسرائيلية في منطقة الحدود قرب رفح، بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١. وقد جاء التهديد على أرضية ما وصفته اسرائيل بالخرق المصري المستمر للنصوص الواردة في اتفاقيتي كامب ديفيد، وسماح مصر للعناصر المناوئة لاسرائيل بشن هجمات فدائية ضد القوات الاسرائيلية، انطلاقاً من الاراضي المصرية. وأعقب ذلك رسالة من رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، الى القيادة المصرية يطلب منها فيها التسريع في ضبط وتسليم جميع المتورطين في هذا الحادث[٢١].

وقد دفع تردي العلاقات سفير اسرائيل في القاهرة، موشي ساسون، الى الطلب من حكومته ترك منصبه بسبب عدم رغبة المسؤولين المصريين في التعامل معه، فضلاً عن الهجوم المستمر عليه من جميع اجهزة الاعلام المصرية[٢٢]. وقد عبّر بعض المسؤولين الاسرائيليين عن قلقهم البالغ ازاء الحال الذي وصلت اليه علاقاتهم مع مصر. ولهذا طلب عضو الكنيست عن الليكود، ميخائيل ايتان، في ١٩٨٧/١٢/٢، عقد جلسة خاصة للكنيست للبحث في تدهور العلاقات مع مصر، معلقاً بالقول انه منذ عقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في عمّان، أعادت مصر فتح مكاتب م.ت.ف. وفرضت قيوداً على التجارة مع اسرائيل، اضافة الى الحملة التحريضية ضد اسرائيل في الصحف المصرية.

ومن العوامل التي اثّرت في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، أيضاً، استمرار مصر في تأكيد التزامها بالأمن القومي العربي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، موضحة ان اتفاقية السلام مع اسرائيل لا تضع قيوداً على مصر في هذا المجال. وقد ورد هذا التأكيد على لسان الرئيس المصري، حسني مبارك، في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، مضيفاً ان اتفاقية السلام مع مصر ليست ضد سوريا، أو القضية الفلسطينية، وان ما يشاع عن ان الاتفاقية قد ألغت التزامات مصر العربية ما هو الاّ مزايدات وكلام خاطىء[٢٣]. وقد تبلور ذلك في الواقع العملي في التهديد المصري الصريح، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤، بالغاء اتفاقية السلام مع اسرائيل، في حال تنفيذ اسرائيل لتهديداتها بمهاجمة الصواريخ السعودية. فقد أكد الرئيس مبارك ان تهديد اسرائيل بالاعتداء على السعودية أمر خطير سوف ينسف السلام بأكمله، اذا وقع الهجوم[٢٤].

اكثر من ذلك، تُعتبر اسرائيل، في المفهوم الاستراتيجي المصري، العدو الرئيس ومصدر الخطر الاساسي الذي يهدد الامن القومي المصري. وقد عبّر عن هذا المفهوم نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والانتاج الحربي، المشير عبدالحليم ابو غزالة، في جلسة مغلقة للجنة الدفاع في مجلس الشعب، دعي اليها ممثلو صحف المعارضة، شريطة ان لا ينشروا الاّ البيان الرسمي الصادر عن اللجنة. الاّ ان صحيفة «الأهالي» لم تتقيد بالشرط، وأوردت، في طبعتها الأولى، تفاصيل عن مداخلة ابو غزالة، أكدت العداء المصري ـ الاسرائيلي وقوله ان تعاوناً بين مصر وسوريا كفيل بانزال هزيمة ساحقة بالقوات الاسرائيلية. وقد استدعى نشر هذه التفاصيل تدخل السلطات الرسمية لاستبدال الطبعة الأولى بأخرى حذفت منها تصريحات ابو غزالة[٢٥]. وعلى الرغم من ذلك، فقد احدثت التصريحات تخوّفاً في اسرائيل دفع رئيس الوزراء، شامير، الى ابلاغ استيائه الى الادارة الاميركية، في اثناء زيارته لواشنطن، في آذار (مارس) ١٩٨٨، ومؤكداً ان التزام مصر باتفاقية الدفاع العربي المشترك موجّه، أساساً، ضد اسرائيل[٢٦].

وفي اطار المفهوم الاستراتيجي للقوات المسلّحة المصرية، يندرج، أيضاً، تأكيد خبير الاستراتيجية في اكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، اللواء أحمد شوقي الحفني، من ان اسرائيل سوف تظل الجبهة التي تشكل تهديداً لمصر خلال الثلاثين عاماً المقبلة على الأقل، وان الاحداث التي تمرّ بها المنطقة أظهرت ان التهديد الرئيس الذي تواجهه مصر يأتي من الجبهة الشرقية[٢٧].

وتُوّج الاتجاه العام هذا بصدور حكم من المحكمة الدستورية العليا يقضي بعدم دستورية النص الوارد في قانون الاحزاب السياسية الذي يشترط الموافقة على معاهدة السلام مع اسرائيل، حيث أُسقط هذا النص، وأصبح للاحزاب المصرية الجديدة الحرية في رفض الالتزام بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية[٢٨].

امـا بصدد تزايد القوة العسكرية العربية، فاسرائيل لم تتوان عن اثارة الزوابع حول امتلاك سوريا لصواريخ ارض ـ ارض طراز «سكود» بمدى ٣٠٠ كيلومتر، وصواريخ اس.اس. ٢١ بمدى يتراوح ما بين ١٠٠ ـ ١٢٠ كيلومتراً وصواريخ «فروغ» بمدى حوالى ٧٠ كيلومتراً[٢٩]، الى جانب ما ردده الاسرائيليون عن ان سوريا قامت بتطوير غازات الاعصاب، بما يمكّنها من استخدامها في هذه الصواريخ[٣٠]. كما تثار تكهنات حول مساعي سوريا للحصول على صواريخ صينية طراز ام ـ ٩ متوسطة المدى[٣١].

كذلك اثيرت المخاوف الاسرائيلية من امتلاك العراق لصاروخ ارض ـ أرض بمدى ٦٥٠ كيلومتراً، ثم تطويره بحيث تكون الاهداف في اسرائيل ضمن مداه. وبعد ان جرّب هذا الصاروخ وثبتت كفاءته ودقته، سارع شمعون بيرس في التعبير عن مخاوفه وقلقه من احتمال تركيب رؤوس نووية فيه[٣٢]؛ وتبعه مساعد رئيس شعبة العمليات في الجيش الاسرائيلي، العميد غيورا روم، فأعلن عن خشيته من امتلاك العراق للأسلحة الكيميائية[٣٣].

يضاف الى ذلك التخوف من تطوّر القدرة العسكرية السعودية، في أعقاب حصول السعودية على مجموعة من صاروخ سي.اس.اس. ٢ أرض ـ أرض مداها من ٢٥٠٠ ـ ٣٥٠٠ كيلومتر من الصين الشعبية، وابرام صفقة اسلحة ضخمة متطورة مع بريطانيا، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٨، تتضمن طائرات ومعـدات وسفنا بحرية متخصصة ومشروعات انشائية. وقد قدرت مصادر بريطانية قيمة الصفقة بـ ١٢ مليار دولار، في حين قدرتها مصادر اميركية بـ ٣٠ مليار دولار[٣٤].

وهنا يبرز الدور الاميركي في التصدي لمصدر التهديد العسكري العربي لأمن اسرائيل بسياسة منسّقـة لاجهاض القدرة العسكرية العربية في مجال امتلاك الصواريخ متوسطة، وقصيرة، المدى. وتعتمد هذه السياسة على التحرك في مجالات ثلاثة:

١ ـ العمل على منع الدول العربية من امتلاك الصواريخ، سواء طويلة او متوسطة أو قصيرة المدى؛ وهي السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة بنجاح حتى فترة قريبة، حيث نجحت في حرمان الدول العربية، المعتمدة على الغرب في التسلح، من الحصول على هذه النوعية من الاسلحة؛ كما كانت تحـاول الضغـط على الدول الأخرى لرفض امداد الدول العربية الاخرى بها. ولكن بعض الدول العـربية استطاع، مؤخراً، كسر دائرة الحصار الاميركي، فتمكّنت السعودية من امتلاك صواريخ سي.اس.اس. ٢ صينية الصنع، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات الاميركية وسارعت بالاعراب عن قلقها ازاء ذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الاميركية، الذي اعتبر الحدث مدعاة الى القلق ويدخل في اطار انتشار خطير لصواريخ ارض ـ أرض في المنطقة؛ كذلك تقدم ٣٢ عضواً في مجلس الشيوخ بطلب ايقاف مبيعات الاسلحة الاميركية الى السعودية، الى حين سحب هذا الصاروخ[٣٥]. وقـد ردّت السعـوديـة على ذلك بعقـد صفقـة ضخمـة من الاسلحـة والمعـدات مع بريـطانيـا في ١٩٨٨/٧/٨[٣٦]. ولم تنس الادارة الاميركية، في خضم هذا الحدث، من ان تعطي الضوء الاخضر لاسرائيـل لمـارسـة عربدتها؛ اذ سرعان ما هدّدت اسرائيل بضربة اجهاضية لقواعد انطلاق هذا الصـاروخ[٣٧]. وهنا تقدمت الولايات المتحدة باقتراح السماح لخبرائها بفحص الصاروخ مقابل التعهد بمنع اسرائيل من مهاجمة القواعد السعودية.

وفي الاطار ذاته، أيضاً، تدخل المحاولات الاميركية المتعددة لعرقلة تطوير الدول العربية لقدراتها الذاتيـة في مجـال صنـاعـة الصـواريـخ. ولعـل توقيت اثـارة السلطات الاميركية لقضية محاولة

مسؤولين مصريين سرقة تكنولوجيا اميركية متقدمة في مجال صناعة الصواريخ خير دليل على ذلك[٣٨].

٢ ـ الاستمرار في تكثيف التعاون العسكري مع اسرائيل، وامدادها باحدث ما تنتجه الصناعات العسكرية الاميركية. فعلى صعيد التعاون العسكري الاميركي ـ الاسرائيلي، تكثف التعاون بشكل بارز في نهاية العام ١٩٨٦، عندما أقامت الولايات المتحدة ١٤ مصنعاً لانتاج الاسلحة والمعدات العسكرية المتنوعة في مستوطنات المرتفعات السورية المحتلة. كذلك تمّ، في شباط ( فبراير ) ١٩٨٧، منح اسرائيل مزايا الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي. وبموجب ذلك، أصبح لاسرائيل الحق في الاشتراك في العطاءات والمناقصات داخل الولايات المتحدة، وتنفيذ المشروعات هناك. كما يتيح لها ذلك الحصول على ٢٥ بالمئة من تكاليف قواعدها الجوية، وكذلك المشاركة في مناقصات صيانة الطائرات الاميركية في قواعدها في اوروبا، اضافة الى الحصول على الكثير من الاموال من بعض الصناديق والمؤسسات الخاصة التابعة للحلف، وذلك لاغراض البحث والتطوير. واعقب ذلك اتفاق اميركي ـ اسرائيلي على اقامة قاعدة دائمة لقوة اميركية في اسرائيل. وفي نهاية العام ١٩٨٧، وقّعت الولايات المتحدة واسرائيل اتفاقية عسكرية تُمنح بموجبها الشركات الاسرائيلية فرصة أفضل في التنافس، من اجل الحصول على عطاءات في الولايات المتحدة، بالاضافة الى تكثيف التعاون بين البلدين في مجال الابحاث العسكرية. وقد ذكر وزير الدفاع الاميركي، فرانك كارلوتشي، ان هذا الاتفاق يرمز الى التزام الولايات المتحدة بمواصلة تقديم المساعدات الى اسرائيل، لتعزيز أمنها. وفي الوقت عينه، أخطرت وزارة الدفاع الاميركية الكونغرس، في ١٨/١٢/١٩٨٧، بموافقتها الرسمية على مشروع مشترك لانتاج نظام جديد للاهداف الليلية خاص بطراز معيّن من الطائرات المروحية المقاتلة، تساهم فيه واشنطن بثلثي التكاليف (١٢٤ مليون دولار مقابل مساهمة اسرائيل بـ ٦٣ مليون دولار ). وتكمن خطورة هذا النظام الجديد في انه يسمح للطائرات المروحية الاسرائيلية من طراز كوبرا بمهاجمة الاهداف ليلاً، وفي الدخان او الضباب، ويزوّد هذه الطائرات بالقدرة على مهاجمة الدبابات المعادية في اثناء الليل.

ومع مطلع العام ١٩٨٨، ازدادت كثافة التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي؛ اذ صرّح وزير الدفاع الاميركي، كارلوتشي، بأن دعم الولايات المتحدة لاسرائيل سيبلغ، العام ١٩٨٨، نحو ٣,٦ مليار دولار، وان وزارة الدفاع تبحث في سبل مساعدة اسرائيل على تحسين سلاحها البحري لمواجهة القوة البحرية المتزايدة لدى سوريا وليبيا. كذلك أعلنت الولايات المتحدة، في ٢١/٦/١٩٨٨، اعتزامها على تزويد اسرائيل بنظام استراتيجي متقدّم يسمى «نظام التركيز العالمي» ضمن مجموعة من الصفقات العسكرية المقترحة لعام ١٩٨٨. ويهدف الحصول على هذا النظام احداث تحول في القدرة الاسرائيلية على الصعيد الجوي والتهديف الجوي، ممّا سينعكس مباشرة على اداء القوات في ساحة المعركة. ويتألف هذا النظام من ١٨ قمراً اصطناعياً واجهزة توقيت ذرية تنتشر في الفضاء وفي القواعد البرية بشكل تتلاشى معه العقبات التقليدية الناجمة عن سوء الاحوال الجوية، او العمليات الليلية، او القتال في المناطق الوعرة، دون ضياع أي من الوحدات المقاتلة الصغيرة في اثناء القتال، أو خلال التحرك على مسرح العمليات.

امّا في ما يتعلق بالامدادات العسكرية، فقد قدمت الولايات المتحدة الى اسرائيل، في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٧، دفعة من طائرات اف ١٦ ـ سي، وهي احدث طراز من هذا النوع، ضمن صفقة تشمل ٧٥ طائرة. وبذلك تكون اسرائيل أول دولة تمتلك هذا النوع من الطائرات بعد الولايات المتحدة الاميركية.

٣ ـ العمل على تطوير القدرات الاسرائيلية على صعيد الصواريخ المضادة للصواريخ،

لابطال مفعول امتلاك الدول العربية للصواريخ متوسطة، وقصيرة، بل وطويلة، المدى. فبعدما تأكد امتلاك اسرائيل لما لا يقل عن مئة قنبلة نووية، واستمرار الجهود الاسرائيلية لتحديث وتطوير قدراتها النووية، للوصول بهذه القنابل الى أصغر حجم ممكن يساعدها على الاستخدام على مسرح العمليات العسكرية المحدودة، واستمرار المسعى الاسرائيلي الى انتاج صواريخ طويلة المدى يمكنها حمل رؤوس نووية، وهو ما يظهر من تطوير الصاروخ «اريحا ـ ١» من مدى ٤٥٠ كيلومتر الى ١٤٥٠ كيلومتراً، سعت الولايات المتحدة، وبجدية، الى ضمان امتلاك اسرائيل للصواريخ المضادة للصواريخ. وقد كُشف عن ذلك في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، عندما بدأت الولايات المتحدة بالدراسة الجدية للسماح لاسرائيل بانتاج صاروخ نووي مضاد للصواريخ في اطار البرنامج الاميركي المعروف باسم «حرب النجوم»، وهو الصاروخ الذي قام الخبراء الاسرائيليون بتطويره للتصدي للصواريخ السوفياتية قصيرة المدى التي تمتلكها سوريا من طراز اس.اس. ٢١. وقد تمّ التوصل، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، الى اتفاق على تطوير الصاروخ الاسرائيلي «حيتس» (السهم) كصاروخ اعتراضي، وذلك لاستخدامه في عمليات الدفاع الميداني والاقليمي. وتتحمل الادارة الاميركية ٨٠ بالمئة من تكاليف الانتاج. وقد سار هذا الاتفاق خطوات الى امام[٣٩]. وفي ١٩٨٨/٦/٢٩، كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن تفاصيل اتفاقية مع واشنطن تتعلق بتنفيذ مشروع مشترك لتطوير نظام دفاعي للصواريخ الموجهة يتكلف ١٨٠ مليون دولار، تساهم الولايات المتحدة بـ ١١٨ مليون دولار تأتي من الميزانية الاميركية المخصصة لتطوير اسلحة دفاعية في الفضاء (حرب النجوم). كما تمّ، في ١٩٨٨/٦/٢٨، التوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين هدفت، في الاساس، الى القيام بتطوير مشترك لصواريخ باليستيكية مضادة للصواريخ وتدمج تطوير اسرائيل لطراز من الصواريخ في برنامج «حرب النجوم». وقد تضمّنت هذه المذكرة تسعة بنود اساسية لمواجهة انظمة الصواريخ العربية. وهذه البنود هي:

١ ـ تزويد اسرائيل بأنظمة صواريخ مضادة للصواريخ العربية يجرى توجيهها الى مصر وسوريا والسعودية والعراق وليبيا، وفقاً لهذا الترتيب.

٢ ـ تسليم اسرائيل صواريخ متطورة يبلغ عددها ٦٧ صاروخاً، على مراحل زمنية، تحدد، فيما بعد، باتفاق الجانبين.

٣ ـ امداد اسرائيل بما تحتاج اليه من أسلحة حديثة، وخصوصاً من المدرعات.

٤ ـ تتعهد واشنطن الامتناع عن امداد الدول العربية بأسلحة من شأنها تهديد «الأمن القومي» الاسرائيلي.

٥ ـ السعي الى اجراء بحوث مشتركة اميركية ـ اسرائيلية لتحديث الاسلحة.

٦ ـ الحؤول دون وصول صواريخ متوسطة المدى للدول العربية، عبر دولة اشتراكية، او اوروبية، أخرى.

٧ ـ قيام أجهزة الاستطلاع الاميركية، بما في ذلك الأقمار الاصطناعية، بتزويد اسرائيل بأي معلومات عن تهديدات تتعرض لها من قبل الدول العربية.

٨ ـ تتمّ زيارات متبادلة للخبراء العسكريين من الجانبين كل ثلاثة شهور، لاعداد الخطط العسكرية.

٩ ـ اقامة مشروعات دفاعية مشتركة تتعلق بتطوير نظام الصاروخ «حيتس»[٤٠].

وقد تمّ تبرير ذلك لمواجهة ما أسماه الطرفان بالخطر الذي يهدد اسرائيل نتيجة امتلاك الدول العربية صواريخ قادرة على حمل رؤوس كيميائية. وقد طلب رابين، في الوقت عينه، من مسؤولي الادارة الاميركية مساعدة اسرائيل في تنفيذ مشاريع دفاعية مشتركة لمواجهة ما وصفه بالتهديد الاستراتيجي الجديد، المتمثل في ادخال صواريخ سوفياتية، وصينية، الى بعض الدول العربية، ومنها سوريا.

وهكذا يتضح لنا، من خلال العرض السابق ان السياسة الاميركية تسير في ثلاثية متناسقة للتصدي للمصادر الثلاثة التي يرى قادة اسرائيل انها تهدد «أمنهم القومي»، الامر الذي يحتّم على الدول العربية ان تسلك مسالك واعية للتخلص من هيمنة السياسة الاميركية على مقدرات المنطقة، ولبناء قوة عربية مستقلة من خلال:

١ ـ الاتجاه الى التوسع في تنويع مصادر التسلّح، ومحاولة بناء علاقات متوازنة مع مختلف المصادر التي يمكن ان تزوّد الدول العربية بالسلاح. ويأتي في هذا الاطار ضرورة خروج الدول العربية، المعتمدة على الغرب في التسلّح، على قيود هذه العلاقات. وقد سعت مصر الى هذا التوجه بعقد صفقة قطع غيار للاسلحة مع الاتحاد السوفياتي. ونجحت السعودية في عقد صفقة الصواريخ آنفة الذكر مع الصين، ثم الصفقة مع بريطانيا. ويحذو حذو السعودية بعض الدول الخليجية الأخرى.

٢ ـ العمل على ايجاد قاعدة صناعية عسكرية عربية مستقلة. وقد تكون الهيئة العربية للتصنيع الحربي نواة هذه القاعدة. ومن خلال هذه القاعدة، يمكن تطوير الامكانات العربية الذاتية مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة التي يمكن الحصول عليها بطرق مختلفة مألوفة في هذا المجال. وهذا يعطي البلاد العربية استقلالية هامة ويفتح الطريق لامتلاك الدول العربية لاحدث الاسلحة بدون ضغوط وابتزاز خارجي. وتكفي الاشارة، هنا، الى نجاح التعاون العربي في تصنيع الصاروخ العراقي الذي بلغ مداه أكثر من ٦٥٠ كيلومتراً.

---

(١) **الاهرام** (القاهرة)، ١٢/٧/١٩٨٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ١٦/٤/١٩٨٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ١٢/١/١٩٨٨.

(٤) **المصدر نفسه**، ٣١/٥/١٩٨٨.

(٥) **هآرتس**، ١٦/١٢/١٩٨٧.

(٦) **الاهرام**، ٣/٩/١٩٨٥.

(٧) Azar, Edward E. and R. D. Mclaw-rin; "Demographic Change and Political change; Population Pressures and Territorial Control in the Middle East", *International Interactions*, Vol. 5, No. 2 - 3, pp. 283 - 285.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٥.

(٩) مأخوذ من **هاتسوفيه**، ١١/١/١٩٨٢؛ **والاهرام**، ٧/١/١٩٨٦؛ **والصياد** (بيروت)، ٤/٧/١٩٨٤؛ **وعل همشمار**، ٨/١/١٩٨٠؛ **وآخر ساعة** (القاهرة)، ١٦/١٠/١٩٨٥؛ **ودافار**، ١٨/٦/١٩٨٦.

(١٠) **الاتحاد** (ابو ظبي)، ٢١/٥/١٩٨٨.

(١١) **الاهرام**، ٧/٢/١٩٨٨.

(١٢) **المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٨.

(١٣) **الاتحاد**، ٢/٧/١٩٨٨.

(١٤) **الرأي** (عمّان)، ٩/٢/١٩٨٧.

(١٥) حبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ٤٩٩.

(١٦) سمير جبور، **انتخابات الكنيست الحادي عشر؛ الابعاد الاجتماعية والسياسية**، بيروت:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢٣٤.

(١٧) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٩.

(١٨) **العرب مواطنو اسرائيل**، القدس: مؤسسة ابحاث فان لير، ١٩٨٢.

(١٩) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤.

(٢٠) **دافار**، ١٩٨٨/٣/٩.

(٢١) **الوفد** (القاهرة)، ١٩٨٧/١٢/١٥.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/١٥.

(٢٣) **الاهرام**، ١٩٨٧/١٢/١٦.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٢٥.

(٢٥) د. احمد عبدالله، **القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر**، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الاول للبحوث السياسية في مصر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠.

(٢٦) **الوفد**، ١٩٨٨/٣/١٦.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٥/١.

(٢٨) **الاهرام**، ١٩٨٨/٦/١٩.

(٢٩) **معاريف**، ١٩٨٨/٤/١.

(٣٠) **دافار**، ١٩٨٨/٤/٤.

(٣١) **الاهرام**، ١٩٨٨/٦/٢١.

(٣٢) **معاريف**، ١٩٨٨/٣/٢٩.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٥/٩.

(٣٤) **الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٩.

(٣٥) **الاخبار** (القاهرة)، ١٩٨٨/٤/١.

(٣٦) **الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٢٤.

(٣٨) د. محمد السيد سعيد، «مصر وثورة التكنولوجيا العسكرية»، **الاهرام**، ١٩٨٨/٧/١٥، ص ٦.

(٣٩) **الاهرام**، ١٩٨٨/٦/٢٧.

(٤٠) **الاتحاد**، ١٩٨٨/٧/٤.

# «مبادرة رابين» مناورة في فراغ

بتاريخ ١٩ كانون الثاني ( يناير ) الماضي، طرح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خطة لحل مشكلة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. ولم تتضمّن الخطة، في جوهرها، أي جديد عمّا سبقها من الخطط والمشاريع التي دأب المسؤولون الاسرائيليون على طرحها منذ العام ١٩٦٧. الّا ان الجديد في الموضوع، هو الظروف التي تطرح فيها مثل هذه المشاريع، وأهمّها، على الاطلاق، الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، وما أحدثته من تأثيرات في الأطراف الاقليمية والدولية المعنيّة بأزمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ خاصة وان المشروع يطرح من قبل الوزير الاسرائيلي المكلف، رسمياً، من قبل الحكومة الاسرائيلية، بادارة شؤون المناطق المحتلة وقمع الانتفاضة.

ففي لقائه مع المراسلين الصحافيين لشؤون المناطق المحتلة في مكتبه، عرض رابين تفاصيل خطته المرحلية التي «تستند الى الخطوط الاساسية للحكومة»، حيث تشمل المرحلة الاولى فترة هدوء تستمر من ثلاثة الى ستة شهور، تجرى، بعدها، انتخابات لاختيار ممثلين من السكان، شرط التزامهم بمبدأ ان المفاوضات السياسية مع اسرائيل «هي الطريق الى حلّ النزاع». ويتمّ، في المرحلة الثانية، تطبيق الحكم الذاتي الموسّع، أو سلطة ذاتية ترعى الحياة اليومية للفلسطينيين، على ان تبقى المستوطنات اليهودية ضمن اطار الحكم الذاتي، وتشرف القوات الاسرائيلية على الامن. وستحدد مناطق الحكم الذاتي عبر المفاوضات بين اسرائيل والممثلين الفلسطينيين المنتخبين. ويجرى، في المرحلة الثالثة، ربط السلطة الذاتية في اطار فيدرالي مع الاردن، أو مع اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١/٢٠).

وفي اطار رده على أسئلة الصحافيين، أكد رابين معارضته اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. وأعلن رفض اسرائيل لاشراف دولي على المناطق المحتلة. ولم يتطرق الى مسألة ما سوف يحدث اذا كان بين الممثلين المنتخبين شخصيات موالية لـ م.ت.ف. وأوضح رابين ان خطته تمثّل وجهة نظره الشخصية، وانه يعتزم طرحها للنقاش في الحكومة (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٠).

وفي فترة لاحقة، عاد رابين وشرح جوانب أخرى من خطته لاعضاء كتلة المعراخ في الكنيست الاسرائيلي، وأوضح ان مبادرته تهدف الى «التصدي لـ م.ت.ف. في الخارج، وتشجيع سكان المناطق [المحتلة] للجلوس على مقعد سائق العربة، واستمرار الرد، بقوة، على العنف». وأضاف، موجهاً حديثه الى منتقدي مشروعه، ان من لا يريد الملك حسين عليه ان يقبل الفلسطينيين، حيث لا يزال لدينا خيار الّا «إمّا م.ت.ف. في الخارج أو ممثلي سكان المناطق [المحتلة]» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١/٣١). واعترف ـ حسب رأيه ـ بأن حل المشكلة الفلسطينية يتطلب الوقوف على ركيزتين: «الاولى سياسية، والاخرى أمنية. ولا يكفي الاستناد الى ركيز واحدة» (**دافار**، ١٩٨٩/١/٣١). وأكد انه لا يمكن الوصول الى حل بدون سكان المناطق المحتلة: «ليس لدي شك في ان على اسرائيل ان تقرر، اليوم، الى جانب استخدام القوة تجاه العنف، ماذا ومع من تريد ان [تتفاوض] ؟» (**دافار**، ١٩٨٩/١/٣١).

## انتقادات من اليمين واليسار

اتّسم الموقف الرسمي، والحزبي، ازاء خطة رابين بالتجاهل والنقد من اليمين واليسار، ولكل أسبابه وتبريراته، بينما تناولتها الصحافة الاسرائيلية بالشرح والتحليل، وربطتها بمختلف التطورات والأحداث الجارية في المنطقة، والعالم، على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بشكل عام، والنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني،

بشكل خاص.

فعلى صعيد الموقف الرسمي، امتنع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عن التطرّق الى خطة رابين باعتبارها خطة سياسية رسمية. وعندما طلب منه الرد عليها، قال: «اننا نرى في هذا الكلام آراء شخصية». ولم يكن رئيس الوزراء راغباً في طرح المشروع بصورة علنية قبل عرضه على مجلس الوزراء: «فمواقف من هذا النوع، التي أعرب عنها وزير الدفاع، يجب ان تناقش في الطاقم الوزاري المصغّر» (**دافار**، ٢٢/١/١٩٨٩).

واعتبر عوزي لنداو (ليكود) ان مساوىء خطة رابين «تلقي بظلالها على محاسنها، وان توقيت طرحها يتّسم بالكآبة، وسوف تفهم على انها دليل واضح على الضعف، وستبدو، في نظر القائمين بالانتفاضة، كمن يبحث عن مخرج سياسي بعد فشل السياسة الأمنية» (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٩). ووصف رئيس حركة تسوميت عضو الكنيست رفائيل ايتان فكرة اجراء انتخابات «حرّة»، في المناطق المحتلة، بأنها «حلم ساذج. فهذه الأرض ملك لنـا، وليست للعرب. ومثل هكذا اجراء سوف يؤدي الى تقسيم الارض» (**المصدر نفسه**). وقالت رئيسة كتلة هتحياه في الكنيست، غيئولاه كوهين، ان الشروط التي وضعها رابين لتنفيذ خطته، مثل شرط الهدوء قبل اجراء الانتخابات، سوف تنهار لبنة بعد أخرى، وسوف تتنازل عنها حكومة اسرائيل، وما سوف يبقى من الخطة هو «حقيقة ان اسرائيل على استعداد للتنازل عن [الضفة الفلسطينية] بشكل نهائي؛ والمحزن في الموضوع ان خطة رابين ـ بيرس هي، اليوم، خطة شامير ـ ارنس أيضاً» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١/١٩٨٩).

ومن جهة أخرى، ففي حين لم يعلّق رئيس تجمّع المعراخ، شمعون بيرس، على خطة رابين، فقد تباينت الآراء والمواقف بين أعضاء التجمّع بين تأييد مشروط للخطة وبين معارض لها؛ بينما رفضتها بقية الاحزاب والتيارات اليسارية في اسرائيل، رفضاً قاطعاً.

رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، قَبل، بتحفّظ، خطة رابين، لأن شروطها غير قابلة للتنفيذ. فالمـطالبة بالهدوء المطلق كشرط مسبق للانتخابات «يعطي حق الفيتو لتلك العناصر في المناطق [المحتلة] التي تعارض فكرة الانتخابات». وطالب رامون بالسماح بالنشاط السياسي في المناطق المحتلة حسب «القواعد العامة» المعمول بها في اسرائيل، «والعمل بيد قوية ضد كل من يحاول تخريب هذا المسار». واقترح رامون على وزير الدفاع ايقاف سياسة العقاب الجماعي والسماح بالتظاهرات المرخّص لها «واخراج الجيش من مراكز المدن، وتزويده بتعليمات صارمة جداً لفتح النار من أجل الدفاع الذاتي فقط، وليس من أجل اطلاق النار على الشبان الهاربين بعد رشق الحجارة» (**المصدر نفسه**).

وقال وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل (معراخ)، ان من الوهم التفكير باحتمال حل النزاع بدون ما وصفه «م.ت.ف. معدّلة حسب شروطنا». وحسب رأيه، فان م.ت.ف. سوف توافق على خطة رابين، شريطة عدم ايقاف الانتفاضة. وطلب شاحل من «م.ت.ف. المعدّلة» اعترافاً مكتوباً «بوجود اسرائيل، وتوضيحات ازاء التخلّي عن حق العودة» (**المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٨٩).

وبارك الخطة عضو الكنيست بنيامين بن ـ اليعازر (معراخ)، وتحفّظ من شرط «الهدوء».

وانضم الوزير جاد يعقوبي (معراخ) الى أولئك الذين نصحوا رابين بازالة شرط «الهدوء» قبل الانتخابات، حيث «تحوّل شرط الهدوء الى جدال وطني دائم، وهذا [بحد ذاته] شرط إضافي» (**المصدر نفسه**).

وقـد اجتمـع ممثلو الاحـزاب والتيارات اليسارية المعارضة على نقد خطة رابين، لأنها تتجاهل الحقائق الجديدة في المناطق المحتلة ورغبات سكانها في طرد الاحتلال وتقرير المصير. فالخطة غير جديرة بالرفض فقط، وانما بالتجاهل، كما قال عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)؛ وسوف تتبخّر من تلقاء ذاتها في غضون ثلاثة أيام (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٩).

ورأى عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) ان القيمة الايجابية الوحيدة في الخطة هي ان وزير الدفاع أدرك، في النهـايـة، انـه لا يمكن ايقـاف الانتفـاضـة، إلّا بواسطة مبادرة سياسية، وان كل ما يجرى من حديث

عن «انتخابات في المناطق [المحتلة] كبديل من المفاوضات مع م.ت.ف. يدل على انه لا يوجد أي فهم لما يجري بين سكان المناطق [المحتلة]» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١/١٩٨٩).

وقال سكرتير عام «راكح»، مئير فلنر، ان خطة وزير الدفاع جاءت بسبب «الانتقادات العنيفة داخل اسرائيل بالنسبة الى اجراءات تصعيد القمع في المناطق [المحتلة]، حيث يعتبر وزير الدفاع مسؤولاً عنها» (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٩).

## آراء وتقويمات

يمكن الجزم بأنه لولا وجود الانتفاضة كحقيقة قائمة في الحياة اليومية داخل الأراضي المحتلة واسرائيل لما حظيت خطة رابين بأي اهتمام يذكر، باعتبارها لا تختلف كثيراً عن الخطط والمقترحات العديدة التي يتداولها الاسرائيليون منذ حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧.

لقد تباينت الآراء والتقويمات في الأوساط الصحافية الاسرائيلية. فبينما اعتبرها بعضهم خطة غير جديّة تهدف الى المناورة تحت تأثير الانتقادات الموجهة الى رابين، بسبب مسؤوليته عن تصعيد القمع داخل الارض المحتلة، رأى فيها آخرون محاولة لدق اسفين بين قيادة م.ت.ف. في الخارج والفلسطينيين في الداخل؛ بينما ذهب بعضهم بعيداً في التحليل، واعتبر ان رابين يبحث عن وسطاء مع م.ت.ف. للتخلّص من مشكلة التفاوض مباشرة مع المنظمة. والأهم من كل ذلك، ان الخطة، كما قرّر معظم أوساط الرأي العام الاسرائيلي، جاءت بفعل، وتحت، تأثير الانتفاضة الفلسطينية، التي أصبحت حقيقة راسخة لا يمكن تجاوزها.

وحقيقـة الامر، لقد أوكل ساسة اسرائيل مسؤولية ادارة شؤون المناطق المحتلة، منذ سنوات الاحتلال الأولى، لوزير الدفاع، من دون تحديد سياسة واضحة تجاه مستقبل هذه المناطق. وكان الاستثناء الوحيد في العام ١٩٦٨، عندما حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، ليفي أشكول، ووزيرا الخارجية والدفاع، آبا ايبن وموشي دايان، اقناع بعض شخصيات سكان الاراضي المحتلة بتطبيق نوع من الحكم الذاتي، كخطوة أولى نحو تسوية دائمة في اطار موسّع مع الاردن، وجاء ذلك اثر قناعة تبلورت لدى الطاقم الاسرائيلي، وخاصة لدى أشكول، بأن تسـوية مع عمّان يجب ان «تمرّ عبر نابلس»، وانه لا يجب تجاوز الفلسطينيين في «الطريق الى التسوية الدائمة. وهي النتيجة التي وصل اليها اسحق رابين بعد ٢١ سنة و٤٠٠ يوم انتفاضة» (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ٢/٢/١٩٨٩).

## مناورة في فراغ

ومن المؤكد ان السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة لم تتغيّر طيلة الفترة الماضية. ولا يوجد اجماع اسرائيلي على خطة مبلورة تجاه الوضع النهائي للأراضي العربية المحتلة. وكل ما يطرح ليس الّا اجتهاداً شخصياً تحت ضغط الظروف، أو من اجل الصراع الحزبي الداخلي. فقد حقّق رابين ثلاثة أهداف من اعلانه عن مبادرته: «لقد خطف من شامير وارنس صورة الاعتدال التي بدآ يظهران بها؛ وأخذ من شمعون بيرس اصراره على السلام؛ وأبعد من نفسه الانتقادات» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٩). ومن الصعب توضيح الظروف الحقيقية التي ولدت في ظلها خطة رابين؛ فهو، حتى قبل يومين من اقتراحها، تعرّض لهجوم عنيف في الكنيست الاسرائيلي، بسبب مسؤوليته عمّا يجرى في المناطق المحتلة، وترك القاعة «غاضباً». وقد فاجأ وزير الدفاع رئيس حكومته، شامير، في طرحه المشروع. وعلى الرغم من التعاون الوثيق فيما بينهما، فقد سمع شامير عنها لأول مرة من وسائل الاعلام؛ والشيء ذاته حدث مع بيرس، «ولا يعرف ما اذا أراد رابين ان يخفف الضغط عنه فقط، أم انه فكر، حقيقة، بطرح خطة براغماتية» (**المصدر نفسه**). ومع ذلك، فان الاسلوب الذي طرحه رابين لحل أزمة المناطق المحتلة «يثير القلق. فالخطة هي تجميع لأفكار قديمة، مستعارة من اتفاقيتي كامب ديفيد، وخطة شولتس، وأفكار صادرة من مكتب شامير غداة توجّهه الى واشنطن، ومقاطع من المؤتمر الصحافي السريع الذي عقده بيرس ورابين عشية الانتخابات الأخيرة» (**المصدر نفسه**).

والسؤال، ماذا في خطة رابين ؟ ومن هو المقصود فيها ؟

قال احدهم، رداً على هذا السؤال، ان رابين يوجّه مشروعه الى عنوان غير معروف، وربما «ليس له وجود بالمطلق»؛ ذلك ان رابين يخاطب سكان الاراضي المحتلة الذين لا يملكون تنظيمات سياسية معترف بها بسبب السياسة الاسرائيلية المتّبعة منذ سنوات طويلة؛ وكل من اعتبر ممثلاً للسكان «تم طرده، أو وضع قيد الاعتقال الاداري. فمن هو الذي ينتظر منه رابين ان يردّ على مقترحاته ؟» (مارك غيفن، **على همشمار**، ٢٣/١/١٩٨٩).

يقوم مشروع رابين على أربعة أسس: وقف الانتفاضة وتثبيت الهدوء؛ وبعد ذلك تجرى انتخابات لممثلي السكان، حيث يمنحون بعدها «الحكم الذاتي والاداري الموسّع»؛ وبعد فترة من الاستقرار، يتمّ ربط الحكم الذاتي باتحاد فيدرالي مع الاردن، أو مع اسرائيل. ونقطة الانطلاق، في خطة رابين، هي «عودة النظام الى سابق عهده، وهو ما لم ينجح وزير الدفاع في تحقيقه طيلة سنة ونيّف، على الرغم من قوة الجيش الاسرائيلي...

«ويتمسك سكان [الضفة الفلسطينية] بالدرجة التي يسمح لهم فيها بالتعبير... [بالقول] ان لديهم تمثيلاً معتمداً هو م.ت.ف. ولكن رابين، مثله مثل الحكومة الحالية، لا يريد ان يسمع اسم م.ت.ف. وقد جاءت عملية الانتخابات، التي يخترعها رابين، من اجل نبذ م.ت.ف. واستبدالها بـ ' تمثيل بديل ' ، ويحصل كل هذا في بداية العام ١٩٨٩، في الوقت الذي غيّرت م.ت.ف. مواقفها، وحصلت على اعتراف دولي شبه كامل، بما في ذلك اعتراف الولايات المتحدة التي تجري مع المنظمة اتصالات رسمية ودائمة.

«لقد كان بالامكان اعتبار مشروع رابين مناورة بارعة لو حقق هدف استبدال م.ت.ف. بتمثيل آخر للفلسطينيين. ولكن اسحق رابين يناور في فراغ. فليس لديه، ولن يكون لديه، شركاء في الانتخابات، التي يعتبر من أول اهدافها ابعاد م.ت.ف. من على المسرح السياسي، وحرمانها من الاعتراف الذي حصلت عليه من دول العالم، وبصفة خاصة من قبل الفلسطينيين أنفسهم» (**المصدر نفسه**).

وسؤال آخر، لماذا يطرح رابين مشروعه، مع ادراكه، مسبقاً، انه لا يملك الحد الأدنى من النجاح ؟ بدون شك، ان وزير الدفاع قد وصل الى طريق مسدود في محاولته تحطيم الانتفاضة؛ «ويبدو المشروع السياسي كمحاولة لموازنة الاستخدام المفرط للقوة مع طرح بديل سياسي» (داني روبنشتاين، **دافار**، ٢٤/١/١٩٨٩).

ولاحظت الأوساط الاسرائيلية ان بعض المسؤولين الاسرائيليين بدأ يتحدث، رسمياً، عن «عدم الارتياح» ازاء العدد المتزايد من الضحايا، وبصفة خاصة تلك التي تقع بين الاطفال والشبان. وان ما يدعى «تعليمات فتح النار» لم يقلّص عدد الضحايا، بل انه زادها. وأضافت الاوساط تلك، ان مشروع رابين حظي ببعض ردود الفعل الايجابية في دوائر الليكود، وسألت ما هو وجه الغرابة في ذلك، طالما انه لم يتضمّن كثيراً من «مبادىء حزب العمل التي دخل الانتخابات على أساسها، كحزب يبشّر بالسلام بدلاً من تكتل الليكود [ ؟]» (غيفن، **مصدر سبق ذكره**). ورأت الاوساط نفسها ان ما يجعل خطة رابين فاشلة، هو ان هذه الخطة، او ما يشابهها، كان يجب ان تطرح قبل الانتفاضة، وقبل ان تخلق الانتفاضة وضعاً جديداً في «المناطق [المحتلة] وعلى الساحة السياسية». وأكدت ان الخطة تشابه الخطط الاخرى التي تطرح للاستهلاك الداخلي، وهي لا تبدو جديّة، بسبب ان وزير الدفاع يعرضها «كاقتراح شخصي، او مجرّد تفاصيل، دون ان تكون معتمدة من قبل الحكومة، أو على الاقل من قبل رئيس الحكومة، او القائم بأعماله، أو وزير خارجيته» (روبنشتاين، **مصدر سبق ذكره**). والاعتبار الأهم الذي يجعل مشروع وزير الدفاع سلبياً هو ان الانتفاضة «اصبحت تشكّل وضعاً ثابتاً في المناطق [المحتلة] التي يؤيد معظم سكانها م.ت.ف. ويخلصون لها. وما كان سابقاً في متناول اليد، يُشَك في ان يكون مضموناً اليوم. فبدون تدخّل م.ت.ف. لن يكون هدوء، ولن تتحقّق التسوية. وهذا الكلام ليس مريحاً للكثيرين بكل تأكيد، لكنه الحقيقة» (**المصدر نفسه**). وان اتباع أي طريق آخر معناه رغبة اسرائيلية في «ادامة الصراع، والدخول، مجدداً، في قمع الشبان من راشقي الحجارة في المناطق [المحتلة] مع خطر الدخول في حرب شاملة في المستقبل المنظور» (يشعياهو بن ـ بورات، **يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).

## هدف داخلي

وعلى الرغم من السلبيات العديدة التي تضمّنتها خطة رابين ـ حسب اعتقاد بعض الاسرائيليين ـ الاّ ان آخرين رأوا فيها بعض الايجابيات. ففي النهاية، لا بدّ لاسرائيل من «بلورة ' وضع ما ' حتى يضطر العرب الى القول ' لا ' على الرغم من وجود مسار سياسي في الخطة تجاههم: الانتخابات على قاعدة اقليمية لا وظيفية فقط، حيث يستمد المنتخبون صلاحياتهم من مجموع الجمهور الذي يعيش في مناطق فلسطين الموعودة» (تيدي برويس، **دافار**، ٢٣/١/١٩٨٩). والايجابية الثانية، في خطة رابين ـ حسب رأي البعض ـ هي في تأثيرها في الداخل الاسرائيلي، حيث يواجَه وزير الدفاع بانتقادات عديدة، في ضوء سياسة «اليد القوية» التي يتبعها في المناطق المحتلة، وحيث «يتسابق أعضاء الكنيست وبعض الوزراء في تشويه سمعة رابين وخلق اجواء وكأن رابين هو اليهودي السيىء، وهم اليهود الطيبون الليبراليون ـ أنصار السلام» (امنون لين، **دافار**، ٣٠/١/١٩٨٩). وبذلك يتبلور انطباع بأن ليس الليكود فقط من يستطيع صنع السلام. فاذا كان مقبولاً في السابق ان يقال ان الليكود هو الذي كان قادراً على انجاز اتفاقيتي كامب ديفيد، وان يضمن، في الوقت عينه، تأييد المعراخ لذلك، فمن المهم «ان يعرف الليكود انه، بالنسبة [الى الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، اذا ما حاول ان يبدي مرونة تجاه المشكلة الفلسطينية، ومستقبل المناطق [المحتلة]، لن يكتفي المعراخ بتأييد ذلك فقط، بل انه ينجزه أيضاً» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار عينه، اعتقدت أوساط اسرائيلية بأن خطة رابين تهدف الى دفع رئيس الحكومة الاسرائيلية الى الاتجاه الصحيح؛ وهو الاتجاه الوحيد الممكن في هذه اللحظة. واذا لم تقبل هذه الخطة، فان شيئاً ما لن ينجح للتقدم في مسار التسوية في المستقبل المنظور؛ كما ان رابين «يقدّم الى حزبه هدية ثمينة، وهي الأمل الوحيد كي لا يسجّل، في المستقبل، ان [جميع] مبادرات التسوية يقدم عليها المعسكر اليميني الرافض [فقط]» (جدعون سامط ، **هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٩).

## لا بديل من م.ت.ف.

ومهما يكن الأمر، فان الاهتمام الرئيس في التعليقات الصحفية حول خطة رابين تمحورت في محاولة رابين التمييز بين قيادة م.ت.ف. والشعب الفلسطيني في الداخل؛ كقول رابين ان الفلسطينيين يخطئون منذ العام ١٩٤٧، لأنهم لا يملكون زمام أمورهم بأيديهم. فمثل هذا القول يهدف الى «دق اسفين بين سكان المناطق [المحتلة] وم.ت.ف. وهو يثبت ان من يرتكب الخطأ منذ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧ مرّات ومرّات هو الجانب الاسرائيلي بالذات» (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨٩).

ويبدو، كذلك، ان بعض المسؤولين الاسرائيليين لا يزالون يراهنون على ايجاد دور للاردن في المناطق المحتلة، من طريق استخدام بعض الزعامات التقليدية، كرابط بين اسرائيل والاردن. لكن خارطة الزعامات الحالية، «المقيمة بين جنين والخليل، تظهر ان من استخدموا في السابق للذهاب والاياب الى قصر الملك حسين، هم في حالة من الجمود في السنة الاخيرة، وحلّت مكانهم قيادات تبلورت تحت رعاية الانتفاضة المتواصلة. وان الحديث مع القيادات الجديدة هو الذي يضمن الوصول الى الهدوء في المناطق» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، فان شروط رابين التي يضعها للانتخابات في المناطق المحتلة، تهدف الى عزل م.ت.ف. عن مجريات الاحداث في الاراضي المحتلة. ورأت أوساط اسرائيلية نافذة ان هذه الفكرة غير قابلة للتطبيق، ليس بسبب رفض القيادات الفلسطينية المحلية فقط، بل «بسبب ازدياد تضامن سكان المناطق [المحتلة] مع م.ت.ف.». وبناء عليه، فان أي انتخابات، بدون م.ت.ف. «لا تساوي شيئاً. فقادة م.ت.ف... الذين يدخلون عبر البوّابات الرئيسة لصالونات الاستقبال للملوك ورؤساء الدول والحكومات في العالم، حيث بدأت قضيتهم تحظى باعتراف دولي واسع، لن يوافقوا، ولن يسمحوا، أيضاً، بدفعهم الى الواجهة الخلفية، أو الى وضع الزوجة الثانية» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٩). الى ذلك، فاذا كانت خطة رابين مجرد تكتيك محدود، فانها سرعان ما

تتلاشى. أمّا اذا اراد لها رابين ان تكون مشروعاً جاداً، فان أهميتها هي في كونها تتضمن «اعترافاً بفشل الجيش الاسرائيلي في انهاء الانتفاضة. وكل ما تبقى منها، ما هو الّا ستار من الدخان لمشكلة متورطين فيها، ولا نملك الجرأة، ولا نعرف كيف نتغلب عليها» (**المصدر نفسه**).

الّا ان البعض، مع ذلك، ذهب بعيداً في الربط بين تقديم رابين لاقتراحاته والافراج عن رئيس مركز الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، واللقاءات التي أُجريت معه من قبل بعض الاسرائيليين، في اثناء، وبعد، اعتقاله. وقد اعتبرت اقتراحات رابين محاولة للتوفيق بين فكرة الانتخابات، وبين اصرار المرشحين المحتملين في الحصول على موافقة م.ت.ف. حيث يمكّن هذا «المخرج» الطرفين، اسرائيل وم.ت.ف. من المحافظة على قوة المناورة وانقطاع الاتصال بينهما، «وان حقيقة الحوار الاميركي مع م.ت.ف. يؤدي الى [حقيقة] انه حتى بدون موافقة اسرائيلية صريحة، فان خطة رابين، ومثلها أيضاً أفكار بيرس وارنس وشامير، سوف تناقش بين ممثلي [الرئيس] جورج بوش وممثلي عرفات، وسوف تقدّم نتائجها الى الاسرائيليين والفلسطينيين معاً» (**دافار**، ٢٢/١/١٩٨٩). وهنا يجدر السؤال، هل يئس وزير الدفاع الاسرائيلي، حقاً، من ايقاف الانتفاضة، ويريد ان يستبدل الطلقات البلاستيكية والمطاطية بالحلول السياسية ؟

أوساط اسرائيلية مطلعة رجّحت هذا التقويم؛ ورأت ان الحسيني قد ينجح في حل مشكلة التمثيل الفلسطيني، لأسباب اهمها:

- ان اسرائيل ترى فيه زعيماً يملك شرعية من م.ت.ف. وليس بديلاً منها.
- ان الحسيني يحظى بتغطية من م.ت.ف. على خطواته. واذا كان لدى [اسرائيل] تفكير باستخدام الحسيني بديلاً من م.ت.ف. فانها ترتكب خطأ أساسياً. فقد خشيت م.ت.ف. ممّا يسمى قيادة بديلة في المناطق [المحتلة] والتي حاولت اسرائيل خلقها من فترة الى أخرى.
- اذا ما رأت اسرائيل في الحسيني ممثلاً لـ م.ت.ف. دون تجاهل المنظمة التي تدعمه، واذا كانت م.ت.ف. تعتبر الحسيني زعيماً معتمداً وليس شريكاً، هناك أمل في ان يستطيع الحسيني انقاذ الوضع لصالح الطرفين» (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/١/١٩٨٩).

الى هذا، ما هي الديناميكية الممكنة لتطبيق خطة رابين ؟

رداً على ذلك، قالت المصادر الاسرائيلية ان النقاط التي ذكرت آنفاً هي احدى مركّبات هذه الديناميكية الناتجة، أساساً، عن قناعة بأنه «بدون تنسيق وتباحث مع م.ت.ف. لا يمكن تحريك المسار السياسي لحل المشكلة الفلسطينية والانتفاضة في المناطق [المحتلة].

«فقيادة م.ت.ف. برئاسة [ياسر] عرفات تعارض المفاوضات العملية، او السياسية، بين شخصيات من المناطق [المحتلة] وبين ممثلين اسرائيليين رسميين». كما ان اسرائيل ليست على استعداد، حتى الآن، للمفاوضات المباشرة مع قيادة م.ت.ف. وحسب تقدير مصادر مختلفة، يحاول وزير الدفاع «التغلّب على هذه العوائق بالاعتماد على شخصيات فلسطينية من المناطق [المحتلة] تنقل رسائل بين تونس وتل ـ ابيب». وبهذه الطريقة، سوف تكون قيادة م.ت.ف. «شريكاً في مسار، دون ان تشارك فيه بصورة مباشرة؛ وربما يضعف هذا معارضتها للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل، من جهة، وممثلي سكان المناطق [المحتلة]، من الجهة الاخرى» (**يديعوت احرونوت**، ١/٢/١٩٨٩).

## الانتفاضة حقيقة راسخة

أجمعت غالبية الاسرائيليين، ومن ضمنها الأوساط الرسمية، وأولها جهاز الامن، على انه من الصعب انهاء الانتفاضة بالقوة العسكرية، لأنها قد تحوّلت الى «ثروة سياسية هامة والأكثر فاعلية للفلسطينيين. وقد نجح الفلسطينيون، بواسطة الانتفاضة، في اجراء تحوّل في شعاراتهم التاريخية. فهم يبدون كداوود ونحن

نبدو كجوليات. فكل شاب عربي يسقط شهيداً على ساحة الانتفاضة يزيد العبء على اسرائيل، ويتحوّل الى وقود في نار حرب التحرير الفلسطينية» (شيفح فايتس، دافار، ٢٥/١/١٩٨٩). وهذا هو العبء الذي يتصدى له رابين الآن؛ فامّا ان يقبل بوجود دولة فلسطينية او يواصل قمع الشعب الفلسطيني. فوزير الدفاع هو صاحب نظرية «الفصل» بدل نظرية «الاحتكاك» التي ورّطت اسرائيل في حرب لبنان العام ١٩٨٢. والسؤال، لماذا لا يطبّق نظرية «الفصل» على الحدود الشرقية كما طبّقها على الحدود الشمالية، حيث تظهر نظرية «الاحتكاك» فشلاً ذريعاً. «فقوة الجندي في الجيش الاسرائيلي مشلولة؛ ولا تستطيع الدبابات المتطوّرة، ولا الطائرات الحديثة، التغلّب على أبسط الأسلحة، المقلاع + أطفال أقوى من الجنود، والحجر يهزم الرشاش. وتجني سياسة ' الاحتكاك ' ثمارها مرة أخرى. والاستنتاج البسيط الذي يترتب على ذلك هو، مرة أخرى، استخدام منطق رابين، الذي نادى به العام ١٩٨٤ وخلق منطقة فاصلة مناسبة بيننا وبين هؤلاء الذين لا يريدون احتلالنا، لأن الفصل يشكّل أمناً والاحتكاك يعتبر فشلاً» (ابراهام بورغ، هآرتس، ٢٧/١/١٩٨٩).

الى هذا، فان الانتفاضة دفعت الاسرائيليين الى التفكير في ايجاد صيغ عملية للتسوية مع الفلسطينيين. «فقد أثبت سكان المناطق [المحتلة]، بشجاعتهم وصلابتهم، على مدى أربعة عشر شهراً، ما لم تثبته منظمات [الفدائيين] خلال عشرين عاماً من حرب اللاخيار ضد اسرائيل... فمن الواجب على اسرائيل ان تنظر الى الواقع الذي نشأ منذ أواخر العام ١٩٨٧، والى نفسها... وكذلك الى العالم المحيط بها، والذي يتعاظم ضغطه من اجل تسوية النزاع» (أ. شفايتسر، هآرتس، ٢٠/١/١٩٨٩).

وحقيقة أخرى بات يدركها معظم الاسرائيليين، هي انه على الرغم من الاعداد الكبيرة من الشهداء والجرحى والمعتقلين، فان الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة يتمسّك بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً له. وهو يعمل حثيثاً على بناء سلطته المستقلة، شيئاً فشيئاً، في موازاة سلطة الاحتلال. «ويخطىء كل هؤلاء، في طاقم الحكومة، الذين يعتقدون بأن في الامكان التمييز بين المنتفضين في [الاراضي المحتلة] وبين القيادات في الخارج. فالسكان المحليون يقبلون بارادتهم وصاية ' م.ت.ف. تونس '. وقد حوّلوا، بشكل مفاجىء، قيادة م.ت.ف. وأظهروها محركاً للانتفاضة، شأنها في ذلك شأن الاعتراف العملي بـ م.ت.ف. ممثلاً للفلسطينيين، سكان المناطق [المحتلة]» (فولص، هآرتس، ١٠/٢/١٩٨٩).

ويبدو لكل مراقب، ان السلطة الاسرائيلية في الضفة والقطاع ليست أحادية الجانب. فالى جانبها تتبلور سلطة فلسطينية على أمل ان يتم «طرد الجيش الاسرائيلي. وهي مؤهلة لوضع السكان [الفلسطينيين] في سياق سياسي»، ويوجد، من الناحية العملية، نوعان من السلطات في المناطق المحتلة؛ فاذا كانت السلطة الاسرائيلية تستطيع تفريق التظاهرات، وملاحقة راشقي الحجارة، وغلق البيوت وفرض العقوبات، الّا انها «شبه سلطة من الناحية السياسية. وفي المقابل، فان السلطة [الفلسطينية] غير الرسمية هي السلطة الحقيقية...

«ونظراً الى ذلك، لا معنى لأن يعود رئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير المالية الى اطلاق التصريحات بأنهم لن يتحادثوا مع م.ت.ف. وان استمرار تجاهل [المنظمة] ممكن، لكن بثمن استمرار الانتفاضة وزيادة القمع وتشويه سمعة اسرائيل لدى الرأي العام العالمي. لكننا لن نصل الى الحل السياسي بفضل هذا التجاهل. وان محاولة الالتفاف حول ' م.ت.ف. تونس ' مصيرها الفشل.

«والسؤال هو، اذاً، كم من الوقت تستطيع اسرائيل الاستمرار بدفع الثمن الآخذ بالازدياد، داخلياً وخارجياً. وقد يصبح غير محتمل غداً، وبعد غد. ان حكومة واعية لا تنتظر حتى ذلك الوقت، حين تصبح ' أزلية اسرائيل ' كذبة أخرى» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن

# المستوطنون والانتفاضة

كان الاستعمار الاستيطاني، ولا يزال، منطلقاً مركزياً في العمل الصهيوني، خصوصاً في شقه اليهودي الذاتي؛ اذ تمّ اعتماده سبيلاً الى تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين. فالصهيونية حوّلت اليهودية من رابطة دينية روحية، شأنها شأن سائر الاديان، الى رابطة «قومية» عنصرية، وادّعت بأن «المسألة اليهودية» مسألة «قومية»، وبالتالي، فقد طرحت لها حلاً «قومياً» يقوم على أساس بناء «دولة قومية»، زاعمة انها بذلك تنهي تلك المسألة، أي ان «الدولة القومية» تحل «المسألة القومية». ومثل هذه الدولة لا يقوم الّا بالاستيطان، لكون المجموعة البشرية التي تشكّل العامل الديمغرافي فيها تنطلق من نقطة الصفر في العلاقة بالارض المعنيّة التي تشكل العامل الجغرافي في الكيان السياسي المزمع اقامته.

وفي السياق ذاته جاء الاستيطان الاسرائيلي، في الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، على رأس المهام المركزية لحكومات «المعراخ» المتعاقبة على السلطة حتى العام ١٩٧٧. فقد أولته اهتماماً خاصاً تجلّى في: البرامج الحزبية والانتخابية؛ والقرارات والتصريحات الرسمية؛ والخطط والميزانيات المتعددة التي طرحت خلال هذه الفترة؛ كما تجسّد هذا الاهتمام في جملة الممارسات الفعلية على أرض الواقع، كمصادرة الاراضي العربية واقامة المستوطنات اليهودية عليها، وتوسيعها، وتدعيمها.

ومع تولّي «الليكود» سدة الحكم في أيار ( مايو ) ١٩٧٧، شهدت المناطق العربية المحتلة نشاطاً استيطانياً ملحوظاً عكس وجهة نظر الليكود تجاه المناطق المحتلة ومستقبلها السياسي. وعلى الرغم من تأييد زعماء الليكود للاستيطان الشامل في المناطق المحتلة كافة، فان تركيز جهدهم، في الاستيطان، كان، بصورة أساسية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك بعدما شهدت منطقتا رفح وسيناء تطورات جديدة جاءت في اعقاب زيارة أنور السادات لاسرائيل في العام ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة الصلح في ١٩٧٩/٣/٢٦. فقد أتاح هذا المناخ الجديد لحكومة الليكود ان تطلق يدها باتجاه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وتزرع فيهما المستوطنات اليهودية في أماكن جديدة كانت حكومات المعراخ تتجنّبها، لاعتبارات سياسية وديمغرافية.

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، بدأ الركن الاساسي من اركان المشروع الصهيوني (الاستيطان) يزداد تدهوراً وانهياراً. فالمستوطنون يتعرّضون، من جهة، لضغوط الانتفاضة، ويدخلون، من جهة أخرى، في «صدامات» مع الجيش، الذي يعتبر هو الآخر احد الاركان الاساسية والهامّة في المشروع الصهيوني. وعلى الرغم ممّا يوفره هذا الجيش من حماية وأمن، في غالبية الاحيان، للمستوطنين اليهود في الارض المحتلة، فان الصدامات التي تقع، من حين الى آخر، والتي كان آخرها المواجهة التي وقعت عند تقاطع مستوطنة ياكير في الضفة الفلسطينية، لدى اقامة المستوطنين نصباً تذكارياً، تخليداً لمستوطن قتل بأيدي عرب، تخلق فجوة كبيرة وواسعة بين ركيزتين اساسيتين في المشروع الصهيوني، الامر الذي يستنتج منه، بصفة عامّة، تراجع هذا المشروع بشكل كبير، وبالذات في زمن الانتفاضة.

لهذا، فان المستوطنين يُعتبرون أشد الفئات الاسرائيلية حرصاً على اجهاض الانتفاضة، التي تقض مضاجعهم وتربك مشروعاتهم ومخططاتهم، وتعلن رفض سكان المناطق الفلسطينيين التسليم بوجودهم.

## البنية التحتية الامنية للمستوطنات

في اطار الفكر الاستراتيجي لاقامة المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، تمّ التركيز على اقامة اربعة مراكز طوارىء داخل هذه المستوطنات: الاول في مستوطنة آلون موريه؛ والثاني في مستوطنة شيكد (بالقرب

من جنين)؛ والثالث في مستوطنة كرني شومرون؛ والرابع في مستوطنة اريئيل. كل مركز من هذه المراكز الاربعة يقدم الخدمات الامنية الى المستوطنات المجاورة.

المركز، هو منشأة عسكرية بكل ما في الكلمة من معنى، باستثناء حقيقة وجوده في منطقة مدنية. يتواجد المركز، بشكل عام، بالقرب من المجالس الاقليمية، ويدار من جانب أفراد من الجيش، معظمهم، اذا لم نقل جميعهم، رجال الدفاع الاقليمي، وجميعهم من سكان المنطقة الذين يؤدون خدمتهم في الاحتياط في اطار نظام الدفاع الاقليمي.

يشتمل كل مركز على جهاز اتصال متطوّر ومجموعة من الخرائط اللوجستية، ولائحة رموز وارقام هواتف تعمل ٢٤ ساعة يومياً. قادة هذه المراكز ذو تأهيل عسكري لا يقل عن مستوى رقيب عمليات تنفيذي في الجيش الاسرائيلي. وفي المستوطنات التي بجوار المركز، توجد في حوزة مسؤولي الامن اجهزة اتصال متحركة مثبّتة على السيارة؛ كذلك هناك شبكة اتصالات مباشرة بين المستوطنات (**ملحق يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).

في معظم المستوطنات، يشغل مناصب ضباط الامن ضباط (احتياط) خريجو الوحدات القتالية، بعضهم قادة سرايا وقادة كتائب وما فوق.

تسليح المستوطنات، على غرار اجهزة الاتصال، يصل من الجيش، والمستوطنون يوقعون على استلام الاسلحة من وحداتهم. الاسلحة، في الاساس، بنادق م ـ ١٦ وعوزي. وفي كل مستوطنة يوجد مخزن للسلاح.

في المستوطنات الكبيرة يلقى واجب الحراسة على اعضاء المستوطنة، وفقاً للمناوبة الالزامية؛ اما المستوطنات الصغيرة، فيقوم جنود احتياط بمهام الحراسة فيها (**المصدر نفسه**).

في عدد من الاماكن، تحتوي المراكز على خدمات طوارىء: سيارات اسعاف، وسيارات اطفاء، وسيارات ذات سرعة عالية. وفي أعقاب الانتفاضة، أُقيم مركز خاص مدني، على اتصال دائم مع المراكز العسكرية كافة. يقوم هذا المركز بتقديم التقارير الى المراكز كافة حول مواقع الحوادث (رشق الحجارة أو الزجاجات الحارقة)، وغلق تقاطع الطرق من جانب السكان العرب، او وجود نقاط تفتيش من جانب جنود الجيش الاسرائيلي. كذلك يستلم المركز معلومات من المسافرين على الطرق، وفي حالة الضرورة يطلب المساعدة، أيضاً (**المصدر نفسه**).

## ميليشيا مسلّحة

مع دخول الانتفاضة عامها الثاني، وتجذّرها، وتطورها في اتجاه المزيد من التضييق على حركة المستوطنين في المناطق المحتلة، وعدم قدرة الجيش الاسرائيلي على اخماد جذوتها، او دفعها الى حالة التعايش الممكن، أنشىء جهاز من المستوطنين، يعمل بشكل منهجي ومنظّم للقيام بدوريات ردع، واعمال انتقامية، ومذابح منظّمة ضد سكان القرى العربية المجاورة.

القاعدة الاساسية لهذه الميليشيا المدنية، غير القانونية، أُنشئت في مستوطنة اريئيل. وقد كُشف عن هذه الظاهرة، لأول مرة، في الحادي عشر من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، في الحادث الذي وقع على تقاطع ياكير.

اسلوب عمل هذه الميليشيا مبني بحنكة فائقة. يتمّ التجنيد للعملية عبر اطلاق عدد من السيارات صفارات الانذار، وتدعو المستوطنين الى الخروج بقوافل كبيرة تسير نحو الهدف ـ القرية. بشكل عام، لا يصطدم رجال الميليشيا بجنود وقادة الجيش الاسرائيلي، ونساؤهم يقمن بتقديم القهوة والكعك الى الجنود، لكي لا يعيقوا تنفيذ المهمة (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨٩).

لقد استحوذت أنشطة المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة على اهتمام وسائط الاعلام الاسرائيلية بشكل لم يسبق له مثيل، منذ الكشف عن جرائم العصابة الارهابية اليهودية في العام ١٩٨٤.

لا يجري الحديث عن احداث متفرقة. فحين تتراكم الاحداث، التي تندرج في اطار واحد، تتحوّل الى

ظاهرة. ظاهرة آخذة بالتجذّر، ويصعب على قوات الامن، وزعماء المستوطنين كذلك، السيطرة عليها. لقد أقام المستوطنون لأنفسهم جيشاً خاصاً يعمل وفقاً لمفهومهم. وهم يقرّرون متى يهددون جيرانهم العرب، ومتى يعاقبونهم وينتقمون منهم. ومجرّد الاطلاع على عدد الحوادث التي وقعت خلال كانون الثاني ( يناير ) الماضي، في الضفة الفلسطينية، يثبت ان تجاهل هذه الظاهرة يخفي وراءه كارثة كبيرة (آفي بنياهو، «تشكيل قوة منظمة من المستوطنين»، **المصدر نفسه**).

وفي هذا السياق، بعث عضوا الكنيست، يوسي ساريد ودادي تسوكر، بمذكرة الى المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، ابلغاه فيها بأن ثمة، الآن، ميليشيا مسلّحة من المستوطنين تعمل في الضفة، وتقوم، يومياً، بأنشطة منظمة من العقاب والتخويف والانتقام من السكان العرب؛ وان هذه الميليشيا مؤلفة من كتائب محلية تنسّق الانشطة المختلفة فيما بينها؛ وان في حوزتها وسائل قتالية متنوعة، مثل السيارات واجهزة الاتصال المتطورة واجهزة الانذار؛ وان معظم هذا العتاد مصدره الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، اعترف نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، اللواء اهود براك، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست بأن هناك بعض الاحداث غير القانونية ينفّذها بعض المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، وان ليس هناك وسيلة للتنسيق بين الجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود. غير انه نفى وجود ميليشيا مسلّحة يهودية في المناطق المحتلة.

وفي الجلسة ذاتها، تمسّك عضو الكنيست، ساريد، بنصّ المذكرة التي بعث بها الى المستشار القانوني بخصوص وجود ميليشيا مسلّحة من المستوطنين اليهود؛ وأضاف ان هذه الميليشيا تقوم بتدمير ممتلكات السكان العرب وتعتدي على كرامتهم، وانه اذا لم يعمل الجيش على حل هذه الميليشيا، فسوف تعمل هي على حل الجيش (**دافار**، ١٥/٢/١٩٨٩). ومن ثمّ، عاد ساريد فاقترح على نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، براك، تقديم تقرير كامل حول تمأسس ميليشيا مسلّحة بين المستوطنين، وحول طرق وأساليب عملها، وحول الاوقات المحددة لاعتداءاتها على القرى العربية. وسأل ساريد: اذا كان براك لا علم له بوجود ميليشيا، ماذا يعلم، اذاً، عن اوضاع المناطق المحتلة ؟

أمّا عضو الكنيست يوفال نئمان (هتحياه)، فقد اقترح على وزير الشرطة الاسرائيلية تأسيس ميليشيا من بين المستوطنين، لكي تقوم بأعمال الشرطة داخل المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٦/٢/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتب احد الصحافيين تقريراً حول السمات الاساسية لميليشيا المستوطنين (قاعدتها، وموارد استمرارها، واخطارها)، جاء فيه:

«اولاً: لا بد، باديء ذي بدء، من الاشارة الى ان الانتفاضة، بما حقّقته من انجازات سياسية كبرى، وبصمودها في وجه القمع الاحتلالي وبتحويل حياة المستوطنين الى جحيم، تشكل سبباً أساسياً في استعار التسيّب الاستيطاني العدواني... لأن التسيّب يعود تاريخه الى لحظة بدء الاحتلال... وليس ادل على ذلك من ظهور العصابة الارهابية اليهودية في مطلع الثمانينات، والجرائم المشينة التي نفّذها المستوطنون طوال سني الاحتلال كلها.

«ثانياً: نشاط المستوطنين يرتبط عضوياً، ولا يمكنه ان يستمر الاّ بنشاط قوات الاحتلال.

«فعلى سبيل المثال، أقام رفائيل ايتان، حين كان رئيساً لاركان الجيش الاسرائيلي، ' مناطق دفاع ' اووحدات دفاع اقليمي قوامها المستوطنون المسلّحون والمزوّدون بأجهزة من الجيش الاسرائيلي. ولعل ما سمي ' فرقة يهودا ' التي نفّذت سلسلة من الجرائم والانتهاكات ضد المواطنين العرب في منطقة الخليل، والتي كان قوامها جنود احتياط من المستوطنات الواقعة في المنطقة، لأكبر دليل على الترابط العضوي بين الجيش وميليشيا المستوطنين...» (فريد عانم، **الاتحاد**، حيفا، ١٧/٢/١٩٨٩).

أما اليوم، فالامور اوضح بكثير. فلا يكاد يمرّ يوم الاّ ويفيد شهود عيان بأن قوات من الجيش

الاسرائيلي زوّدت المستوطنين، خلال حملات المذابح المنظّمة التي ينفذونها، بالحماية، وشنّت، في غالب الاحيان، اعمال بطش وحملات اعتقال مكمّلة لغزوات المستوطنين. هذا فضلاً عن حقيقة ان الاسلحة والاجهزة العصرية التي يستخدمها المستوطنون مأخوذة، كلها، من مخازن الجيش الاسرائيلي. ولا شك في ان البروفيسور ايهود شبرينتساك عنى هذا الامر بالذات، حينما قال: «ويستطيع الجيش ان لا يعمل شيئاً، ايماناً منه بأن المستوطنين انما ينفّذون، عملياً، جزءاً من عمله هو» (**حدشوت**، ١٤/٢/١٩٨٩). وأضاف، ان في امكان الجيش وضع حد لظاهرة ميليشيا المستوطنين، باعتقال قادتهم. فلماذا لا يفعل ؟

ثالثاً: المستوطنون يتلقّون، في نشاطهم الارهابي المنظّم، دعماً واسعاً من الحكومة والاحزاب اليمينية المتطرفة، بدءاً باغراقهم بالاموال والامتيازات والتسهيلات، مروراً باعتبارهم «شباناً ممتازين» (من أقوال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، حين تحدث عن اعضاء «التنظيم الارهابي السري» (**المصدر نفسه**).

يتقاطع مع هذا الرأي، في بعض النقاط، رأي معلق آخر، حيث اعترف بوجود نشاط معاد من جانب المستوطنين ضد السكان العرب في المناطق المحتلة؛ لكنه قال ان هذا النشاط ليس سرياً، ولا يمكن تشبيهه بنشاط اعضاء «التنظيم الارهابي السري»، الذي ظهر في بداية الثمانينات، بل هو علني، على الاقل في الوقت الراهن. قال: «في الذكرى الثانية للانتفاضة، يمكن الاشارة، ايضاً، الى قيام انتفاضة يهودية. لم يعد ثمّة كبح للعواطف، ولا ضبط للنفس. لكن، مع هذا، لا نستطيع القول ان هناك حركة سرية أخرى، على الاقل حالياً.

«الصورة المرتسمة، الآن، هي ردود فعل يهودية علنية، ليست سرية تماماً، يشارك فيها مئات اليهود، اسبوعياً. فبعد خمس سنوات على اعتقال اعضاء الحركة السرية اليهودية الاولى، تدهورت العلاقات بين المستوطنين والجيش الاسرائيلي، كما ارتفع عدد حوادث الصدام الجسدي المباشر بين المستوطنين اليهود والسكان العرب في المناطق [المحتلة].

«أنشطة المستوطنين، في أساسها، ليست سرية، بل علنية. لا يوجود وسط واحد يقوم بالتنسيق بين المستوطنات كافة. القرارات تتخذ بشكل فردي، شخص شخص، مستوطنة مستوطنة، وفقاً للميول والمعتقدات. وتدريجياً، اخذ يتبلور نموذج عمل وفقاً للمناطق: لجان أمنية، هيئات، مراكز؛ ونجد ذلك من الاوصاف للتنظيم. الجامع المشترك فيما بينها جميعاً هو الطابع المحلي. وما ينقصها هو الاساس الديني الاكليركي، الذي كان يربط يهودا عتسيون ومناحيم لفني ورفاقهما ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، للقيام بالاعمال الانتقامية في القرى العربية المجاورة للمستوطنات اليهودية.

«اما الآن، وفقاً للنموذج المجسّد، يتضح ان التركيبة البشرية للجان، على غير صعيد، ترتكز، في الاساس، على رجال ما يسمى ' خمس دقائق عن كفار سابا ' ، الذين جاءوا الى هذه المنطقة بحثاً عن نوعية أفضل للعيش والسكن الرخيص» (نداف شرغاي، «ليست حركة سرية»، **هآرتس**، ١٧/٢/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، استعرض آخر دور المستوطنين اليهود في قمع الانتفاضة في المناطق المحتلة، مروراً بالدعم والمساعدة والحماية من جانب حكومة اسرائيل بشكل يصعب وصفه. كتب: «ان الصدام الذي وقع الاسبوع الماضي بين الجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود في الضفة، يحتمل ان يثير الانطباع ان معسكر ' أرض ـ اسرائيل ' يمرّ بضائقة. العرب يتعدّون على السكان اليهود في المناطق [المحتلة] وجهاز الامن الاسرائيلي غير قادر على الدفاع عنهم.

«هذه الصورة مزيّفة. المستوطنون، من مجموعات اليمين الاسرائيلي كافة، يحصلون على مساعدة وتأييد وحماية من جانب حكومة اسرائيل، بنسبة لا يمكن وصفها. ليس فقط لا يمكن اعتبارهم ضمن المجموعات المضطهدة داخل المجتمع الاسرائيلي، بل انهم يقفون على رأس سلّم المفضلين. يحصلون على تغطية سياسية قوية جداً، ويحصلون على تسهيلات اقتصادية بعيدة المدى، وتسهيلات أخرى في قطاع الخدمات الحكومية والشعبية. الجيش الاسرائيلي يرصد مبالغ ضخمة لحمايتهم. واذا كان هذا غير كاف، فان الجهاز

القضائي المدني، والعسكري، يتصرّفان نحوهم بتسامح. والحقيقة ان باستطاعة المستوطنين فعل ما يحلو لهم من الاذى تجاه السكان العرب في المناطق المحتلة، دون حسيب اورقيب. ومقابل هذه المساعدة والدعم الحكومي، وفي الاساس التسامح القضائي ازاءهم، تبرز المحظورات التي يفرضها جهاز الامن على رجال حركة ' السلام الآن ' في المناطق [المحتلة]» (داني روبنشتاين، «على رأس سلّم الأفضليات»، **دافار**، ١٧/١/١٩٨٩).

## نشاط المستوطنين

تعددت أنشطة المستوطنين في محاولاتهم الوقوف في وجه الانتفاضة في المناطق المحتلة، وتركزت في مجالين، دعائي وعدواني.

على الصعيد الدعائي، عقد زعماء المستوطنين لقاءات عدة مع القادة السياسيين والعسكريين، في محاولة لحثّهم على استخدام مزيد من العنف ووسائل القمع ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، من جهة، والقيام بعقد مؤتمرات صحافية، وتوزيع المنشورات، لتجنيد الرأي العام وراء مطالبهم، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، طلب زعماء المستوطنين من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، تغيير بعض كبار ضباط الجيش الاسرائيلي العاملين في المناطق المحتلة، الذين فشلوا في اخماد الانتفاضة. وقد تظاهر العشرات منهم عند منزل شامير في القدس، وقالوا انهم يتعرّضون، منذ فترة طويلة، لخطر دائم، وطالبوا بالقضاء على الانتفاضة (**معاريف**، ٢٥/١١/١٩٨٨).

وفي وقت لاحق، عاودوا الكرة، وكان بينهم، هذه المرة، ضابطان، عميد ومقدّم، في الجيش، وتقدموا بطلب الى الحكومة وجهاز الامن طالبين تشديد سياسة الامن في المنطقة ووضع نهاية للانتفاضة. كذلك اتهموا قيادة الجيش بتقديم تقارير خاطئة ومضلّلة حول حوادث مهاجمة المستوطنين؛ كما اتهموا وزير الدفاع، اسحق رابين، بعدم اصداره تعليمات صارمة تقضي بتصفية الانتفاضة، «لأنه معنيّ باستمرارها» كما زعموا (**هآرتس**، ١/١٢/١٩٨٨). ومن ثمّ عادوا واجتمعوا برئيس الاركان الاسرائيلية، اللواء دان شومرون، وتقدموا اليه باقتراح يقضي بانشاء مجلس عمل مشترك ودائم من ممثلي المستوطنات وقادة رفيعي المستوى في الجيش من العاملين في المناطق المحتلة، للتعاون على حلّ المشاكل في المنطقة. وقد وعدهم رئيس الاركان بدرس اقتراحهم، بشكل ايجابي (**عل همشمار**، ٢١/١٢/١٩٨٨).

وانطلاقاً من تطلّع زعماء المستوطنين الى القضاء على الانتفاضة، ومطالبة الجيش بتعهد ذلك، ارتأوا ان الاجراءات العقابية الجديدة، التي اتخذها الجيش الاسرائيلي مؤخراً، غير كافية، وطالبوا بالمزيد من هذه الاجراءات. فقد عقد مجلس مستوطنات الضفة والقطاع جلسة خاصة، بتاريخ ١٧/١/١٩٨٩، حول السياسة الامنية الجديدة، أعرب اعضاء المجلس، خلالها، عن عدم رضاهم عن تلك الاجراءات، التي اعتبروها «محدودة ومتأخرة جداً» (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١/١٩٨٩). وارتأى المجلس ان على رئيس الحكومة ووزير الدفاع ومجلس الوزراء المصغّر اعداد خطة شاملة، تتضمّن العديد من الاجراءات التي من بينها: ايقاف نشاط بؤر التحريض؛ وطرد رؤساء المحرّضين؛ وغلق الصحف؛ وطرد كل الاشخاص المفرج عنهم، الذين يعتبرون أكثر العناصر تحريضاً في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، قال شلومو فيلبر، في مؤتمر صحافي عقد في القدس، خلال تلخيصه الاوضاع، بمناسبة مرور عام على انطلاقة الانتفاضة: «نحاول التوضيح للشعب الذي جزء منه لا يريد ان يفهم ان هذه حرب أخرى من حروب اسرائيل. حرب دون دبابات ومدفعية وكاتيوشا على جبهة هنا هذه المرّة، تدور رحاها في مسيرة حياتنا اليومية. هدفهم [الفلسطينيين] تحطيم معنوياتنا والتسبّب بترك المنطقة، لكي تتوقف المستوطنات عن النمو ويحدث الجمود. ولهذا نتبع تكتيكاً يمكّن المستوطنات من الاستمرار بالحياة العادية» (**ملحق يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).

لقد وصل نشاط المستوطنين الاعلامي ذروته، حين بعث المبادرون الى اقامة «دولة يهودا» في الضفة

الفلسطينية وقطاع غزة برسالة الى المستشار القانوني للحكومة، اكدوا له فيها ان «ليس في نيّتهم الغاء سيطرة دولة اسرائيل على الضفة والقطاع؛ وان هدفهم هو تطبيق اسرائيل سيادتها على اجزاء ' أرض ـ اسرائيل ' كافة التي في ايديها... وانه من نافل القول انه في اللحظة التي تسري فيها السيادة اليهودية، فسوف نمتزج، برغبتنا، مع دولة اسرائيل. نحن مواطنون محافظون على القانون، ونعلن، بهذا، ان الامر ليس تمرّداً. لكن توجد هنا صهيونية، ويوجد اصرار على تنفيذ تعاليم الرب» (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٨٩).

وفي خطوة لاحقة، وصل الى فندق بلازا، في القدس، عشرات المستوطنين، بصفتهم مندوبين الى المؤتمر الاول لـ «دولة يهودا». وقد جلس على المنصة اعضاء حركة «كاخ» برئاسة الحاخام مئير كهانا. وقد أُلقيت الخطب الحماسية حول «هذه اللحظة التاريخية الهامة». وقد غطّت وسائط اعلامية واسعة الحدث. غير ان الخطب لم تأت بجديد سوى التعهّد باقامة «دولة يهودا»، في حال قيام «أي حكومة خائنة ومتخاذلة» باعادة اجزاء من الضفة وقطاع غزة الى «أيدي غريبة».

وفي نهاية المؤتمر، انتخب الحاخام كهانا رئيس شرف لـ «الدولة». كذلك انتخب كهانا، باقتراع علني، ممثّلاً لـ «دولة يهودا» في العالم، وكلّف بنقل رسالتها الى الطوائف اليهودية في الخارج (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٨٩).

من جهة أخرى، نوّه مراسل صحيفة «عل همشمار» بأن قراراً بمثل هذه الروحية قد اتخذ، في العام ١٩٨٥، من قبل مجلس مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واثار عاصفة شعبية؛ في حين لم يطالب المستوطنون باقامة دولة جديدة، لكنهم اعلنوا انهم سوف ينظرون الى أي حكومة في اسرائيل تقوم باعادة اجزاء من «أرض ـ اسرائيل الكاملة» الى «أيدي غريبة» على انها حكومة غير قانونية.

وفي أعقاب هذا التصريح، حذّر المستشار القانوني للحكومة، آنذاك، من عدم شرعية المجلس؛ لهذا اضطر المجلس الى التراجع عن اعلانه بعد بضعة أيام (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة لبعث الروح في «الدولة اليهودية الجديدة»، قام احد زعماء المستوطنين بجولة على شوارع مدينة القدس، عارضاً على المارّين ورقة عمل تتحدث عن الفكرة، مطالباً بالتوقيع عليها. وممّا جاء فيها: «دولتنا اليهودية تقام، فقط، على اجزاء البلاد التي تتخلّى عنها اسرائيل. ففي البداية، سوف نسيطر على تلك الاجزاء، ومن ثم نعود ونتوحّد مع اسرائيل» (**ملحق يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).

وتتويجاً لنشاطهم الاعلامي، عقد رؤساء مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اجتماعاً بحثوا خلاله في الاوضاع في المناطق المحتلة بشكل عام. وفي ختامه أُصدر البيان التالي: «يقرر المجلس ان الواجب الاخلاقي الاسمى لكل حكومة هو الاهتمام بأمن وسلامة مواطنيها... لهذا يدعو المجلس حكومة اسرائيل الى اصدار أوامر للجيش الاسرائيلي لايقاف عمليات الاضرار بالنفس والممتلكات. ان أي اجراء يقيّد أيدي قوات الامن عن قيامها بالدفاع عن الجمهور في ' أرض ـ اسرائيل ' ، هو غير اخلاقي، ويسيء لسمعة الدولة ومستقبلها.

«يبعث المجلس بتحياته الى المضربين عن الطعام في صفوف المستوطنين، ويعلن ان الاضراب حقق انجازات هامّة في مجال الامن والاستيطان. لذا، يوصي المجلس بايقاف الاضراب عن الطعام وبالابقاء على الاعتصام في المنطقة. ويدعو المجلس الادارة الى المبادرة والقيام بأنشطة في مجال الامن والاستيطان والاعلام. كما يدعو المجلس اعضاء المستوطنات وسكان اسرائيل الى الوقوف صفاً واحداً للحؤول دون التخلّي عن اجزاء من ' أرض ـ اسرائيل ' » (**هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، علّق مارك غيفن على نشاط المستوطنين الاعلامي، فكتب: «لقد باتت تتبلور بين المستوطنين في [الضفة الفلسطينية]، مؤخراً، نواة ليمين همجي ومجنون. فكلما اتضح اكثر فأكثر انه لن يكون هناك مناص من تسوية سياسية تضع حداً لتطلعات السيطرة اليهودية على المناطق [المحتلة]، من خلال طرد، او قمع، السكان المحليين، كلما زاد الميل الى القيام بمغامرة وتطرف، وخلق بؤر اصطناعية للدخول في مواجهة مع قوات

الامن. وبالنسبة الى هذا اليمين المجنون، لم يعد الليكود هو الواجهة التي يمكن الاعتماد عليها؛ كما بات يطلق على شامير اسم ' خائن ' ؛ وهو، بدوره، اطلق على المستوطنين اسم ' مجانين ' ... والواقع ان غوش ايمونيم قد خاب أملها في الليكود، وبالذات في اسحق شامير. فالليكود ـ في نظر بعض المتحدثين باسم غوش ايمونيم ـ اصبح حزب وسط، ولا يمثّل، كثيراً، المعسكر القومي...» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتب آخر: «يقام أمام عيوننا كيان جديد؛ كيان للمستوطنين. وهذا الكيان يعدّ نفسه لخوض حرب حول [الضفة الفلسطينية]. لن تكون هذه الحرب حرباً ايديولوجية، او سياسية. لقد يئسوا، منذ زمن، من قدرتهم على جذب الجماهير الى الفكرة المجنونة، والتضحية بكل شيء، بما فيه النظام الديمقراطي وسلطة القانون على مذبح التمسّك بالمناطق [المحتلة]. وكلما امعنوا النظر الى الواقع الدولي، والى اصرار المنتفضين في المناطق [المحتلة]، تتعالى اصواتهم لتنظيم أنفسهم، ليس بالضرورة عبر التفكير بقوانين اسرائيل، بل، على العكس، هناك مؤشرات كثيرة تشير الى حركة سرية جديدة وتكديس السلاح؛ وكل هذا يتم تحت سمع وبصر اوساط الامن، التي باتت تخشى العمل ضدهم وفقاً للقانون» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٩).

شاركه في هذا الرأي، مارك غيفن، حيث كتب: «في هذه الايام، يقام حكم ذاتي في الضفة [الفلسطينية]. القصد ليس ذلك الحكم الذاتي الذي يحاول شامير اغراء الفلسطينيين به... مقابل التنازل عن حق تقرير المصير... وعن حلمهم بانهاء الاحتلال الاسرائيلي، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من مناطق ' الوديعة ' ، أي الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة.

«بدلاً من هذا، ودون أي قرار رسمي، تقام سلطة ذاتية للمستوطنين. وقد تمّ الامر على مراحل، ومن خلال استغلال ضعف السلطة المركزية، أي سلطة قوات الامن الاسرائيلية، التي، وفقاً لميثاق جنيف، تتحمّل مسؤولية ما يحصل في المناطق [المحتلة]. ومن وجهة نظر أوساط مسلّحة بين المستوطنين، الذين يسمع صوتهم في هذه الأيام، فان هذه المنطقة محتلة من قبل الفلسطينيين.

«في المرحلة الاولى، حاولوا امتحان حكومة شامير، فقاموا بتنظيم التظاهرات والاضراب عن الطعام... لكي يؤكدوا مسؤوليته، ومسؤولية حكومته، عن تدهور الوضع الامني في الضفة...

«المرحلة الثانية، ضعضعة مكانة قوات الامن والجيش الاسرائيلي والشرطة في المناطق [المحتلة]، حيث يعتبرون ان حرب الجيش الاسرائيلي ضد الانتفاضة، التي ذهب ضحيتها مئات الضحايا وآلاف الجرحى وعدد مشابه من المعتقلين في معسكرات الاعتقال، هي بمثابة افلاس لقوات الامن. وحسب اعتقادهم يمكن، ويجب، القضاء على الانتفاضة بالضربة القاضية» (**المصدر نفسه**).

## الممارسات العدوانية

من ابرز الآثار التي فرضها واقع الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة اعادة احياء «الخط الاخضر»، أي حدود العام ١٩٦٧، التي شطبت خلال مراحل الاندماج المبرمج بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وبين المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، حيث اصبح وجود المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع مرتهناً بتواجد الجيش الاسرائيلي المكثّف والدائم في هذه المناطق. فعلى أرضية الممارسات الاستفزازية والعدوانية من جانب المستوطنين اليهود على السكان العرب الفلسطينيين، وعلى ممتلكاتهم، خلال مسيرة الانتفاضة، اصبحت امكانية التعايش بين المستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين في حكم المنتهية داخل هذه المناطق. يضاف الى ذلك، وقوف الجيش الاسرائيلي، بشكل شبه دائم، الى جانب المستوطنين وعدم ردعهم بالقدر الكاف، الامر الذي شجّعهم على الاستمرار في ممارساتهم القمعية والوحشية التي وصلت ذروتها باطلاق نيران اسلحتهم على الاطفال والنساء والشبان والشيوخ العرب.

وفي هذا الصدد، أشارت عضو الكنيست حايكا غروسمان (مبام)، في رسالة بعثت بها الى وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، الى ممارسات المستوطنين، التي تدفع الى استفزاز العرب وتحريضهم على القيام

بتظاهرات، ممّا يعرّضهم للضرب وكسر عظامهم وجرحهم وقتلهم على أيدي جنود الجيش الاسرائيلي (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٢/١١)، ممّا حدا بوزير الدفاع، رابين، الى توجيه نقد الى العناصر المتطرفة من المستوطنين؛ اذ قال ان «نتيجة العمليات التي يقومون بها مدمّرة، لأنها تؤجج النشاط العربي العنيف، وتوحّد صفوف السكان العرب» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/١٠).

اضافة الى ممارسات القمع والبطش والقتل التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي والمستوطنون اليهود ضد الفلسطينيين، وقعت حوادث غامضة مجهولة الهوية، ذهب ضحيّتها أطفال صغار. وقد كشف عن هذه الاحداث عضوا الكنيست، دادي تسوكر ويوسي ساريد، في الرسالة التي بعثا بها الى وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين. وقد تضمّنت الرسالة قائمة بثلاث عشرة حادثة من هذا النوع، منذ بداية الانتفاضة وحتى اليوم. وكانت نتائجها استشهاد طفلين واصابة الباقين بعجز، بدرجات مختلفة.

وفي معظم الحوادث، قال المصابون وابناء عائلاتهم ان مواد تخريبية انفجرت، او ان جسماً مشبوهاً القي باتجاههم من داخل سيارة. وقد وقع اثنا عشر حادثاً في ثلاث أماكن: قباطية، وطمّون، وتياسير.

وقد طالب تسوكر وساريد باجراء تحقيق اساسي في الاحداث كافة، لكي يقرّ، بشكل رسمي ودقيق، من يقف وراء هذه الحوادث التي تسبّبت بكوارث كبيرة. وقد ارفقوا بالرسالة قائمة مفصّلة تحدد مكان وقوع كل حادث، واسماء الاشخاص الذين اصيبوا (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٢/١٦).

صلاح عبدالله

# شيزاف؛ موت البدوي الحقيقي الأخير

تسور شيزاف، **نمر في الجبال**، تل ـ أبيب: الكيبوتس الموحّد، ١٩٨٨.

في كتاب «نمر في الجبال» يقدّم لنا الكاتب الشاب تسور شيزاف روايتين قصيرتين: «نمر في الجبال» (كتبت في ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٥) ورواية «سانتا» (حزيران ـ يونيو ١٩٨٦). وليس في اختصاصنا، هنا، مناقشة مدى جمالية هذا الادب المكتوب، وانما ينصّب اهتمامنا، في المقام الاول، على تطورات عملية تصوير العربي في الأدب العبري، خاصة وان النزعة الجديدة التي نلمسها في أدب الشبان تبشّر بتغيّر نوعي خفيف.

يستفيد شيزاف، في روايتيه القصيرتين، من نتاجات كتاب عالميين، مثل ارنست همنغواي، ووليام فوكنر. وأثر هذين الكاتبين بارز في الروايتين: الاقتراب من اجواء همنغواي (المغامرات، الصيد، الطبيعة) والتقسيم الزمني المتمثّل في المونولوجات الشبيهة بمنولوجات فوكنر (اضافة الى التأثر بروايته القصيرة «الدب»). كما ان شيزاف يستفيد من انجازات الادب العبري في تصوير شخصية العربي، وخاصة من رواية غروسمان «ابتسامة الجدي»، ويؤسطر شخصياته على غرار شخصية «حلمي».

تحاول شخصيات شيزاف، عامّة، ملامسة الواقع، وهي، في الوقت عينه، حالة استعارية للواقع. فمجموع الشخصيات التي تلتقي في رواية «نمر في الجبال» (راماد، يونتان، موسى علي، يغئال) تسير في واقع صحراوي، وتحاول ان «تفعل شيئاً في الحياة لتشعر بأنها لمست الحقيقة» (ص ٣١). فموسى علي تحوّل الى «بدوي يهود»؛ ويغئال يتصور انه، من طريق فهم الحيوانات، يستطيع فهم البشر؛ ويونتان المراقب الصغير الذي احضره يغئال الى الصحراء والذي فيه «عناد لاتجده في بدوي». راماد ينتقم من اليهود (القادمين الجدد الى الصحراء ومحطمي عالمه) بقتل النمر؛ وفي النهاية تكون نهايته ونهاية عائلته بالطوفان الذي يغمرهم.

تلتقي كل هذه الشخصيات في الصحراء. واهم ما يميّز هاتين الروايتين («نمر في الجبال» و«سانتا») هو ان الصحراء هي البطل؛ فالمكان هو الذي ينتصر، في النهاية، على كل العوالم التي تنولد وتندثر فيه بصمت مرير، احياناً.

## راماد؛ اصالة البدوي

تشكّل شخصية راماد، في رواية «نمر في الجبال»، صرخة حقيقية لما حدث من تغيّرات هائلة في عالم البدو. هذه الصرخة (مع كل القولبة التي فيها) هي صرخة شبه رومانسية؛ فالعودة واللجوء الى البدوي، في الروايتين، لم تكن الاّ عودة رومانسية، والبدو ـ بقدر ما هم شخصيات حقيقية ـ يستمدون واقعهم واحلامهم ممّا كان. بمعنى آخر، ان البدوي هو شخصية منمّطة ومقَولبة اسعفت شيزاف لاضفاء العنصر التشويقي «الاكزوتي» على الرواية.

راماد هو ابن موسى علي. وهو يقدّم، في الرواية، صورة البدوي الحقيقي الذي يحافظ على منابعه واصالته وحقيقته: «اريد ان اكون بدوياً حقيقياً، وليس تابعاً لليهود» (ص ١٧). ويذكر تفاصيل كثيرة تابعة لعالمه: «موسى علي اخبرني. اخذني عندما كنت طفلاً. لقد أراني، ايضاً، مصيدة النمور الموجودة هنا فوق، ليس بعيداً». وهذه المصيدة، التي يتكرر ذكرها كثيراً في الرواية، بناها «احد اجداد اجدادي، عندما لم يكن هناك سلاح، والناس كانوا ابطالاً، وكانت لهم مكائد للحفاظ على الاغنام والجمال من النمر. لأن النمر هو عدو متعادل. عدو

جيد. حقيقي. ثمة فخر في القبض عليه. ولا طريقة اخرى لاصطياده» (ص ١٠).

راماد هو صلة الحاضر ما بين الماضي والمستقبل. هذه العلاقة بين الازمان هي التي تشكّل جوهر شخصية راماد المؤسطرة. ورأيه في ابيه، موسى علي، رأي حادّ: «... باع بدويته» (ص ١٤). واضاف: «احيانا، ارى به بدوياً حقيقياً. فقط عندما يخرج لمصافحة الناس من المستوطنة ارى انه لهم، وليس لي. لأنه، لأجل الصداقة والراحة، ضحّى بحرية الصحراء» (ص ١٤).

فتهمة موسى علي ببيع بداوته هي برهان على حفاظ ابنه راماد على بداوته. والمحك ـ كما يبدو على طول صفحات الرواية ـ بالنسبة الى راماد هو قدرة البدوي على محافظته على تراثه وعلى نقاء بداوته: «الآن يريدون ان يأخذوا النمر منّي ايضاً. هذه حرب الآن. ولا يمكن ان لا ينتصر الجمل والنمر والولد وانا ايضاً. لانه اذا ما خسرنا، عندئذٍ لن تكون عدالة في العالم. وفي الصحراء خلقوا العدل» (ص ١٦). فالصحراء، بالنسبة الى راماد، هي ميزان العدل؛ ولا يمكن ان يكسر مجيء اليهود الى الصحراء هذا الميزان ويغيّره. لذا، نرى ان شخصية راماد هي شخصية رومانسية تعيش في حلم البداوة القديم، وهي تمثّل اللاوعي والمثاليات ومركز شد عصب الرواية. فلولا هذه الشخصية لبدت احداث الرواية باهتة. وحتى اللحظة الاخيرة، يظل راماد محتفظاً ببداوته واصالته وتراثه ـ على نحو رومانسي ـ وهو يقود عائلته وجماله معه؛ الاسطورة تسير مبتعدة من الفساد والملاحقة، لكن الطوفان يأتي ويغطّي راماد، وتبقى الصحراء كما هي.

### يونتان؛ محاصرة راماد

يونتان شاب متحمّس احضره يغئال الى الصحراء. وهو يقوم بالحفاظ على القانون في مجال عمله: الحفاظ على الطبيعة. حين يعلم بأن راماد ما زال يرعى ويربّي الجمال، يحاول مصادرة حرية راماد. فيونتان يعرف اشياء كثيرة: «اخبرني موسى علي، البدوي، بأنه يوجد نبع لا يعرفه احد، عدا البدو. موسى علي وعائلته هم آخر البدو هنا» (ص ٢١). ولا يخفي هذا الشاب حقيقة نفوره من العرب، فيقول: «انا، بالاساس، رجل ميدان ولست رجل كتب. رجل روائح، آثارات، ماء، اعقاب حيوانات وبشر. البشر أحبّهم اقل. بالذات المتنزهين والبدو. ينزع المتنزهون للضياع، ويظهر البدو دائماً في اماكن ممنوع دخولها، مثل هذا التيس [المقصود راماد]. ليتركوا الطبيعة لمن هو مسؤول عنها؛ عندئذ، يمكن حراستها بهدوء» (ص ٢٧). راماد يريد ان يعيش حياته البدوية بحرية، لكن الحرية ـ مع مجيء اليهود ـ وأسرة حماية الطبيعة صارت محدّدة ونسبية. لذا، بدت المواجهة بين راماد ويونتان مؤكدة.

### موسى علي؛ التأرجح بين عالمين

شخصية موسى علي شخصية مركزية في الرواية. وابنه راماد، الذي ولد له في نزوة من امرأة (نمرة) لم يتزوجها، يشكّل القطب الاساسي الذي تدور حوله حياته. فهو يعتبر راماد «ولدي الوحيد الحقيقي. ربما لم يكن ولدي بتاتاً، مثلما ان اسحق هو ابو اليهود والنصارى ونحن ايضاً. وُلد وَلد مثل يسوع، من الله وامرأة. الآن دوره» (ص ٣١). فموسى علي ينتظر مقدم يونتان عدو ابنه: «وانا، الآن، بدوي يهود. انتظر عدوّ ابني، الذي سيأتي للاستفسار عن تفاصيل، ليبادر الى حربه. سأنكر. لا اعرف احداً. ساستغرب كثيراً» (ص ٣١).

فراماد، بالنسبة الى موسى علي، هو استمرار عنصر البداوة في الصحراء. ومطاردته تعني مطاردة البدو. ويهجس موسى علي بما يقلقه: «زمن طويل وانا انتظر، حتى منذ ايام الاتراك، ومنذ ايام الانجليز، والآن في ايام اليهود. على الرغم من ان الوضع لم يكن معقداً مثل اليوم، تعامل الاتراك والانجليز معنا مثل غبار الريح، وثمة لا شيء تستطيع فعله ضد الغبار. لكن يلزم عند اليهود ان تكون كل ذرة في مكانها» (ص ٣٢). ومع ان نبرة التنميط والقولبة عالية في هذه الفقرة، الّا انها توحي بحقيقة العالم المتغيّر الذي يعيش فيه البدو الآن: «لا مزيد من البدو في البلاد. حتى انهم لا يشعرون ـ البدو ـ بكيف جمعوا الريح والغبار وحوّلوهما الى طين جامد» (ص٣٢). والبدوي، بكل ما يحمله من حب للصحراء والحرية، يظهر في اعتراف موسى علي: «وفجأة، أُخِذْتُ

بسحر الفعل البسيط جداً لكسر القانون» (ص ٣٢).

وتتداعى ذكريات موسى علي عن حرب العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧ ومجيء اليهود: «انتهت الحرب. استوطن اليهود في عين حوسوب، لكن الحد ظل كما هو، بدون سياج وبلا حراس» (ص ٤٦).

ولكي يحتفظ موسى علي المسنّ باصالة بداوته ونقاوتها توجّه بفكره نحو راماد: «رأيته يختزن الكلّ في داخله. علّمته الاّ يتصادق مع الناس، بل مع الحيوانات والحجارة فقط. هذه الاشياء لا تخدع ابداً، ولا قوانين لها. الحجر هو حجر كيفما نظرت اليه» (ص ٤٦). ان ما يرد في هذه الفقرة ليس الاّ تنميطاً واضحاً لما قام موسى علي بتعليم وتلقين راماد. لكن هذا التنميط يوضح لنا، فيما بعد، عالم موسى علي نفسه، الذي يتأرجح بين اليهود وبين بداوته التي بيعت: «احتقرتهم من اعماق قلبي، وبجسدي انجررت وراء سبل اليهود، وراء الجنديات المبتسمات، وراء الراديو والافلام، وراء الشرب وخفّة العقل» (ص ٥٤). ان اندفاع موسى علي وراء اليهود لم يكن غريباً؛ علاقته مع يغئال جرّته الى عالمهم؛ كما ان الامتيازات التي حصل عليها لقاء اشتغاله معهم ( متقصّي اثر ) هي التي جرّته الى ذلك العالم. لكنه، من ناحية أخرى، لم يستطع الثبات في عالمهم، بل عاد الى عالمه الذي انتزع منه: «كلّما اتجهت السيارة التي سافرت فيها جنوباً اتضحت السماء وبردت رجلاي من البرد. في بئر السبع، اشرقت الشمس عبر الغيوم المرقّقة. كان يوم سوق. توجّهت للتجول بين الجمال، الماعز، الدجاج، واسرج الجمال التي أُعدّت للبيع لليهود، وللسيّاح، وللبدو. رائحة عادت اليّ بموجة كبيرة دافئة. وفجأة، عرفت ان رائحة الدخان الحادّ والقاس، رائحة براز الحيوانات، رائحة الشاي ومذاق الحرارة والجفاف في الصحراء، لا استطيع العيش بدونها. عرفت اني دخلت بين اليهود. انني لا استطيع ان اعود الى ما كنته. من وراء سقيفة نزعت البزّة والحذاء ولبست الجلّابية والعقال واصبحت بدوياً» (ص ٥٥).

عنـد هذا الحد لا تعني عودة موسى من عند اليهود بمثابة مغفرة عن الخطأ الجسيم الذي ارتكبه بحق بداوته؛ فأعز اولاده على قلبه، راماد، يراه بصورة سلبية. فراماد يفكّر: «او ليسكنوننا ثانية بجانب موسى علي، لنصير بدو يهود» (ص ٦١). ويتابع راماد ليصف وحدته الفظيعة والقاسية؛ وحدة البدوي الحقيقي الاخير: «وعرفت، هنا، ان احداً لن يساعدني. لا يوجد بدو من بدونا في هذه المنطقة. كلهم عند حسين. وموسى علي لن يساعدني، لأنه بدوي يهود. وابناؤه الذين تربوا معي كأخوة، وهم اخوة نسائي، هم، الآن، في بئر السبع يبنون مطاراً لليهود، لكي تستطيع طائراتهم ان ترمي القنابل وان تخيف جمالي ونسائي» (ص ٦١).

موسى علي يخسر بداوته. امّا راماد، فيحاول، جاهداً، الحفاظ على بداوته حتى النفس الاخير. وموسى علي يقيم توازياً بين النمر الاخير اليتيم وبين راماد البدوي الاخير، فيقول عن راماد: «هذا نمر يتيم. انا اقول له: نمر يبحث عن ابيه وامه» (ص ٥٨). ويقتل النمر وراماد في النهاية.

## يغئال؛ الالتقاء مع الاطراف المختلفة

يلتقي يغئال مع الاطراف كافة؛ فهو يشتغل مراقباً في دائرة الحفاظ على الطبيعة؛ وهو صديق موسى علي. ويظن انه، بفهمه الحيوانات، قد ينجح في فهم دوافع البشر. وهو الذي قام باحضار يونتان الى الصحراء. المواجهة تتمّ بين راماد ويونتان. وموسى علي ويغئال يقفان خارج اطار المواجهة. فيغئال يميل الى ان يكون نسخة جديدة من لورنس العرب. ان يغئال يعرف، تماماً، انه لا يوجد مكان لراماد في الصحراء، لكنه يغض الطرف عنه، خلافاً لموقف يونتان. وحبّه لموسى علي ينبع من نظرة رومانسية؛ فهو يعترف، بصراحة، لماذا احب موسى علي: «ربما بسبب الاحلام والاساطير التي حكوها له عن الايام الاولى من المستنقعات والامراض والملاريا والعرب الجيدين والبدوي الاصيل. وانا بحثت عن هذا كل حياتي. اردت ان اكون لورانس العرب وهنري بيكر تريستارام سوياً. وآنئذٍ، ظهر موسى علي، وعرفت اني وجدت مخلوقاً نادراً» (ص ٧٠). فلقاؤه مع موسى علي هو اللقاء بالصورة النمطية المقولبة في ذهنه عن حالة البلاد ـ حسب الدعاية الصهيونية ـ وعالم البدوي. وتعلو صورة التنميط في حالة تصويره لراماد: «كان في الولد فخر وحشي لم يعرف حدّه. وانا عرفت ان موسى علي يربّيه ليكون على هذا النحو.

وحسدّت الولد قليلاً، لانه يذهب مع موسى علي الى الجبال، ويسمع منه اساطير عن اجداد اجداده القدامى» (ص ٧١). ولا يشكّل موسى علي ليغنال سوى صورة الماضي الرومانسية التي تسير على طريق الزوال: «قال موسى علي: ذات مرّة كان يوجد نمور في الجبال؛ ورجال ايضاً. وذات مرّة كانوا يصطادون النمور هكذا. تقدّم صوب المصيدة واراني كيف اشتغلت» (ص ٧٣).

يقيم شيـزاف توازيات وعلاقات رومانسية مع ما كان (الماضي)، الى درجة نشعر معها بأن الشخصيات البدوية ما هي الاّ شخصيات رومانسية تحمل استعارات لماضٍ قديم وتتجه صوب التنميط والقولبة بسهولة.

عن التنميط والقولبة

تعاني شخصيتا العربي (راماد وموسى علي) في الرواية من ازمة التنميط، وان بدا، في احيان، غير مقصود. فصورة البدوي المرسومة في الرواية هي الصورة الرومانسية: موسى علي الذي يتنازعه عالماه، وراماد النقيض الذي يريد الحفاظ على طهارة عالمه البدوي، الى درجة التضحية بنفسه في النهاية. ومع ان التنميط كان واضحاً في التنصيصات التي سبق ايرادها في المتن، الاّ ان هنالك تنميطاً كان مبالغاً به. فما يقوله راماد عن نفسه «عندئذٍ بدأت بتربية الجمال. بعد مضي زمن، فهمت الجمال اكثر من اي بدوي في العالم. وموسى علي ايضاً، ارادني ان لا اوفّر نقودي عند اليهود، لئلا اضطر الى بيع نفسي»؛ هذه الصورة التي ترسم لراماد هي صورة اثارة وليست صورة حقيقية لبدوي قد يكون اصيلاً. وابلغ من ذلك هي ديكور لبناء ارضية الرواية واثارة للقارىء العبري. فأزمة الادب العبري الذي يتناول شخصية العربي هي انه يقوم بأسطرة العربي وحشوه بكل ما هو غرائبي وعجيب وغريب. وتبلغ القولبة والاسطرة والاسقاط ذروتها في مونولوج يونتان: «مع ذلك، يبدو ان الولد هو ابن موسى علي. كان له ولد بدوي. مرّة قالوا انه ليس ابنه. عثر عليه. قال لي بدوي ما ان موسى علي، في شبابه، زنا مع امرأة متزوّجة. لم يعرف احد. ولدت الولد وفضحوا القصة. واحدة غارت وحكت القصة. ربما كانت واحدة من زوجات زوجها. عندئذٍ، هربت. طاردوها. فعلوا بها ما يفعله البدو لنساءٍ كهاته، واحضروها اليه مع الولد. كلاهما ملفوفان. الولد، حيّ؛ وهي، قطع صغيرة. منذئذٍ، احبّه موسى علي اكثر من كل اولاده. ولا احد يعرف اذا ما كان هذا الولد ابنه حقيقة. لكن الامر على هذا النحو ـ يحب الناس بالذات ما حصلوا عليه بطريقة غير قانونية» (ص ٢٨).

القولبة والتنميط في هذه الفقرة يصلان حد الابتذال. يتصورون ان العربي البدوي قادم من اجواء الف ليلة وليلة ويسقطون عليه مختلف الامور: الحب الصحراوي الخشن، الزنا، اولاد الحرام، العلاقات الغريبة، الشراسة، الجهل... الخ. بسهولة يطعّمون ادبهم باشياء من هذا القبيل، لاضفاء اثارة على اعمالهم الادبية على حساب العربي وتراثه وفكره وحضارته.

ان قدوم اليهود (الحضارة؛ عودة الى طروحات عاموس عوز العنصرية) المتمثّل بحرس الطبيعة ورموزها الاخرى تحاصر عالم راماد البدوي الحقيقي. لذا، لا يبقى لراماد سوى النهاية الدرامية المفتعلة؛ امام انظار حرس الحدود يغطيه الطوفان هو ونمره وجماله وعائلته. والعبرة: لا مكان للبدوي الحقيقي في هذه الصحراء مع مجيء اليهود «المتحضرّين».

«سانتا»

في الرواية الثانية، «سانتا»، تزداد عوامل الاثارة: دير سانتا كاترينا؛ راهب يزني؛ بدو يظهرون؛ شرطة سرية مصرية مضحكة (عبر قولبتها)؛ اسرار تنكشف وصحراء تمتد امام عيون المتنزهين من اليهود والاجانب؛ واستفادة واضحة من عوالم واجواء «اسم الوردة» للايطالي امبيرتو ايكو.

ففي «سانتا» تظهر شخصيات عديدة؛ عوديد وفرقة من المتنزهين الاسرائيليين وفتاتان اسكندنافيتان. كلهم يعودون الى الصحراء؛ فعالم الصحراء يشدّهم. في الصحراء، يلتقي عوديد بمعارفه القدامى. يلتقي بالبدوي فردج، وبـالكـاهن رفـائيـل. ثانية، تحاك في الصحراء اساطير. ففردج (البدوي) يدفع بابنته العذراء جميلة

الى احضان رفائيل، لكي تحمل وتولد له حفيداً (عوّاد)، ينشأ ويتربّى في الدير. وخلافاً لموسى علي، يطمح فردج لحفيده مستقبلاً آخر وان يكون «بدوي يهود»، فيخطط لتهريبه من الصحراء ومن الحدود المصرية، ليصبح طيّاراً في سلاح الجو الاسرائيلي. وهناك، من ناحية أخرى، الشرطة المصرية السرية (المخابرات) التي تقوم بمطاردة المتنزّهين والرهبان. ورفائيل وعذاباته الجسدية والفكرية.

رفائيل

يحمل رفائيل هموماً كثيرة. فهو مطارد، لأنه كان، مرّة، شيوعياً؛ كما انه زنا مع ابنة فردج، وانجبت له ولداً قام بتربيته في الدير. والصحراء، بالنسبة اليه، وخاصة دير سانتا كاترينا، ملجأ يلوذ به. وهو يراقب التغيرات الطارئة على الصحراء باهتمام شديد: «لأن المصريين عادوا الآن، وهم يديرون المكان. صحراء الله تستبدل اسياداً مؤقتين. الله وكاترينا والبدو يبقون هنا فقط» (ص ١٠٥).

فأحداث الرواية، كما نفهم من الاقتباس اعلاه، تدور ما بعد معاهدة كامب ديفيد. واختلاط الشخصيات، في الرواية (العرب، واليهود، والنصارى الاجانب)، يزيد في ارتفاع نسبة القولبة والتنميط في الرواية. ويبدو لنا وكأن الصحراء اعدّت للقاءات الغريبة، واقامة العلاقات الغرامية، وانجاب الابناء غير الشرعيين. فها هو رفائيل (لضرورات فنّية روائية واكزوتية) يضاجع جميلة ويرزق بابن. والأنكى من ذلك هو ان اباها البدوي هو من دفعها الى القيام بذلك، وكأن البدو، بكل ما يملكونه من عروبة وشهامة، على استعداد للتنازل عن اعراضهم وشرفهم بسهولة. ويقودنا ذلك (دفع جميلة الى احضان رفائيل) الى حقيقة العربي في الرواية. فالعربي ديكور وآلة تزيين واثارة. امّا العادات والتقاليد العربية البدوية الاثيرة، فهي تظهر، في الرواية، امّا مشوّهة، او مبتورة، او مزيّفة، او تظهر بشكل معقول، في احيان، لضرورات فنّية ليس الاّ.

والتنميط يطاول تفكير رفائيل بشكل واضح ايضاً في هذا الهجس: «صعب جداً ان تكون نصرانياً في وسط الصحراء، حين يحيط بك المسلمون من كل جهة، واليهود هم القريبون اليك، الذين صلبوا المسيح الذي جرّب ان ينقذ نفوسهم » (ص ١٢١). أليس هذا تنميطاً واضحاً واثاره رخيصة على حساب كل المشاعر الدينية.

فردج

البـدو، في الرواية، هم مجرد عوامل مساعدة ومراقبة. فردج الماكر يوقع رفائيل في فخّه ويحتفظ بطموحه المستقبلي في دخيلة نفسه (شعوره بالتدني وحبه بالاتصال بعالم اليهود) ويشتغل: «وكانت المؤن تفرغ في باب الدير. ومن هناك، كنت، انا وعوّاد حفيدي، ندخلها؛ ومصطفى الختيار كان يساعدنا» (ص ١٢٥).

وهو لا يخفي حقيقة شعوره تجاه الاسرائيليين؛ فهو بدوي مُباع: «عندما يسألني الاسرائيليون، وعندما لا يسألون، اقول لهم انه كان احسن عندما كانوا هنا؛ فتيات اكثر؛ حرية اكثر؛ عاملونا كما يجب» (ص ١٢٥). ولا ندري مدى نمطية هذه الشخصية ومدى حقيقتها وصدقها؛ لكن القولبة، في احيان، تطغى على كل شيء في اقوال هذه الشخصية: «انا اعتني برفائيل الذي احضرني الى هنا. عوّاد يخدم في الدير، وجميلة في القرية، مع البدوي الذي وافق على ان يصفح عنها مقابل مهر على عدم بتولتها» (ص ١٢٥). ثانية، نرى انفسنا مقادين الى عالم غرائبي شبيه بعوالم غروسمان: جميلة تجد بدوياً يصفح عنها مقابل مهر (نقود)، كحلمي في رواية «ابتسامة الجدي» الذي كان يتزوج نساء حاملات مقابل نقود. هذه الصورة المقولبة والمنمّطة للعرب تثير القرف والاسى، لبؤسها ولافتقارها الى المصداقية. وان دلّت على شيء، فانما تدل على حقيقة صورة العربي التي تدور في اذهان بعض الكتّاب العبريين الذين ينتمون الى صفوف اليسار الصهيوني الليبرالي.

لقد كان قلب فردج مليئاً بالتجوال، ولم يتجوّل بعد. لذا، فانه يريد حفيده عوّاد ان يكون مغايراً: «ان يكون له دم يأتي من مسافات بعيدة. دم تجوال، وليس دم بدوي يعرف الجبال والبساتين فقط» (١٢٦). فالتنميط يطاول كل الشخصيات، حتى في احلامها. وها هو عوّاد يستمر في توصيل فردج وجميلة وعوّاد بأمان: «واعطى [عـوّاد] اسمـه للطفـل واحضر رفائيل الى الدير وعيّنه هناك رئيساً للدير» (ص ١٢٨). بسهولة زائدة، يحل

شيزاف مشكلة حمل الفتاة والولد (عواد) والشخص المعطي اسمه لعواد وتعيين رفائيل رئيساً للدير؛ كل ذلك يتمّ في سبيل الحبكة والاثارة. والأنكى من ذلك هو انه يتمّ على حساب البدوي العربي الذي يحافظ على شرفه وعرضه حتى الاستماتة!

وهكذا، اصبح عوّاد كبيراً؛ وصار يتعلم في مدرسة يهود؛ وتزوّجت جميلة صالح الختيار؛ وظهر لنا فردج انه جاسوس عند النصارى واليهود (ص ١٣١). وحاول النقيب اسماعيل، الذي يشتغل في المخابرات المصرية، ان يستغل ما يعرفه فردج عن الدير، وما ومن فيه، وخاصة عن رفائيل.

هنا يبلغ التنميط والقولبة ذروتهما. فبعد تحقيق قصير مع فردج، يسمح النقيب اسماعيل له بالعودة من حيث اتى. وعلى طريق العودة، يفكر فردج على النحو التالي: «انهم لا يحبوننا [المقصود المصريين]، انهم يخافون؛ لأننا لسنا اسلاما مثلهم؛ ولأننا نحن بدو ولنا احترام الجبال خاصتنا واحترام مصيدة النمور؛ ولاننا تتدبّرنا الامـور جيداً مع الاسرائيليين» (ص ١٣١). ان الشرخ الذي يفتعله شيزاف في فكر فردج، ما هو الّا الدليل الصارخ على شكل التنميط والقولبة في روايتيه.

وتبدو ثعلبية فردج واضحة، حين يعترف بأن «لرفائيل سذاجته الخاصة به. لقد رأى العالم واتى الى هنا ليسقط في كل مصيدة ينصبها له كل واحد، انا وجميلة وعوّاد واسماعيل» (ص ١٣١). ويغمز الكاتب شيزاف ـ على لسان فردج ثانية ـ الى الانتفاخ والغرور الاسرائيلي والاجواء العسكرية السائدة في البلاد: «لأن الاسرائيليين يعرفون ان ينتصروا في الحروب فقط، وفي السلام هم خسروا وعادوا الى تل ـ ابيب وايلات وعاد المصريون» (ص ١٣٥).

وفي النهاية، كموازاة مع القصة السابقة «نمر في الجبال»، يعتبر فردج نفسه، هو الآخر، صيّاداً: «لأني انا، ايضاً، اصطدت رفائيل مع جميلة، ليعطوني عوّاداً» (ص ١٤٤).

### عوديد

الصحراء، بالنسبة الى عوديد، مغامرة ونزهة. فهو يستغرب وضع ما بعد كامب ديفيد: «كل شيء كان بسيطاً جداً في هذه الجبال قبل ان يحضر السلام. بعض رجال ذوي رؤيا. سلام أُعدّ لتسهيل العلاقات. الحرب بالذات اكثر سهولة. يوجد عدو ويوجد صديق. يوجد محبّ ويوجد كاره. والآن، مع هذا السلام، اذهب واعرف من ضد من، ولماذا ؟» (ص ١٥٧). ولأن عوديد اطلع على حقيقة الحياة في الصحراء، فهو يعرف انه «هكذا في الصحراء. ما من شيء ثابت، عدا الصخور والينابيع والجبال» (ص ١٦١). وما التغيير الجاري في الصحراء، بالنسبة الى عوديد، سوى تغيير شكلي؛ فهو يستطيع ان يتنزّه، وان يرى اصدقاءه، على الرغم من ان المخابرات المصرية تنتشر هناك.

### عواد

امّـا فردج وعواد، فانهما يكنّان كراهية للنقيب اسماعيل، الذي يطاردهما ويسألهما عن رفائيل، ويحبط مسعى فردج الى تهريب حفيده عواد الى داخل اسرائيل، ليصبح طيّاراً هناك. والنقيب اسماعيل يبحث عن حجر ذي اشـارات. وكـل مطارداته تبوء بالفشل؛ اذ يُرمى الحجر في بحر ايلات. شخصية النقيب اسماعيل تبدو مضحكة، وحتى هزلية؛ امّا الشخصيات العربية البدوية الاخرى، فانها تنمّط وتقولب غاية التقولب؛ ففردج يطمح لأن يكبر حفيده، وان يصير طيّاراً في سلاح الجو الاسرائيلي، لكن النقيب اسماعيل يطاردهما دائماً. ورفائيل يبدو مشغولاً بعالمه الداخلي، وبكل ما حدث قبل ان يأتي الى هنا.

## عن أبعاد حضور العربي في الروايتين

يرى مناحيم بيري (غلاف الكتاب) انه يمكن قراءة الروايتين كقسمين مقلوبين. ومع ان التداخل كان بارزاً بين احـداث الروايتين، الّا اننا رأينا انه يجدر قراءة كل رواية على حدة. ففي القسم الاول ـ حسب تقسيم

بيري ـ نرى ان موسى علي يربّي ابنه راماد في الخفية، ليحافظ على الوحشية البدوية القديمة (الصورة النمطية الواردة كثيراً في الادب العبري)؛ امّا فردج، فيحلم بالتجوال، والآفاق الواسعة، والانضمام الى «بدو اليهود».

ان الدعوة الى تحدي الحواجز في الروايتين (من قبل الطرف البدوي، خاصة) تنتهي بفشل، كما رأينا من احداث الروايتين، لكن التحدي قائم. الشخصيات في القسمين ـ الروايتين تفتش عن شيء جوهري للقبض عليه، لكنها تعيش في الاسطورة، لدرجة انها، شيئاً فشيئاً، تتحول الى اسطورة. لذا، يرى بيري ان «اللقاء مع الآخر محكوم ليكون غربة واساطير غير مستقرة، ولذا، كلهم يحلّقون؛ منفصلون؛ سخفاء على المستوى العملي... رفائيل، الهارب من ماضيه، يطلب ان يتملّى من الصحراء؛ فردج، الهارب من ماضيه والى مصير ابنه، يطلب ان يتملّى من الصحراء؛ وعوديد المليء بالمستقبل والخفة البسيطة ـ هم فقط ثلاث صور لشيء واحد: تحليق» (الغلاف).

ان قدوم اليهود هو بداية التغيّر الحاصل في عالم الصحراء: انه تغيّر غير بعيد المدى. فالهواء سيغطي الدروب بالرمل وتظل القوة والسلطة، في النهاية، للمكان نفسه؛ للصحراء.

كل شيء في الصحراء يلتقي بنقيضه: الاتساع (الحرية) يلتقي بمصيدة النمور (القيود)؛ راماد يلتقي بيونتان؛ ولكل ناحية او جهة «نمر» خاص بها. فلليهود «نمر» مؤشر ومربوط بجهاز بث (الحضارة)؛ ولراماد نمره الحر (البدائية والانطلاق والاتساع).

ان البدوي (ابن المكان) يثير غضب واستياء اليهودي القادم من بعيد. فالبدوي يملك اسرار المكان؛ لكن القادم بتحضره يحاول الحفاظ على ما في المكان بواسطة البدوي، الذي سيتحوّل الى ضحية في حالة حفاظه على جوهر وحقيقة بدويته: فموسى علي، الذي تحوّل الى «بدوي يهود»، والذي يعد، منذ سنين، «صرخته الكبيرة» للعودة الى اصله البدائي والاكثر صفاء، يفقد ذلك مرة واحدة حين يغمر الطوفان ابنه الاسطوري راماد.

ان الاشارات والدلائل كثيرة التي ترد في الكتاب لكي تشير الى ان الهوية اليهودية كان لها تأثير كبير في موسى علي وفي فردج. فهناك تلميح محض صهيوني ـ جاء من طريق الكاتب على لسان موسى علي ـ يشير الى عودة «نمور» صهيون، الذين كانوا غائبين، الى صحراء يهودا: «النمر عاد اخيراً» (ص ٨٨).

راماد لا يطيق القيود المتمثلة في يونتان (رجال حرس الطبيعة)، فيصطدم معه، وتكون نهايته الموت. امّا فردج، فيقود حفيده عوّاد الى عالم اليهود، بدون اية مشاكل.

في الروايتين نحس بأن كلا الطرفين، اليهودي والعربي البدوي، يتصارعان كل من اجل نمره الخاص. ان اللقاء الذي يتمّ في الروايتين، في اطار كسر الاعراف والتقاليد والمحرّمات والحواجز، بواسطة الشخصيات، كان لتغذية الروايتين بالدرامية الزائدة على حساب بدوية البدو وعروبتهم. ومع ان شيزاف استطاع ان يقدّم عالماً صحراوياً جديداً في الادب العبري الحديث، الّا ان الشخصيات البدوية العربية كانت ناقصة ومنمطّة ومقولبة. ولقد كان افتعال الاحداث في احيان، والعودة الى اسطرة العربي، والقذف عليه، وتنميطه، سمة بارزة من سمات الكتاب. صحيح، ان الكتاب مسّ جانباً هاماً من حياة البلاد هنا ( قضية تشويه وتخريب عالم البدو )، لكن التوجه كان توجهاً صهيونياً بحتاً، الى درجة ان يشار، على لسان موسى علي البدوي، الى عودة «النمر» (الصهيوني) الى صحرائه.

لقد كان اللقاء بين اليهودي ـ القادم الجديد (صاحب الحضارة) والبدوي راماد لقاءً غير متعادل؛ لقاءً بين: بدوي يحافظ على تراثه وامجاده وبداوته، وآخر (يهودي) بقوته وحضارته. وبمساعدة العناصر الطبيعية (الطوفان) يهزم البدوي. فتراث وبداوة راماد لا تساعدانه على البقاء، وانما يترك المنطقة ليحافظ على عالمه واصالته؛ لكن العقل البدائي الذي يحمله راماد لا يفكّك، ولا يحلّل، ولا يدرس امكانيات الآخر، ليواجه حضارة يونتان، وانما يعمّم ويرى الامور بكلّيتها، فيكون ضحية بائسة للمواجهة القائمة بين الاثنين. وخلافاً لصلابة واصالة مواقف راماد، فان فردج يعد عوّاداً ليكون طيّاراً في سلاح الجو الاسرائيلي. وتتأسس الفكرة التالية

عن العربي في الروايتين: عدم قدرة العربي البدوي على مواجهة حضارة اليهودي.

الفكرة الاساسية في الكتاب هي ان الروايتين ليستا روايتي بدو ولا يهود. الروايتان تقدمّان عالماً روائياً تخييلياً لصحراء سيناء؛ ولا يخلو هذا العالم التخييلي من عثرات وسقطات كثيرة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو: ما مدى اهمية الشخصيات البدوية في الرواية مقابل الشخصيات اليهودية. نستطيع القول، بعد كل ما قدّمناه، ان الشخصيات البدوية العربية كانت عرضة للاسقاط والقذف والتشويه والتنميط والقولبة. كما ان التعامل مع البدوي كان ينطلق، اساساً، في الروايتين، من فكرة ساذجة: رومانسية البدوي وعلاقته بالصحراء. الروايتان لا تمسان حقيقة عالم البدوي ( كما يحصل مع الشخصية اليهودية والواقع الاسرائيلي )، ولا تطمحان الى عرضه كما هو في اطار واقعه، بل الى تخييله، واسطرته، ورسمه، بصفات اكزوتية، لاثارة القارىء العبري، ولاشباع نهم الفكر الصهيوني الذي لا يرى في العربي الاّ متخلّفاً (يبحث عن الوحشية والبدائية) وزانياً ورخيصاً وتافهاً ومتحجّراً. وفي النهاية، يكون العربي البدوي وسيلة، او ديكوراً، لتزيين الرواية، او العمل الادبي، بكل ما هو فاقع وغريب وساحر وشاذ، ولاسقاط ما يمكن اسقاطه عليه، دون وازع او رادع.

رياض بيدس

## المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

# تعميق مفهوم السلام الفلسطيني

لا تزال التحركات الرسمية الفلسطينية تتوالى باتجاه تعميق مفهوم السلام الفلسطيني، من جهة، واحراز مزيد من التقدم على الصعيد الدولي، من جهة أخرى. وخلال هذا المسار الدقيق، تتبدى صورة الوضع، بشكل أجلى وأوضح، لتؤكد ان الهيئات القيادية الفلسطينية لم تعد تدير النضال الفلسطيني بالطريقة ذاتها التي كانت تسلكها طوال ربع قرن تقريباً. «لقد تغيّرت الظروف، وتغيّرت المهمات. وبات النضال الوطني الفلسطيني الحالي، في جزء أساسي منه، نضالاً دبلوماسياً تفاوضياً مع الخصوم أنفسهم، حيث المناورة والمماطلة والخداع والابتزاز» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٦/٣/١٩٨٩). كما اصبحت قيادة م.ت.ف. تدرك مدى المتغيرات الدولية الراهنة، في ظل سياسة التقارب الدولي، وما نتج عنها من اتفاقات ومساومات تطال القضايا الاقليمية كافة، وذلك عبر ما تشهده لقاءات العملاقين. حتى ان بعض الاوساط الدبلوماسية ذهب في تحليلاته الى «ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، كان مقابل الحوار السوفياتي ـ الاسرائيلي»؛ وكشفت تلك الاوساط، عن انه لم يعد «سراً ان السوفيات يربطون، طردياً، تقدم حوارهم باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، بمقدار ما تتقدم الولايات المتحدة في حوارها مع الفلسطينيين» (مازن مصطفى، **الحوادث**، لندن، ٣/٣/١٩٨٩).

وعلى الرغم ممّا تحمله سياسة المنظمة من مستجدات وتحركات دولية، الاّ انها، خلال فترة تحركها السلمي، بالذات، حقّقت وفق رؤية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ثلاثة انجازات رئيسة، هي: انطلاق واستمرار تصعيد الانتفاضة؛ وصمود الشعب الفلسطيني في لبنان؛ وتصليب، وترسيخ، الوحدة الوطنية الفلسطينية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٦/٣/١٩٨٩).

وفي هذا السياق، شهدت أوساط م.ت.ف. حركة جدال واسعة حول العديد من نقاط الائتلاف والاختلاف، وصلت، في بعض الحالات، الى توجيه النقد عبر رسائل مفتوحة، وكذلك الرد عليها عبر الصحف، دون ان يؤدي ذلك الى خروج علني لأي فصيل من الفصائل على الاطر الشرعية لـ م.ت.ف. وفي المقدم منها، اللجنة التنفيذية (للتوسع، انظر رسالة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، الى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٩، ورد الجبهة الشعبية عليها، **الهدف**، نيقوسيا، ٢٦/٣/١٩٨٩).

## الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

وصفت مصادر صحفية عربية الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بأنه «خيط رفيع» وعلى ذلك، فهو «يعتبر مكسباً فلسطينياً ودولياً، خصوصاً وان البدائل الاخرى غير متوافرة في الاجل القريب» (غسان سلامة، **الحياة**، لندن، ١٧/٣/١٩٨٩). ولعل ما يؤكد صحة هذا الوصف للحوار هو ما شهدته الفترة الواقعة ما بين الجولتين، الاولى والثانية، من مواجهات سياسية متصلة «حاولت فيها الولايات المتحدة كل أساليب المناورة. وردت م.ت.ف. على ذلك بخطة سياسية دؤوبة، عناوينها البارزة استمرار الكفاح المسلّح، وتطوير الانتفاضة الشعبية، وتعميق التضامن العربي، وتوسيع رقعة الاصدقاء في العالم» (**اليوم السابع**، ٢٠/٣/١٩٨٩). ولعل ابرز ما بنت عليه المنظمة خطة تحركها، هو ادراكها ان التوجه الاميركي للحوار معها انما جاء «رداً على الواقعية الفلسطينية التي ظهرت في الشهور الماضية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٠/٣/١٩٨٩).

الى ذلك، أسهمت جولات ياسر عرفات الاوروبية، ومن ثم جولة وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، على منطقة الشرق

الاوسط، وما لعبته مصر من دور ايجابي ازاء م.ت.ف. في تحركها السياسي، ساعد على بث الروح، في الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، «على أساس انتقال الحديث الى حل النزاع، وليس [الى] ما يسمى بالارهاب فقط» (نبيل شعث، **الحوادث**، ١٧/٣/١٩٨٩)، وعلى ان عامل الوقت في احراز تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط، هو امر هام للغاية. لذا، فقد أصرّت القيادة الفلسطينية، خلال حواراتها الاخيرة، في اوروبا، على ضرورة قيام الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بالبحث في المسائل الجوهرية، وفي مقدمها الاعداد لعقد المؤتمر الدولي هذا العام، وضرورة رفع الحماية السياسية الاميركية عن الارهاب الاسرائيلي في المناطق المحتلة، وخارجها، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتمثيله المستقل من خلال م.ت.ف. (مقابلة مع ياسر عبدربه، **الحرية**، نيقوسيا، ١٢/٣/١٩٨٩).

الى ذلك، رأت أوساط صحفية فلسطينية «ان مسألة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، الذي بدأ في كانون الاول ( ديسمبر ) من العام الماضي، قد كشف للجميع الموقع الاسرائيلي التابع للموقع الاميركي، وليس العكس، على الرغم من قوة النفوذ الصهيوني في واشنطن». وأضافت تلك الاوساط «ان القرار [هو] في واشنطن، وليس في تل ـ أبيب. وليس مطلوباً من م.ت.ف. ان تجيب... [عن] هواجس ومخاوف اسرائيل» (احمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، ١٩/٣/١٩٨٩).

ولعل ما يشجع على هكذا استنتاج، هو ما أدلى به وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في الكونغرس الاميركي، بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٩؛ اذ قال انه لا يستبعد مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. ووصف رئيس اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، د. نبيل شعث، موقف بيكر، بأنه «ايجابي». وقال، في تصريح له، انه «لاحظ تبدلاً في التصور الاميركي في الايام الماضية. وان هذا التبدل يعني ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني قد يؤدي الى تطوير للأفكار الاميركية المطروحة» (**الحياة**، ١٦/٣/١٩٨٩).

من جهة أخرى، صرّح عرفات لرؤساء تحرير الصحف الكويتية بأنه على استعداد لاجراء مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين، على ان يكون ذلك «بموافقة كل العرب» (**القبس**، الكويت، ٦/٣/١٩٨٩)، وذلك اسهاماً منه في زيادة عزلة الموقف الاسرائيلي الرافض لـ م.ت.ف. وتحركها السلمي. وخلاصة لكل ذلك، يمكن القول ان أيّاً من اسرائيل أو الولايات المتحدة لم تعد قادرة، بعد شهور فقط من هجوم السلام الفلسطيني، «على الاستمرار في استخدام الخطاب المتعنّت ضد المنظمة. لأن مثل هذا الاستمرار في استخدام الخطاب من شأنه ان يقود الى نتيجة واحدة، هي احكام عزلة الولايات المتحدة واسرائيل امام قيادات دولية تلتقي، جميعاً، على تقييم سياسة المنظمة تقييماً ايجابياً» (فيصل حوراني، **الحرية**، ٢٦/٣/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، ظهر في الوسط السياسي الفلسطيني، خلال مرحلة العمل السياسي والدبلوماسي الاخيرة، المزيد من التساؤلات التي أدّت، بدورها، الى نقاش جدي، لا تزال اصداؤه تتردد داخل أوساط المنظمة. ويتركز النقاش، في أساسه، حول جدوى الحوار مع الولايات المتحدة. وبرز، في هذا السياق، تيار يدعو الى ايقاف الاتصالات مع واشنطن الى ان توافق ادارة بوش على مناقشة المسائل الجوهرية مع م.ت.ف. وفي المقابل، برز تيار آخر يعارض هذا التوجه، ويؤيد استمرار الاتصالات الاميركية. ويقول انصار هذا التيار «ان المسؤولين الاسرائيليين ينتظرون وقف الاتصالات الفلسطينية ـ الاميركية، للقيام بعملية اعلامية دبلوماسية واسعة في الساحة الاميركية، تتركز على ان م.ت.ف. ليست جادة في سعيها الى احلال السلام» (**القبس**، ١٢/٣/١٩٨٩). امّا دعاة التيار الأول ومنظروه، فانهم يرون «ان الادارة الاميركية، ما زالت حتى اللحظة تستهدف استدراج م.ت.ف. لتقديم المزيد من التنازلات. وبالاضافة الى ذلك، فانها تسعى الى احداث ارباك في الوحدة الوطنية الفلسطينية... كما ان للادارة الاميركية هدفاً ثالثاً من الحوار، هو اقناع قيادة م.ت.ف. بأن الحل الوحيد الممكن للقضية الفلسطينية هو من خلال الكونفدرالية مع الاردن، وليس من خلال اقامة الدولة الفلسطينية» (من مؤتمر صحافي لجورج حبش في دمشق، بتاريخ ٧/٣/١٩٨٩، **الهدف**، ١٢/٣/١٩٨٩).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رأت ان السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط ترمي الى استبعاد المؤتمر الدولي الفعّال، من جهة، والمماطلة لعدم تطوير الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، من جهة اخرى، والعمل على تحويل الحوار ذاته الى عنصر مساومة وضغط على م.ت.ف. حتى يصبح الحوار هدفاً بحد ذاته، وليس وسيلة للبحث في القضايا الجوهرية والتمهيد لعقد المؤتمر الدولي الفعّال (**الحرية**، ١٢/٣/١٩٨٩).

الى ذلك، فسّرت أوساط مطلعة تزايد العمليات الفدائية، عبر الحدود اللبنانية، على انه في سياق احراج م.ت.ف. التي كانت أوحت بأنها أوقفتها، لأسباب عدة، ليس أقلها أهمية عدم جدواها بالقياس مع أعمال الانتفاضة في الداخل، وانعكاساتها على المدنيين على جانبي الحدود. ومع ان اسرائيل استغلتها على نحو مغرض للتدليل على استمرار م.ت.ف. في أعمال «الارهاب»، الّا ان الولايات المتحدة تجاوزت حليفها بالتخلّي عن محاورة م.ت.ف. وان كانت حثّت المنظمة على التدخل لايقاف هذه العمليات (**الشرق الاوسط**، ١٨/٣/١٩٨٩).

وفي هذا السياق، اكد المسؤول العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو احمد فؤاد، ان العمليات العسكرية، داخل اسرائيل، هي جزء من الخطة الاستراتيجية للجبهة الشعبية، وان قيادة الجبهة تستهدف من وراء تلك العمليات «ان تقول للرأي العام العالمي وللادارة الاميركية، ان هذا النوع من النضال هو حق مشروع، في مواثيق هيئة الامم. والشرعية الدولية تقرّ هذا النوع من النضال على انه حق شرعي وليس ارهاباً» (**القبس**، ١٣/٣/١٩٨٩).

ورداً على ما تداوله بعض وسائل الاعلام، حول موضوع العمليات العسكرية الفلسطينية، صرّح عرفات بأن المنظمة «لن توقف المقاومة والانتفاضة، الّا بعد ترتيب كافة الضمانات التي تؤمن للشعب الفلسطيني تلبية حقوقه المشروعة، بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» (**الحوادث**، ١٧/٣/١٩٨٩).

من جهة أخرى، أوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، انه لا توجد حركة تحرير وطني تناضل من اجل الاستقلال وتتخذ من الكفاح المسلّح وسيلة رئيسة لبلوغ اهدافها على استعداد لالغاء كفاحها لمجرد ان دولة عظمى تطلب منها ذلك. وقال: «بالنسبة الينا في المقاومة الفلسطينية، نحن لسنا في هذا الوارد أبداً، خصوصاً ان ما عرضته علينا اميركا ليس أكثر من انهاء كفاحنا المسلّح، بدون أي مقابل» (**المستقبل**، باريس، ١١/٣/١٩٨٩).

في المقابل، لم تر أوساط فلسطينية مطلعة أي سبب واضح لتحميل التحركات السياسية لقيادة المنظمة أموراً وتأويلات لا تحملها في الاساس، وتقويل بعض التصريحات ما لم تقله. وأشارت الاوساط تلك الى «ان بعض القيادات الفلسطينية، تحاول ان تغرّد خارج السرب، مفتعلة الخلاف حول قضايا لا وجود لها، أو مركزة الخلاف حول مسائل ثانوية من خلال تصويرها انها مسائل خطيرة» (**اليوم السابع**، ٢٠/٣/١٩٨٩).

## جولة الحوار الثانية

انطلقت الجولة الثانية من الحوار الاميركي ـ الفلسطيني ظهيرة يوم ٢٢/٣/١٩٨٩، وهي الأولى في عهد الرئيس جورج بوش. وقبيل الاعلان عن متابعة الحوار، حمل ياسر عبدربه على الولايات المتحدة، موضحاً ان م.ت.ف. لم تركض وراء واشنطن للحوار، وانما تسعى الى التحضير للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وانه سيبحث في هذه القضية في الجولة الثانية للحوار. وفي هذا السياق، أشارت مصادر دبلوماسية الى ان الجانب الفلسطيني يسعى الى بدء حوار جوهري معمق حول أربع قضايا أساسية، هي: المؤتمر الدولي، والتمثيل الفلسطيني الى المفاوضات من خلال م.ت.ف. وسبل اقامة الدولة الفلسطينية، وقضية الارهاب الاسرائيلي في المناطق المحتلة.

ترأس الجانب الفلسطيني في الحوار عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، وكان في عضويته مدير عام الدائرة السياسية في المنظمة، عبداللطيف ابو حجلة ( ابو جعفر )، وسفير فلسطين في تونس، حكم بلعاوي، وترأس الجانب الاميركي سفير الولايات المتحدة في تونس، روبرت

بلّترو، وعضوية نائب السفير، غوردون براون، والمستشار السياسي للسفارة، ادموند هل (وفا، تونس، ٢٣/٣/١٩٨٩).

استمرت المباحثات قرابة خمس ساعات ونصف الساعة. ومن الجدير ذكره، انه، في بداية الجلسة، قال عبدربه للسفير الاميركي، وبشكل لا يخلو من دلالة: «قبل عام فقط قرّرت الولايات المتحدة اغلاق مكتب م.ت.ف. في واشنطن؛ والآن، وبعد عام، نحن هنا لنجري مباحثات رسمية» (القبس، ٢٣/٣/١٩٨٩). وعلى اثر المباحثات، أدلى عبدربه بتصريح أكد فيه «ان لهذه الجولة أهمية خاصة، حيث انها دخلت مرحلة البحث في القضايا الرئيسة والجوهرية المتعلقة بمسيرة السلام» (وفا، ٢٣/٣/١٩٨٩).

الى ذلك، أكد مصدر رسمي في م.ت.ف. في اليوم التالي للحوار، «ان المنظمة متمسّكة بخيار الشرعية الدولية، الذي أقرّته القمم العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز، [ و ] الذي كرّسته قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة باعتماد خيار المؤتمر الدولي برعاية الامم المتحدة، وحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وكافة الاطراف المعنيّة، وفي مقدمها م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

من ناحية أخرى، ذكرت المصادر الصحفية ان وفد م.ت.ف. في الحوار تقدم الى السفير الاميركي في تونس بنص مذكرة من م.ت.ف. موجّهة الى الحكومة الاميركية. وأوضحت المصادر ان عناوين المذكرة الرئيسة هي:

- ان المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن هي السبيل الوحيد للسلام.
- ان على واشنطن المشاركة بفعالية في التمهيد لهذا المؤتمر.
- ان على واشنطن ان تسعى الى بناء جسور الثقة بينها وبين المنظمة، وبين المنظمة واسرائيل، من خلال التوقف عن استخدام حق النقض ( الفيتو ) في مجلس الامن، ومواجهة الارهاب الاسرائيلي (الحياة، ٢٤/٣/١٩٨٩).

والواقع، لقد أبدى عرفات ارتياحه لمضمون الحوار في جولته الثانية، ووصفه بأنه «كان ايجابياً، واتّسم بالجدية... ممّا يدل على اهتمام الادارة الاميركية الجديدة بتطوير وانجاح الحوار». وأضاف عرفات: «لا استطيع الّا ان أؤكد ان لدى الطرفين رغبة واضحة في التوصل الى نتائج مثمرة» (وفا، ٢٣/٣/١٩٨٩).

وايّاً تكن التحليلات المرافقة، والتالية، للجولة الثانية من الحوار، فانه وعلى الرغم من «الصخب والضجيج حول العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية، وحول العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، فان الكل ما زال يستطلع، ويناور، تمهيداً لانجاز الخطوة الاولى التي لم تنطلق بعد» (بلال الحسن، اليوم السابع، ٢٧/٣/١٩٨٩).

سميح شبيب

# «الانتظار» العربي الرسمي

على الرغم من استمرار الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسخونتها، اضافة الى حرارة الجهود الدبلوماسية الفلسطينية، حيث لا تهدأ حركة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان الواقع العربي الرسمي «تسوده حالة... من الاكتفاء بالتفرج على التطوّرات الجارية. البعض يخشى الانتفاضة، ولا يقدم لها الدعم الذي التزم به ـ كتابياً ـ في قمة الانتفاضة في الجزائر؛ والبعض الآخر لا يدري ان عليه دوراً يجب ان يؤديه حتى يكتب النصر لقضيته العربية بالذات؛ فالصراع في فلسطين بين الانتفاضة والاحتلال الاسرائيلي انما هو صراع على مصير الشرق الاوسط، وصراع على النفط وعلى آبار النفط، وصراع على أسعار النفط... هذا الصراع الهائل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني هو صراع قومي في جوهره وفي أهدافه وفي أبعاده كلها... [ و ] الآن مطلوب فعل عربي على المستوى الدولي... وفي الدول الاوروبية يقولون: نريد حضوراً عربياً عندنا... وموقفنا يحتاج [الى] ان تعرف شعوبنا ان العرب لهم وزن، ولهم ثقل، ولهم قوة فعل في الميدان. وقبل ان تتقدم ادارة الرئيس بوش بمشروعها للشرق الاوسط، لماذا لا يذهب قادة العرب الى قمة طارئة تقول كلمة علنية للولايات المتحدة الاميركية، كلمة واضحة صريحة تطلب من ادارة بوش التوازن في المواقف من اجل تحقيق الشرعية الدولية التي وافقت عليها القمم العربية المتعاقبة. القمة العربية مطلوبة الآن وليس بعد فوات الاوان... [و] يمكن ان تشكل خطوة كبيرة الى أمام في الكفاح العربي من اجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس» (احمد عبدالرحمن، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٤٠، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ٥). وفي اطار تحركه الدبلوماسي ونشاطه فيما بين العواصم العربية «يطالب عرفات بسرعة عقد مؤتمر قمة عربي لوضع ملامح التحرك العربي المشترك خلال المرحلة المقبلة، وذلك بهدف دعم منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها من اجل انعقاد المؤتمر الدولي وتحقيق السلام العادل والشامل، والذي يتضمّن حق تقرير المصير للفلسطينيين واقامة الدولة الفلسطينية؛ وعلى القمة العربية، حسب تعبير عرفات لأحد قادة الدول التي شملتها جولته، ان تبحث، أيضاً، [في] تحقيق المزيد من الدعم لانتفاضة الأهل في الارض المحتلة» (محمد عبدالمولى، **الصيّاد**، بيروت، العدد ٢٣١٥، ١٧ ـ ٢٣/٣/١٩٨٩، ص ٢٨)؛ اذ ان مبادرة السلام التي طرحها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حسب احد المراقبين، «باتت محور الجدل في المجتمع الاسرائيلي؛ وهي، أيضاً، كانت محور محادثات وزير الخارجية الاسرائيلي، موشي ارنس، في واشنطن، وقبل ذلك محور محادثات ارنس مع وزير الخارجية السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في القاهرة... ولأن هذه المبادرة لم تكن مبادرة ياسر عرفات شخصياً، بل نتاج التفاعل بين الانتفاضة في الداخل والقيادة في الخارج، فان اصحابها مدعوون جميعاً للتمييز بين التنازلات والمناورة... [و] السؤال [الذي]... يمكن ان يطرح على بعض العواصم العربية والعديد من الفصائل الفلسطينية: هل تريدون الحوار مع المنظمة، نعم أم لا ؟» (عبدالوهاب بدرخان، **الحياة**، لندن، ٢١/٣/١٩٨٩). وعلّل احد المراقبين خمول النشاط العربي الداعم للفلسطينيين بـ «انشغال العالم العربي... بقضايا اخرى، عدا الهمّ الفلسطيني؛ ومنها كذلك انصراف الرأي العام العالمي، وكذلك الغربي، الى معالجة الموقف الذي أفرزته التوترات في العلاقة بين دول غربية وحكومة طهران... كل هذه العوامل، مجتمعة او متفرقة، تعطي بصيصاً من الامل في دفع سفينة السلام الى الشاطىء، وتأمين حماسة دولية للسير في طريق الحل... لكن... المظهر العربي، في اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية، سيعطي أملاً كبيراً في تكثيفه نحو

عمل عربي جماعي مشترك... [و] يبقى الامر، في اكثره، مرهوناً بالذات العربية التي عليها، في المرحلة المقبلة، ان تسارع للاستفادة من الظروف المهيأة لخلق حالة من الاسترخاء الأمني في المنطقة... وبعد ذلك، وقبله، يتعيّن على صانع القرار العربي، وهو يتطلع الى استثمار عمليات السلام في الشرق الاوسط ان يدرك ان وحدة الذات السياسية في المواقف والاهداف هي القناة التي من خلالها يحقق الجزء الاكبر من تطلعاته» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩/٣/١٩٨٩، ص ٩).

ورأى احد المراقبين ان الفرصة، الآن، مواتية لنشاط عربي؛ اذ «ربما كان تأخر الافكار الاميركية عن الافكار السوفياتية واستباق الثانية للأولى فرصة للدبلوماسية الاقليمية... ان تستنير بما طرح للتأثير على ما سيطرح... حتى لا تترك أزمة المنطقة لحوار الطرفين الدوليين الكبيرين دون مشاركة اقليمية سوى ردود فعل هي من قبيل الاطراقات والايماءات والغمغمات أكثر منها من قبيل الرد الواضح والمفهوم... وهي ليست مجرد فرصة لطرح ردود الافعال على ما هو مطروح من خارج المنطقة، انما الأصح، ان ما هو مطروح وما سيطرح من خارج المنطقة، لأنه واضح، ولأن المنطلقات المبدئية، او الاساسية، فيه هي موضع توافق، او ما يقترب من التوافق، بين موسكو وواشنطن، وبينهما ومعهما اوروبا، يفرض على الدبلوماسية الاقليمية ان تنشط في مستوى يفوق مستوى الاستطلاع، ومستوى رد الفعل... ولقد طال بالمنطقة وأزمتها تميّز بعض قواها وبعض سادتها وساستها باتباع ديبلوماسية الغمغمة والهمهمة، وتميز بعض هؤلاء باتباع ديبلوماسية الوجه السلبي لأوزانهم، أي ديبلوماسية ان مجرد غيابهم عن المشاركة في ما لا يرضون عنه كفيل بايقافه، او بافشاله، او باحباطه... [و] في ما يخص المنطقة وأزمتها قد انتهى عصر الغمغمة والبراعة او أوشك، وبدأ عصر الكلام الفصيح البليغ... او ان هذا العصر قد لاح. ومطلوب من الديبلوماسية الاقليمية، وما يعنينا منها هو الديبلوماسية العربية، ان تقول، بأوضح الكلام واصرحه، وعلناً وعلى رؤوس أشهاد العالم، ماذا تريد [؟] وماذا ستفعل وبدءاً من الآن لتحقق ما تريد [؟] وبهذا، فقط، تؤثر كما تتأثر... وسواء كانت تريد ان تفاوض، او كانت ترى انه فرض عليها القتال» (مصطفى الحسيني، **السفير**، بيروت، ٨/٣/١٩٨٩، ص ١). على سبيل المثال، حسب احدهم: «لماذا نترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية وحدها تحديد حجم ونوعية ' المصالح المتبادلة ' فيما بينها داخل واقعنا العربي ؟ أليس في قدرتنا... ان نشارك في تحديد حجم ونوعية هذه ' المصالح المتبادلة ' ، ليس في واقعنا وحسب، وانما، أيضاً، في كل من الواقع الاميركي والسوفياتي والاوروبي الغربي ؟» (لطفي الخولي، **الاهرام**، القاهرة، ٢٣/٣/١٩٨٩، ص ٦).

## استراتيجية تجميع الجهود

وفي هذا المناخ العربي الذي أسلفنا ما يُتداول بشأنه، يواصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «تحركه الدائم لتجميع التأييد لاجتماع المؤتمر الدولي. وقد ركز، في المدة الاخيرة، على دول المواجهة المباشرة (مصر وسوريا والاردن ولبنان) التي ينبغي ان يكون لها موقف موحّد من المؤتمر، يقترن بدعم عربي شامل من خلال قمة عربية تعقد في الرياض، ويتمّ الاتفاق فيها على استراتيجية جديدة تسمى ' استراتيجية تجميع القوى ' ، أي ايجاد قنوات تعاون وثيق متعددة بين الدول العربية، من جهة، والدول الاوروبية، وكذلك الدول المؤيدة لوجهة نظر منظمة التحرير، من جهة أخرى» (نشأت التغلبي، **الحوادث**، لندن، العدد ١٦٨٨، ١٠/٣/١٩٨٩، ص ٣٤).

وفي اطار سياسة «تجميع الجهود» الفلسطينية، وجّه عرفات الدعوة الى «دول المواجهة العربية لاجراء محادثات لتوحيد موقفها من المؤتمر الدولي للسلام... وقال ان الرئيس السوري أبلغ الى وزير الخارجية السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، انه سيشارك في المحادثات» (**النهار**، بيروت، ٢/٣/١٩٨٩)؛ وبدا ان امكان عقد مثل هذا اللقاء قاب قوسين او أدنى، «وان المشكلة التي لا تزال تعترض اللقاء هي طريقة الجمع بين سوريا ومصر» (**الحياة**، ٢/٣/١٩٨٩). وقال ممثل م.ت.ف. في القاهرة، سعيد كمال: «ان سوريا وافقت على احياء اللجنة الخماسية العربية الخاصة بدفع جهود ايجاد حل عادل وشامل لأزمة الشرق الاوسط

والقضية الفلسطينية، على ان تتولى اللجنة تنسيق الموقف العربي في جهود الاعداد للمؤتمر الدولي للسلام» (**القبس**، الكويت، ٢٨/٣/١٩٨٩).

هذه اللجنة الخماسية كان تقرر تشكيلها «في مؤتمر القمة العربي بالرباط العام ١٩٧٤، للتنسيق بين الدول العربية المجاورة للكيان الاسرائيلي وم.ت.ف. اثر قرار المؤتمر الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني... [و] قد باشرت أعمالها حينذاك لفترة قصيرة، ثم جُمّدت بسبب التطورات المختلفة التي شهدتها المنطقة» (**المصدر نفسه**).

وكان وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، حصل، خلال جولته على الشرق الاوسط، على موافقة الاردن وسوريا على احياء اللجنة الخماسية، وأبلغ - حسب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد) - الى المنظمة «ان السوريين والاردنيين وافقوا على المشاركة... [و] ان المنظمة علمت ان مصر توافق هي الاخرى على الحضور، لكن [خلف] أوضح ان اجابات السوريين غامضة، وغير صريحة، وقال انه يبدو ان هناك نوعاً من الفتور من الجانب السوري» (**الاهرام**، ٥/٣/١٩٨٩). وغاية السوفيات من الدعوة الى احياء اللجنة الخماسية العربية لدول المواجهة، هي انهم يرون ان «مواقع ومراكز الاسرائيليين ما زالت الأقوى نسبياً... [لكن] مواقع ومراكز الفلسطينيين قد قويت، أيضاً، نسبياً، بالانتفاضة؛ غير ان ذلك ليس كافياً اذا لم تقوَ المواقع والمراكز العربية المعنيّة؛ ومن هنا كانت دعوته [شيفاردنادزه] الصريحة الى بناء موقف موحّد لمصر وسوريا والاردن ولبنان مع منظمة التحرير الفلسطينية» (الخولي، **مصدر سبق ذكره**)؛ وبالتالي يتحقق، حسب احد المراقبين: «أولاً: اعادة تكتيل دول الطوق... حول التطبيق الامثل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨...؛ ثانياً: اعادة اقحام الوزن الاستراتيجي لسوريا في عملية التفاوض العربي...؛ ثالثاً: وضع ضوابط على طريق الحوار المباشر المحتمل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، في مقابل منح هذا الحوار بعض الشرعية العربية...؟؛ رابعاً: استباق ما قد يولده اتحاد التعاون العربي من انصراف الدول المكونة له، خصوصاً مصر والاردن، الى متطلبات انجاحه الاقتصادية والمعيشية الملحّة، ممّا قد يحوّل الاهتمام عن القضية المركزية في صراع المنطقة، ويعطي اسرائيل مزيداً من الانفراد في مواجهة منظمة التحرير والفلسطينيين» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٨٨، ١٠/٣/١٩٨٩، ص ٢٨). وعلى ذلك كما يبدو - قال د. نبيل شعث، المستشار السياسي لعرفات - «تبنّى ابو عمار الدعوة، ودعا، بدوره، الاطراف الأخرى الى الاجتماع... خصوصاً ان هذه الاجتماعات تستهدف توحيد الموقف العربي، وهي خطوة استراتيجية مهمة في اتجاه عقد المؤتمر الدولي، والضغط على أي اطراف تعرقل التقدّم نحوه» (من مقابلة مع د. نبيل شعث، **الحوادث**، العدد ١٦٨٩، ١٧/٣/١٩٨٩، ص ٣٠).

وفي حين رحّبت القاهرة بالفكرة، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عرفات (**القبس**، ٧/٣/١٩٨٩)، فان مصدراً حكومياً اردنياً قال «انه من السابق لأوانه؛ فلا تلوح في الافق بادرة على عقد المؤتمر الدولي، ومن ثمّ لا نرى ضرورة لعقد مثل هذا الاجتماع؛ وتساءل المصدر قائلاً: ما الغرض من عقد مثل هذا الاجتماع ؟» (**المصدر نفسه**).

وقال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «ان سوريا... فاجأتنا بخلاف ما أبلغنا شيفاردنادزه؛ فقد أعربت عن رفضها المشاركة في هذا اللقاء، وقالت ان المترجم السوفياتي قد فهم خطأ ان سوريا توافق على حضور هذا اللقاء الخماسي، في حين قالت سوريا، في حقيقة الامر، انها توافق على مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في المؤتمر الدولي، الامر الذي أوقع شيفاردنادزه في هذا التناقض بين ما قالته سوريا عن ' الدول الخمس ' وما فهمه الوزير [السوفياتي] عن ' الاطراف الخمسة العربية' . [وأضاف]... ان سوريا سوّغت رفضها المشاركة في اللقاء التحضيري العربي بأنها لا تستطيع الجلوس مع مصر، ما دامت العلاقات بين الطرفين مقطوعة؛ كما انها لا تعرف، تحديداً، من الذي سيمثل لبنان في هذا اللقاء، سليم الحص، أم العماد عون ؟» (**المحرر**، باريس، العدد ٦٣، ١٨/٣/١٩٨٩، ص ٣).

وكحال سوريا في ايجاد التبريرات كان حال

الاردن؛ فاثناء زيارة «أبو مازن» للاردن، لاستمزاج رأي الاردن في عقد مثل هذا اللقاء، أبلغ رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، اليه عدم حماس الاردن للفكرة، وسأل: «لماذا الاستعجال في عقد مثل هذا اللقاء ما دام المؤتمر الأساسي، أي المؤتمر الدولي، لم يجر الاتفاق عليه تحديداً في الزمان أو المكان [؟] ولماذا نختلف حول الفروع ما دامت اميركا واسرائيل لم توافقا، بشكل واضح وصريح، على المؤتمر الدولي ؟... [كما] ان الملك حسين سيقوم بزيارة واشنطن قريباً للتعرّف الى النوايا والمخططات الاميركية حيال المؤتمر الدولي، كما يمكن جسّ النبض الاميركي في الاقتراح السوفياتي بشأن عقد اللقاء العربي التحضيري» (**المصدر نفسه**).

وفشل انعقاد اجتماع اللجنة الخماسية لدول المواجهة مرتبط، أساساً، بعدم توصل سوريا الى مصالحة كل من مصر، ومنظمة التحرير، على الرغم من المساعي العربية والسوفياتية في هذا السبيل.

لكن م.ت.ف. اعتادت، في مثل هذه المناخات العربية، الّا تضع بيضها في سلّة واحدة. فالى جانب الدعوة الى احياء لجنة دول المواجهة الخماسية، استمرت في التنسيق مع مصر؛ وقبل بدء جولة الرئيس مبارك الاوروبية، أجريت اتصالات مكثّفة بين م.ت.ف. ومصر، «اذ زار القاهرة هاني الحسن، مستشار ابو عمار السياسي، قادماً من السعودية؛ وبعث الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، برسالة الى الرئيس مبارك. وقد كشف سعيد كمال، ممثل م.ت.ف. في القاهرة... عن ان التنسيق بين الطرفين جاء من أجل توحيد الجهود لدفع موقف اوروبا الى امام» (أسامة عجاج، **الحوادث**، العدد ١٦٩٠، ٢٤/٣/١٩٨٩، ص ٣٨).

وعلى ذلك، حمل الرئيس مبارك معه الى اوروبا همّ مصر الاقتصادي، والهمّ الفلسطيني تحت عنوان تسوية أزمة الشرق الاوسط. وقال رئيس هيئة الاستعلامات المصرية، د. ممدوح البلتاجي، الذي رافق مبارك في جولته: «ان من بين اهداف جولة مبارك هو ان الولايات المتحدة هي شريك كامل في عملية السلام المتباطئة. وهذا التباطؤ مرتبط بعنصرين: الاول، وضع الادارة الجديدة ودراستها للموقف وبلورتها لتصوراتها ورغبتها في ان تتوخى الحذر في الحركة، وتلك اعتبارات خاصة بالادارة الاميركية؛ وثانياً، ان الادارة الاميركية تعتقد بأنه، مع مرور الوقت، يمكن التوصل الى شروط أفضل للتسوية في الشرق الاوسط، من وجهة نظرها ومن وجهة نظر اسرائيل... لذلك، فان الدور الاوروبي مهم، لأنه ايجابي، ولأوروبا مصالح في الاستقرار والسلام، وهي متفهمة للغاية لدور مصر بقيادة الرئيس مبارك وتقدر قيادته لعملية بناء السلام في الشرق الاوسط» (**الاهرام**، ١٤/٣/١٩٨٩). ورأى الرئيس المصري، حسني مبارك، ان «دور اوروبا مهم جداً... وما يحدث في المنطقة العربية يؤثر ـ قطعاً ـ بطريقة مباشرة على المجموعة الاوروبية... [ولذا،] يهمها الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط... [و] لقد جئت اتبادل الآراء مع الاوروبيين حول قضية الشرق الاوسط، وأشرح لهم خطورة حالة عدم الاستقرار [فيها]... وكذلك اهمية المؤتمر الدولي... [كـ ] مظلة، تبدأ بعدها المباحثات المباشرة» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، **الدستور**، لندن، العدد ٥٧٧ ـ ٥٧٨، ٢٠ ـ ٢٧/٣/١٩٨٩، ص ٨). ونقلت مصادر صحفية «ان الجانب المصري اقترح دعوة السيد ياسر عرفات، رسمياً، الى مقر المفوضية الاوروبية... والاستماع اليه، لأن الحوار بين الاطراف شيء جيد ولا يخيف احداً... [وقال وزير خارجية مصر للأوروبيين] ان الولايات المتحدة تحاور م.ت.ف. فلماذا لا تقيم مجموعة السوق المشتركة حواراً مع المنظمة ؟... [وفي محادثات مبارك مع الرئيس الفرنسي] أكد... ان اعتراف اوروبا بدولة فلسطين واستقبال ياسر عرفات يمثّل خطوة هامة على طريق السلام، وذلك لأن على اوروبا ان تقوم بدور وتمارس ضغوطاً على اسرائيل، لكي تقبل بنهج السلام المطروح على المستوى الدولي» (السلام الحسني وعبدالحميد يحياوي، **المصدر نفسه**، ص ٩).

ولخّصت افتتاحية مجلة «آخر ساعة» القاهرية هدف جولة الرئيس مبارك السياسي في الدول الاوروبية بأن غايته «دفع الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام؛ ومن ذلك يجيء حثّ الرئيس مبارك للمجموعة الاوروبية للدخول في عملية السلام بدور الشريك تماماً مثل القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي... للمساعدة في عقد المؤتمر الدولي واقناع اسرائيل بالقبول به

كمظلة دولية للمباحثات مع الدول العربية ومنظمة التحرير... [و] التحرك المصري على محور أوروبا يجيء متوازياً بالضرورة مع توازن العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي... وهو ما تحرص عليه السياسة الخارجية لمصر... لأن اوروبا تمثّل القوة الصاعدة في العالم على مدى السنوات الأربع القادمة» (محمد وجدي قنديل، **آخر ساعة**، القاهرة، العدد ٢٨٣٨، ١٥/٣/١٩٨٩، ص ٣ - ٤).

اضافة الى التنسيق مع مصر، تعمل م.ت.ف. لايجاد صيغ تنسيق مشتركة، أيضاً، مع دول عربية أخرى، مع تمسّكها بالدعوة الى عقد قمة عربية يُسفر عنها موقف عربي موحّد، وبالتالي مشروع سياسي متفق عليه لحل أزمة الشرق الاوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وقد كشف ممثل م.ت.ف. في القاهرة «عن وجود تنسيق عربي تشارك فيه مصر والسعودية والاردن ومجموعة أخرى من الدول العربية لاعداد ورقة عمل عربية للمؤتمر الدولي؛ وهناك امكان لأن تدعو مصر الى عقد مؤتمر دولي تمهيدي في القاهرة خلال الفترة المقبلة، للاعداد للمؤتمر الدولي بحضور الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وأطراف الصراع في المنطقة، بما في ذلك اسرائيل وم.ت.ف. ويمكن بعدها انتقال المفاوضات الى جنيف، او نيويورك، لمناقشة بنود جدول أعمال المؤتمر الدولي. ويبدو ان الرئيس مبارك حاول جسّ نبض المجموعة الاوروبية بشأن هذه الخطة، ونجح في الحصول على وعد بامكان اتفاق اوروبا... على تطوير موقفها من الدولة الفلسطينية، خصوصاً ان اوروبا تتطلب وجود دولة بحدود معيّنة للاعتراف بها» (عجاج، **مصدر سبق ذكره**).

وقد تجلّى تنسيق م.ت.ف. مع الدول العربية خلال جلسات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية، الذي اختتم أعماله في الرياض (السعودية)، في ١٦/٣/١٩٨٩. وممّا جاء في بيانه الختامي: «اعلن المؤتمر اعترافه بدولة فلسطين المستقلة التي ولدت في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وطالب بوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة تمهيداً للاشراف على الانسحاب الاسرائيلي النهائي منها... وأكد موقف الدول الاسلامية الثابت... الى جانب الشعب الفلسطيني... وانتفاضته المباركة، حتى يتمّ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الاراضي الفلسطينية... ودان المؤتمر، بشدة، التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل... وأشكال التعاون المتبادل بينهما ضمن هذا التحالف... وطالب الولايات المتحدة بتطوير الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ وأكد، مجدداً، الموقف الاسلامي المعروف من عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط» (**الحياة**، ١٧/٣/١٩٨٩). وكان رئيس المؤتمر وزير الخارجية السعودية، سعود الفيصل، قال في كلمته، ان من بين «أهم القضايا التي تواجه المسلمين... القضية الفلسطينية... وأشار... الى الانتفاضة الفلسطينية... ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني الاخير في الجزائر، وقال انها أدّت الى نتيجتين مهمتين، هما: استحالة بقاء الاوضاع في الاراضي المحتلة على ما هي عليه، وتمهيد السبيل الى تحرك جاد يستهدف الوصول الى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٩).

وعلّق رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، على النداء الذي وجهه المؤتمر الاسلامي للاعتراف بدولة فلسطين، بأنه «موجّه الى الدول الاوروبية بشكل خاص، ليكتمل اعترافها بالدولة الفلسطينية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني» (من مقابلة مع القدومي، **الحوادث**، العدد ١٦٩٠، ٢٤/٣/١٩٨٩، ص ٢٤).

## الدمّل السوري

بدا في الفترة السابقة ان مساعي المصالحة بين سوريا وكل من مصر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تسلك طريقاً طبيعياً؛ اذ ساد نوع من التهدئة الاعلامية؛ الّا انها - على ما يبدو - عادت فتعثرت، خاصة في ما يتعلق بمصالحة سوريا وم.ت.ف. وكان آخر هذه المساعي محاولة وزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، في اثناء جولته على منطقة الشرق الاوسط، «الّا انه اعترف بفشله في الترتيب لزيارة يقوم بها السيد ياسر عرفات،

رئيس المنظمة، الى دمشق لعقد اجتماع مصالحة» (القبس، ٧/٣/١٩٨٩)، وأوردت مصادر صحفية ان شيفاردنادزه «اتصل بأبي عمار... ليقول له انه مستعد للالتقاء به في دمشق، فاعتذر أبو عمار... قائلاً انه لا يزور دمشق ما دامت الدعوة غير موجهة اليه من السلطات السورية الرسمية» (الحوادث، العدد ١٦٨٨، ١٠/٣/١٩٨٩، ص ٧). ونُقل عن مصدر سوري، في هذا الخصوص، قوله: «في الفترة الاخيرة، جرت مساعٍ سوفياتية وعربية لاقناع عرفات بزيارة دمشق، فلم يفعل بحجة انه يصرّ على ان يُستقبل استقبال رئيس دولة، أو يطلب دعوة رسمية من سوريا ليقوم بزيارته؛ والواقع ان ابو عمار يتجاهل أشياء أساسية في مسيرته، وأهمّها انه بلا سوريا ولبنان والاردن لن يتمكّن من تحقيق أي نجاح في مسيرته» (الحياة، ١٣/٣/١٩٨٩).

وقد دأبت وسائل الاعلام السورية على «مهاجمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية دون ان تذكر اسمه. ويقول السوريون ان اعتراف السيد عرفات بحق اسرائيل في الوجود ودعوته لاجراء محادثات مباشرة مع اسرائيل يعدان تنازلين من جانب واحد، ويُستبعد ان يسهما في انهاء صراع مستمر منذ أكثر من أربعة عقود» (القبس، ٧/٣/١٩٨٩). ونُقل عن مصدر سوري قوله: «ان لمبادرة عرفات سلبيات وايجابيات؛ فهو قدّم... الى اسرائيل... اعترافه بها دولة قائمة... من دون ان ينال شيئاً... لكن ايجابية تلك المبادرة تكمن في انها فضحت السياسة الاسرائيلية أمام الرأي العام العالمي، وهذا مهمّ في رأينا... ولكن هل تقتضي هذه الايجابية تلك التنازلات ؟» (الحياة، ١٣/٣/١٩٨٩).

ومن نقاط الخلاف الاجرائية بين سوريا وم.ت.ف. ان الاخيرة «تريد من سوريا ان تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني... وان تطلق سراح أعضاء المنظمة المسجونين في سوريا قبل أي مصالحة بين الجانبين» (القبس، ٧/٣/١٩٨٩)؛ وللسوريين رأي حول مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ اذ يقول مصدر سوري «ان سوريا لم تعترف بالدولة الفلسطينية، لأن اعترافها بها يعني اعترافاً بكل مقررات المجلس الوطني الاخيرة في الجزائر، وتأييداً لسياسة عرفات... وهذا سيؤدي، تالياً، الى الاعتراف بدولة اسرائيل، فنكون، عملياً، اعترفنا بدولة اسرائيل على الارض، واعترفنا بدولة فلسطين على الورق... [و] سوريا مع قيام دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وغزة، لكن شرط ان يكون القرار الفلسطيني حرّاً في متابعة نضاله لقيام دولة ديمقراطية؛ أمّا عرفات، فقد حسم الامر، واعترف بدولة صهيونية قائمة ومستقلة فعلاً» (الحياة، ١٣/٣/١٩٨٩).

لكن م.ت.ف. ترى ان سياسة الرئيس الاسد قائمة «على اخضاع الاطراف العربية لارادته، ولتعزيز موقعه ومركزه على حساب القضايا والقوى العربية... [وهذه] السياسة السورية، التي ازدهرت في مرحلة كامب ديفيد، ودفعت النظام السوري الى التوافق في المصالح والاهداف مع ايران واسرائيل، قد أفلست الآن تماماً، فالثورة الفلسطينية حسمت اطماع الرئيس الاسد بالسيطرة على م.ت.ف. بتفجيرها الانتفاضة التي حوّلت دور المجال السوري، الذي كان حيوياً قبل الانتفاضة، الى دور ثانوي في الاستراتيجية الفلسطينية... وفي الحقيقة، فان سلبية النظام السوري المقنّعة بالشعارات الوطنية والقومية... تصبّ مباشرة في جيب شامير» (احمد عبدالرحمن، فلسطين الثورة، العدد ٧٤٠، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ٤).

وقد لجأت سوريا الى تحريك المنظمات الفلسطينية التي مقرها دمشق للقيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل من جنوب لبنان؛ وفُهم منها ان غايتها وضع العثرات على طريق تحرّك زعيم م.ت.ف. الدبلوماسي؛ فقد قال عرفات «من المعلوم انه خُطط [للعمليات]... في سوريا، ونفّذها فلسطينيون» (السفير، ٩/٣/١٩٨٩)؛ لكنه لم يشجب تلك العمليات، حيث قال: «ان جميع القوى الفلسطينية تناضل الى جانب المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وستستمر في ذلك... [حيث] ان اسرائيل تحتل جزءاً من جنوب لبنان وتقصف، يومياً، قرى لبنانية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وتوقع ضحايا من المدنيين، ولا يمكننا ان لا نعطي السكان وسائل الدفاع عن النفس» (المصدر نفسه). ورأى عرفات، أيضاً، ان اسرائيل، في اطار مساعيها الى القفز من فوق الانتفاضة

الفلسطينية «تُعدّ لحرب في جنوب لبنان كحل لمشكلة الانتفاضة... [و] هذه الحرب ستشمل جنوب لبنان ولغاية المصنع... لغاية طريق دمشق ـ بيروت... وفي الغرب على الساحل لغاية نهر الاولي... [ هذا هو ] سيناريو الحرب. فماذا أعني بسيناريو الحرب ؟ سيناريو الحرب له طرفان، طرف اسرائيلي رافض، وطرف عربي رافض... [و] لن أشرح أكثر من هذا، وانني أشرح هذا بتفاصيل أكثر في الجامعة العربية مع القادة العرب» (من مقابلة مع عرفات، **الصيّاد**، العدد ٢٣١٥، ١٧ ـ ٢٣/٣/١٩٨٩، ص ٣٠).

وربط بعض المراقبين السلبية السورية عموماً بالتغيرات التي أصابت المنطقة والعالم؛ اذ تبدو شبه معزولة. ورأى احدهم ان «موقف دمشق مرهون، حالياً، بأمرين: اولاً، بالسياسة الاميركية الجديدة في الشرق الاوسط واقتناعها، أو عدم اقتناعها، بالحل السلمي من طريق المؤتمر الدولي؛ وثانياً، بالتحالفات العربية التي سبقت، وتلت، الحرب العراقية ـ الايرانية. فسوريا لا يمكنها تجاهل الواقع الدولي الجديد، الذي أعقب الاتفاق الاميركي ـ السوفياتي، وأدى ـ فيما أدى اليه ـ الى تغيير مجرى القضية الفلسطينية؛ ولكن دمشق، في الوقت نفسه، لن تقبل بعزلها عن المؤتمر الدولي واضعاف موقفها في هذا المؤتمر المزمع عقده بعد سنة او سنتين» (باسم الجسر، **الحوادث**، العدد ١٦٨٧، ٣/٣/١٩٨٩، ص ٢١). لكن المنظمة لا تريد عزل سوريا، او تقليص دورها؛ ففي الحوار الذي دار بين مندوب م.ت.ف. ومندوب سوريا حول المعتقلين الفلسطينيين في سوريا، قال مندوب م.ت.ف. دون ان يسمي سوريا بالاسم: «ان دولة عربية فيها من المعتقلين الفلسطينيين عدد يقارب المعتقلين الفلسطينيين في اسرائيل ويواجهون نفس المعاملة» (**الاهرام**، ١٣/٣/١٩٨٩). وفهم المندوب السوري ان سوريا هي المقصودة بذلك، فطلب «شطب عبارة المعتقلين في بعض الدول العربية... وقال [المندوب] الفلسطيني: نحن لا نريد، بكل الصدق، فتح معركة مع اخواننا السوريين، أو مع غيرهم، بل نرجو اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين من السجون» (زكريا نبيل، **الاهرام**، ١٨/٣/١٩٨٩).

عموماً، ما زالت م.ت.ف. تلحّ على ضرورة عقد قمة عربية لبلورة سياسة عربية مشتركة تنهي تباين المواقف حول آفاق وسبل حل القضية الفلسطينية، لتنهي، بذلك، الخلافات التي يردها اصحابها الى تلك التباينات. وقد قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. «ان الحاجة، الآن، الى عقد قمة عربية هي أكثر من أي وقت مضى للتأكيد على سلامة التوجّه الذي برز بعد الاعلان عن قيام مجلس التعاون العربي ومجلس المغرب العربي، اضافة الى مجلس التعاون الخليجي». ووصف عرفات هذه المجالس بأنها روافد قوة للامة العربية، وقال: «لقد اصبحت الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على الجامعة العربية، وعلى ديمومة نشاطها» (**القبس**، ٢٥ ـ ٢٦/٣/١٩٨٩).

أحمد شاهين

# المبدأ والواقع في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

أظهر لقاء فيينا بين وزيري خارجية الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، مطلع الشهر الماضي، ان تصور السلام في الشرق الاوسط غير متفق عليه بين العملاقين بعد: الولايات المتحدة رفضت عقد مؤتمر دولي، على الاقل في مرحلة الانطلاق، وطالبت المحاور الفلسطيني، في جولة الحوار الثانية، باظهار «نوايا حسنة» عبر السماح لمثلين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بتولي زمام المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، في الوقت الذي اكدت موسكو لوفد منظمة التحرير الذي زارها، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن)، ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر، من اجل ايجاد حل للوضع المتأزم في الشرق الاوسط وللمشكلة الفلسطينية، على اساس ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

لقد كشفت المحادثات الاميركية ـ السوفياتية، في فيينا، عن الاختلاف بشأن الحاجة الى عقد مؤتمر دولي للسلام للبحث في ازمة الشرق الاوسط، تحت اشراف الامم المتحدة، وهي الفكرة التي روّج لها وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، خلال جولته الاخيرة على المنطقة. وبالمقابل، رحّب وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، باهتمام موسكو بتحقيق تسوية في الشرق الاوسط، لكنه اختلف مع الوزير السوفياتي بشأن ضرورة عقد مؤتمر دولي من دون اعداد شامل له (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٣/٨). ورأى الوزير الاميركي، هنا، ان عقد المؤتمر الدولي يمكن ان يؤدي الى نتائج عكسية، وان الحاجة تدعو الى العمل على مستويات ادنى، لخلق جوّ يمكن ان يساعد على اجراء مفاوضات مباشرة بين فرقاء النزاع، وان السلام في الشرق الاوسط لن يتحقق الّا من طريق المفاوضات المباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين (**المصدر نفسه**).

ولعل اهمّ ما في هذه المحادثات ما اشيع عن عرض قدّمه بيكر الى شيفاردنادزه يدعو الى قيام نوع من «التنسيق والتعاون» بين الطرفين، بحيث يجمّد الاتحاد السوفياتي، اقلّه في المرحلة الحالية، تحرّكه الى عقد المؤتمر الدولي، وعدم الضغط، او الالحاح، على واشنطن لبدء مشاورات رسمية بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لعقد هذا المؤتمر. ويتضمّن العرض الاميركي، كذلك، أن «يتعاون» الاميركيون والسوفيات، كل من جانبه وضمن تنسيق معيّن، على اقناع بعض اطراف النزاع بقبول التوصل الى اتفاق مرحلي ومؤقت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وبعدم وضع عقبات فعلية امام انطلاق مفاوضات سلام على هذا الاساس، على ان يكون هذا الاتفاق مجرد خطوة اولى نحو حل نهائي للمشكلة الفلسطينية ولمستقبل الارض المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٣/٦ وجورج وتمان، **ميدل ايست**، آذار ـ مارس ١٩٨٩، ص ١١ ـ ١٢).

ان هذا «التنسيق» هو، في رأي البعض، سياسة مدروسة لاستئصال تنازلات سوفياتية مرحلية ظاهرياً، وجوهرية عملياً. وسبب ثقة واشنطن بتجاوب موسكو معها يرتكز، على ما يبدو، على عنصرين، هما: ان الاولوية لدى السوفيات هي ان يكون لهم دور الشريك مع الولايات المتحدة في رعاية حل النزاع، وبالتالي، فانهم على استعداد للتخلي عن مبادرة رعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن لمؤتمر دولي، واستبدالها برعاية اميركية ـ سوفياتية على نسق مؤتمر جنيف العام ١٩٧٣؛ اما العنصر الثاني، فانه يقدّم الى السوفيات فرصة مشاركة واشنطن في «رعاية» المرحلة الانتقالية في الضفة والقطاع، والتي تشكّل المرحلة الاولى في اسلوب الخطوة خطوة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٣/٨).

وحسب بعض المصادر الصحفية التي رافقت جولة المحادثات بين الطرفين، ابدى الوزير

السوفياتي بعض التحفّظ وبعض المرونة؛ فهو، من جهة، اكد انه لن يتخلّى عن تصوّر موسكو لحل النزاع، اي عن ضرورة عقد المؤتمر الدولي بعد الاعداد اللازم له، لكنه، من جهة اخرى، ابدى استعداداً للتعاون، خلال الشهر الجاري، مع بيكر، وفقاً للتصور الاميركي، على ان يتمّ اجراء تقويم مفصّل لما تحققه جهود الدبلوماسية الاميركية، خلال محادثات الطرفين المزمع عقدها في موسكو، في أيار (مايو) المقبل (**المصدر نفسه**).

## قليل من كثير

ولكن هل تكفي مهلة الشهر كي يتبلور تصوّر اميركي متكامل لاسس حل النزاع؟ البعض يقول، ان ثمّة مؤشرات قليلة تفصح، على الاقل، راهناً، عن سياسة الادارة الاميركية تجاه نزاع الشرق الاوسط، ولكنها، مع ذلك، ليست كافية لصوغ سياسة متكاملة، لأن من ابرز سمات الادارة هذه هو التحفّظ الذي لا يتمخض الّا عن سلبية شبه تامّة؛ فالرئيس الاميركي جورج بوش لا يرغب في ممارسة ضغط على اسرائيل، وليس لديه اي حماس لعقد مؤتمر دولي، ويتمنّى ان يتوقف الفلسطينيون عن القاء الحجارة لكي تتلاشى الازمة تلقائياً. كما ان هدف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، في رأي هذا البعض، هو، من حيث الاساس، عملية تجميد مصمّمة لكسب المزيد من الوقت وخفض حدّة التوتر في المنطقة، وليس خطوة حاسمة نحو الحل النهائي (باتريك سيل، **القبس**، الكويت، ٢٧/٣/١٩٨٩).

السبب الرئيس لعدم تبلور سياسة شرق اوسطية اميركية متكاملة، في رأي عدد من المراقبين المحايدين، هو النزعة الايديولوجية المبسّطة لدى حكام واشنطن الجدد؛ فبما انهم يركزون جلّ اهتمامهم وجهدهم على التحرك السوفياتي، يميلون، تلقائياً، الى تجاهل التطورات الاقليمية، ولا يعيرونها اهتماماً الّا بمقدار ما تمس العلاقة مع موسكو (**الغارديان ويكلي**، ٥/٣/١٩٨٩، ص ١٩). وهذا يعني ان سياسة واشنطن الاقليمية لا تتحدّد بشكل مسبق، وانما تتبلور يوماً بعد يوم مع وقوع الاحداث، وتلاحقها كردة فعل عليها (**نيوزويك**، ٦/٣/١٩٨٩، ص ١٢).

غير ان هناك سبباً آخر لعدم تبلور سياسة واشنطن تجاه الشرق الاوسط، عند بعض المراقبين، وهو الخلاف والتجاذب بين تيارين تقليديين متحلّقين حول الادارة الحالية: التيار الذي ينظر الى الشرق الاوسط من خلال التنافس بين «الشرق والغرب»، والثاني الذي يعطي الاولوية للجذور الاقليمية للنزاع؛ ولا يزال الجدل محتدماً بين هذين التيارين، على الرغم من اجواء الوفاق الجديد. ويعتقد هذا البعض بأن بيكر وطاقمه يمثلان التيار الاول الذي ليست لديه الرغبة، او الميل الى غمس نفسه في تفاصيل سياسات الشرق الاوسط، وليس من شأن تهديد اقل من الحرب ان يجتذب الانتباه الى المنطقة، لأن مثل هذا التهديد قد ينطوي على احتمال نشوء مواجهة مع موسكو، ويثير مشاكل عملية تتعلق، مثلاً، بالجسر الجوي من الاسلحة الى اسرائيل. وعليه، لم يعد مستغرباً ان تسمع كلمة «الربط» في واشنطن من جديد هذه الايام، وهي تعني ان علاقة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي ستفرض نفسها في الشرق الاوسط. وبعبارة اخرى، فان الطريقة التي يتصرف بها السوفيات، في غير مكان من العالم، ستؤثر في الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة معهم في الشرق الاوسط (سيل، **مصدر سبق ذكره**).

وعلى اية حال، ربما يكون من الصعب الاقتناع بأن ليس لدى الادارة الاميركية «سياسة ما» تجاه الشرق الاوسط، وانها ستبلور سياستها على الارض فحسب. واستناداً الى بعض المصادر، فان ثمة سياسة اميركية جارية حالياً، معالمها باتت واضحة للمسؤولين في ادارة بوش، وتتشكل من ثلاثة عناصر رئيسة، هي: اولاً، تجزئة النزاع العربي ـ الاسرائيلي والتحرك الى حل هذا النزاع خطوة خطوة، على ان تكون الخطوة الاولى والاساس على الارض الفلسطينية، بحيث تتركز كل الجهود، في المرحلة المقبلة، على وضع حد للانتفاضة، من طريق تهيئة الاجواء لقيام مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية يشارك فيها الاردنيون، وربما المصريون، للتوصل الى اتفاق نهائي حول مستقبل الضفة والقطاع وحل القضية الفلسطينية؛ وثانياً، تلعب الولايات المتحدة، في هذه العملية، الدور الاول والاساسي، في اطار تنسيق معيّن مع الاتحاد السوفياتي، بمعزل عن المؤتمر الدولي، او عن جهود المجموعة الاوروبية،

او حتى عن مجلس الأمن الدولي؛ وتتحرك الولايات المتحدة، في هذا المجال، ليس استناداً الى مشروع سلام متكامل ومعدّ سلفاً، وانما استناداً الى مجموعة تصورات وافكار واقتراحات تشكّل نوعاً من المخطط السلمي القابل للتعديل والتطوير، وعلى اساس ان تشجّع هذه الافكار والاقتراحات الاميركية اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي انفسهم على القيام بخطوات ملموسة وطرح افكار واقتراحات محددة تساعد على بدء مفاوضات السلام؛ وثالثاً واخيراً، التعامل مع اسرائيل بحذر، واستخدام اسلوب «الضغط غير المباشر» عليها، وتجنّب الوصول الى المواجهة الصريحة، قدر الامكان، بين الولايات المتحدة واسرائيل (**المستقبل**، باريس، ٢٥/٣/١٩٨٩، ص ١٦).

هذه القراءة لخطوط السياسة الاميركية ولحدودها تسمح، ولو بصورة اولية، القاء نظرة سريعة على بعض معالمها، كما بدت لنا خلال الشهر المنصرم. وفي وسعنا القول، ان اهم ما في هذه السياسة التي في طريقها الى التبلور، انها تدور، اجمالاً، في فلك ترتيبات وصياغة جديدة للحكم الذاتي مع قدر معيّن من السيادة المحلية الجدية التي تتعدى البلديات لتساهم في بناء جسور الثقة ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين، بأمل توسيع حلقة الحوار، خلال فترة زمنية لاحقة، ليشمل حواراً مباشراً ما بين المسؤولين الاسرائيليين و م.ت.ف. حول الوضع النهائي للارض المحتلة، انما بلا ضمانات، حسب قول احد الفاعلين الهامّين في صوغ السياسة الاميركية للشرق الاوسط، الذي اكد ان واشنطن لن تتعهد للمنظمة ضمان دور مباشر لها عندما يحين وقت التفاوض على الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**تايم**، ٣/٤/١٩٨٩، ص ٣٣).

في هذا الاطار، اكد وزير الخارجية الاميركية انه يجب على الفلسطينيين والاسرائيليين الّا يتوقعوا حل النزاع عبر «الخطوات الصغيرة» في الارض المحتلة، الهادفة الى بناء جسور الثقة بين الجانبين. واضاف «ان واشنطن ستقوم، خلال اتصالاتها مع اسرائيل وحوارها مع المنظمة، بالتشديد على الواقعية لمواقفهما حول المسائل الاساسية في النزاع، وهي: الارض مقابل السلام، والأمن الاسرائيلي، والحقوق السياسية للفلسطينيين». وقال: «سوف نحث على الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، لتهيئة الارضية لمفاوضات حول الاجراءات الانتقالية وحول الوضع النهائي للارض المحتلة» (**نيويورك تايمز**، ٢٢/٣/١٩٨٩).

## في التأني السلامة

الالمام بابعاد هذه السياسة يتطلب استعراضاً سريعاً لمركّباتها كما وصلت اليها تطورات الموقف الاميركي، خصوصاً اثر مباحثات ادارة بوش مع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، الذي كان في زيارة لواشنطن، واثر اختتام الجولة الثانية من الحوار مع المنظمة.

ويتلخّص السعي الاميركي الراهن في حثّ كل من اسرائيل و م.ت.ف. كل على حدة، على اتخاذ مبادرات متبادلة «لتهدئة الوضع في الارض المحتلة»، ثم السعي اليها حثيثاً مع الطرفين. ومن ابرز الافكار والمقترحات التي طلبت واشنطن من الاسرائيليين اعتمادها، البحث في مختلف الخطوات التعزيزية والمتبادلة مع الفلسطينيين، التي من شأنها «تخفيف حدة التوتر» في الارض المحتلة. والافكار المتعلقة بمثل هذه الخطوات تشمل حثّ اسرائيل على اطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين الذين احتجزوا خلال الانتفاضة، واعادة فتح المدارس، وايقاف الاحتجاز الاداري والاعتباطي في الارض المحتلة؛ وشملت، كذلك، حثّ اسرائيل على تخفيض مستوى الوجود العسكري في الاماكن الفلسطينية المكتظة بالسكان (توماس ل. فريدمان، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٧/٣/١٩٨٩). في المقابل، طلبت واشنطن، عبر سفيرها في تونس روبرت بلّترو، من المنظمة، ايقاف التظاهرات، ومنع الهجمات ضد اسرائيل من الجنوب اللبناني، والتوقف عن توزيع «المناشير المثيرة» في الارض المحتلة. وفسّرت مصادر صحافية المقترحات الاميركية بالقول، ان ما تطلبه واشنطن من عرفات هو «ايقاف الانتفاضة مؤقتاً» في مقابل «تحسين الاوضاع» في الارض المحتلة، وان نجاح هذه الخطوة الاولى، من قبل الطرفين، قد يمهّد، في المستقبل، الى اشراك م.ت.ف. مباشرة في عملية السلام (**المصدر نفسه**، ٢٣/٣/١٩٨٩).

لسان الحال الاميركي يقول، انه اذا كانت هناك رغبة في التحرك نحو السلام، «فعلينا ان نتخذ خطوات على الارض تكون لها مصداقية، وتظهر أن ثمّة وضعاً جديداً في طور الانبثاق» (**المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٨٩). ولذلك، فان ما اشيع عن مجرى المباحثات الاميركية ـ الاسرائيلية قد يصلح ان يكون مدخلاً فعلياً لاختبار افكار الولايات المتحدة في سياق مرحلة صوغ سياستها الرسمية. وما ركزت عليه ادارة بوش، في مختلف تصريحاتها الرسمية، خلال زيارة ارنس لواشنطن، هو ما لخّصه بيكر بالقول، ان افضل السبل لتوظيف فرصة السلام في الشرق الاوسط يكمن في قيام «مفاوضات مباشرة»، مع عدم استثناء «حتمية المفاوضات المباشرة ما بين اسرائيل و م.ت.ف.»؛ فاذا ما تبيّن «ان المفاوضات المجدية لا يمكن عقدها مع فلسطينيين من خارج المنظمة، لا بد، عندئذٍ، من مفاوضات ما بين اسرائيل ومندوبين من م.ت.ف.»؛ كما ان التحرك نحو سلام شامل «يجب ان يكون قائماً على مبادىء القرار ٢٤٢»، مضيفاً: «وبامكاننا، بل يجب علينا، ايجاد سبيل للتحرك الى امام يلبّي، في آن، حاجات اسرائيل الامنية المشروعة، ويعالج الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين» (**الحوادث**، لندن، ٢٤/٣/١٩٨٩، ص ٣٢).

ومن اجل بلوغ ذلك، فان الادارة باتت تعتقد بأن على المنظمة ان تجد صيغة ما لايقاف العمليات الفدائية عبر الجنوب اللبناني، ليس بسبب طبيعة العمليات العسكرية في حد ذاتها، وانما لما يترتب على موافقتها، ضمناً، على مثل هذه العمليات من تأثير سلبي في معادلة بناء جسور الثقة، تهيئة «لاحتمال قبول اسرائيل بمفاوضات مع المنظمة». من هنا نلحظ لماذا اخذ السجال الاميركي ـ الفلسطيني، في شأن «الارهاب» و«العمليات الفدائية» منحى تصعيدياً لبعض الوقت، وخصوصاً عندما اكد الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ان الولايات المتحدة تنظر، بعين القلق، الى زيادة الهجمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني، وبالاخص من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وقال: «عندما نبذت م.ت.ف. الارهاب في كانون الاول ( ديسمبر ) الماضي، افترضنا ان عرفات كان يتحدث باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، وباسم المجموعات الممثلة فيها، وان م.ت.ف. تستطيع السيطرة على هذه المجموعات». واضاف: «لقد اعترفنا، منذ البداية، بأن بعض هذه المجموعات، خصوصاً تلك المتواجدة في دمشق، تعارض التطور الايجابي في مواقف م.ت.ف. تجاه اسرائيل، وتحاول نسف الحوار [الاميركي ـ الفلسطيني] وايقاف عملية السلام. وعلى الرغم من ذلك، اذا لم يكن في استطاعة قيادة المنظمة ممارسة هذه السيطرة، واذا لم تمارس هذه السيطرة، فان ذلك يثير تساؤلات في شأن التعهدات التي قطعت باسم م.ت.ف. وتحديداً تساؤلات في شأن قدرة المنظمة على الالتزام بتعهداتها» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٣/١٩٨٩).

لا ضير، هنا، من التذكير بالتعريف الرسمي الاميركي لـ «الارهاب»، والذي ينصّ، قانونياً، على «العنف الموجه سياسياً عن سابق تصور وتصميم ضد اهداف غير عسكرية تنفذه مجموعات وطنية صغيرة، او عملاء سريون تابعون لدولة معيّنة، بغية التأثير في الجمهور». امّا الارهاب الدولي، «فانه الموجّه ضد اهداف مدنية بايعاز من دولة واحدة، او اكثر».

في هذا السياق، يعترف المسؤولون الاميركيون بأن العمليات الفدائية عبر الجنوب اللبناني لا تستحق ذلك القدر من ردود الفعل الاميركية التي تهدد، بين الفينة والاخرى، باحتمال اضطرار واشنطن الى قطع الحوار مع المنظمة، اذا لم يضع عرفات حدّاً للمجموعات التي تقوم بها. لكنهم يستعملون هذه العمليات كورقة ضغط على قيادة المنظمة وتعهداتها، لا سيما وان الجهة التي قامت بالعملية الاخيرة هي عضو في اللجنة التنفيذية. وما تريده واشنطن، حقيقة، هو ترسيخ ما وعد به عرفات عندما تعهّد نبذ «الارهاب»، شرط توسيع تعريف التعهد، ليشمل الاعمال التي تعتبرها المنظمة كفاحاً مسلّحاً مشروعاً لمقاومة الاحتلال، وليصبح ذلك مرجعاً معتمداً بحكم الامر الواقع، فيتمّ ازالة التمييز ما بين الارهاب وبين الكفاح المسلّح المشروع (**الحوادث**، ١٧/٣/١٩٨٩، ص ٣٧).

## الفخ الاميركي

هكذا بدأت الموهبة الاميركية في تفخيخ

الاحتمالات: فالحوار مع المنظمة بات يخضع لمزيد من التـزمّـت والشروط الاحـراجيـة، ان لم تكن التعجيزية، وكأن المطلوب من قيادة المنظمة ان توقف الفلسطينيين صفوفاً على الحدود الشمالية لاسرائيل وقد اداروا خدودهم اليسرى، في وقت تنهمك اسرائيل في ذلك القمـع الدموي لسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وكأن المطلوب من عرفات الخروج من الحـوار مع واشنـطن، والتراجع عن مواقفه التي كرّست المنـظمـة محـاوراً اسـاسياً في اي صيغة مطروحـة لحـل الازمة (فلورا لويس، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٦/٣/١٩٨٩).

هذه القـراءة لخـطوط السيـاسـة الاميركية، ولحـدودهـا، ليست غائبـة عن ادراك المفـاوض الفـلسـطيني الذي يرى، في الوقت الحـاضر، ان مصلحتـه تسـير في خطين متوازيين: التقشف قدر الامكـان في اعطاء الادلّة المادية المطلوبة، اميركياً، بهدف الحصول على مزيد من المواقف والضمانات الاميركية، والتمسك بالانتفاضة وتحويلها، في المدى البعيد، الى ثورة شعبية، شرط ان لا تخرج عن اطار اسلحتها المستخدمة حالياً ضد الاحتلال الاسرائيلي (**القبس**، ٢/٣/١٩٨٩).

والذين تابعوا، من قرب، لعبة «شدّ الحبل» بين واشنطن وبين المنظمة، خرجوا بانطباع مفاده، ان الفريقين يدركان، في هذه اللحظة، اصول هذه اللعبة بمختلف ابعادها؛ واستناداً الى مصادر دبلوماسية في القـاهـرة، طلبت الادارة الاميركية، خلال جولة الحوار الثانية مع م.ت.ف. تهدئة الاوضاع داخل الارض العربية المحتلة، على الاقل خلال زيارة رئيس الوزراء الاسرائيـلي، اسحق شامـير، لواشنـطن. واضافت المصادر نفسها، ان الجانب الاميركي اكد، خلال الحـوار، استعداد الادارة الاميركية للتدخل لدى الحكومة الاسرائيلية من اجل اتخاذ عدد من اجـراءات بناء الثقة داخل الارض المحتلة، تشمل الغـاء القـرارات العسكـرية، وسحب بعض قوات الجيش الاسرائيلي، والافراج عن المعتقلين والسجناء الفلسـطينيين، تمهيداً لاجراء انتخابات فلسطينية داخـل الارض المحتلة، وامكان اجراء حوار مباشر اسرائيـلي ـ فلسـطينـي. واوضحت المصـادر الدبلوماسية، ان الجانب الاميركي، اكد خلال جلسة الحوار، ان ادارة بوش بصدد انتهاج اسلوب جديد في توجـهـات السـيـاسـة الامـيركيـة نحـو القضيـة الفلسـطينيـة، دون ان يضيف تفاصيل حول ما سيكـون عليـه هذا الاسلوب (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٣/١٩٨٩).

من جانبـه، اكـد المفاوض الفلسطيني رفضه ايقـاف الانتفـاضـة ما دامت اسرائيـل لم تعلن، رسمياً، استعدادها للجلوس الى مائدة المفاوضات مع ممثـلي المنظمة، وقبولها حضور المؤتمر الدولي، وعدم التزامه ايقاف العمليات العسكرية ما دامت اسرائيـل مستمرة في قمع الانتفاضة وقتل المدنيين العزّل، والتأكيد ان المنظمة لا ترفض الحوار مع اي اسرائيـلي، اياً كان مركزه الرسمي، شرط ان يكون الحـوار مع المنـظمـة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسـطيني، ومن دون اي شروط مسبقـة اخرى، ومـطالبتـه الجانب الاميركي باتخاذ موقف صريح، وواضح، من ضرورة التمهيد لعقد المؤتمر الدولي على النحـو الذي حددتـه «التـرويكـا» الاوروبية بعد الجـولات المكـوكيـة لوزرائها على عواصم المنطقة (**الحياة**، لندن، ١٧/٣/١٩٨٩).

لذلك، يذهب عدد من المـراقبين الدبلوماسيين الى التـأكيـد ان انتـظار نتائج دراماتيكية سريعة وحاسمة، من خلال الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، يتعـارض مع حقيقة الواقع الذي تعيشه واشنطن اليـوم. فالعـاصمـة الاميركية ليست مستعجلة في «صنع المعجزة»، خاصة بعد ان اعطتها موسكو «كل الوقت الذي تريده» في ان تتحرك، بعيداً من اشباح صراع النفوذ التقليدي على منطقة الشرق الاوسط (لميس انـدوني، **ميـدل ايست انتـرنـاشـونـال**، ٣/٣/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧).

يبقى ان الافكار والمقترحات الاميركية المتداولة اليـوم قد تعلن سيـاسـة رسميـة مع انتهاء فترة «المراجعة». ولكن اذا ما اثبت اللاعب الفلسطيني قدرته في تحدي هذه الاطروحات، فسيؤدي ذلك الى تقليمهـا، حيث يبقى الفضـل للانتفاضة في تقوية الورقة الفلسطينية، وحرق اوراق الاطراف الاخرى.

ن. ح.

# هجمات فردية جريئة

عادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى البحث عن وسائل لتضمن زيادة سيطرتها على الميدان في الارض المحتلة ولتضبط حد المقاومة وعنف المواجهة هناك، في الفترة من ١٦ شباط ( فبراير ) الى ١٥ آذار (مارس). وقد تجسّد ذلك في تعديل نمط تواجد القوات الاسرائيلية وتغيير نوعيّتها، في تشديد القمع في بعض المجالات. وصادف تطوّر طبيعة الصراع في الداخل تحولاً في الصدام خارج الارض المحتلة، فيما سعت تنظيمات فدائية فلسطينية عدّة الى تصعيد عملها انطلاقاً من جنوب لبنان، مثيرة ردود فعل عدة، محلية ودولية.

## البحث عن مخرج

ظهرت مؤشرات عدة الى رغبة الجيش الاسرائيلي في تخفيف درجة ارتباطه الميداني بالارض المحتلة، سواء أكان ذلك تخفيضاً لمستوى العنف لاسباب دعائية ام تقليصاً للضرر المادي والمعنوي والبشري الذي توقعه الانتفاضة بين صفوفه. فقد أوضح قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، في ٢/٣/١٩٨٩، انه ربما سيلجأ الى اطلاق سراح بعض السجناء وابعاد وحدات الجيش من المخيمات والمدارس في قطاع غزة، من اجل تجنّب المواجهات وتقليص التوتر (**السفير**، بيروت، ٣/٣/١٩٨٩). وبالفعل، تمّ استبدال بعض الوحدات في اليوم التالي، حيث حلّ مكانها عدد من أفراد قوة حرس الحدود، والمعروف ان هذه القوة تبلغ ٥٥٠٠ رجل من الجنود الدائمين مع عدد ضئيل من المجنّدين المتطوعين، وبين افرادها نسبة ملحوظة من الدروز والبدو العرب (**ميد ايست انترناشونال**، ١٧/٣/١٩٨٩؛ **والحياة**، لندن، ١٠/٣/١٩٨٩). وتميّزت قوات حرس الحدود، ماضياً، بشدة ووحشية سلوكها العام.

في محاولة اضافية لتهدئة الاوضاع، قامت سلطات الاحتلال باطلاق سراح حوالى ١٣٠ سجيناً فلسطينياً من المعتقلين الاداريين في كتسيعوت (انصار ـ ٣)، بتاريخ ٦/٣/١٩٨٩، أي في ذكرى الاسراء والمعراج. وقد تمّ اطلاق ٢٤ سجيناً آخر من معتقل الظاهرية، في ١٢ الشهر. وقد سبق هاتين البادرتين قيام رئيس الاركان، اللواء دان شومرون، بالتأكيد ان سياسة ضرب المتظاهرين ينبغي ان تطبّق في اثناء مطاردتهم واعتقالهم وليس بعد ذلك كعقاب؛ وبالتالي، فان استخدام العنف، لاحقاً، غير شرعي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣ و٤/٣/١٩٨٩).

غير ان تلك الخطوات والتطمينات لم تنعكس على الميدان بتراجع حدّة وضراوة أساليب القمع الاسرائيلية؛ اذ لجأت قوات الاحتلال، في مناسبات عدة، مثلاً، الى دهم المستشفيات والعيادات الطبية والى ضرب العاملين والمصابين واستجوابهم، او اعتقالهم، كما حصل في عيادة وكالة غوث اللاجئين (اونروا) في غزة، ومستشفى الاتحاد في نابلس، ومستشفى قلقيلية، في ١٠ و١١ و١٢ آذار (مارس) على التوالي (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩/٣/١٩٨٩). وبرزت، في الوقت ذاته، أسلحة ومعدّات اسرائيلية جديدة للاستخدام ضد المتظاهرين، هي جهاز آلي لالقاء قنابل الغاز المسيل للدموع، وراجمة حجارة، وجهاز رشّ مياه ملونة صابغة (سعة ١٢٠ ليتراً) على شكل برميل يحوي السائل والهواء المضغوط؛ وهي جميعاً مصمّمة للعمل من على متن الطائرات المروحية (**الحياة**، ١٠/٣/١٩٨٩).

هذا، وكان لا بد للقمع الاسرائيلي المستمر والانتفاضة العنيفة ان تؤديا الى المزيد من الاصابات في صفوف الفلسطينيين، حيث سقط ١٧ شهيداً جديداً بين ١٦ شباط ( فبراير ) و١٥ آذار (مارس)، ليصبح مجموع الشهداء بالرصاص، منذ بدء الانتفاضة، ٣٦١ على الاقل، او ٤٦٣ لمختلف الاسباب (**ميدل ايست انترناشونال**،

١٩٨٩/٣/٣١). والجدير بالذكر ان احد الشهداء هو سجين قضى بفعل الضرب على ايدي محققي جهاز الاستخبارات (شين بيت) في اثناء استجوابه في ١٩٨٩/٣/٦. وقد فاق عدد الجرحى ٢٨١، أغلبهم بالرصاص، حسب الاحصاءات الأولية، علماً بأن الكشف الفلسطيني بالاسماء يدل على ٣٥٤ على الاقل لمختلف الاسباب (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٢/٢٦ و٥ و١٢ و١٩/٣/١٩٨٩). ويلاحظ ان متوسط سنّ الشهداء ما زال في انخفاض، حيث تدنّى من ٢٦ سنة الى ٢٠ سنة خلال الشهور الاخيرة (**السفير**، ١٩٨٩/٢/٢٢).

كما لجأ العدو، كعادته، الى هدم المنازل واقتلاع الاشجار، كعقاب وكرادع في آن. فقد أغلق خمس غرف ومنزلاً وهدم غرفتين، وهدم مامجموعه ٥٣ منزلاً، منها ٢٥ بحجة انها غير مرخّصة. وشملت أعمال الهدم قرى ومدن سينيريا وبيت أمين وادنا ونابلس والخضر وبيت لحم ورفح وخان يونس وبيت أمرّ وارطاس وغزة. ويجدر الذكر خاصة ان منزلين تمّ تدميرهما في قصبة نابلس، في ١٩٨٩/٣/٧، بعد اتهام شابين بقتل جندي في وقت سابق. امّا على صعيد اقتلاع الاشجار، فقد تمّ اقتلاع ٢٢٠ شجرة في جوار قباطية في ٢٣ شباط ( فبراير )، و٨٠ شجرة قرب عزون في ٢٨ الشهر، ومئات عدّة في المكان ذاته في الثاني والثالث من آذار (مارس)، و٤٠ شجرة في تقوع في العاشر من الشهر، و٥٠٠ شتلة في شوفه في اليوم التالي. وقد أعقبت سلطات الاحتلال ذلك بمصادرة ١٦٥٠ دونماً من أراضي قرية شوفه في ١٣ الشهر، بينما قام المستوطنون بجرف ١٢ دونماً من اراضي حوسان في ٢٨ شباط ( فبراير ) (**الحياة**، ١٩٨٩/٣/١٤؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٣/١٢). ولم يكن ذلك هو الاعتداء الوحيد للمستوطنين؛ اذ انهم متهمون بتسميم المواد الغذائية في قرية كفرراعي في ١٦ شباط ( فبراير )، بعد سلسلة من التفجيرات الغامضة التي اصابت ١٦ فلسطينياً وقتلت أربعة خلال الاسابيع السابقة؛ وقد قاموا، أيضاً، بخطف احد شبان مخيم الامعري في الاول من الشهر التالي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٣/١٢).

شملت الاجراءات الاسرائيلية كذلك التدابير الجماعية ضد المواطنين، الى جانب القمع المباشر. فقد قررت السلطات العسكرية خفض الخدمات الطبية الى الفلسطينيين بنسبة الثلث، حسب تأكيد المصادر الاسرائيلية (**السفير**، ١٩٨٩/٢/١٧)؛ علماً بأن المصادر الغربية المطلعة قد أكدت، سابقاً، ان السلطات تمنع المواطنين الفلسطينيين من دخول اسرائيل لتلقي العلاج، سواء للجروح او الامراض على حد سواء، وانها قلّصت الخدمات المجانية بنسبة ثلاثة أرباع (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٢٢). ثم جاء قرار منع أصحاب السيارات في غزة من الانتقال الى اسرائيل، الاّ بعد دفعهم كافة الرسوم والضرائب، ممّا سيضطر اصحاب ٢٥ الف سيارة في القطاع الى الحصول على اشارة خاصة ثمنها عشرة شيكلات تعلّق على مقدم ومؤخرة السيارة، تدل على تسديد المستحقات (**السفير**، ١٩٨٩/٢/٢٧). وسوف تربط المعلومات حول السيارات واصحابها بواسطة كومبيوتر مركزي، من اجل منع «بضع مئات» من الناشطين سياسياً من الانتقال الى اسرائيل، وهو اجراء مشابه لاصدار بطاقات الهوية الخضراء الجديدة التي تمنع حامليها من العمل في اسرائيل. كما تعرّض القطاع والضفة الفلسطينية لعمليات عزل واقفال جماعية متكررة، خصوصاً في ٢٨ شباط ( فبراير )، عشية الانتخابات البلدية الاسرائيلية.

طاولت الاجراءات الوقائية هذه العديد من الناشطين سياسياً؛ اذ قامت قوات الاحتلال باعتقال عشرات المواطنين الفلسطينيين «احترازياً» في ١٩ شباط ( فبراير ) والايام التالية من اجل احباط اعمال المقاومة في اثناء الاضراب العام الذي دعت اليه القيادة الوطنية الموحّدة. وامتدت الحملة لتشمل قيادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في ٢٠ الشهر، حيث أكدت الاجهزة الامنية القاء القبض على ستة أشخاص منهم (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٢/٢١). ثم أكدت السلطات انها اكتشفت عدداً من الخلايا والمجموعات المناوئة للاحتلال. الاولى تمّ اعتقال افرادها في ٢٠ الشهر، حين زعم العدو انه كشف أمر ثلاث خلايا شمال القدس، اتهمهم بالتخطيط لمهاجمة الجنود ونزع أسلحتهم. ثم اعتقلت قوات الاحتلال مجموعتين اخريين في القدس في ٢٣ منه، كانتا تقومان بقذف الحجارة وقنابل المولوتوف. ثم امتدت القائمة، في اليوم

التالي، لتشمل خلية اضافية، مؤلفة من سبعة أفراد، تابعة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في مدينة الناصرة. كما يذكر ان بعض المجموعات الاخرى، ينتمي الى «فتح»، وهو الحال بالنسبة الى شبكة تضم ٢٤ شخصاً في غزة تمّ اكتشافها في ١٥ آذار (مارس). هذا، وقد اصدرت المحاكم العسكرية الاسرائيلية احكاماً جديدة ضد المناضلين الفلسطينيين، منها السجن مدة ١٢ الى ١٧ سنة لأربعة من ابناء مخيم البريج ( ٢٠ شباط ـ فبراير ) بتهم مختلفة، أهمها خطف جندي (**فلسطين الثورة**، ٥/٣/١٩٨٩). وتلقّى ثلاثة شبان آخرين احكاماً بالسجن مدة ٣٠ سنة، في ٢٤ الشهر، بتهمة الانتماء الى «فتح» ومحاولة التسلل عبر الحدود المصرية لتنفيذ عملية مسلّحة (**السفير**، ٢٥/٢/١٩٨٩). وأُصدر حكم بالسجن لخمس سنوات على فلسطيني آخر، في ١٤ الشهر التالي، بتهمة الانتماء الى «فتح» ووضع القنابل (**الحياة**، ٥/٣/١٩٨٩).

## حرب السكاكين

تجسّد الامر المثير خلال الفترة المعنيّة بتكرار الهجمات الفردية الجريئة على جنود الاحتلال؛ اذ بلغت تسع حالات. وجاء ذلك تلبية لطلب القيادة الوطنية الموحّدة في ندائها الرقم ٣٥ لجعل أيام ١٢ ـ ١٥ آذار (مارس) أيام غضب، وفي ندائها الرقم ٣٧ لاستخدام «السكاكين والفؤوس والقنابل الحارقة والحجارة الكبيرة» (**السفير**، ٢٧/٢/١٩٨٩؛ و**ميدل ايست انترناشونال**، ٣١/٣/١٩٨٩). وفي الحادثة الاولى، تمّ اختطاف جندي في منطقة شديروت في النقب، في ١٦ شباط ( فبراير )، حيث تمّ العثور على امتعته الشخصية ومدالية تحمل اسمه. وقد قامت قوات قوامها مئات من أفراد الجيش والشرطة، بمؤازرة المتطوعين المدنيين، باجراء حملة تفتيش وصلت أطراف قطاع غزة، دون العثور على الجندي. وأعلن فصيل غير معروف هو «الجيش العربي الفلسطيني» مسؤوليته عن احتجاز الجندي، مطالباً باطلاق سراح ١٥٠٠ سجين فلسطيني (منهم حوالى ٣٦٠ من الاسرى الذين اعتقلوا قبل بدء الانتفاضة) وعرض فيلم فيديو عن عملية اغتيال القائد ابو جهاد (**السفير**، ١/٣/١٩٨٩).

ولم يمر سوى يومين حتى تعرّض جندي آخر للهجوم؛ اذ حاصر خمسة شبان رقيباً اسرائيلياً مجازاً بلباسه المدني قرب باب الخليل في القدس الشرقية، بتاريخ ١٨ شباط ( فبراير ). وبادر احد الشبان بطعن الجندي قبل هرب المجموعة، فقضى متأثراً بجراحه على الرغم من مساعي الاطباء. وعلّق رئيس الشرطة الاسرائيلية في القدس الشرقية بالتخوّف من جرأة الفلسطينيين على مهاجمة الجنود في وضح النهار، فيما اعتبر وزير الدفاع، اسحق رابين، ان العملية جاءت تنفيذاً لسياسة م.ت.ف. الرسمية (**المصدر نفسه**، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٩). ثم اصيب جندي آخر بجروح طفيفة في ٢١ الشهر؛ اذ هاجمه شاب فلسطيني بسكين بعد ان رأى والده يستشهد على أيدي الجنود في قرية ابو ديس، وقد تمّ جرح واعتقال المهاجم (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٨٩). أمّا الحادثة التي استثارت الرد الاسرائيلي الاعنف، فحصلت في ١٤ من ذلك الشهر، حين قتل جندي مظلي بفعل صخرة كبيرة أُلقيت على رأسه من على سطح احد منازل قصبة نابلس. وفرضت السلطات حظراً للتجول على المدينة لمدة ١١ يوماً، فيما أُجريت حملة اعتقالات (حوالى ١٥٠ ـ ٢٥٠ شخصاً) واستجواب طاولت ٤٨٠٠ شخص كمجموع (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٧/٣/١٩٨٩؛ و**الحياة**، ٢٧/٢/١٩٨٩).

استمر المسلسل بمهاجمة جندي وطعنه وسط مدينة البيرة، في ٢٧ شباط ( فبراير )، وقد قام رفاقه بجرح المهاجم الفلسطيني وأسره (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٨/٢/١٩٨٩). ثم تعرّض مستوطن للاصابة بواسطة سكين بعد يومين، في جوار قرية الجفتلك، فيما تمّ اعتقال شابين بتهمة تنفيذ الهجوم وهما يقودان سيارة ودراجة نارية (**فلسطين الثورة**، ١٢/٣/١٩٨٩؛ و**السفير**، ٢/٣/١٩٨٩). وجرت محاولة طعن جندي في نابلس، في الخامس من آذار (مارس)، وثانية في بيت لحم، في ١٢ الشهر، مع اعتقال الفاعل (**فلسطين الثورة**، ١٢/٣/١٩٨٩؛ و**الحياة**، ١٣/٣/١٩٨٩). وأعقب ذلك مقتل جندي طعناً في حيفا في اليوم التالي، دون معرفة المهاجمين؛ فيما توفّى جندي جرح في حادثة سابقة (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٩).

لم يكن الجنود الاسرائيليون هم الوحيدون

الذين استهدفتهم القوات الضاربة للانتفاضة؛ اذ تعرّض عدد من العملاء والمتعاونين للهجوم ايضاً. وكان أولهم شرطي في جنين تعرّض للضرب في ١٦ شباط ( فبراير )؛ وأُصيب منزل مختار قرية حارس بقنبلة مولوتوف في اليوم ذاته؛ وهوجم منزل عميل في بيت عور التحتا بعد يوم؛ فيما تمّ حرق سيارة مختار قرية الطيّبة (قضاء رام الله) في ٢٨ الشهر؛ وحرق سيارة عميل في البيرة في الرابع من آذار (مارس)، وسيارة عميل آخر في قلقيلية في ١٢ الشهر، ومنجرة تخصّ عميل في حبلة في اليوم ذاته (**فلسطين الثورة**، ١٢ و١٩/٣/١٩٨٩). غير ان الحادثتين البارزتين كانتا عملية قتل في غزة بمسدس مزوّد بكاتم صوت، في ٢٢ شباط ( فبراير )، واغتيال عميل آخر في المدينة اياها، في ١٤ الشهر التالي (**السفير**، ٢٣/٢/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٥/٣/١٩٨٩).

واصلت القوات الضاربة، الى جانب ذلك، تسديد الضربات الى الاهداف الاسرائيلية الاخرى، حيث حرقت، أو حطّمت، سيارات ومكاتب عديدة تابعة للسلطات والمستوطنين. وبلغت الهجمات بقنابل المولوتوف ١٨ حالة في الفترة ذاتها، طاولت الدوريات والسيارات العسكرية غالباً. كما عبّرت القوات الضاربة عن حيويتها المستمرة بتنظيم المسيرات شبه العسكرية في مخيم بلاطة وجنين وكفرالديك والقبلية وكفرقليل ومخيم الفارعة وعرّابة، في ١٨ و٢١ و٢٧ شباط ( فبراير ) و١ و٤ و٦ و٧ آذار (مارس). هذا، وبقيت احتمالات اللجوء الى العمليات المسلّحة التقليدية مفتوحة، اذ اعتقلت اجهزة الامن الاسرائيلية درزيين بعد ان حاولا زرع قذيفة هاون في احدى طرق المستوطنات في الجولان المحتل، في ٢٢/٢/١٩٨٩ (**السفير**، ٢٣/٢/١٩٨٩). كما انفجرت عبوتان صغيرتان: الاولى في احد شوارع القدس عند مرور دورية في اليوم ذاته، والثانية في محطة باصات شمال تل ـ أبيب، في ٦/٣/١٩٨٩، دون ان يصاب احد بالحادثتين (**الحياة**، ٢٥ ـ ٢٦/٢/١٩٨٩ و٧/٣/١٩٨٩).

انما جاء التأكيد الاوضح لوقع أعمال المقاومة من التصريحات الاسرائيلية، اذ أكد احد قادة المنطقة الوسطى سابقاً، الجنرال آرييه شاليف، انه حصلت ٢٣٠٩٢ حادثة معادية للاحتلال منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية ١٩٨٨ (**المصدر نفسه**، ٢٢/٢/١٩٨٩). وصرّح مسؤول في احدى شركات الباصات بأنه تمّ حرق ٤٤ حافلة وتعطيل ٢٥٠٠ خلال الفترة اياها، بينما اضاف رئيس جمعية اصحاب الفنادق ان تقلّص السياحة ادى الى شغور ٣٠ بالمئة من الغرف خلال الربع الاخير من السنة (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٩ و٢١/٢/١٩٨٩). وكرر الوزير، جاد يعقوبي، تأكيده ان كلفة الانتفاضة المباشرة بلغت ٧٠٠ مليون دولار حتى الآن (**المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٨٩).

## التصعيد في جنوب لبنان

قامت تنظيمات فلسطينية بأربع عمليات او محاولات ضد القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان، ربما سعياً الى اختراق الحدود، باءت جميعها بالفشل. فقد استشهد ثلاثة مقاتلين تابعين للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قرب قرية الجبين، على مسافة كيلومترين من الحدود بجوار مستوطنة زرعيت، في ٢٣ شباط ( فبراير )، بعد الاشتباك مع كمين معاد (**السفير**، ٢٤/٢/١٩٨٩). ثم قامت الجبهة بمحاولة ثانية في المنطقة ذاتها في الثاني من آذار (مارس)، ممّا أدى الى استشهاد أربعة من مقاتليها، فيما نجا خامس، بعد الاصطدام بكمائن معادية داخل الاراضي اللبنانية (**المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٨٩). وقد تكررت المحاولات، مجدداً، في ١٢ و١٣ الشهر، حيث استشهد مقاتلان من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة عند محاولة اختراق «حزام الامن» شمال حاصبيا، وتلاهما ثلاثة شهداء من جبهة التحرير الفلسطينية بعد اشتباك قرب ميس الجبل قبالة المنارة (**الحياة**، ١٣ و١٤/٣/١٩٨٩). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، أكد في الخامس من الشهر، ان ٢٥ عملية فلسطينية وقعت انطلاقاً من لبنان منذ بداية العام ١٩٨٨، قتل خلالها ٤٧ فدائياً (**المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨٩).

د. يزيد صايغ

# محادثات ارنس في واشنطن

في اطار التحرّك السياسي والدبلوماسي الذي باشرته حكومة شامير منذ تشكيلها في كانون الاول ( ديسمبر ) العام ١٩٨٨، توجه وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، الى الولايات المتحدة، في التاسع من آذار (مارس)، في زيارة رسمية لاجراء محادثات سياسية مع زعماء الادارة الاميركية. وقد تضمن جدول اعمال الزيارة شقين من اللقاءات والمحادثات: الاول، لقاءات ومشاورات مع بعض زعماء الطائفة اليهودية في نيويورك، كتحضير لمحادثاته مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، جيمس بيكر. كذلك اجرى ارنس، في السياق ذاته، لقاءات ومحادثات، وصفت بأنها «تبادل للآراء» مع بعض الشخصيات الاميركية، امثال وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، ورجل الاعمال اليهودي، جورج كلاين المعروف بصلاته الوثيقة بالرئيس الاميركي، بوش (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٩). امّا الشق الثاني، فبدأ بُعَيْد وصوله الى واشنطن، يوم الاحد (١٢/٣/١٩٨٩)، حيث استبق محادثاته الرسمية مع الرئيس بوش ووزير خارجيته، بيكر، بعقد لقاءات مع بعض الشخصيات الاميركية. وقبل ذلك، عقد ارنس لقاء مع القناصل العامين لاسرائيل في الولايات المتحدة وكندا، اكد فيه حرص اسرائيل الشديد على اتخاذ خطوات لتسريع عملية السلام، مشيراً الى انه ليس بامكانها عمل أي شيء دون ان يكون لذلك شركاء لها في مسعاها. وأضاف ارنس ان اسرائيل سوف تبذل كل جهد لتحسين الاوضاع (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٣/١٩٨٩). وغداة وصوله واشنطن، بدأ ارنس محادثاته الرسمية مع الرئيس بوش، والوزير بيكر. وقال مراسل وكالة «عتيم» الاسرائيلية ان المحادثات بين الجانبين، الاسرائيلي والاميركي، تجرى على خلفية ما يطلق عليه في واشنطن «الديناميكية الجديدة في الشرق الاوسط»، التي أثارت، في اوساط بعض السياسيين في واشنطن، تفاؤلاً بالنسبة الى خلق امكان لفرصة حقيقية للتقدم بزخم نحو السلام. وأضاف المراسل ان هناك توقعات بأن يطلب ارنس من بيكر ايقاف الاتصالات والمحادثات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

## التوقعات والاهداف

على الصعيد الاميركي، استبق الرئيس الاميركي، بوش، محادثاته مع ارنس بعقد لقاء مع مجموعة من الزعماء اليهود في الولايات المتحدة، تعهد لهم خلاله عدم ممارسة ضغوط اميركية على ارنس، ومن ثمّ على رئيس الحكومة، اسحق شامير، خلال زيارتهما للعاصمة الاميركية. وكرر بوش موقف ادارته من انها تنوي التقدم في سياستها الشرق أوسطية، بحذر وبشكل تدريجي، ومن خلال الاتفاق والتعاون مع اسرائيل (**دافار**، ١٠/٣/١٩٨٩). وقال بوش، أيضاً، ان عملية السلام تحتاج الى وقت طويل، وأكد، في الوقت ذاته، مواقفه المعروفة المؤيدة لاسرائيل والرافضة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، موضحاً ان ادارته سوف تواصل تأييدها لبقاء القدس موحّدة. لكنه أشار الى انه يتوجب على ادارته مراقبة الاوضاع حتى لا تضيع فرص جديدة (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٩). وتطرق بوش الى المواضيع المطروحة على جدول الاعمال السياسي بالنسبة الى الازمة في الشرق الاوسط، فقال ان ادارته لا تعتقد بأن عقد المؤتمر الدولي سوف يخدم عملية السلام، في هذه المرحلة. لكنها قد تدرس هذا الامكان اذا اتضح انه يمكن بواسطته المساهمة في تقدم المفاوضات المباشرة بين الاطراف. امّا بالنسبة الى الحوار الجاري مع منظمة التحرير الفلسطينية، فأشار بوش الى انه اصبح حقيقة واقعة. لكنه وعد الزعماء اليهود بأن ادارته سوف تواصل مطالبتها لـ م.ت.ف. بنبذ «الارهاب» بشكل قاطع (**دافار**، ١٠/٣/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، قالت شخصية اسرائيلية رفيعة المستوى في واشنطن ان الادارة الاميركية تتوقع ان تتقدم اسرائيل بخطة ثلاثية المراحل: في الاولى، يتوجب على اسرائيل القيام ببضع خطوات فعلية من اجل تحسين الاجواء في المناطق المحتلة. ومن جملة تلك الخطوات، منح المزيد من الحرية للسكان واطلاق سراح عدد لا بأس به من المعتقلين. امّا المرحلة الثانية، فتبدأ بعد ان ينشأ مناخ أكثر ملاءمة وراحة للتحرك السياسي. عند ذلك، يأتي - حسب رأي الادارة الاميركية - دور الحوار بين اسرائيل وممثلين عن الفلسطينيين في المناطق المحتلة. ومن المحتمل ان يؤدي ذلك الحوار الى انجاز شكل ما من أشكال الحكم الذاتي. وبالنسبة الى هذا الموضوع، فتقدير الادارة الاميركية هو ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، سوف يحمل معه الى واشنطن خطة مفصّلة جداً بهذا الشأن. ويؤكد الاميركيون ان مرحلة الحكم الذاتي سوف ترتكز على أسس ومبادىء كامب ديفيد «مع اخذ الانتفاضة في الحسبان». ويتحدثون في واشنطن - حسب زعم الشخصية الاسرائيلية - عن شيء ما يمكن ان يتجاوز كامب ديفيد قليلاً، يمكّن من تحقيق نتائج عملية، ولكن كخطوة مؤقتة. بعد ذلك، تأتي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الحل النهائي. وهذه المرحلة يبغي الاميركيون اشراك الملك حسين فيها (**يديعوت احرونوت**، ٩/٣/١٩٨٩).

على الصعيد الاسرائيلي، ذكرت مصادر صحافية ان ارنس سوف يوضح للادارة الاميركية ان شامير سوف يحمل الى واشنطن ثلاثة مبادىء تتضمن التأكيد على مبدأ المفاوضات المباشرة ومعارضة المؤتمر الدولي، وعلى رفض المفاوضات مع م.ت.ف. وعلى ان المفاوضات المباشرة سوف تقتصر على تسوية مرحلية، دون قفزات. الى ذلك سوف يؤكد شامير وجوب تحديد المهلة الزمنية اللازمة الى حين بدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، وضرورة ان تكون المهلة ملزمة للاطراف كافة (**المصدر نفسه**).

وتحدث المعلّق السياسي، اريئيل غناي، عن اجواء الزيارة، فأشار الى انه خلافاً للتعاطف الذي تحظى به اسرائيل في أوساط الادارة والكونغرس، بالنسبة الى المشاكل التي تواجهها، فان استطلاعات الرأي العام تشير، بشكل لم يسبق له مثيل تقريباً، الى ان معظم الجمهور الاميركي لم يعد يكنّ الودّ والتعاطف نحو اسرائيل كما كان الامر في الماضي، وذلك بسبب العنف الذي تتضمّنه أعمال قمع الانتفاضة، وبسبب الهجوم الدبلوماسي الذي تديره اسرائيل ضد عرفات (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٩). وقال غناي ان زيارة ارنس للولايات المتحدة تتمّ في اجواء «غير عادية». فمن ناحية - وهذا هو الايجابي فيها - «فهذه هي المرة الاولى، منذ سنوات، التي تتحدث حكومة اسرائيل بصوت واحد». ولكن، من ناحية أخرى - وهذا هو العامل الضاغط - تأتي الزيارة «في أعقاب بضع تطورات مثيرة، حصلت في الآونة الاخيرة، ابرزها:

○ اعتراف عرفات بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وكذلك بحق الوجود والتعايش لدولتين، اسرائيل وفلسطين. فاعلانه هذا خلق وضعاً جديداً لا يمكن تجاهله، واسفر عن بدء الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. الذي يمكن ان يتطور.

○ لقد عاد الاتحاد السوفياتي الى اللعبة الدبلوماسية في الشرق الاوسط مع جولة وزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، على دول المنطقة. وهذا تحدٍ لا يستطيع الاميركيون تجاهله. فهو يحمل في ثناياه فرصة واحتمال ان يأخذ الاتحاد السوفياتي على عاتقه دوراً بنّاء في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

وفي المقابل، لاحظ المعلق السياسي ياكير تسور، ان زيارة ارنس ومحادثاته تحوّلت، بفعل التغيّر الذي طرأ على الموقف الاميركي من فكرة المؤتمر الدولي من زيارة تهدف الى جسّ النبض والدفاع عن النفس الى جولة سوف تنهمك، الى حد كبير، بتنسيق المواقف بين البلدين الحليفين في مواجهة محور موسكو - م.ت.ف. لكن تسور يعتقد بأن هذا التغيّر في الموقف الاميركي، وان بدا «انه يحرر اسرائيل، الى حد ما، من الضغوط في هذا الموضوع، الّا انه، [في الوقت عينه]، يرفع من مستوى التوقعات للتوصل الى حل مرحلي يقود الى حل نهائي لقضية المناطق [المحتلة]، بما في ذلك انهاء الاحتلال الاسرائيلي وايجاد حل سياسي مقبول من الفلسطينيين... [وبالتالي]، فالتنازل في موضوع المؤتمر الدولي، الذي لم يكن محبذاً من جانب الادارة الاميركية، قد يبدو كجزرة، يأتي في اعقابها السوط المتمثل في المفاوضات

مع م.ت.ف.» (**دافار**، ١٠/٣/١٩٨٩).

في ضوء هذه الاجواء والتوقعات، تباينت التقديرات بشأن الاهداف المتوخّاة من محادثات ارنس في واشنطن. فالخارجية الاسرائيلية ـ كما لاحظ بعض المراقبين ـ بذلت جهداً ملحوظاً لخفض مستوى التوقعات بالنسبة الى زيارة ارنس، عبر التشديد على كونها مجرد زيارة هدفها الاعداد والتمهيد لزيارة شامير لواشنطن (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٣/١٩٨٩). لكن اوساطاً مقربة من ارنس قالت انه سوف يطرح الى الادارة الاميركية اطاراً عاماً لما لدى اسرائيل استعداد لفعله، وما سوف تعارضه بحزم، أي: نعم للمفاوضات المباشرة، ولكن فقط بالنسبة الى تسوية مرحلية، ولا للمفاوضات مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**). هذا بينما أكد بيان اصدرته الخارجية الاسرائيلية بمناسبة الزيارة، ان الهدف المتوخّى، هو «التوصل الى تفاهم والتقدم نحو تنسيق المواقف بين اسرائيل والولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**).

امّا الصحفية عوفرا يشوعاه ـ لابيت، فاعتبرت ان الهدف الاساسي لزيارة ارنس، كان ايقاف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. فعلى حد قولها، «جاء ارنس الى واشنطن بغاية معلنة هي التدليل على الغلطة الفادحة التي ترتكبها الولايات المتحدة، باتصالاتها مع م.ت.ف.» (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩). امّا ارنس نفسه، فوصف الزيارة بأنها «لقاء للتعارف» بين وزير خارجية جديد ونظيره الجديد أيضاً، وانها تهدف الى «تبادل للآراء غير ملزم»، والى الرغبة في تنسيق المواقف (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، ذكرت مصادر صحافية اسرائيلية ان الهدف من الزيارة هو التباحث في الاوضاع في المناطق المحتلة التي سوف تكون محور المحادثات السياسية التي سيجريها الوزير ارنس في واشنطن. وذلك في ضوء توقعات، نسبت الى مصادر سياسية في القدس، مفادها ان الرئيس بوش، ووزير خارجيته، بيكر، سوف يدعوان اسرائيل الى تخفيف وطأة القيود والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سكان المناطق المحتلة، والى تقليص عمليات هدم المنازل والاعتقال الاداري، بهدف تحسين الاجواء في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٩). وأضافت المصادر السياسية نفسها انه تمّ التوضيح، خلال المشاورات التي اجراها ارنس مع شامير، وبعض كبار موظفي وزارته، ان وزير الخارجية الاسرائيلية، لا ينوي طرح أي خطة سياسية خلال محادثاته مع زعماء الادارة الاميركية، بل البحث في «ترتيبات مرحلية» يتمّ في اطارها اطلاق سراح المزيد من المعتقلين الاداريين، الى جانب اعادة النظر في القرار بشأن اغلاق المدارس وشلّ شبكة التعليم في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**). اما الناطق باسم الخارجية الاميركية، فأشار، في سياق تحدثه عن جدول اعمال لقاءات ارنس في العاصمة الاميركية، الى ان الزيارة سوف «تتمحور في عملية السلام، وقضايا اقليمية وثنائية اخرى» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٣/١٩٨٩).

## خطة اميركية لتحسين الاجواء

قبل يومين من بدء محادثات ارنس مع الاميركيين، كانت ادارة بوش حددت، عملياً، جدول اعمالها. كان ذلك عبر نشر بعض الصحف الاميركية («نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست») خطة اميركية تتضمن عدداً من الخطوات التي تهدف الى تهدئة الاوضاع في المناطق المحتلة، وتنوي الادارة الاميركية البحث فيها بشكل متزامن مع كل من اسرائيل وم.ت.ف. (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩). والخطة المذكورة ليست ـ حسبما ذكر بعض المعلّقين السياسيين الاسرائيليين ـ سوى تطوير لاقتراحات اسرائيلية، كانت حكومة شامير تقدمت بها الى الادارة الاميركية قبل عشرة أيام من موعد زيارة ارنس للعاصمة الاميركية. وجوهر تلك الاقتراحات التخفيف من وطأة الاجراءات المفروضة على السكان وانتهاج تسهيلات معيّنة في المناطق المحتلة. ومن ضمن تلك الاقتراحات، استئناف الدراسة في المدارس، واطلاق سراح بعض السجناء، وتقليص احتمالات الاحتكاك مع السكان المحليين. لكن هذه الاقتراحات تمّ تسريبها الى وسائط الاعلام الاميركية، ونشرتها صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» على انها خطة اميركية سوف تقدم الى كل من اسرائيل وم.ت.ف. ممّا خلق انطباعاً بأن الولايات المتحدة تحاول التوسط بين الاثنين، عبر تقديم مطالب متوازية لتخفيف التوتر، وانه في مقابل بادرة حسن نيّة اسرائيلية بهذا الشأن تتعهد م.ت.ف. ايقاف الانتفاضة وعمليات التسلّل

من لبنان (موشي زاك، **معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩). وذهب بعض المصادر الاسرائيلية الاخرى الى حد القول ان التقارير التي تضمّنتها الصحف الاميركية بشأن الخطوات التي تبدو للادارة الاميركية ملائمة لتحقيق تخفيف حدة التوتر في المناطق المحتلة، كانت مفصلة بشكل تجاوز نوايا الادارة، واستبقت ليس فقط وصول ارنس لواشنطن، بل، أيضاً، خطة الادارة بالنسبة الى نشر تلك الخطوات. وأضاف هذا المصدر ان الخطوات المقترحة تجاوزت ما لدى اسرائيل من استعداد لتطبيقه في هذه اللحظة (داليا رفائيل، **دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩).

وذكر مصدر اسرائيلي آخر، ان الادارة الاميركية لم تكلف نفسها عناء انتظار مقترحات ارنس، وانها بدأت، عملياً، مرحلة علنية من المفاوضات غير المباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. (**معاريف**، ١٣/٣/١٩٨٩). وأضاف المصدر الاسرائيلي نفسه ان الادارة الاميركية لم تعد تؤمن بامكان اجراء حوار مع فلسطينيين من غير م.ت.ف. (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٣/١٩٨٩).

وقال مصدر اسرائيلي مطلع ان الاقوال التي تضع الحوار مع اسرائيل وم.ت.ف. على مستوى واحد، اثارت غضب الوزير ارنس، الذي جاء الى واشنطن «والامل يحدوه باقناع الاميركيين بأن م.ت.ف. ليست شريكاً وغير جديرة بأن تكون طرفاً في المفاوضات السياسية» (**المصدر نفسه**).

وكما يبدو، فان تسريب الخطة، قبل التباحث بشأنها مع الوزير ارنس، قد حال دون غرض التفاهم والاتفاق ـ خلال المحادثات ـ على بعض بنودها، كانجاز ونجاح لمحادثات ارنس مع الزعماء الاميركيين (**دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩). وأعرب بعض المصادر الاسرائيلية عن اعتقاده، استناداً الى شائعات، بأن تسريب الخطة الى صحيفة «نيويورك تايمز»، قد تمّ من جانب كبير مستشاري الوزير بيكر لشؤون الشرق الاوسط، دنيس روس، الذي من الارجح ان يكون هو الذي وضع بنود الخطة، وحدد اهدافها (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٣/١٩٨٩). وحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، فان هدف الادارة الاميركية، على المدى الطويل، هو التوصل الى محادثات سلام، في البداية بين اسرائيل وممثلين فلسطينيين عن سكان المناطق المحتلة، ومن ثمّ، في مرحلة لاحقة، بين اسرائيل وم.ت.ف. (**المصدر نفسه**). وهذا الهدف مرهون بنجاح الخطة، المرتبط باستجابة كل من اسرائيل وم.ت.ف. للخطوات المطلوبة من كل منهما على حدة. لأنه اذا حصل ذلك «فسوف تخلق ثقة متبادلة بين الطرفين، وسوف يقتنع كل منهما بأن الطرف الآخر يسعى، أيضاً، الى السلام. فاذا غيّر الاسرائيليون أساليب عملهم في المناطق [المحتلة]، فهناك فرصة واحتمال لأن تغيّر الانتفاضة، أيضاً، أساليب عملها» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، أقرّت الاوساط الاميركية بأن الخطة ليست خطة شاملة للسلام. وقد أوضح ذلك المسؤول الاميركي الذي سرّب تفاصيلها، بقوله: «ان السلام في الشرق الاوسط لن ينجز في الولايات المتحدة. فالاطراف هناك هي التي يجب ان تتخذ القرارات الصعبة. ونحن يتوجب علينا فقط ان نؤمن لها الشروط المناسبة والاطار المناسب، كلّما تقدمت. وفي اللحظة التي تحقق فيها الاطراف تقدماً مناسباً، يصبح بالامكان النظر في كل اطار حتى لو كان اطار المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**).

وكما يستدل من قول المسؤول الاميركي، ومن تفاصيل الخطة، فالادارة الاميركية ترى ان الهدف الاكثر الحاحاً، في هذا الوقت، هو العمل على تحسين الاجواء وتهدئة الاوضاع في المناطق المحتلة، كشرط ضروري لبداية الاتصالات. ويعتقد واضعو الخطة بأنه اذا اثبت عرفات قدرته على فرض الاعتدال في المناطق المحتلة، فلن تستطيع اسرائيل، بعد ذلك، التهرّب من ضرورة الحوار معه، لأنه سوف يكون في ذلك برهان قاطع على انه الحاكم الفعلي في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

واذا كان رد الفعل الاسرائيلي قد اقتصر على الاستياء من التوقيت، والتحفظ من المدلول السياسي للاستجابة، أي «المفاوضات غير المباشرة»، فان رد الفعل الفلسطيني كان رفض الخطة، رفضاً قاطعاً، لأن قبولها، على حد تعبير مصدر فلسطيني رفيع المستوى، هو «بمثابة انتحار» (**المصدر نفسه**).

## مفاجأة بيكر

وفقاً لجدول أعمال زيارة ارنس، فقد حُدّد للجانب الرسمي منها ثلاثة أيام فقط (من

١٣ ـ ١٥/٣/١٩٨٩)، من اصل عشرة أيام تقريباً، استغرقتها الزيارة اجمالاً. لكن محادثات ارنس مع زعماء الادارة الاميركية تركزت، عملياً، في اليوم الاول الذي استهل بلقاء الرئيس الاميركي، بوش، ثم نائبه، فوزير خارجيته، ثم مستشاره لشؤون الامن القومي، برانت سكوكروفت، واخيراً مساعد وزير الخارجية، لورنس ايغلبرغر. وكان اللقاء مع وزير الخارجية، بيكر، أطول تلك اللقاءات، حيث استغرق قرابة ساعة ونصف الساعة (**هآرتس**، ١٤/٣/١٩٨٩).

بعد اللقاء مع الرئيس بوش، أعلن الناطق باسم البيت الابيض، ان المحادثات تمحورت في نوايا الدولتين لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام، مضيفاً ان بوش قال، خلال لقائه بارنس، ان الولايات المتحدة تريد تقدماً في عملية السلام وافكاراً جديدة، وانها تنتظر زيارة شامير. كذلك، أكد بوش ان الولايات المتحدة «لا ترغب في اضاعة فرصة السلام في الشرق الاوسط، ولا تزال تؤمن بالمحادثات المباشرة، كأفضل طريق لتحقيق السلام» (داليا شاحوري، **عل همشمار**، ١٥/٣/١٩٨٩).

من ناحيته، لخّص ارنس محصلة محادثاته في لقاء اجراه مع المراسلين الاسرائيليين، قال فيه ان الادارة الاميركية لم تمارس أية ضغوط، ولم تلحّ على اسرائيل للدخول في حوار مع م.ت.ف. لا بشكل مباشر ولا غير مباشر، ولم تقترح القيام بدور ساعي البريد بين القدس وتونس. وقال ارنس، أيضاً، انه اوضح للاميركيين ان اسرائيل معنيّة بتخفيف حدة التوتر في المناطق المحتلة، وانه يؤمن بأن هناك اتفاقاً بين الحكومتين «على ضرورة بذل اقصى جهد لتنسيق المواقف، وللتباحث في ما يجب اتخاذه من خطوات، ولتخصيص الوقت اللازم لكي يثمر ذلك الجهد» (**هآرتس**، ١٤/٣/١٩٨٩). ولم يذكر ارنس ما هي الافكار الخاصة التي تمّ تداولها من اجل تخفيف حدّة التوتر في المناطق المحتلة، لكنه أكد ان اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، لانتخاب «ممثلين عن السكان» كان احد تلك الافكار. فقد قال لوزير الخارجية، بيكر: «هذا دون شك احد البدائل»، وانه شخصياً لا يرفضه (**المصدر نفسه**).

وكما يبدو من تصريحات كل من ارنس وبيكر، في أعقاب لقائهما، فان جولة المحادثات بينهما تناولت قضايا اخرى، برزت بشأنها ـ على حد تعبير بعض المصادر الاسرائيلية ـ خلافات في الرأي، بينما بعضها الآخر قد يصبح موضع خلاف لاحقاً. فقد أبدى ارنس تحفظ حكومته من الحوار الاميركي مع م.ت.ف. زاعماً ان «الحوار مع م.ت.ف. لا يقدم اية مساهمة الى عملية السلام، بل يعمل على تعزيز مكانة طرف يشكل تهديداً لعملية السلام ويخرّبها، وكذلك يشكل تهديداً لحياة شخصيات في المناطق [المحتلة] قد تشارك في الحوار» (**المصدر نفسه**).

لكن اتضح لارنس، خلال محادثاته، ان الحوار مع م.ت.ف. لن يتوقف. فبعد ان افاض ارنس في شرح المخاطر الكامنة في ذلك الحوار، كان رد بيكر: «اذا كانت م.ت.ف. تشكل تهديداً لحياة السكان في المناطق [المحتلة]، فكيف يمكن التقدم بدونها» (داليا رفائيل، **دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، أشار ارنس الى انه كان هناك اتفاق في الرأي بين الجانبين بالنسبة الى أهمية دور الاردن في مفاوضات السلام. فقد قال «ان الملك حسين هو طرف أساسي على غاية من الاهمية، وانه من الصعب تصوّر كيفية التقدم في عملية السلام بدونه. ولذا، يجب ايجاد وسيلة لاشراكه في مسار السلام». وعلى حد قول ارنس، فقد اومأ محدثوه برؤوسهم تدليلاً على موافقتهم (**هآرتس**، ١٤/٣/١٩٨٩). لكن مصادر اسرائيلية اخرى، ذكرت ان الولايات المتحدة لا تعتبر الملك حسين طرفاً في الحوار، على الاقل في هذه المرحلة، في أعقاب قراره قطع صلاته بالضفة الفلسطينية (**عل همشمار**، ١٥/٣/١٩٨٩).

لكن المفاجأة بالنسبة الى ارنس، كانت في الاقوال التي ادلى بها بيكر الى احدى اللجان التابعة لمجلس النواب الاميركي: «اذا كان من غير الممكن اجراء مفاوضات مباشرة وذات دلالة لا تتضمن مفاوضات مع م.ت.ف. فعندها... سوف نضطر الى رؤية مفاوضات بين اسرائيل وبين ممثلين عن م.ت.ف.» (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩). في هذا الوقت، بالذات، كان ارنس يؤكد على مسامع بعض أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي من اصدقاء اسرائيل انه لا يجوز ان يخطر في البال محادثات او اتصالات مع المنظمة (**المصدر نفسه**). وعاد بيكر وكرر هذا الموقف في شهادة ادلى بها في الكونغرس

الاميركي، وجاء فيها انه من المحتمل ان تتوصل الولايات المتحدة، في مرحلة معيّنة، الى استنتاج بأن هناك حاجة لمفاوضات بين اسرائيل وم.ت.ف. من اجل التقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط (داليا رفائيل، **دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩). وعندما طلب احد الصحافيين من ارنس التعقيب على أقوال بيكر الى لجنة مجلس النواب، قال ارنس ببرودة أعصاب: «لقد تعلّمت عدم التعقيب على امور لم اسمعها شخصياً» (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩). ولكن ازاء تكرار بيكر لمضمون اقواله مرة أخرى، اتصل به هاتفياً، قبيل مغادرته واشنطن عائداً الى نيويورك، وتحادث معه. بعد ذلك، قال للصحفيين: «لقد قلت له انه اذا كان ينبغي بذل جهد للعثور على ممثلين عن السكان في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، فاننا بأيدينا، او هم بأيديهم، قد نخرّب هذا الجهد، عندما نتحدث عن بديل» (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٩).

## بؤر خلاف أخرى

وفي أعقاب المحادثات التي اجراها مع زعماء الادارة الاميركية، أكد ارنس انه لم يشعر بمحاولة ممارسة أية ضغوط، وانه لم يحصل أي انجراف في مواقف الادارة من اسرائيل. كذلك حرص على التأكيد ان محادثاته اتسمت بـ «تبادل ودّي للآراء» وانها كانت «محادثات مفيدة» (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩).

لكن محاولة ارنس هذه لم تكن مقنعة للعديد من المراقبين، الذين لاحظوا ان الخلافات في الرأي لم تقتصر على مفاجأة بيكر بشأن طرح احتمال المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. فالزيارة، على حد تعبير مراسلة «معاريف» في واشنطن، «لم تكن تخلو من التوترات والمفاجآت غير السارّة، وحتى من صرير الاسنان. فهي لم تكن لقاء للمرة الاولى مع ادارة جديدة فحسب، بل، أيضاً، مع مفهوم جديد تماماً ازاء الشرق الاوسط. فمنذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، تجري الولايات المتحدة حواراً دبلوماسياً مع م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**). ووصف احد المعلّقين نتائج الزيارة والمحادثات بأنها «ناجحة»، بحيث «اتضحت فيها، تماماً، النقاط التي عليها توافق، والاخرى موضع الخلاف» (اريئيل غناي، **يديعوت احرونوت**، ١٧/٣/١٩٨٩). وأضاف غناي «ان الخلافات في الرأي بين ادارة بوش وحكومة شامير قائمة بشأن تفسير القرار ٢٤٢. ففي ذلك الخطاب الذي القاه الوزير بيكر يوم الاربعاء [١٥/٣/١٩٨٩]، قال: 'اننا نؤيد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ وحسب رأينا، فتفسيرهما هو انه يجب اعادة مناطق مقابل السلام. ففي نهاية المطاف، هذا هو المفتاح الى السلام في المناطق'». وأضاف بيكر: «وبالطبع، فنحن نؤيد ان تكون اسرائيل قوية وآمنة، وسوف نواصل عملنا من اجل ذلك، فهذا امر اساسي. وبذلك اراد القول انه لا يتوجب على اسرائيل العودة الى حدود ١٩٦٧». لكنه قال، أيضاً: «وفي الوقت ذاته، علينا احترام الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ وهذه صيغة لا تستوي تقريباً مع بعض الحلول الدائمة التي يتحدثون عنها في اسرائيل، على الرغم من انها يمكن ان تستوي مع حل مرحلي ما» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، رأى معلّق سياسي آخر ان أقوال الوزير بيكر بشأن احتمال التفاوض بين اسرائيل وم.ت.ف. «تشير الى نقطة صدام مركزية قد تتحوّل الى خلاف حقيقي في الرأي مع الادارة، اذا توصّلت، في مرحلة ما، الى استنتاج مفاده ان رفض اسرائيل التفاوض مع م.ت.ف. هو العامل المعرقل لتقدم مسار السلام» (داليا رفائيل، **دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩). الى ذلك، هناك بؤرة خلاف اخرى مع الاميركيين، اتضحت خلال الزيارة، تتمثّل في المعارضة التي ابداها ارنس «لأن تتضمن محادثات السلام (اذا بدأت اصلاً) منذ البداية اشارة، مهما كانت، الى التسوية النهائية والمكانة الدائمة للمناطق [المحتلة]. فالاميركيون يعتقدون بأن هذا هو عامل حاسم بالنسبة الى استعداد الجانب الفلسطيني للقدوم الى طاولة المباحثات؛ وقد اوضحوا ذلك للوزير ارنس» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

# الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل

بعد ان هدأ الصخب الاعلامي الذي رافق حملة انتخابات المجالس البلدية والمحلية (العربية واليهودية) في اسرائيل، يصبح من الممكن القاء بعض الاضواء على نتائج هذه الانتخابات، وما يمكن ان تعنيه على صعيد موازين القوى الحزبية، والمواقف والخيارات السياسية المطروحة، وبشكل خاص التطورات الملحوظة في أوساط الفلسطينيين العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي.

أُجريت الانتخابات في اسرائيل لرئاسة وعضوية المجالس البلدية والمحلية على مرحلتين:

الاولى في ١٩٨٩/٢/٢٨، وشملت جميع المراكز السكانية ضمن ما يسمى «الخط الاخضر»، بالاضافة الى القدس الشرقية. وبلغ عدد الذين يحق لهم الاقتراع في هذه الانتخابات حوالى ٢,٧ مليون ناخب، توجهوا الى ٣٩٦٩ صندوق اقتراع، لاختيار أعضاء المجالس البلدية والمحلية المرشحين على ١١٦٦ قائمة، بالاضافة الى اختيار رؤساء هذه المجالس من بين ٥٧٢ مرشحاً. وقد أُجريت هذه الانتخابات في ٤٣ بلدية، منها ثلاث في القطاع العربي، و٦٠ مجلساً محلياً يهودياً، و٤٥ مجلساً محلياً في القرى العربية. وفي القدس الشرقية، حيث يقيم حوالى ٨٠ الف ناخب، خصصت لهم ١٠٣ صناديق اقتراع، دعت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة السكان العرب الى مقاطعة هذه الانتخابات والامتناع عن المشاركة فيها. ويذكر ان نسبة الفلسطينيين المشاركين من القدس الشرقية في الانتخابات البلدية سنة ١٩٨٣ كانت حوالى ٢٠ بالمئة فقط. ولمواجهة نداء المقاطعة الوطنية، عزّزت الشرطة الاسرائيلية وجودها في القدس الشرقية، وضاعفت اعدادها هناك، استعداداً لمواجهة أية أعمال مقاومة أو عنف. كما قام الجيش الاسرائيلي باعلان الضفة الفلسطينية منطقة عسكرية مغلقة امام القادمين والمغادرين، وذلك لمدة ٢٤ ساعة، بالاضافة الى فرض منع التجول فيها طوال يوم الانتخابات. وفي المقابل، أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يوم الانتخابات عطلة رسمية ليتسنّى لأكبر عدد من الناخبين التوجه الى صناديق الاقتراع، على اعتبار ان ذلك سيكون لصالح مؤيدي الليكود (**معاريف**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

المرحلة الثانية من هذه الانتخابات أُجريت في ١٩٨٩/٣/١٤، في المراكز التي فشل فيها أي من المرشحين لرئاسة المجلس في الحصول على نسبة ٤٠ بالمئة من اصوات المقترعين. وبلغ عدد هذه المراكز ٢٧، منها ١٩ مجلساً يهودياً وثمانية مجالس عربية، وشارك فيها حوالى ٣٠٥ آلاف ناخب (**هآرتس**، ١٩٨٩/٣/١٤).

انتخابات السلطات المحلية هذه، التي كانت، سابقاً، تجرى في الوقت عينه الذي تجرى فيه الانتخابات العامة البرلمانية، جاءت، هذه المرة، بعد حوالى أربعة شهور من انتخابات الكنيست الثاني عشر، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨، وهي التي فشلت فيها حركة العمل، للمرة الرابعة على التوالي منذ العام ١٩٧٧، في استعادة سيطرتها التاريخية على الحياة السياسية الاسرائيلية. وعلى هذا الاساس، تطلّع الليكود الى انتخابات السلطات المحلية في العام ١٩٨٩ من منظور محض سياسي، باعتبار انها تشكل خطوة أخرى في مسار هيمنته على الحياة العامة في اسرائيل، بدءاً بالسلطة المركزية (الحكومة)، مروراً بالسلطة المحلية (المجالس البلدية والقروية)، وانتهاء، كما يأمل، بالهستدروت، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) المقبل، مع كل ما يعنيه الهستدروت من قاعدة عمّالية واسعة، كانت، دائماً، حصناً للمعراخ، وقطاعاً اقتصادياً ضخماً. واذا كانت انتخابات الكنيست الاخيرة لم توفر لليكود الاغلبية الحاسمة لدعم نهجه السياسي، فقد أصرّ شامير على اضفاء أهمية سياسية قصوى على

انتخابات السلطات المحلية، من خلال دعوته المتكررة، في جولاته ولقاءاته الانتخابية، الى التصويت لصالح الليكود، من منطلق ان «كل من يريد ان يقول لا لعرفات وم.ت.ف. وتدخلهما في شؤون ' أرض ـ اسرائيل ' يجب ان يصوّت الى جانب الليكود»، مضيفاً ان العالم كله يدرك ان الانتخابات لها مغزى سياسي، طالما انها تشمل اسرائيل كلها ويشارك فيها مختلف الاحزاب (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٢/١٩٨٩). وكان من الواضح ان رئيس الحكومة الاسرائيلية يمهّد لزيارته المرتقبة الى الولايات المتحدة الاميركية بعد شهر من الانتخابات المحلية، ويأمل، بالتالي، في ان يتوجه الى العاصمة الاميركية بتصلّبه السياسي المعهود، متحصناً بتأييد شعبي واسع، تترجمه أرقام الفوز في هذه الانتخابات.

وفي المقابل، اصرّ حزب العمل، الذي كان يجاهد من اجل المحافظة على ما لديه من مجالس بلدية ومحلية، على اعتبار هذه الانتخابات تعبيراً عن مصالح محلية لا أكثر، وان اختيار المرشحين يجب ان يتمّ على أساس الافضل في تمثيل مصالح الناس وقضاياهم المعيشية، دون ان يكون لها أي مغزى سياسي. وفي محاولة من جانب رئيس حزب العمل وزير المالية في حكومة شامير، شمعون بيرس، التقليل من الاهمية السياسية للانتخابات وتحويل الاهتمام الى مجال آخر، انتقد قرار شامير اعلان يوم الانتخابات عطلة رسمية، مشيراً، بأسف، الى ان الاقتصاد الاسرائيلي يخسر حوالى ١٤٠ مليون شيكل في ذلك اليوم (**دافار**، ٢٨/٢/١٩٨٩).

وعشية الانتخابات، كانت اجواء الثقة الزائدة في صفوف الليكود تشير الى احتمال القفز من ٢٦ سلطة محلية يسيطر عليها بنتيجة انتخابات العام ١٩٨٣ الى ٤٠ مجلساً بعد الانتخابات الحالية، بالاضافة الى رفع عدد ممثليه في هذه المجالس من ٣٠٨ اعضاء الى ما يزيد على ٤٠٠ عضو. امّا أوساط حزب العمل، فقد أبدت تفاؤلاً حذراً، تمثّل في الاعراب عن ضرورة الاحتفاظ برئاسة ٥٢ مجلساً، فاز بها المعراخ في انتخابات العام ١٩٨٣ (**المصدر نفسه**). وتوقع الجميع ان تكون المنافسة شديدة، وحامية، على رئاسة مجالس حيفا وبئر السبع ورمات غان وحولون وبات يام ورعنانا والخضيرة ورمات هاشارون وأسدود وديمونا وبيسان وبيت شيمش وبيتح تكفا ورحوفوت.

وفي الوسط العربي، اثارت الانتخابات المحلية، كعادتها دائماً، اهتماماً شديداً، نظراً الى ارتباطها المباشر بهموم الحياة اليومية لدى الفلسطيني العربي تحت الحكم الاسرائيلي.

وفي معظم القرى والمدن العربية تنافست قوائم تابعة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وأخرى للقائمة التقدمية (عضو الكنيست محمد ميعاري)، بالاضافة الى قوائم عائلية ومحلية مختلفة؛ في حين برزت، بشكل قوي، الحركة الاسلامية، بزعامة الشيخ عبدالله نمر درويش، من كفرقاسم. وخاض كل من العمل والليكود المعركة الانتخابية بصورة مكشوفة في عدد ضئيل فقط من المراكز العربية. فكان للعمل قوائم مستقلة في الناصرة، ودالية الكرمل، وعسفيا، والرينة، ورهط في النقب. وظهر الليكود في الجش، ودالية الكرمل، وحورفيش، ويركا، وكفركما، وشفاعمرو (**معاريف**، ٢٨/٢/١٩٨٩).

وفي حين يصل عدد المجالس المحلية العربية ٥٧، الّا ان الانتخابات أُجريت في ٤٨ مجلساً فقط، نظراً الى ان بعضها، مثل مشهد، اتفق، بدون انتخابات، على رئاسة دورية للمجلس بين مرشحين، أو ثلاثة، في حين حرمت قرى عربية عدة من حقها في انتخابات سلطتها المحلية، نتيجة قرارات من وزارة الداخلية بحل المجالس القائمة ـ ومعظمها تسيطر عليه «حداش» ـ بحجة النظر في دمجها مع قرى عربية اخرى مجاورة؛ وبالتالي، أعلن الاضراب العام في قرى كفرياسيف وجديدة والمكر، وتوالت عرائض الاحتجاجات في قرى ابو سنان وكابول وعيلوط (قرب الناصرة) وعرعرة في المثلث (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٩).

## نتائج الانتخابات

مع الساعات الاولى من ١/٣/١٩٨٩، وقبل استكمال عملية فرز الاصوات، كانت الملامح العامة لنتائج الانتخابات واضحة تماماً: فوز كبير لليكود (رئاسة ٤٤ مجلساً والمشاركة بحوالى ٤٥٠ عضواً)؛ وتقدم ملحوظ للاحزاب الدينية واليسارية على حد سواء؛ وتراجع وهزيمة لحزب العمل

(هآرتس، ٢/٣/١٩٨٩).

وتبين من الحصيلة النهائية لفرز الاصوات، بعد الجولة الثانية من الانتخابات، في ١٤/٣/١٩٨٩، ان الليكود تمكن من قلب ميزان القوى لصالحه في مجالس السلطات المحلية اليهودية، حيث فاز برئاسة ٥٧ مجلساً (٢٦ في انتخابات العام ١٩٨٣)، مقابل فوز العمل برئاسة ٢٨ مجلساً فقط (٥٢ في انتخابات العام ١٩٨٣)، أي بنسبة ١:٢ لصالح الليكود. كما رفع الليكود عدد ممثليه في المجالس البلدية والمحلية من ٣٠٨ اعضاء الى حوالى ٤٥٠ عضواً. وحقق الليكود، أيضاً، تقدماً في القطاع العربي، حيث تمكّن من الفوز برئاسة تسعة مجالس، مقابل مجلس واحد في انتخابات العام ١٩٨٣ (يديعوت احرونوت، ١٦/٣/١٩٨٩).

والى جانب لغة الارقام المجرّدة، فان خارطة المجالس التي فاز بها الليكود تشير الى انتشار نفوذه جغرافياً في مختلف المناطق، بما في ذلك الجليل والسهل الساحلي والنقب. ويبلغ عدد السكان في المراكز التابعة لليكود حوالى ١,٤ مليون شخص، مقابل حوالى ٧٥٠ الف شخص لحزب العمل.

هذه النتائج الحاسمة أثارت ردود فعل متباينة في أوساط الليكود والعمل، على حد سواء. فبينما اندفع اعضاء الليكود ومؤيدوه في احتفالات صاخبة، وتبادل عبارات التهنئة والمديح، سادت أجواء الاحباط والوجوم في مراكز حزب العمل، وتبادل زعماؤه الاتهامات بشأن مسؤولية الفشل، وارتفعت الاصوات مطالبة بتغيير زعامة الحزب والتحقيق في أسباب هذا الفشل، وكيفية معالجته.

ويبدو ان النجاح الذي حققه الليكود كان مفاجئاً حتى لصانعي ذلك النجاح، وهم، بالتحديد، شامير (زعيم الليكود ورئيس الحكومة) وموشي ارنس (رئيس سكرتارية الليكود ووزير الخارجية) وعضو الكنيست دافيد ماغين (رئيس هيئة الانتخابات المحلية في الليكود). وكانت كلمات ارنس، في الساعات الاولى من صباح ١/٣/١٩٨٩، ترجمة حقيقية لتلك المفاجأة، حين اعتبر النتائج «انتصاراً كبيراً لليكود، فاق جميع تصوراتنا». وأضاف، انه «راضٍ، تماماً، عن النتائج الاولية. واذا استمر هذا الاتجاه، فذلك يعني ان الليكود قد نجح في مهمّته، أي احداث انقلاب في السلطات المحلية» (هآرتس، ١/٣/١٩٨٩).

والانقلاب الذي عناه أحد الاعمدة الرئيسة في هذا الانجاز الحاسم حدث، بالضبط، في المدن الكبيرة في اسرائيل، التي شهدت، مع نهاية الانتخابات البلدية، انقلاباً في موازين القوى. ففي حين كان المعراخ (العمل ومبام) يسيطر على ستة مدن كبيرة (حيفا وحولون ورمات غان وبيتح تكفا وبات يام وبئر السبع)، كان الليكود يترأس مدينتي (تل ـ أبيب ونتانيا) فقط، في حين اقتصر نفوذ المتديّنين على معقلهم (بني براك)، وترأس تيدي كوليك (معراخ) قائمة مستقلة في القدس. وبنتيجة الانتخابات الاخيرة سقطت بيتح تكفا (ام المستعمرات اليهودية وحصن المعراخ التاريخي) وبئر السبع ورمات غان وحولون في يد الليكود، الذي احتفظ، أيضاً، بتل ـ أبيب ونتانيا (ستة مدن رئيسة)، في حين احتفظ المعراخ، بصعوبة بالغة، برئاسة بلدية حيفا، التي بقيت، بالتالي، «حمراء»، وانتقلت بات يام الى رئيس مجلس مستقل يميل الى المعراخ، كما هو حال تيدي كوليك في القدس، وسيطر المتديّنون، كالعادة، على بني براك.

ولكن الانقلاب لم يتوقف عند هذا الحد. فقد عزّز الليكود مواقفه في هرتسليا وكريات شمونا ونتانيا واللد وغيرها؛ كما استعاد أسدود التي كان فقدها قبل حوالى عشر سنوات للمعراخ. وفي المقابل، خسر الليكود رحوفوت التي سيطر عليها، لأول مرة، حزب العمل. وفي حيفا، انخفض تأييد مرشح العمل رئيس المجلس البلدي، اريه غورئيل، من ٦٤ بالمئة الى ٤٢ بالمئة، وانخفض عدد مندوبي العمل في المجلس من ١٣ عضواً الى عشرة أعضاء، في حين سجّل مرشح الليكود نسبة ٣٨ بالمئة من الاصوات تقريباً، ورفع الليكود عدد ممثليه في المجلس من ستة الى ثمانية. وتميّزت الانتخابات البلدية في حيفا بالتوتر الشديد وتوجيه الاتهامات الى نشيطي حزب العمل بالتجاوزات والتلاعب في صناديق الاقتراع، الى حد الطلب، على لسان الوزير ارنس، بضرورة اجراء تحقيق قضائي والغاء نتيجة الانتخابات في حيفا (معاريف، ٣/٣/١٩٨٩).

وفي القدس، وعلى الرغم من فوز تيدي

كوليك، مجدداً، بأكثرية ٥٩ بالمئة من الاصوات، الّا ان المعراخ خسر الاغلبية في المجلس البلدي - اساساً بسبب مقاطعة الاصوات العربية - وانخفضت قوته من ١٧ الى ١١ عضواً فقط، في حين اقتصر فوز الليكود على أربعة اعضاء، مسجّلاً بذلك فشلاً ذريعاً في المدينة التي تضمّ مقر حكومة الليكود. وسجلت الاحزاب الدينية تقدماً كبيراً، بحيث توزّعت، فيما بينها، ١٢ مقعداً (على حساب الليكود بالذات)؛ كما سجلت احزاب اليسار تقدماً على حساب المعراخ، وذلك بفوز حزب شينوي - المركز وقائمة حقوق المواطن (راتس) بأربعة مقاعد (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٩).

وفي تل - أبيب، نجح، مجدداً، مرشح الليكود (الحمائمي)، شلومو لاهط، في حين فشل حزبه في الفوز بأكثرية مطلقة، حيث اقتصر تمثيله في المجلس على ١٢ مقعداً، بينما حافظ المعراخ على قوته، ممثلاً بثمانية اعضاء. وكما في القدس، شهدت تل - أبيب تصاعداً ملحوظاً لاحزاب اليسار، وذلك بفوز قائمة حقوق المواطن بثلاثة مقاعد ومجموعات اليسار الاخرى ( مبام وشينوي والاحرار ) بأربعة مقاعد؛ كما تقدمت كتلة المتديّنين من ثلاثة مقاعد سابقاً، الى أربعة في المجلس الجديد (**المصدر نفسه**).

وحقق المتديّنون، أيضاً، تقدماً في حيفا وبئر السبع ورمات غان وبات يام وبيتح تكفا، في حين خسر الحزب الديني القومي (المفدال) مدينة طبرية، التي سقطت في يد الليكود. وبرزت قوة المتدينين، بشكل خاص في بيتح تكفا، المعقل التاريخي لحزب العمل، وذلك عندما قررت هذه الاحزاب التصويت، كتلة واحدة، لصالح الليكود، الامر الذي أدّى الى هزيمة قاسية لمرشح العمل رئيس البلدية، دوف تابوري، وفوز مرشح الليكود غيورا ليف. ويبدو ان المتدينين، وخاصة حزب شاس، ارادوا بذلك معاقبة مرشح العمل لمواقفه العلمانية داخل المجلس البلدي، ومخالفته تعاليم التوراة في ما يتعلق بيوم السبت والنشاطات الاخرى في المدينة (**دافار**، ١/٣/١٩٨٩).

امّا الصوت العربي في المدن الكبيرة المختلطة، فقد انتهج سلوكاً متبايناً؛ اذ بينما قاطع سكان القدس الشرقية الانتخابات البلدية مقاطعة شبه تامّة (شارك حوالى ألفي ناخب فقط، معظمهم من موظفي البلدية) وذلك استجابة لقرار قيادة الانتفاضة الشعبية، غاب الصوت العربي في مدينة يافا، حيث الاغلبية الساحقة من اليهود. امّا في مدينتي حيفا وعكا، فقد لعبت الاصوات العربية دوراً هاماً في انقاذ مرشّح العمل اريبه غورئيل (حيفا) من هزيمة محققة، وفي اعادة انتخاب مرشح المعراخ في عكا، ايلي دي كاسترو، فيما اعتبره المراقبون اقتراعاً احتجاجياً ضد تصريحات مرشح الليكود دافيد بار - ليف الذي أيّد، في اثناء حملته الانتخابية، فكرة ترحيل سكان المدينة العرب مساهمة في حل مشاكل اسرائيل (**المصدر نفسه**).

الى جانب ذلك، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١ - على الرغم من اعلان يوم الانتخابات عطلة رسمية، الّا ان معدّل نسبة الاقبال على الانتخابات في صفوف اليهود لم يتجاوز ٥٠ بالمئة، وانخفضت هذه النسبة، خاصة في المدن الكبيرة، الى حوالى ٣٥ - ٤٠ بالمئة. وآثر العديد من الناخبين اليهود التوجه الى شاطىء البحر وأماكن التنزّه، مستفيدين من يوم عطلة دافىء مشمس. وقد أعرب الحزبان الكبيران في اسرائيل عن خيبة الأمل من ظاهرة اللامبالاة تجاه الانتخابات المحلية في أوساط اليهود، والتي يبدو أنها في اتجاه متزايد باستمرار (**هاتسوفيه**، ١/٣/١٩٨٩). ولم تختلف نسبة الاقتراع في الجولة الثانية من الانتخابات، على الرغم من انه لم يكن يوم عطلة، الامر الذي عزّز موقف الداعين الى الغاء قرار التعطيل، وعلى رأسهم وزير الداخلية الحاخام اريبه درعي.

٢ - لم تنجح، أيضاً، المبالغ التي رصدت للحملة الاعلامية في جذب الناخبين. وذكر ان المعركة الانتخابية كلّفت الليكود حوالى تسعة ملايين شيكل، في حين رصد العمل ميزانية تتجاوز ١٥ مليون شيكل لها (**هآرتس**، ٢٧/٢/١٩٨٩). وفي أعقاب الجولة الاولى من الانتخابات، سارع حزبا العمل والليكود الى تقديم مشروع قرار مشترك الى الكنيست، يقضي، في حال اقراره، برفع مخصصات الاحزاب من خزينة الدولة، لتغطية نفقات الانتخابات من ٢٧ مليون الى ما يتجاوز ٥٠ مليون شيكل، أي بمعدل ١٩ شيكل لكل ناخب، بدلاً من عشرة شيكلات كانت تدفع سابقاً (**يديعوت**

احرونوت، ٢/٣/١٩٨٩).

٣ ـ سارعت الاحزاب الدينية، بدورها، الى الاستفادة، بشكل خاص، من التقدّم الكبير الذي حققته في عدد من المدن الكبيرة، وذلك بمطالبتها وزير المالية، بيرس، بمبلغ ٣٠ مليون شيكل، مدفوعات خاصة لتغطية نفقات مؤسساتها الدينية والتعليمية. وكانت هذه المخصّصات في السنة الماضية ١٥ مليوناً فقط. ومن الواضح، هنا، ان الاحزاب الدينية تستغل موقفها التفاوضي الممتاز لتشكيل مجالس بلدية ائتلافية، بهدف تسجيل أقصى ما يمكن من المكاسب الحزبية (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٩).

٤ ـ زيفا بن درور، المرأة الوحيدة لرئاسة مجلس محلي في اسرائيل، فازت في الجولة الثانية من الانتخابات مرشحة عن الليكود في ايفن يهودا (معاريف، ١٥/٣/١٩٨٩). كما ضاعف الليكود عدد النساء في مجالسه من ١٢ الى أكثر من ٢٥ امرأة، في حين بقي التمثيل النسائي على حاله تقريباً في مجالس المعراخ (٥٨ امرأة). وما زال مجموع النساء في المجالس البلدية، والمحلية، أقل من مئة امرأة (هآرتس، ٨/٣/١٩٨٩).

٥ ـ في الجولة الثانية من الانتخابات، تمكّن المعراخ من انتزاع اربعة مراكز من الليكود، وهو ما لم تشهده الجولة الاولى. وهذه المراكز هي: حتصور الجليل، وبيت شيمش، وكريات عكرون، ورحوفوت. وفاز الليكود في ١١ مركزاً، فيما اعتبر المعراخ انه سجل نجاحاً ساحقاً، بفوزه في ثمانية من أصل ١٩ مركزاً يهودياً شملتها الجولة الثانية (دافار، ١٥/٣/١٩٨٩).

## تأثير النتائج لدى الحزبين

ملامح الهزيمة التي اصابت حزب العمل في انتخابات المجالس البلدية، والمحلية، كانت واضحة منذ الساعات الاولى من عملية فرز الاصوات. وسرعان ما اتضح ان الفترة الزمنية التي انقضت ما بين الانتخابات البرلمانية العامة، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨، والانتخابات المحلية، في آذار (مارس) ١٩٨٩، لم تعمل لصالح حزب العمل. والمعروف ان قرار الفصل بين الحملتين الانتخابيتين جاء بضغط من المعراخ، الذي خشي من ان يؤثر تصويت الناخبين للكنيست في تصويتهم للمجالس المحلية، اذا ما أُجريت العمليتان في يوم واحد. الّا ان ما حصل عند صناديق الاقتراع للسلطات المحلية أثبت ان التغيير الذي بدأ في العام ١٩٧٧ ما زال مستمراً داخل اسرائيل، وان حزب الليكود بات راسخ الاقدام على صعيد السلطة المحلية، أيضاً، الى جانب السلطة المركزية. واعتبر بعض المراقبين ان ما ينفّذه الليكود (وريث حيروت والحركة التصحيحية ـ جابوتينسكي) تجاه المعراخ (وريث مباي والحركة العمّالية) هو أشبه بـ «احتلال الصهيونية» الذي نفّذه مباي خلال الثلاثينات والاربعينات بسيطرته على المنظمة الصهيونية واليشوف والدولة (يحيعام فايتس، دافار، ١٠/٣/١٩٨٩). وانعكاسات هذا المسار المتواصل طاولت أكثر من صعيد.

على المستوى الشخصي، واجه الثلاثي بيرس ـ رابين ـ برعام اتهامات حادة من داخل صفوف حزب العمل، وخارجه، تُحمِّل الثلاثة، شخصياً، مسؤولية الفشل في الانتخابات؛ وتجددت، بالتالي، المطالبة بضرورة احداث تغييرات في القيادة، تجنّباً لمزيد من الفشل في الانتخابات المقبلة (الهستدروت في تشرين الثاني ـ نوفمبر المقبل، والكنيست بعد أربع سنوات). وتركز الهجوم على رئيس الحزب، بيرس، العاجز، تماماً، عن تسجيل أي انجاز سياسي لصالحه، والذي بدا غارقاً، تماماً، في المشاكل المالية والاقتصادية، فيما الحزب يتخبط بصراعاته الداخلية والشخصية. وفي مفارقة ساخرة، أدّت الجهود التي بذلها بيرس، بصفته وزيراً للمالية، من أجل انقاذ الاقتصاد العمالي الضخم، بشقيه الصناعي (الهستدروت وحفرات عوفديم والشركات التابعة لها) والزراعي (الحركة الكيبوتسية)، من أزماته المالية الخانقة، الى تشويه صورة زعيم حزب العمل لدى ناخبيه، الذين رأوا في ذلك استغلالاً لمنصبه الوزاري، من اجل مصلحة حزبية. وفي الوقت عينه، كان بيرس يغالب شعوره بالاحباط، نتيجة ابعاده من الحلبة السياسية وحرمانه من وزارة الخارجية، ممّا جعله في وضع لا يحسد عليه، خاصة تجاه خصمه اللدود في حزب العمل، اسحق رابين. وهذا الاخير كان هدفاً لهجوم عنيف آخر من داخل الحزب، بسبب ابتعاده التامّ من الحملة الانتخابية وتخلّيه عن واجبه الحزبي في هذا

المجال، واكتفائه، بدلاً من ذلك وبصفته وزيراً للدفاع، بتنفيذ سياسة الليكود القمعية الشرسة تجاه المناطق المحتلة وانتفاضة شعبها الفلسطيني. ويبدو ان رابين، بموقفه هذا، كان يريد الانتقام من بيرس الذي انتزع منه زعامة حزب العمل في العام ١٩٧٧.

امّا سكرتير عام حزب العمل المستقيل، عوزي برعام، فقد انصبّ عليه الجانب الاكبر من الاتهامات، باعتباره المسؤول المباشر عن العملية التنظيمية للانتخابات. وكان برعام تقدم بطلب الاستقالة من منصبه خلال الحملة الدعائية التي سبقت الانتخابات، احتجاجاً على مشاركة العمل في حكومة وحدة وطنية مع الليكود، الامر الذي ساهم - حسب رأي الغالبية من المراقبين - في تخبّط الحزب، وارتباكه، تنظيمياً واعلامياً. وقد اعترف برعام بجانب من المسؤولية التنظيمية عمّا حدث، ولكنه ألقى اللوم الاساسي على قرار المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، الامر الذي أعطى شرعية لليكود، وفهمته جماهير حزب العمل وناخبوه على انه اقرار بعدم القدرة على لعب دور البديل لليمين المتطرّف (**دافار**، ٢/٣/١٩٨٩).

ويبدو ان عملية البحث عن رموز لتحمّل عبء هذا الفشل طاولت حتى الاموات، حين أشار بعض المراقبين الى مسؤولية سياسة دافيد بن - غوريون، في الخمسينات، عمّا حدث لحزب العمل في الثمانينات. ومن المعروف ان بن - غوريون فرض تحريماً على اشراك حيروت والحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) في أي ائتلاف حكومي، الامر الذي دفع زعيم حيروت آنذاك، مناحيم بيغن، الى السعي الحثيث لايجاد حلول تخرج حيروت من عزلته. وبدلاً من استيعابه ضمن المؤسسة الحاكمة، تحوّل حيروت الى رأس حربة قادت الانقلاب السياسي ضد هذه المؤسسة، العام ١٩٧٧ (شلومو نكديمون، **يديعوت احرونوت**، ٥/٣/١٩٨٩).

في المقابل، قدّم الليكود طاقماً قيادياً منسجماً تماماً في اثناء المعركة الانتخابية، قوامه رئيس الحكومة زعيم الليكود، شامير، بتصلبه التقليدي ومواقفه اليمينية المتطرفة التي لاقت تجاوباً كبيراً من جانب قطاعات واسعة داخل اسرائيل تعيش قلقاً عميقاً تجاه الوضع الاقتصادي المتأزم والانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ثم وزير الخارجية رئيس سكرتارية الليكود، ارنس، الذي اعتبر «مهندس» الانجاز الانتخابي الحاسم للكنيست وللسلطات المحلية، الامر الذي يعتبر ذخيرة بالغة الاهمية لصالحه في المعركة المرتقبة داخل الليكود على وراثة رئاسة الحكومة والحزب، بعد شامير. امّا العنصر الثالث، في هذا الطاقم، فهو عضو الكنيست، دافيد ماغين، الذي تولّى رئاسة طاقم الليكود الانتخابي، والذي بات يتطلع الى منصب وزاري هام في حكومة شامير بعد الحملة الانتخابية الناجحة التي قادها وأشرف على تنفيذها.

وعلى الصعيد الحزبي، واصل الليكود تمدده على الخارطة السياسية في اسرائيل، محلياً ومركزياً، وبات، في نظر معظم المراقبين، حزب السلطة الاساس. ولم يعد نفوذ الليكود وتغلغله الحزبي مقتصرين على مناطق معيّنة، مثل مدن الاعمار (فاز الليكود في ٢١ مدينة اعمار مقابل فوز العمل في عشرة منها فقط) (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٣/١٩٨٩)، أو فئات عرقية معيّنة، مثل اليهود الشرقيين، أو شرائح اجتماعية معيّنة، مثل ذوي الدخل المحدود وصغار التجار، بل أخذت اساليبه الحزبية وايديولوجيته المتشددة تستهوي شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة والميسورة، خاصة داخل المدن الكبيرة. ويبدو ان للسلطة الحاكمة جاذبية مميّزة وقدرة على التأثير في الجمهور، بحيث ان النجاح في ميدان ما يجرّ وراءه، بسهولة، نجاحات اخرى متلاحقة (شيفاح فايس، **دافار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

امّا حزب العمل، فما زال يسجّل اخفاقات انتخابية متتالية منذ العام ١٩٧٧. ولم تساهم مشاركته الليكود في حكومة ائتلاف وطني في عودته، مجدداً، الى قيادة دفّة الحكم في اسرائيل. بل ان ما حصل كان العكس تماماً؛ اذ فقد حزب العمل نسبة كبيرة من ثقة ناخبيه، وانعكس ذلك على معدّلات الاقتراع المتدنّية في مراكز المعراخ، وبهتت، تماماً، الفوارق السياسية بين الحزبين اللدودين، بحيث بات من الممكن التحدث عن قيام تشكيل مركز وسط جديد في اسرائيل، عماده الليكود والعمل معاً، مع غلبة الطابع الليكودي اليميني عليه (**دافار**، ١٠/٣/١٩٨٩).

من جهة أخرى، لا بد من تسجيل النشاط المتزايد والنجاح الذي أحرزته احزاب اليسار

(راتس وشينوي ومبام)، خاصة في مدن حيفا والقدس وتل ـ أبيب، الامر الذي يشير الى ان الجماهير العلمانية في اسرائيل لم تعد ترى في حزب العمل العنوان الوحيد لتتجه اليه، بل ربّما ارادت، من خلال تأييدها هذه التجمّعات اليسارية، ان تعبّر عن استيائها وغضبها من التحالف التقليدي بين حزب العمل والاحزاب الدينية. ومن جهتها، واصلت الاحزاب الدينية، الصهيونية منها وغير الصهيونية (الاصولية)، احتلال مواقع جديدة على الخارطة السياسية في اسرائيل، بتحقيقها مكاسب هامة في المجالس المحلية والبلدية، خاصة في القدس وتل ـ أبيب وبيتح تكفا، بالاضافة الى معقلها التاريخي في بني براك. ويأتي هذا المسار المتواصل منذ انتخابات الكنيست الثاني عشر، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨، انعكاساً للمزاج اليميني والقلق السائد في أوساط الجمهور الاسرائيلي، بالاضافة الى التغيّرات الديمغرافية التي يشهدها التركيب السكاني اليهودي، من خلال تزايد اعداد اليهود الشرقيين الاكثر استجابة للنزعات الاصولية والغيبيات الدينية، واتساع حجم الشرائح الاجتماعية المتوسطة، الصغيرة والدنيا. ومن المتوقع ان تؤدي زيادة قوة الاحزاب الدينية الى رفع وتيرة الاستقطاب وحدّة المواجهة داخل المجتمع الاسرائيلي بين العلمانيين والمتدينين. ويشار، في هذا المجال، الى ما توصّل اليه فريق دراسي في معهد غولده مئير، التابع لجامعة تل ـ أبيب، من ان الخلاف بين المتديّنين والعلمانيين في المجتمع الاسرائيلي هو أساس الازمات السياسية، كما يظهر من خلال الصحف الاسرائيلية. وفي حين ان الصراع العربي ـ الصهيوني يحتل المكان الاول، من حيث حدته وبروزه الصحافي، الاّ انه يأتي في المرتبة الثانية من حيث مركزيته في حياة المجتمع (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

الجانب التنظيمي كانت له حصة الاسد في المعركة الانتخابية. وهنا، أيضاً، كان تفوّق الليكود حاسماً، بحيث ظهرت آلته الحزبية ونشاط اعضائه وانضباطهم، لأول مرة، أفضل من حزب العمل. وكانت الاستعدادات لهذه الانتخابات بدأت قبل سنتين تقريباً، عندما أخذ ارنس يستقطب المرشحين المحتملين من بين العمداء (احتياط) في الجيش الاسرائيلي ممّن يتمتعون بجاذبية شعبية كبيرة. كما جنّد الليكود جميع وزرائه وكبار مسؤوليه في هذه المعركة، بحيث بدا الليكود، اليوم، وكأنه مباي الامس بشهيته الواسعة للسلطة وتصميمه على الاحتفاظ بالحكم (**دافار**، ٣/٣/١٩٨٩). امّا رسالة الليكود الى ناخبيه، فكانت واضحة، وبسيطة، ومتجاوبة مع تطلعات الجماهير السياسية المتصلبة. وتلخّصت الرسالة تلك في التمسّك بمبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، ورفض التعامل مع م.ت.ف. وعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

حزب العمل، في المقابل، خاض المعركة مرتبكاً، مبعثر الصفوف، يفتقد الزعامة الكاريزمية والخط السياسي الواضح. وقال عضو الكنيست ميخائيل بار ـ زوهار، في هذا الصدد: «لقد ادرنا معركة فاشلة بدون أي اهتمام في أوساط الحزب ومع حروب داخلية واختيار مرشحين لم يكن لهم أي احتمال للفوز، وزعامة تجاهلت، تماماً، الانتخابات البلدية» (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٩). وبدا حزب العمل أشبه «بالعملاق الذي فقد قوته»، وفقد معها، أيضاً، طريقه وهويته وبوصلته، وبدأ يتعارك مع ذاته... بدلاً من القتال على مبادئه» (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩). هذه الحالة «الرمادية»، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً، دفعت بحزب العمل الى ارتكاب جميع الاخطاء الممكنة خلال المعركة الانتخابية التي كلّفته غالياً (**يديعوت احرونوت**، ٣/٣/١٩٨٩). ومع غياب خط استراتيجي واضح يلتزم به الحزب بكامله، قيادة واعضاء، بدا أشبه بـ «سوبرماركت ايديولوجي» تتصادم فيه مختلف الصيغ والوصفات السياسية والفكرية (يشعياهو بن ـ بورات، **يديعوت احرونوت**، ٣/٣/١٩٨٩).

وعلى الفور، ارتفعت الاصوات داخل حزب العمل، مطالبة بالاصلاح واعادة ترتيب الاوضاع الداخلية، وقطع الرؤوس، وتبديل القيادة. وبدا ان المعركة على زعامة الحزب بدأت منذ الآن، وأسماء المرشحين تتوالى.

وبدا واضحاً ان الهمّ الذي يسيطر على حزب العمل، حالياً، هو الانتخابات المقبلة للهستدروت، والخوف من مواجهة فشل في المجالس العمالية يكون تكراراً للفشل في مجالس السلطات المحلية.

ويتمتع «العمل»، حالياً، بأغلبية ٧٠ بالمئة داخل الهستدروت، في حين يقتصر تمثيل الليكود على ٢٣,٥ بالمئة فقط (**المصدر نفسه**، ٨/٣/١٩٨٩). ويبدو ان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات كانت مشجّعة الى حد اعتبرها البعض بداية عودة الروح والانتعاش الى صفوف الحزب، الأمر الذي عزّز موقف الداعين الى تأجيل المحاسبة الحزبية الى ما بعد انتخابات الهستدروت (**دافار**، ٥/٣/١٩٨٩).

وانعكست نتائج الانتخابات المحلية، أيضاً، على أوضاع الحكومة، خاصة بعد تصاعد الاصوات داخل حزب العمل، مطالبة بالانسحاب من حكومة الائتلاف، من اجل استعادة ثقة جماهير الحزب، والعمل الجاد، من صفوف المعارضة، للقيام بدور البديل من الليكود الحاكم. الّا ان هذا الاتجاه يلقى ـ على ما يبدو ـ معارضة قوية، بشكل خاص من جانب بيرس ورابين، اللذين يعتبران ان المشاركة في الحكم الى جانب الليكود كانت لصالح «العمل»، خاصة بعد الاتفاقات المالية التي توصّل اليها بيرس لصالح الهستدروت والحركة الكيبوتسية. وهذا، على أية حال، أفضل من البقاء في صحراء المعارضة (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩). على هذا الاساس، ما زال حزب العمل ممتنعاً عن اقرار بند في الاتفاق الائتلافي يقضي بالموافقة على حل الكنيست واجراء انتخابات جديدة خلال مئة يوم في حال انفصام حكومة الوحدة الوطنية. ويدعي حزب العمل بأن اقرار هذا البند، قانونياً، من قبل الكنيست يعني انه سيكون ملزماً للحكومات المقبلة أيضاً، في حين ان المقصود هو اتفاق ائتلافي للحكومة الحالية فقط. الّا ان السبب الحقيقي وراء موقف حزب العمل هذا يكمن ـ على ما يبدو ـ في تخوّفه، في ضوء نتائج الانتخابات المحلية، من فوز ساحق يحقّقه الليكود في اية انتخابات عامة تجرى في المستقبل القريب. وفي المقابل، يأمل حزب العمل في ان يتمكّن من تشكيل حكومة ضيّقة بتأييد من الاحزاب الدينية، على أساس خيبة أملهم، وخاصة المفدال واغودات يسرائيل، من الليكود. ويعتبر «العمل» ان صعوده الى السلطة مع ابقاء الليكود وحيداً في المعارضة من شأنه ان يعطيه فرصة تاريخية لاستعادة الهيمنة السياسية. ويبدو ان هذه الاحتمالات اثارت قلقاً في صفوف الليكود، الذي لاحظ، باهتمام، التعاون بين العمل والمتديّنين داخل الحكومة، وأيضاً في اثناء الاستعداد للجولة الثانية من الانتخابات المحلية (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٩). وفي الوقت عينه، فان هذا الاتجاه يلقى معارضة من قبل احزاب اليسار (راتس وشينوي ومبام)، كما يلقى معارضة من داخل صفوف «العمل» (برعام والياف وبورغ) (**يديعوت احرونوت**، ٥/٣/١٩٨٩).

سياسياً، تباينت الآراء حول مغزى الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل. من جهته، اعتبر شامير ان الرسالة التي جاءت من صناديق الاقتراع كانت واضحة تماماً: لا للدولة الفلسطينية، لا لمنظمة التحرير الفلسطينية كعنصر مشارك في عملية السلام. واعتبر شامير ان تصويت الناخبين يوفّر له دعماً على الصعيدين، المحلي والدولي، خاصة خلال زيارته لواشنطن؛ كما انها الدليل على ان ما حدث في انتخابات الكنيست، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، لم يكن حدثاً عارضاً، بل مساراً متواصلاً وتغيّراً حثيثاً في داخل اسرائيل (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩).

وفي داخل حزب العمل، طالب سكرتير عام الحزب المستقيل، عوزي برعام، بضرورة تبنّي سياسة واضحة معتدلة تجاه سكان الاراضي المحتلة والموافقة على حل سلمي يعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٩). وفي المقابل، شنّ وزير الدفاع، اسحق رابين، هجوماً لاذعاً على التيّار المعتدل في حزب العمل، قائلاً ان تراكض حمائم المعراخ من اجل الاتصال مع م.ت.ف. ساهم في هزيمة الحزب في الانتخابات المحلية (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩).

على ان النجاح الذي حققه الليكود في هذه الانتخابات يجب النظر اليه ضمن حجمه الحقيقي، وعلى أساس حقيقة ان اكثر من ٥٠ بالمئة من الناخبين امتنعوا عن الادلاء بأصواتهم. وهذه أعلى نسبة، حتى الآن، في تاريخ الانتخابات البلدية في اسرائيل، مقابل مشاركة أكثر من ٨٠ بالمئة في انتخابات الكنيست. وبالتالي، يمكن اعتبار هذا التصرّف بالذات مؤشراً سياسياً هاماً. فالجمهور اليهودي، على ما يبدو، رفض ان يرى في صناديق الاقتراع المحلية امراً ذا مغزى سياسي، او ان يعتبر انتخاب رئيس بلدية بيتح تكفا من الليكود

يشكل، أيضاً، معارضة للمفاوضات مع م.ت.ف. (دان مرغليت، **هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٩). هذا بالاضافة الى ان بعض مرشحي الليكود الذين نجحوا بنسبة عالية (شلومو لاهط في تل ـ أبيب) لا يخفون ميولهم السياسية الحمائمية التي لا تنسجم، بالتأكيد، مع مواقف شامير وارنس. وفي المقابل، كان اداء الليكود في القدس بالذات ضعيفاً للغاية، على الرغم من النجاح الكبير الذي حققه هناك في انتخابات الكنيست الاخيرة. وبالتالي، يمكن اعتبار هذا النجاح تعبيراً عن كون الليكود اصبح «حزب السلطة» ودليلاً على فعالية مؤسساته الحزبية والتنظيمية، أكثر منها تفويضاً سياسياً عاماً (اسحق غال ـ نور، **يديعوت احرونوت**، ٣/٣/١٩٨٩).

الثابت، حتى الآن، على الخارطة السياسية والحزبية، في اسرائيل ان تدهور المعراخ قد ترك فراغاً ملحوظاً في مركز الحياة السياسية. ويسعى الجانب المعتدل من الليكود جاهداً لكي يحتل هذا الفراغ، في حين تحرص احزاب اليسار البراغماتية على الّا تترك الساحة خالية امامه، يجول فيها بمفرده (جدعون سامت، **هآرتس**، ١٥/٣/١٩٨٩). على ان من الضروري ملاحظة ان الليكود، الذي وصل الى السلطة منذ أكثر من عشر سنوات، نجح، في الوقت عينه، في الاحتفاظ بعقيدته اليمينية المتصلّبة، على الرغم من «الاعتدال» النسبي الذي يصدر من حين الى آخر من جانب بعض اعضائه (بوعز شابيرا، **المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٩). ومن جهته، لا يبدو حزب العمل مؤهلاً، في الوقت الحاضر، لاستعادة موقعه القيادي داخل اسرائيل. ولا يبدو ان بيرس على استعداد لهزّ الوضع الحكومي الراهن قبل انتخابات الهستدروت، ما لم تحصل مواجهة سياسية بين الليكود والادارة الاميركية بشأن الوضع في المناطق المحتلة وامكانات الحل السلمي. هذا في حين ان خصوم بيرس داخل الحزب لن يكونوا على استعداد لتحدي زعامته الحزبية، قبل مؤتمر الحزب بعد عام ونصف تقريباً.

وعلى هذا، يمكن القول انه، ما لم تحدث مفاجآت سياسية هامة على صعيد الحل السلمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي والاتفاق بشأن مستقبل المناطق المحتلة أساساً كنتيجة لتصاعد الانتفاضة الشعبية، فان الوضع الراهن داخل اسرائيل مرشح للاستمرار خلال السنتين المقبلتين على الأقل.

## الانقلاب الاخضر

الانتخابات البلدية والمحلية في القطاع العربي في اسرائيل هي، في جوهرها، انتخابات سياسية، تشكل اختباراً حساساً ودقيقاً للمزاج العام في الشارع العربي والتوجهات السياسية والوطنية لابنائه. ويشهد على ذلك نسبة الاقبال على صناديق الاقتراع والتي تصل، في المعدّل، ٩٠ بالمئة. امّا المجالس التي تنبثق من هذه الانتخابات، فهي بؤر النشاط السياسي العربي، والقاعدة التي تنطلق منها القيادة السياسية للعرب في اسرائيل. وعلى هذا الاساس، فان انتخابات السلطات المحلية العربية تثير، دائماً، اهتماماً في الداخل، والخارج، وتكون موضع رصد ومتابعة دقيقين. وانتخابات العام ١٩٨٩ لم تشذّ عن هذه القاعدة، خاصة وانها حملت معها أكثر من مفاجأة، وكشفت عن أكثر من تطوّر جذري في القطاع العربي. والنقاط الاساسية التي ميّزت نتائج هذه الانتخابات هي: ١ ـ ارتفاع كبير في نسبة تمثيل الحركة الاسلامية وقوّتها؛ ٢ ـ اتساع دائرة تمثيل الاحزاب اللاصهيونية: الجبهة الوطنية للسلام والمساواة (حداش)، والقائمة التقدمية للسلام (عضو الكنيست محمد ميعاري)؛ ٣ ـ تراجع كبير في تأييد الاحزاب الصهيونية.

والى جانب ذلك، فقد سجّل الصوت العربي حضوراً، أيضاً، في المدن الكبيرة المختلطة، في حين اختفت، تماماً، حركة «ابناء البلد» من المجالس العربية. وأُجريت الجولة الثانية من الانتخابات في كفركنّا، وقلنسوة، وكفرقرع، وجلجولية، ومعليا، وعسفيا، ورهط، وقرية كفركما الشركسية.

انتخابات العام ١٩٨٩ لم تكن المرة الاولى التي تظهر فيها الحركة الاسلامية على قوائم المرشحين للمجالس ورئاستها. فقد تمكّنت الحركة من ايصال مرشحها، كامل ريّان، الى رئاسة مجلس محلي كفر برّا في انتخابات العام ١٩٨٣، بالاضافة الى عشرة أعضاء آخرين في مجالس مختلفة. وفي حينها، لم تتسبب الحركة، على ما يبدو، في اثارة أية مخاوف من جانب السلطات الاسرائيلية التي ربّما رأت في

نشاط الحركة الاسلامية عامل توازن في مواجهة التأييد الواسع الذي تتمتع به «حداش» في الوسط العربي. وقد يكون هذا الموقف، أيضاً، وراء التعليق الذي صدر عن وزير الداخلية الاسرائيلية، اريه درعي، بعد ساعتين من اعلان نتائج الجولة الاولى من الانتخابات، من انه اذا استمر تعاظم قوة الحركة الاسلامية، فقد تجد اسرائيل نفسها، يوماً ما، تحنّ الى «حداش» (**يديعوت احرونوت**، ١/٣/١٩٨٩).

والتغيّر الذي اثار قلق الوزير درعي تمثّل في فوز الحركة الاسلامية برئاسة خمسة مجالس، هي: بلدية ام الفحم، وقرى كفربرا وكفرقاسم وجلجولية في المثلّث، ورهط في النقب، بالاضافة الى حضور قوي في عدد آخر من المجالس، ابرزها بلدية الناصرة، حيث فازت الحركة الاسلامية بستة مقاعد من أصل ١٩، وقرية كفركنّا التي احتلت فيها أربعة مقاعد من أصل ١١. وفي النهاية، نجحت الحركة الاسلامية في ايصال حوالى ٥٠ مرشحاً الى مجالس ١٢ قرية ومدينة عربية، من بينها الطيبة والطيرة وقلنسوة، بالاضافة الى مدينة اللد، واصبحت، بالتالي، ثاني أكبر قوة تنظيمية بعد «حداش» في الوسط العربي (**معاريف**، ١٥/٣/١٩٨٩).

هذا النجاح الذي حققته الحركة الاسلامية كان، في بعضه على الاقل، على حساب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي فقدت للحركة الاسلامية رئاسة بلدية ام الفحم، بالاضافة الى خسارة قرى عرّابة والطيبة ونحف وطرعان (**دافار**، ٢/٣/١٩٨٩). وفي المقابل، نجحت «حداش» في رئاسة أربعة مجالس جديدة، هي سخنين والبعنة وكفرمنده وكوكب ابو الهيجاء. وبالتالي، حافظت «حداش» على قوّتها ونفوذها في الوسط العربي (باستثناء ام الفحم) مع تقدم طفيف في بعض المواقع، حيث ازداد عدد اعضائها في المجالس البلدية والمحلية من ٨٩ عضواً في العام ١٩٨٣، الى ١١٤ عضواً في الانتخابات الاخيرة، وأصبحت «حداش» ممثلة في ٣٥ مجلساً، من بينها حيفا والرملة والناصرة العليا، مقابل ٣٠ في السابق، وتتمتع برئاسة أكثر من ١٧ مجلساً بلدياً وقروياً (**الاتحاد**، حيفا، ٥/٣/١٩٨٩). وكان لتأييد «حداش» دور هام، وربّما حاسم، في انجاح مرشحَيْ المعراخ في حيفا وعكا.

والى جانب «حداش»، تمكّنت القائمة التقدمية للسلام من الفوز، لأول مرة، برئاسة مجلس محلي عرّابة في الجليل على حساب «حداش»، في حين حافظت قائمة عبدالوهاب دراوشة على مواقعها التقليدية (دبورية مثلاً).

امّا الاحزاب الصهيونية، فقد مُنيت بهزيمة في الوسط العربي، وتراجع التأييد لها من ٥٠ بالمئة من رؤساء المجالس في انتخابات العام ١٩٨٣، الى أقل من ٢٥ بالمئة في الانتخابات الحالية (**معاريف**، ٣/٣/١٩٨٩). الى جانب ذلك، نجح اثنان من العاملين في التلفزيون الاسرائيلي الذي يبثّ باللغة العربية برئاسة مجلسَيْ الطيبة وباقة الغربية، هما رفيق الحاج يحيى وسمير درويش على التوالي (**دافار**، ٢/٣/١٩٨٩).

ردود الفعل الاسرائيلية على نتائج الانتخابات في الوسط العربي اتّسمت بالحذر والترقّب من جانب وزير الداخلية، الذي بات يخشى من صعود الحركة الاسلامية، وهو الذي راقب هذا التحوّل عن كثب طوال سنين عمله مديراً عاماً لوزارة الداخلية؛ ولكنها تميّزت بالتوتر والعصبية من جانب آخرين. فالوزير ايهود اولمرت، المسؤول عن الشؤون العربية في حكومة شامير، اعتبر ان الحركة الاسلامية تتضمّن مزايا تثير القلق بصورة خاصة. واضاف، انه لا يمكن تجاهل طابع الحركة والقائمين عليها، وانعكاسات ذلك على المناخ العام في الشارع العربي. واعتبر اولمرت ان التحدّي الذي يواجه اسرائيل هو القدرة على اقتراح بديل للجمهور العربي لا يمرّ من قناة القومية العربية. ودعا اولمرت العرب المسلمين في اسرائيل «الى الابتعاد من التيار الاسلامي الاصولي المكروه في العالم كله» (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨٩). أمّا رعنان كوهين، عضو الكنيست الذي عمل في السابق رئيساً للدائرة العربية في حزب العمل، فقد طالب باعتبار الحركة الاسلامية خارج القانون، لأنها تحرّم على اعضائها الاشتراك في انتخابات الكنيست، الامر الذي يشير الى عدم اعترافها باسرائيل (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩).

وفي المقابل، حاولت الحركة الاسلامية تهدئة مخاوف المسؤولين الاسرائيليين والرد على

محاولات التحريض بين المسلمين والمسيحيين في القطاع العربي، بالتأكيد، على لسان رئيس بلدية ام الفحم المنتخب، الشيخ رائد صالح محاجنة، ان حركته لا تعتزم فرض التعاليم الدينية على أحد، وان اعضاء الحركة المنتخبين في المجالس البلدية والمحلية سيتعاونون، ضمن القانون، مع بقية الاعضاء. وأضاف، انه يعتزم التعاون مع الوزارات الحكومية ومؤسسات الادارة العامة، من أجل تحقيق ثلاثة أهداف لبلدية ام الفحم: تطوير شبكة التعليم وبناء مدارس جديدة، وانقاذ البلدية من العجز المالي، واقامة البنية التحتية للخدمات البلدية (**المصدر نفسه**).

ماذا يعني هذا التحوّل في الوسط العربي ؟ للرد على هذا السؤال، لا بدّ من الاشارة الى تنامي قوة الحركات الاصولية الدينية اجمالاً في مناطق عديدة من العالم، بما في ذلك المناطق الفلسطينية المحتلة. ويلاحظ تركيز النشاط الاسلامي في منطقة المثلث الصغير المحاذي، تماماً، لمدن قلقيلية وطولكرم في الضفة الفلسطينية، حيث النشاط الاسلامي قوي وبارز أيضاً. هذا بالاضافة الى ان قطاعاً واسعاً من الجيل الشاب وجد في «الحل الاسلامي» لمشاكله السياسية والاجتماعية والوجدانية منفذاً للخروج من المأزق الذي وصلت اليه الحركات العلمانية والقومية، اضافة الى العجز الكامل الذي تعيشه الانظمة العربية في مواجهة الصراع مع اسرائيل. والاهم من ذلك كلّه، حالة الحرمان والاهمال التي يعاني منها القطاع العربي تحت الحكم الاسرائيلي. وفي هذا المجال، بالذات، يبرز دور الحركة الاسلامية، التي استطاعت بثّ روح الحماس للعمل التطوعي في صفوف الشباب، وتمكّنت، بالتالي، من تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في القرى العربية (**هآرتس**، ٥/٣/١٩٨٩).

لقد اظهرت نتائج الانتخابات المحلية الاخيرة، في الوسط العربي، صعود قيادة جديدة شابة مثقفة خارج اطار النفوذ العائلي التقليدي، ولا ترى في المسار العلماني والقومي خيارها الوحيد، سياسياً واجتماعياً. هذه القيادة، الفلسطينية الجذور والملامح، سيكون على اسرائيل التعامل معها في المستقبل القريب ضمن قواعد قد تختلف، في كثير من الامور، عمّا هو سائد حتى الآن.

**مها بسطامي**

# التحاور الاسرائيلي مع الفلسطينيين

من سجن كفار يونا انطلق التحاور الاسرائيلي مع الفلسطينيين الذي شهدته المناطق المحتلة على امتداد الشهور الثلاثة الماضية. فهناك، في كفار يونا، كان رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، يقضي فترة اعتقال اداري، عندما التقاه منسّق شؤون النشاطات الاسرائيلية، في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، وتحادث معه حول عدد من المسائل، في جوهرها امكان اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. جاء هذا التوجّه، في حينه، منسجماً مع التطلعات الاسرائيلية الى البحث في بدائل من م.ت.ف. من بين الشخصيات المعروفة في هاتين المنطقتين. لكن جميع الفلسطينيين، ممّن اجريت معهم لقاءات حول هذا الموضوع، منذ ذلك الحين، حافظوا على موقف موحّد يطالب باجراء الحوار مباشرة مع م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

بدأ الحوار الاسرائيلي مع الحسيني، بالذات، لاعتبارات لدى قادة الجيش الاسرائيلي وقوات الامن والادارة المدنية التي اعتبرت الحسيني «الشخصية الاكثر احتراماً بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وانه اذا كان لا بد لاسرائيل من اجراء حوار مع قيادة محلية من المناطق المحتلة، فالحسيني هو المرشح لذلك» (يهودا ليطاني، «اطلقوا الحسيني الآن»، **جيروزاليم بوست**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

في بدايته، أثار لقاء غورن ـ الحسيني ملابسات كثيرة وتكهّنات حول ما دار بين الرجلين لم تلبث ان تكشفت في اعقاب تصريحات أدلى بها الحسيني، حدّد فيها موقفه الواضح من الحوار والانتخابات وغيرها ممّا طرحه ذلك اللقاء*.

قال الحسيني أنه اذا كانت اسرائيل راغبة في التقدم نحو حل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فلا مفرّ من اجراء حوار مع م.ت.ف. وان اية تجاوزات لها، عبر اجراء انتخابات، سوف يعتبرها الفلسطينيون عودة الى البدايات (**المصدر نفسه**).

من بين الذين زاروا الحسيني في كفار يونا قبيل اطلاق سراحه بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٩ عضو الكنيست يائير تسبان (مبام)، الذي جاء، من موقع يساري، يستطلع، بدوره، ما لدى الحسيني حول الموضوعات المثارة. وقد أوضح الحسيني لتسبان أن اجراء انتخابات أمر ممكن، شرط ان تتمّ بصورة ديمقراطية، وصرّح بأن غالبية المنتخبين، في حال أجريت الانتخابات فعلاً، ستكون مقرّبة من م.ت.ف. وسوف تطلب، في أول لقاء لها مع الاسرائيليين، ادخال م.ت.ف. في الخارج في الحوار (**المصدر نفسه**).

كانت هذه مجرد بدايات للحوارات التي تكثفت، فيما بعد، وتعددت اشكالها وطبيعة المشاركين فيها. وقد تركت، على امتداد الشهور الثلاثة الماضية، الكثير من اللغط والاجتهادات والمواقف المتباينة لدى كل من الطرفين المتحاورين، الاسرائيلي والفلسطيني، وداخل صفوف م.ت.ف. ومؤيدي فصائلها في الضفة والقطاع. ومنذ ذلك الحين، عملت سلطات الاحتلال وفق خطة تقوم على اجراء حوارات مباشرة مع فلسطينيين معروفين، من الضفة والقطاع، بعد استدعائهم «لمقابلة الحكام الاداريين، بهدف الوقوف على آرائهم واساليب تفكيرهم، من جهة، ومن جهة أخرى الايحاء بحتمية بقاء الاحتلال وعدم جدوى مقاومته وأهمية الرضوخ للأمر الواقع وقبول التعايش معه، حسبما تقرر اسرائيل في اطار استراتيجيتها السياسية بعيدة المدى (د. حيدر عبد الشافي، «حول اللقاءات الفلسطينية ـ الاسرائيلية الأخيرة»، **الطليعة**، القدس، ٢٦/٣/١٩٨٩). وهكذا كانت اللقاءات،

* انظر «انتخابات مشروطة و/ دولة / للمستوطنين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

وما تزال تتمّ، بمبادرة من جانب واحد هو الاحتلال الاسرائيلي، ومن دون رغبة حقيقية من جانب المواطنين الفلسطينيين، نظراً الى اتضاح عدم جدواها وعدم استجابتها لتطلعاتهم الاساسية (**المصدر نفسه**). غير أن ثمة حوارات أخرى وجدت قبولاً وترحيباً من غالبية الفلسطينيين، في الداخل والخارج، وهي الحوارات التي نُظمت وأعدّ لها بمبادرة مشتركة من الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني. وأيدت الاوساط الفلسطينية مثل هذه الحوارات، في ضوء الاعتبارات التالية: مسيرة الانتفاضة التي ركزت الاضواء على القضية السياسية للشعب الفلسطيني، واستقطبت اهتمام العالم وتعاطفه مع حقوقه؛ استمرار البطش الاسرائيلي وتجاهل سلطات الاحتلال لجوهر المشكلة وتنكّرها للحقوق الفلسطينية؛ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ـ دورة الانتفاضة، في الجزائر من ١٢ ـ ١٩٨٨/١١/١٥ ـ التي أقرّت مبدأ قيام دولتين على أرض فلسطين وفق قرار مجلس الأمن الرقم ١٨١؛ الحاجة الملحّة الى التحرّك بخطوات عملية نحو حل سلمي عادل وانهاء ما يتعرّض له الفلسطينيون من بطش وقمع (**المصدر نفسه**). أوجدت هذه المفاهيم مبررات كافية لاستمرار اللقاءات بين الجانبين، الاسرائيلي بمستوييه الرسمي الحكومي والبرلماني، والحزبي باطاراته المختلفة؛ والفلسطيني عبر الشخصيات الوطنية والفعاليات الأخرى من اكاديميين ومثقفين ومهنيين وغيرهم. وتمايزت اللقاءات خلال مرحلتين اختلفت فيهما الاهداف المباشرة للحوار، وهما مرحلة ما بعد خروج الحسيني من سجن كفار يونا، ومرحلة ما قبل زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الأخيرة لواشنطن، حيث ارتفعت أصوات كثيرة تطالب بايقاف مسيرة الحوار. وذهبت قوى فلسطينية الى حدّ توجيه تهديدات الى المشاركين فيها.

## المرحلة الأولى؛ الاختبار

احتفظ فيصل الحسيني طيلة هذه المرحلة، وخلال المرحلة التالية، بموقع رئيس الوفود الى الحوار المشترك، والرجل الأول الذي يطمح الاسرائيليون الى التوصل الى تفاهم معه أو مع آخرين من خلاله. وقد عقد الحسيني سلسلة لقاءات، في مدينة القدس، ما بين ١٤ ـ ١٩٨٩/٢/١٦، ضمّت مسؤولين اسرائيليين، حزبيين وبرلمانيين، من المعارضة ومن أحزاب الائتلاف الحكومي. وكان ابرز هذه اللقاءات الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥ في فندق نوتردام الواقع على خط الهدنة السابق في القدس، وضمّ، من الجانب الاسرائيلي، كلاً من نائب وزير المال الاسرائيلي، يوسي بايلين (العمل)، ومستشار وزير المالية، نمرود نوفاك، ورئيس الادارة المدنية السابق، أفرايم سنيه، وعضو الكنيست ابراهام بورغ (العمل). وفي لقاء اليوم التالي، اجتمع الحسيني الى رئيس حزب شينوي عضو الكنيست، امنون روبنشتاين، وعضو الكنيست افراهام بوروز (شينوي)، وابراهام بورغ (العمل) (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٣٨ ، ١٩٨٩/٢/٢٦) . من الجانب الفلسطيني، حضر اللقاءين الاستاذ في جامعة بير زيت د. سري نسيبة، وحنان عشراوي، وغسان الخطيب من بير زيت، والصحافي سمعان الخوري، ود. ممدوح العكر، وخليل محشي من مدرسة الفرندز في رام الله (جويل غرينبرغ، «مساعدو بيرس يلتقون الحسيني ونسيبة»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/٢/١٦).

حول اللقاءين، صرّح أحد اعضاء الوفد الفلسطيني بـ «[اننا] نحاول ان نستكشف امكان جذب الرأي العام الاسرائيلي الى الموافقة على التحدث الى م.ت.ف. والخطوات العملية لتحقيق ذلك». واضاف، ان الاجتماعات هي جزء من الجهود الفلسطينية للتوجه نحو الرأي العام الاسرائيلي، وتعزيز مبادرة م.ت.ف. السلمية، عبر العلاقات الفاعلة مع الاتجاهين، العام والفردي الخاص. وصرح د. نسيبة بأن المباحثات استهدفت ايجاد طريقة لكسر الجمود والدخول في مفاوضات (**المصدر نفسه**). وكان الحسيني ونسيبة وآخرون التقوا، ليلة ١٩٨٩/٢/١٤ ، في الفندق ذاته، عدداً من قادة حزبي مبام والعمل، هم عضو الكنيست، حاييم رامون، ووزير العدل عضو الكنيست، حاييم تسادوك (العمل)، وعضوا الكنيست يائير تسبان واليعازر غرانوت (مبام) (**المصدر نفسه**).

واجهت هذه اللقاءات انتقادات حادة من حزب الليكود وزعيمه رئيس الحكومة، اسحق شامير.

فقد هاجم مندوبو الليكود في الكنيست الجهود المتواصلة التي يبذلها وزراء وقادة واعضاء في الكنيست لمتابعة الحوار مع الفلسطينيين. واتهموهم «باعطاء شرعية لـ م.ت.ف. على مرأى من الرأي العام في الداخل والخارج». وصرح ناطق باسم الليكود بأنه من خلال هذا الحوار يلعب القادة هؤلاء دوراً لصالح م.ت.ف. ويساعدون ـ على حدّ زعمه ـ في «استمرار عملياتها الخداعية». ودانت أوساط الليكود الاسرائيليين الذين يجرون اتصالات مع الفلسطينيين، واتهمتهم باتباع سياسة «مطابقة لسياسة اليسار [الاسرائيلي] المتطرف الذي يؤيد قيام دولة فلسطينية» (آشر وولفيش، **المصدر نفسه**).

أمّا موقف رئيس الحكومة، شامير، فعبّر عنه ناطق في مكتبه، صرح بأن مثل هذه الاجتماعات ضارّ وغير مفيد، ويعمل على «تشجيع ' ارهاب ' م.ت.ف.» (دان باتريانو ومناحيم شاليف، «شامير ينتقد الاجتماعات غير المفيدة مع الحسيني»، **المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٩).

يتفق المراقبون على ان اللقاءات الاسرائيلية ـ الفلسطينية احدثت تصدّعاً وارباكاً في العلاقة بين حزبي العمل والليكود، من جهة، وداخل حزب العمل، بصورة خاصة، من جهة أخرى. فبينما شنّ شامير هجوماً على المحادثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، أعلن بيرس عن دعمه لها، في الوقت الذي صدرت انتقادات كثيرة لها من داخل حزب العمل ذاته، ومن اعضاء فيه «شعروا بأن المشاركين [في الحوارات] غير مخوّلين بتفويض انفسهم [التحدث] في أمور أمنية. وان من شأن هذا الاساءة الى القاعدة الانتخابية للحزب» (**المصدر نفسه**). وتصاعدت التباينات في الرأي داخل الحزبين الليكود والعمل، وحرّكت بعض القضايا الخلافية بين تيارات الحزب الواحد، لا سيما داخل حزب العمل؛ اذ اعتبر الامين العام الجديد للحزب، ميخا حاريش، اللقاءات في غير محلها؛ بينما اعتبرها النائب ميخا غولدمان معيقة لجهود وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين؛ ودعت وزيرة الصحة السابقة، شوشانا اربيلي الموزلينو، هيئات حزب العمل المختصة الى ان تجتمع لتقرر موقفاً مشتركاً في هذا الشأن.

قابل هذا التيّار تيّار آخر له رأي مضاد. اذ شجب وزير العلوم، عيز وايزمان، هذا الموقف، وأوصى باجراء مفاوضات مع الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، موضحاً أن الأمر «لا يتعلق بثقتنا به [اي عرفات]، بل بالتعامل معه. فأنا لا اثق الاّ بالجيش الاسرائيلي». أمّا الوزير بلا وزارة، مردخاي غور (العمل)، فصرح بـ «ان المحادثات مع الحسيني لم تعد جائزة، لأنه ينبغي اجراء حوار، من الآن فصاعداً، على مستويات أعلى»، ملمّحاً بأنه يفكر في العمل على تنظيم انتخابات في الاراضي المحتلة، واعطاء دور متميّز للامم المتحدة وللدولتين العظميين لايجاد حل للازمة في الشرق الاوسط. أما الجناح الرئيس الثاني في الائتلاف الحكومي (الليكود)، فكان حاله أكثر تماسكاً بوجه عام، وان ظل متخلّفاً عن تطور الاحداث في المنطقة. وعلى الرغم من انتقادات زعيم الليكود، شامير، اللقاءات الاسرائيلية ـ الفلسطينية المتعددة، الاّ أنه لم يستبعد امكان عقد لقاء معه، وقد صرح بذلك خلال رده على سؤال لمراسل الاذاعة الاسرائيلية، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٩، حين قال: «اذا اعتبرنا اللقاء مع شخص ما له ما يبرره، فان باستطاعة الحكومة أن تبادر الى ذلك» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

## المرحلة الثانية؛ التريّث

جاءت حوارات هذه المرحلة على أعتاب زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، لواشنطن، التي قام بها في الاسبوع الأول من نيسان (ابريل) الجاري. وكان ابرز لقاءات هذه المرحلة الاجتماع الموسّع الذي عقد في فندق الامباسادور في القدس، بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٩، وشارك فيه مئة من الاسرائيليين، من دعاة السلام، وعدد مماثل من الفلسطينيين، عدا عن من تخلّفوا عن المشاركة، بسبب منع سلطات الاحتلال لهم، وفي مقدم هؤلاء رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي. كرّس الاجتماع للبحث في سبل حل النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس قيام دولتين للشعبين. وقد اتفق المشاركون على ضرورة ايجاد حل للنزاع على أساس متكافىء، ممّا يعني اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل مع توفير ضمانات امنية لكلا الطرفين. كذلك، وافق المجتمعون على اعتبار المؤتمر الدولي الاطار

الذي ينبغي ان تجرى فيه المفاوضات، من أجل التوصل الى تسوية، على ان يشارك فيه ممثلون عن الطرفين، هما الحكومة الاسرائيلية و م.ت.ف. كما قرر المشاركون تعيين لجنة صياغة تتولّى وضع صيغة نهائية لبيان مشترك يستند الى الاسس السابقة (**الاتحاد**، حيفا، ١٩/٣/١٩٨٩).

بعد هذا اللقاء، تباينت المواقف الفلسطينية، وبدأت تظهر آراء مختلفة حول تحديد الموقف من مسيرة الحوارات عامة، وتلك التي يشارك فيها اسرائيليون رسميون، بشكل خاص. وجاءت هذه التطورات، ايضاً، في اعقاب أحاديث اسرائيلية عن لقاءات تمّت بين شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، في اطار ما وصفته بأنه استجابة اسرائيلية لمطلب اميركي بضرورة التفاوض مع م.ت.ف. ان لم تجد اسرائيل من تتفاوض معه في الضفة والقطاع. وأوردت المصادر الاسرائيلية أسماء اربعة شخصيات شاركت في هذا اللقاء، هي نقيب المحامين في غزة، فايز أبو رحمة، ومحرر صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ود. سري نسيبة. وقد نفى هؤلاء ان يكونوا، شاركوا في لقاء كهذا (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٤٣، ٢/٤/١٩٨٩).

من جهة أخرى، نسبت مصادر اسرائيلية الى فيصل الحسيني وحنا سنيوره قولهما ان م.ت.ف. سوف توافق على مفاوضات، لفترة مؤقتة، بين فلسطينيين من المناطق المحتلة واسرائيل، بعيداً من أي تدخل من قبل المنظمة؛ الّا ان الحسيني نفى ان يكون هو، او سنيوره، قد أعطيا تصريحات تحمل هذا المضمون. واوضح أنه اذا تقدمت الحكومة الاسرائيلية الى م.ت.ف. بمبادرة تقوم على اتخاذ اجراءات تدريجية تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية، فان م.ت.ف. سوف تنظر في هذا الأمر (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٣/١٩٨٩) . واكد هذا التوجّه ممثلو م.ت.ف. الى الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. فقد نقل عن أوساطهم رفض م.ت.ف. السماح لأي من العناصر الفلسطينية المعروفة، في المناطق المحتلة، اجراء لقاءات مع رسميين اسرائيليين، قبل أن توافق اسرائيل على مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة (**المصدر نفسه**). في هذا الوقت، صدر بيان عن شخصيات ومؤسسات وطنية، في المناطق المحتلة، دعا الى ايقاف الحوارات واللقاءات مع المسؤولين الاسرائيليين، «لمنع محاولة اسرائيل تنظيم مفاوضين محليين كبدائل من م.ت.ف». جاء البيان في اعقاب لقاءات تمّت بين قادة فلسطينيين ورئيس الادارة المدنية، شايكي ايرز، وبعض مساعدي شامير الذين التقوا فلسطينيين معروفين. وقد حذّر البيان من امكان استخدام الاسرائيليين اللقاءات هذه لوضع خطط تستهدف استثناء م.ت.ف. بتقديم قيادة بديلة منها. وذكر البيان أن شامير سوف يستفيد من اللقاءات، خلال زيارته لواشنطن، حيث يتظاهر بوجود مفاوضات فعلية مع الفلسطينيين عبر شخصيات من الضفة والقطاع. ودعا البيان جميع الشخصيات الفلسطينية الى رفض الدعوات لمقابلة مسؤولين اسرائيليين. واشار الى ان الفلسطينيين مستمرون في مخاطبة الاسرائيليين ضمن الحملة الاعلامية التي يقومون بها؛ ومستمرون، أيضاً، في استقبال وفود السلام الاسرائيلية، التي دعا البيان الى نقل الحوار الجاري معها من الداخل الى خارج الوطن لتشارك فيه م.ت.ف.

واتبع بيان آخر صدر، في الاتجاه عينه، أسلوباً آخر في التعاطي مع المتحاورين؛ اذ تضمّن عبارات التهديد بالموت، وخصّ بذلك ستة فلسطينيين، من مدينة نابلس، التقوا، أخيراً، شايكي ايرز، وقاموا بزيارة الى مكتب وزير الخارجية البريطانية وليام وولدغريف. وحذّر ملثمون، قيل أنهم ينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من اجراء أية لقاءات مماثلة في المستقبل، سواء مع مسؤولين اسرائيليين او دبلوماسيين أجانب (جويل غرينبرغ، «ايها الفلسطينيون؛ لا تقابلوا مسؤولين اسرائيليين»، **جيروزاليم بوست**، ٢٦/٣/١٩٨٩).

واشترطت جهات فلسطينية أخرى لأي حوار أو لقاء رسمي او غير رسمي، ان يتمّ على أرضية وحدانية تمثيل م.ت.ف. والالتزام بمقررات المجالس الوطنية، وفي مقدمها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٠٥/١٣٨٠، ٢ ـ ٨/٤/١٩٨٩). وصرّح د. حيدر عبدالشافي بـ «ان أي لقاء مع اسرائيليين رسميين، قبل ان تستجيب اسرائيل لمبادرة المجلس الوطني، لن يعود علينا

بأية فائدة، بل سيخفف، فقط، من عزلة اسرائيل، ومن سلبية وعقم موقفها الحالي». لكن عبدالشافي لا يرى مانعاً من استمرار الحوار واللقاءات مع الفئات الاسرائيلية التقدمية التي تعترف بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة، وترى في قرارات المجلس الوطني، التي اتخذت في الجزائر، مواقف ايجابية، وتنادي بانعقاد المؤتمر الدولي والحوار مع م.ت.ف. ويعتقد عبدالشافي بأن الحوار مع هذه الفئات سوف يؤدي الى «تفعيل موقفها وتعزيز مصداقيتها داخل المجتمع الاسرائيلي»؛ غير أنه حذر من مخاطر الافراط في عقد هذه اللقاءات، أو المبالغة في أهميتها، حتى لا تترك انطباعات مضلِّلة بأن ثمة تحركات فعلية نحو السلام (**الطليعة**، ٢٦/٣/١٩٨٩). ورأى آخرون ان المراقب لردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على المبادرة الفلسطينية، وعلى مطالبة العديد من الدول الاجنبية وأوساط الرأي العام العالمي بضرورة التجاوب مع هذه المبادرة، ان الحكومة الاسرائيلية تحاول، بالعديد من المناورات والصيغ الشكلية التي لا تغير من حقيقة موقفها المعروف والمرفوض، الافلات من المأزق الذي وضعتها فيه المبادرة الفلسطينية، واعادة خلط الاوراق، لتعود الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وقبل مقررات دورة المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر؛ وهي تسعى الى تشويه مكانة م.ت.ف. وخلق الانطباع بوجود ممثلين آخرين للشعب الفلسطيني، وامكان قبول الفلسطينيين بالتفاوض معها بدون م.ت.ف. وخارج المؤتمر الدولي، وبأقل من دولة مستقلة. ويعتبر اصحاب هذا الرأي ان الاشكال التي تتمّ فيها اللقاءات، والاطراف الاسرائيلية التي تشارك فيها، مسألة هامة، ويمكن أن تكون مصدراً لتفسيرات وتكهّنات لا حاجة للطرف الفلسطيني بها. من هنا تصبح الحاجة ملحّة للتمسك بقواعد الحوار مع القوى الديمقراطية في اسرائيل، ومن خلالها مع الاوساط الشعبية الاسرائيلية، في الندوات واللقاءات العلنية، والى الابتعاد من لقاءات الغرف المغلقة، ومع أوساط يمكن ان يفسر الالتقاء بها وكأنه تفاوض (بشير البرغوثي، «الحذر واجب، واليقظة مطلوبة»، **المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

ربعي المدهون

# قرار المجلس المركزي الفلسطيني:
# عـرفـات رئيساً لدولة فلسطين

«بسم الله الرحمن الرحيم»

في ضيافة الرئيس المناضل زين العابدين بن علي، وفي رحاب تونس الشقيقة وشعبها الشقيق المعطاء، عقد المجلس المركزي الفلسطيني، برئاسة الشيخ عبدالحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وحضور الأخ ياسر عرفات، دورة اجتماعاته، في الفترة الواقعة بين الثالث والعشرين والسادس والعشرين من شعبان، الموافق الحادي والثلاثين من آذار (مارس) الى الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٨٩.

وبعد ان استمع المجلس المركزي الى التقارير المقدّمة من الاخ رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس الدائرة السياسية، ورئيس دائرة شؤون الوطن المحتل، حول الموضوعات المدرجة في جدول أعماله، وأجرى مناقشات مستفيضة بشأنها، فقد أكد المجلس أهمية متابعة التصعيد لانتفاضة شعبنا، ووجّه التحية الاكبار والاعتزاز الى جماهيرنا، اطفالاً ونساءً ورجالاً، وكذلك الى اسرانا ومعتقلينا الصامدين؛ ويقف اجلالاً واكباراً لارواح شهدائنا الابرار. وركّز المجلس، كذلك، على دور التنظيمات الجماهيرية، بدءاً من القيادة الوطنية الموحّد، مروراً باللجان الشعبية، والمجموعات الضاربة، والاطر العمالية والاكاديمية والنسائية والطلابية والفعاليات الاقتصادية والتجّار، والزراعية والصحية، وكافة قطاعات شعبنا، وتوحيدها من خلال المجالس العليا، واللجان الوطنية الموحّدة في مختلف المناطق، وبقدرتها على التصدي بكفاءة عالية لاحباط المناورات الاسرائيلية، والتي تطرح تحت عناوين مضلّلة، مثل الانتخابات البلدية والادارة الذاتية التي تستهدف ايجاد بدائل وهمية من منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد وقفت جماهير شعبنا تحت راية منظمة التحرير وبرنامجها السياسي تدافع، بكل بسالة، عن حقها في الاستقلال الوطني؛ وجابهت، بكل أمانة وتصميم، القمع الاسرائيلي الدموي، والعقوبات الجماعية، ومخططات التجهيل واغلاق المدارس والجامعات، والممارسات القمعية، والانتهاكات السافرة لحقوق الانسان، والتي وصلت حدّ استعمال الغازات السامّة وقتل الاطفال، واجهاض النساء، وتدمير المنازل، وانتهاك حرمة المقدّسات الاسلامية والمسيحية.

ان المجلس المركزي يعلن للعالم أجمع، ان الانتفاضة الشعبية المباركة لن تتوقف، وان جهاد ونضال شعبنا سيستمران بالسبل والوسائل والاشكال كافة، حتى يرفرف علمنا الوطني فوق القدس الشريف، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

ان المجلس المركزي يناشد دول العالم كافة وهيئاته الاقليمية والدولية المختلفة التحرّك الفوري، والعملي، لايقاف آلة القتل الاسرائيلية المصوّبة على اطفالنا ونسائنا ورجالنا ومقدساتنا وأرضنا؛ وهو يلفت النظر الى ان استخدام هذه الآلة يتمّ في اطار ممارسة الارهاب الرسمي الاسرائيلي الذي اعلنته الحكومة الاسرائيلية في بيانها، في شهر كانون الاول ( ديسمبر ) الماضي، في الكنيست الاسرائيلي، ويكشف الوجه البشع للارهاب الرسمي الاسرائيلي، ممّا يستدعي من المجتمع الدولي كله العمل الفوري لايقاف هذا الارهاب وهذا العدوان والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان، ممّا يتطلب اتخاذ اجراءات دولية رادعة ضد اسرائيل، ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي لوطننا فلسطين.

ان المجلس المركزي الفلسطيني قد اعتمد الخطط اللازمة لمواصلة انتفاضة شعبنا الباسلة، ولتوفير اسباب الصمود والمواجهة بكل الوسائل والسبل.

لقد توصّل المجلس المركزي، بعد ان ناقش التحرك السياسي الفلسطيني المنطلق من قرارات مجلسنا الوطني والمعبّر عنها، والثوابت الوطنية

الفلسطينية، الى ان مسيرتنا في هذا التحرّك تسير باتجاهها الصحيح، وستبلغ، باذن الله، غايتها المرجوّة؛ وهو يعلن، بعد الاطلاع على النجاحات الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية في ضوء قرارات مجالسنا الوطنية وثوابتنا الفلسطينية، ان المبادرة السياسية الفلسطينية هي نهج سياسي واضح وجادّ؛ وان المجلس المركزي الفلسطيني يحيّي دول العالم التي اعترفت بدولة فلسطين، ويحيّي وقوف شعوب دول منظمة المؤتمر الاسلامي وحكوماتها مع جهاد شعبنا، وكذلك وقوف الشعوب الافريقية والآسيوية وحكوماتها، ودول عدم الانحياز وجميع حركات التحرير، بجانب نضال شعبنا؛ وهو يحيّي الدول الصديقة التي عبّرت عن تضامنها الكامل مع كفاح شعبنا ومع انتفاضته المباركة؛ ويحيّي، بالخصوص، موقف الاتحاد السوفياتي الصديق، والدول الاشتراكية الصديقة، بما في ذلك ما عبّرت عنه القيادة السوفياتية والرفيق شيفاردنادزه في القاهرة، في اثناء لقائه مع الأخ ياسر عرفات؛ كما ويحيّي الموقف الصيني الصديق، ويشيد بالمواقف الاوروبية المتطوّرة والايجابية من عدالة كفاح شعبنا الفلسطيني، على الصعيدين، الشعبي والرسمي، بما فيها اللقاء الأخير مع اللجنة الثلاثية للسوق الاوروبية المشتركة؛ ويقدّر الموقف الفرنسي الذي أعلنه مشكوراً الرئيس ميتران؛ وكذلك الموقف البريطاني الجديد والاتصالات التي تمّت مؤخراً؛ وأهمية الموقف الياباني المتطوّر، الذي أعلن مؤخراً؛ وكذلك موقف كندا الجديد.

لقد اطلع المجلس المركزي على وقائع وتفاصيل الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، فرحّب بمباشرة هذا الحوار واستمراره وأهميته، مؤكداً، في الوقت عينه، المسؤولية السياسية والدولية والاخلاقية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة الاميركية لوضع حدّ للاحتلال الاسرائيلي وللمعاناة الفلسطينية، وكذلك للدور الايجابي الهامّ الذي بدأت تتحرّك الادارة الجديدة به من أجل اقرار السلام العادل والشامل في المنطقة، متطلّعاً الى موقفها المتوازن في الصراع بدون تحيّز او استخدام حق النقض ( الفيتو ) لصالح اسرائيل. ويدعو المجلس المركزي الادارة الاميركية الجديدة الى تسريع خطواتها المطلوبة منها، من اجل عقد المؤتمر الدولي الفاعل للسلام، تحت اشراف الامم المتحدة ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وجميع اطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الاطراف الاخرى، وعلى أرضية التطوّرات والمعطيات الاقليمية والدولية التي افرزتها الانتفاضة المجيدة، وصمود أهلنا في مخيماتنا مع الحركة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني، وكذلك على أرضية الوفاق الدولي والارادة العربية بعد انتصار العراق الشقيق على الجبهة الشرقية لامتنا العربية.

ان المجلس المركزي، وقد اطلع، من خلال التقارير المقدّمة اليه، على حقيقة المناورات السياسية الاسرائيلية، يعلن لجماهيرنا، وللعالم، رفض شعبنا التامّ والمطلق لأي محاولة اسرائيلية تسعى الى تقسيم شعبنا بين الداخل والخارج؛ ويرفض المجلس كل المحاولات والمناورات الرامية الى ايقاف الانتفاضة، أو تخفيفها، أو الى اجراء انتخابات زائفة في ظل الاحتلال.

ومن هنا، يدعو المجلس المركزي مجلس الامن الدولي الى اتخاذ الاجراءات والخطوات الكفيلة بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها الجولان وجنوب لبنان، ووضع المناطق الفلسطينية تحت اشراف دولي مؤقت، حتى يتمكن شعبنا من ممارسة حقه الطبيعي والمشروع واحقاق حقوقه الوطنية، بما فيها حقه في العودة، وفي تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى النبي محمد (صلعم) ومهد سيدنا المسيح عليه السلام.

ان المجلس المركزي يؤكد أهمية التركيز على ضرورة عقد المؤتمر الدولي في هذا العام، وأهمية اللجنة التحضيرية للدول الخمس دائمة العضوية في أسرع ما يمكن، ولتسمية ممثّل للامم المتحدة خاص بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط.

لقد أكد المجلس المركزي أهمية الدور العربي في دعم الانتفاضة، وتوجّه بالشكر والتقدير الى جميع الدول العربية، وجماهير امتنا العربية، على دعمها لجهاد شعب فلسطين. ويتوجه المجلس المركزي الى جميع الاشقاء بالمناشدة لمزيد من الدعم المعنوي والمادي والسياسي للانتفاضة ومسيرة شعبنا الثورية؛ ويدعو اشقاءنا العرب الى وضع

قرارات القمة العربية في الجزائر موضع التنفيذ، وأهمية ذلك لاستمرار الانتفاضة وتصعيدها، وهي تقترب، اليوم، من شهرها السابع عشر، بهذا الصمود الاسطوري والتضحيات الملحمية لجماهيرنا المجاهدة.

ان مطالعة المجلس المركزي حول الوضع الدولي والوفاق بين القوى الدولية المختلفة تتطلّب موقفاً عربياً متقدماً للتحرك على أساس وحدة الموقف والهدف. ومن هنا، يعلن المجلس المركزي ترحيبه بارتقاء اشكال التضامن بين الدول العربية الشقيقة وتجمّعاتها الوحدوية الجديدة، في اطار طموح امتنا العربية الى الوحدة الشاملة.

ويدعو المجلس المركزي الى عقد القمة العربية لتعزيز التضامن العربي، ولخدمة اهداف امتنا العربية، بما فيها انتفاضة شعبنا الباسلة، ومساعدة لبنان على استعادة وحدته ووحدة سيادته واراضيه واستقراره وأمنه. ويؤكد المجلس دور القوة الذاتية العربية، باعتبارها عاملاً اساسياً وحاسماً في انتصار قضية العرب الاولى، قضية فلسطين، وفي حماية الامن القومي للامة العربية.

ويدعو المجلس الى تحقيق السلام الدائم بين العراق وايران، وتنفيذ جميع بنود القرار الرقم ٥٩٨.

والمجلس المركزي، اذ يؤكد قراره الخاص بالاتصال بالقوى الديمقراطية والتقدمية وقوى السلام الاسرائيلية، يحيّي مواقفها التي تدين الاحتلال والقمع الاسرائيلي، والتي تقف مع حقوق شعبنا، ليدعوها الى تشديد حملتها ضد الاحتلال، وضد جرائمه.

ان مسيرة النصر والوحدة تتجلّى، اليوم، بأبهى صورها واشكالها، في الداخل والخارج، وتحقق الانتصارات التاريخية لشعبنا. ومن هنا، يعلن المجلس المركزي الدعوة الى المزيد من التلاحم الثوري لجماهيرنا ولوحدة قوى الثورة وفصائلها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قاعدة قرارات الدورة التاريخية لمجلسنا الوطني الفلسطيني، دورة الانتفاضة، دورة الشهيد القائد الرمز ابو جهاد، الذي يُحيي شعبنا، في هذا الشهر، الذكرى الاولى لاستشهاده، وهو أكثر تصميماً واصراراً على دحر الاحتلال وانتزاع حريته واستقلاله الوطني الاكيد.

ان دعم العمل الوحدوي الجماعي في اطار المنظمة ومؤسساتها واطرها، وتكريس تقاليد احترام القرارات وتنفيذها، والاحتكام للحوار الديمقراطي داخل المؤسسات، وتطوير اجهزة وزيادة قدراتها وفاعليتها، وبناء المؤسسات والهياكل الوطنية القادرة على تحمّل أعباء المرحلة المقبلة وعلى مواصلة النضال، هي المهمة المركزية من اجل تمكين جماهيرنا من مواصلة كفاحها البطولي، وانتفاضتها المباركة، وصمودها الباسل في المخيمات، على طريق النصر، وحتى قيام دولة فلسطين المستقلة.

وبعد الاطلاع على النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قرار المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة، اتخذ المجلس المركزي قراراً هاماً لتكريس السيادة الفلسطينية والدولة الفلسطينية، باختيار الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيساً لدولة فلسطين.

وكلّف المجلس اللجنة التنفيذية بأن تضع نظام وأسس ولوائح العمل اللازمة، وفقاً لقرارات مجلسنا الوطني، بما في ذلك صلاحيات رئيس الدولة، والمؤسسات، لعرضها على الاجتماع المقبل للمجلس المركزي لاقرارها، على ان تستمر اللجنة التنفيذية في القيام بمهام الحكومة المؤقتة حسب، قرار المجلس الوطني، والى حين تشكيل هذه الحكومة.

كما ان المجلس المركزي، اذ يحيّي المبادرة التي قامت بها المرأة الفلسطينية في خارج أرضنا المحتلة، بالتبرّع بالحلي والمجوهرات لتكون غطاء لسندات دعم الانتفاضة، فانه يدعو الى تعميم هذه المبادرة في البلدان كافة التي فيها تجمّعات فلسطينية؛ ويرحّب باشتراك المرأة العربية في هذه المبادرة القومية لدعم صمود المرأة الفلسطينية المرابطة تحت الاحتلال، وتصعيد انتفاضة شعبنا المباركة. ويكلّف المجلس المركزي مجلس ادارة الصندوق القومي مع اللجنة التنفيذية الاشراف الدقيق على هذه الحملة، واشراك الاخوات والاخوة أعضاء المجلس الوطني والاتحادات الشعبية في هذه التجمّعات الفلسطينية بهذه الحملة الكريمة.

وفي الختام، يتوجه المجلس المركزي بالتهنئة الى الشعب التونسي الشقيق، والى

الامة العربية، بانتخاب الرئيس المجاهد زين العابدين بن علي، ونقول له، ولكل اخوتنا في الامة العربية، والاسلامية: معاً، وسوياً، حتى النصر؛ الى القدس المحررة بعونه تعالى، والى شعبنا وجماهيرنا المناضلة المجاهدة التي تتحدى، بصدورها العارية، جيش الاحتلال الصهيوني، ونعاهدهم على مواصلة المسيرة حتى النصر، باذنه تعالى.

فالفجر آت، آت.

والنصر آت، آت.

«وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرّة وليتبروا ما علو تتبيراً»

صدق الله العظيم

(نقلاً عن وفا، تونس، ٣/٤/١٩٨٩)

# موجز الوقائع الفلسطينية
## من ١٦/٢/١٩٨٩ الى ١٥/٣/١٩٨٩

**١٦/٢/١٩٨٩**

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى اكرا، قادماً من دكار، في زيارة رسمية لغانا تستغرق يومين. ورعى عرفات حفل افتتاح سفارة دولة فلسطين في العاصمة الغانية (**وفا، تونس**، ١٧/٢/١٩٨٩).

• تواصلت الاشتباكات الدامية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة. وقد استشهد شاب؛ كما استشهدت طفلة (أربع سنوات) متأثرة بجراح اصيبت بها، يوم الاثنين الماضي، جراء انفجار جسم غريب من تلك الاجسام التي تلقيها قوات الاحتلال؛ واصيب ٥٠ مواطناً بجروح وتعرّض العشرات للاعتقال؛ وتلقى ٣٥ مواطناً انذارات بهدم منازلهم. في غضون ذلك، واصل شبان الانتفاضة هجماتهم على دوريات الاحتلال وعصابات المستوطنين وتمكّنوا من تحطيم ٣٧ سيارة اسرائيلية (**الدستور**، عمّان، ١٧/٢/١٩٨٩).

• قال فيصل الحسيني، في لقائه مع رجال حركة شينوي، عضوي الكنيست امنون روبنشتاين وابراهام بوراز، وموشي عميراف وعوديد مفيدو ورجل حزب العمل عضو الكنيست ابراهام بورغ: «لقد حدث تغير ذو دلالة في مواقف م.ت.ف. وينبغي على الاسرائيليين ادراك ذلك». وأضاف الحسيني ان الامر لا يتعلق بتغير تجميلي، او تكتيكي، بل بالاقرار بوجود دولة اسرائيل، وبضرورة اقامة دولتين الى جانب بعضهما البعض (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان القصد من مشروعي لاجراء انتخابات في المناطق [المحتلة] هو اختيار ممثلين سياسيين يمثلون السكان في المفاوضات السياسية، وليس من اجل الاهتمام بالقضايا البلدية». وفي برنامج «لقاء» في التلفزيون العبري، توجه وزير الدفاع الى سكان المناطق المحتلة، وقال: «نحن نعترف بكم ككيان سياسي، تعالوا، وسوف نصبح اطراف السلام» (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٩).

• قالت مصادر فلسطينية مسؤولة ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، طرح مع الوسطاء السوفيات، الذين عرضوا معه، مطولاً، موضوع العلاقات السورية ـ الفلسطينية، جملة من الشروط المطلوب توافرها بين يديه لقيامه بزيارة الى دمشق. ومن هذه الشروط اطلاق المعتقلين الفلسطينيين، الذين كانت سوريا وعدت باطلاقهم وافرجت عن عدد منهم بالفعل. وأوضحت المصادر ان عرفات لا يمانع، من حيث المبدأ، في زيارة العاصمة السورية (**الحياة**، لندن، ١٧/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، عشية قيامه بزيارة للشرق الاوسط، ان حكومته تؤمن بوجوب السير قدماً نحو تسوية سلمية في المنطقة. مع هذا حذّر الوزير من انه لا ينبغي توقع نتائج مفاجئة خلال زيارته التي ستستغرق عشرة أيام. غير ان دبلوماسيين أجانب في موسكو يعتقدون بأن شيفاردنادزه لم يكن ليقوم بمثل هذه الجولة دون ان يكون في جعبته مساهمة ايجابية لحل المشكلة. وأضاف احد الدبلوماسيين: «لا استبعد امكان طرح مبادرة سياسية تثير صدى ايجابياً في دول المنطقة» (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٩).

• قدمت دول عدم الانحياز، رسمياً، مشروع قرار الى مجلس الامن الدولي ينذّد، بشدة، بالممارسات الاسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. وقد أدخلت المجموعة تعديلات على مسودّة مشروع قرار قدمه اليها الوفد الفلسطيني في الامم المتحدة، وأضافت اليه مقتبسات من قرارات سابقة، سبق ان وافقت الولايات المتحدة عليها، وبينها فقرة تدعو الى التزام أكبر قدر ممكن من ضبط النفس، اسهاماً في اقرار السلام (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٢/١٩٨٩).

• عاد وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، الى اسرائيل بعد انتهاء زيارته لبريطانيا. وقد استغل الوزير يومه الاخير بالتوجه الى زعماء الطائفة اليهودية، ودعاهم الى التضامن مع سياسة اسرائيل. وقال ارنس: «ليس هناك شيء يستطيع ان يشكل خطراً على اسرائيل أكثر من تصور وجود فجوة بين اسرائيل ويهود الشتات؛ وهناك من يحاول خلق مثل هذا التصور». وعلى حد قوله، «ان ضرورة اظهار التضامن لا تتعارض مع حقيقة خلافات في الرأي بيننا» (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٩).

• ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» ان اسرائيل توجهت، مرات عدة، الى وزارة الخارجية السوفياتية باقتراحات لترتيب لقاء في موعد قريب بين وزير الخارجية الاميركية الجديد، جيمس بيكر، ووزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس؛ غير ان كل التوجهات رفضت، كتعبير عن استياء الادارة الاميركية من خرق حقوق المواطن من جانب اسرائيل في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٩).

## ١٧/٢/١٩٨٩

• دعا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى انهاء حمّام الدم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وقال ان «على اسرائيل ان تعطي اشارة ايجابية لدعوتنا من اجل السلام». وقال عرفات، أيضاً، في تصريح ادلى به، قبل مغادرته غانا متوجهاً الى غامبيا: «نحن متأكدون من اننا سنتمكن من التوصل الى شيء مهم؛ فالسلام الذي نسعى اليه هو من اجل اولادنا واولادهم» (**النهار**، بيروت، ١٨/٢/١٩٨٩).

• مع تواصل الاشتباكات في الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، استشهد مواطن من كفرالديك وآخر من نابلس. وقد أعلنت نابلس الحداد على روح الشهيد وعمّ الاضراب العام انحاء المدينة كافة. واصيب ٤٤ مواطناً بجروح خلال المواجهات التي جرت في غير مكان من الارض المحتلة، بينما دفعت سلطات الاحتلال بالمزيد من القوات العسكرية، واقامت الحواجز عند المعابر المؤدية الى مدينة القدس. وتمكن شبان الانتفاضة من تحطيم عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية (**الدستور**، ١٨/٢/١٩٨٩).

• احبطت الولايات المتحدة الاميركية اصدار قرار من قبل مجلس الامن الدولي يدين الاجراءات الاسرائيلية القمعية في الارض المحتلة. وقد استخدم المندوب الاميركي، لدى التصويت على القرار، حق النقض، بينما أيد ١٤ مندوباً القرار. ولم يمتنع احد عن التصويت (**السفير**، بيروت، ١٨/٢/١٩٨٩).

• بدأ وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، زيارته لدمشق، مستهلاً جولة على عدد من العواصم العربية. وذكر مصدر دبلوماسي سوفياتي ان دمشق هي «أصعب محطة» في جولة الوزير الذي سيعرض على المسؤولين فيها «ما يشبه الوساطة» بين السوريين والاسرائيليين (**الحياة**، ١٨/٢/١٩٨٩). وقد أفاد مصدر رسمي سوري بأن محادثات شيفاردنادزه مع نظيره السوري، فاروق الشرع، تناولت الوضع الدولي والاقليمي وامكانات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في رعاية الامم المتحدة، وكذلك علاقات الصداقة والتعاون والوسائل الكفيلة بتعزيزها، في كل المجالات (**النهار**، ١٨/٢/١٩٨٩).

## ١٨/٢/١٩٨٩

• في حديث تلفزيوني اذاعته محطة سي.بي.سي. الاميركية، ذكر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان المنظمة تجري محادثات غير مباشرة مع اسرائيل، بهدف التوصل الى وقف لاطلاق النار في لبنان. وقد اقترح عرفات، في الحديث عينه، اقامة سوق مشتركة لدول الشرق الاوسط، لضمان اقرار سلام دائم في المنطقة (**الدستور**، ١٩/٢/١٩٨٩).

• دعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة المواطنين في الارض المحتلة الى تنفيذ اضراب عام لمدة ثلاثة أيام تبدأ غداً، وذلك لتأكيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير. في غضون ذلك، استشهد مواطن وجرح ثلاثون، وتعرض العشرات للاعتقال، خلال الاشتباكات الدامية التي عمّت مختلف الارجاء بين المواطنين والقوات الاسرائيلية. وفي القدس، تعرّض اسرائيلي لطعنة قاتلة، كما تعرّضت سيارات اسرائيلية عدة للتحطيم (**الدستور**، ١٩/٢/١٩٨٩).

• قال الوزير الاسرائيلي، جاد يعقوبي: «لن يكون هناك سلام دون تقسيم البلاد؛ ولن تكون هناك نهاية للانتفاضة دون تسوية سياسية». وأضاف يعقوبي انه يأسف لأن الحكومة الاسرائيلية ليست قريبة من بلورة خطة مشتركة، موضحاً ان اتفاقيتي كامب ديفيد ليستا قاعدة كافية لتسوية مع الفلسطينيين (**معاريف**، ١٩/٢/١٩٨٩).

• في عشاء تكريمي اقامة لضيفه وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، قال وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ان قضية السلام في العالم، وفي المنطقة تحتل، دوماً، حيزاً كبيراً في المباحثات السورية ـ السوفياتية. وذكر الشرع ان سوريا تدعو الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع الاطراف المعنيّة، بما فيها م.ت.ف. ومن جانبه، قال شيفاردنادزه ان الحركة نحو السلام في الشرق الاوسط تزداد قوة، وآمل في انهم، حتى في تل ـ ابيب، سيتفهّمون، في نهاية المطاف، انه لا يمكن ضمان أمنهم وهم يقمعون انتفاضة الشعب الفلسطيني ويتمسكون بقوة بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان (**البعث**، دمشق، ١٩/٢/١٩٨٩).

• اتصل موظفون كبار في وزارة الخارجية السوفياتية برئيس الوفد القنصلي الاسرائيلي في الاتحاد السوفياتي، آرييه لفين، واعلموه بأن وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، يطلب عقد لقاء مع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في مصر. وتوجهت اسرائيل بطلب الى مصر لترتيب لقاء بين الوزير ارنس والرئيس المصري، حسني مبارك، ووزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد. وقد استجابت مصر للطلب (**معاريف**، ١٩/٢/١٩٨٩).

• أوضح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لحلفاء الولايات المتحدة في اوروبا، انه لا ينوي تأييد الافكار التي طرحت لحل مشاكل الشرق الاوسط. وحثّ على وجوب التصرف بحذر كبير في هذا الموضوع (**معاريف**، ١٩/٢/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٢/١٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الغامبي، داوود جاوارا. وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر المستجدات السياسية الراهنة وتطورات القضية الفلسطينية بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد اشرف عرفات على حفل رفع علم فلسطين على سفارة دولة فلسطين في غامبيا (**وفا**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

• نفّذت الارض المحتلة الدعوة الى الاضراب العام التي وجّهتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، فأُغلقت أبواب المحال التجارية، وتوقف النقل العام، وامتنع العمال عن الذهاب الى مراكز عملهم. وترافق ذلك مع اشتداد حملة الاعتقالات التي تشنّها سلطات الاحتلال، منذ ثلاثة أيام، بهدف منع تصاعد الانتفاضة في اثناء الاضراب الذي سيستمر ثلاثة أيام. في غضون ذلك، تواصلت الصدامات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فجرح عدد من المواطنين وتعرّضت دوريات الاحتلال للرشق بالحجارة والزجاجات وتحطم عدد من السيارات الاسرائيلية (**الدستور**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

• تبيّن من ملف اتهام، قدم الى المحكمة العسكرية في قطاع غزة، ان جميع قادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في المناطق المحتلة قد ابعدوا على أيدي قوات الامن الاسرائيلية، وان قادتها معتقلون في سجون قطاع غزة. وتبيّن من ملف الاتهام ان زعيم الحركة هو الشيخ احمد ياسين، والى جانبه يعمل مجلس استشاري يضم الشيخ صلاح شحادة وخالد شمعة وابراهيم اليازوري وعبدالفتاح دورين ود. عبدالعزيز رداسي (**هآرتس**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

• أوضح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رده على ادعاءات الوزيرين، غاد يعقوبي وموشي شاحل (معراخ)، ان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، سوف يسافر لاجراء محادثات سياسية دون الاتفاق على مشروع سياسي داخل الحكومة، وان الحكومة الاسرائيلية لن تجري أي نقاش حول أي مشروع سياسي، قبل التنسيق المسبق مع الولايات المتحدة (**هآرتس**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

• أكد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان الولايات المتحدة لم تقرر قطع الحوار مع م.ت.ف. رداً على ما تردد بعد العملية الفدائية التي كان مقاتلون تابعون للمنظمة ينوون القيام بها في اسرائيل. وقال بيكر، في مقابلة تليفزيونية: «لقد عبّرنا للمنظمة، بواسطة سفيرنا في تونس، عن وجهة نظرنا في الحادث، وقلنا ان هذا لا يساعد على استمرار الحوار» (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٢/١٩٨٩). ونفى بيكر امكان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في المدى المنظور، وقال ان مساراً دبلوماسياً متسارعاً يشكل خطراً على الشرق الاوسط أكثر من الانتظار. وأضاف بيكر: «من الافضل الانتظار فترة ما، وتحليل الوضع، والسير بحذر، وتمهيد الارض، والتأكد من دنو الساعة. وعندما نذهب الى هناك، يجب ان يتوفّر بعض احتمالات

النجاح المعقولة» (هآرتس، ٢٠/٢/١٩٨٩).

• توجه وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، الى القاهرة، المحطة الثالثة في جولته الشرق أوسطية. وكان شيفاردنادزه انتقل من دمشق الى الاردن، أمس، واجرى محادثات مع الملك حسين. وقد حدّد الوزير السوفياتي خطته لاحلال السلام في الشرق الاوسط بثلاث مراحل: تحريك مجلس الامن الدولي، بالدعوة الى اجتماع خاص يعقده على مستوى وزراء الخارجية؛ وتكثيف المشاورات بين الدول الكبرى وتأليف لجنة تحضيرية بعد استشارة الاطراف المعنيين؛ ومشاركة الامين العام للامم المتحدة في اشكال أخرى من المشاورات (النهار، ٢٠/٢/١٩٨٩). وقال شيفاردنادزه، مع وصوله الى القاهرة، انه يأمل، في لقائه مع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في ان يستطيع اقناع اسرائيل بالتخلّي عن موقفها المتصلّب في موضوع السلام مع العرب (معاريف، ٢٠/٢/١٩٨٩).

## ٢٠/٢/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الجزائر، واجتمع مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وتباحث معه حول آخر التطورات المستجدة في القضية الفلسطينية (وفا، ٢٠/٢/١٩٨٩).

• لليوم الثاني، ساد الاضراب الشامل في الارض المحتلة، فيما أعلنت سلطات الاحتلال انها اعتقلت جميع قادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في غزة. وصعّد الشبان الملثمون مواجهاتهم ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. وأسفرت الاشتباكات، التي دارت في مختلف الارجاء، عن اصابة ٥٠ مواطناً بجراح وتحطم ٣٠ سيارة اسرائيلية (الدستور، ٢١/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في لقائه مع زعماء حركة السلام، الذي عقد في مكتبه، في وزارة الدفاع، في تل ـ أبيب: «سوف استمر في المحافظة على كرامة الجيش الاسرائيلي وادافع عنه ضد أي هجوم سياسي من أي نوع كان، بما فيه هجوم المستوطنين» (عل همشمار، ٢١/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الاتصالات الاسرائيلية، غاد يعقوبي، في مؤتمر صحافي عقد في حيفا: «انا مع اجراء محادثات مع نشطاء فلسطينيين، مثل فيصل الحسيني؛ غير انني اشجب الصخب الاعلامي الذي رافق تلك المحادثات. يجب اجراء محادثات جدية، وحوار فعلي» (عل همشمار، ٢١/٢/١٩٨٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في لقائه مع المراسلين العسكريين لتلخيص زيارته للولايات المتحدة: «قلت للاميركيين، انني، كرئيس للاركان في اسرائيل، لست سعيداً من بيع السلاح لدول المواجهة في الشرق الاوسط، وأطلب من الولايات المتحدة، كدولة عظمى، المحافظة على مستوى نوعية وتفوّق الجيش الاسرائيلي». وأضاف شومرون ان التعاون بين الولايات المتحدة واسرائيل قد تعاظم في المجالات كافة. وانه تفحّص، خلال جولته، وسائل قتالية، اسرائيل معنيّة بشرائها، وقد اتفق، من حيث المبدأ، على تسهيلات في الدفع (عل همشمار، ٢١/٢/١٩٨٩).

• ندّد السفير المصري في واشنطن، سعيد عبدالرؤوف، بأعمال اسرائيل في المناطق المحتلة وقال ان هذا احد الاسباب لعدم وصول سياح مصريين الى اسرائيل. وأضاف السفير ان المصريين يرون في الفلسطينيين اخوة لهم، ويصعب عليهم هضم الصور التي تُبَثّ على شاشات التلفزة في مصر، والتي يظهر فيها الجنود الاسرائيليون وهم يطلقون النار على الاطفال الفلسطينيين ويهدمون البيوت (عل همشمار، ٢١/٢/١٩٨٩).

• بقيت الفجوات بين اسرائيل ومصر، في موضوع المؤتمر الدولي للسلام ومشاركة م.ت.ف. في مسار السلام، على ما هي عليه، بعد اللقاء بين الرئيس المصري، حسني مبارك، وبين وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، وهو اللقاء الذي استغرق ساعة وربع الساعة في قصر الرئاسة الجديد (عل همشمار، ٢١/٢/١٩٨٩).

• عقد الرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة، محادثات هامّة مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه. وأُجريت المحادثات في جلستين، صباحية ومسائية. وقد تناولت هذه المحادثات، التي دارت وسط جو من الودّ والصداقة، العلاقات الثنائية بين البلدين وتعاونهما المشترك، وتركزت على قضايا الشرق الاوسط، خصوصاً عملية السلام والقضايا الدولية التي تهمّ الجانبين. وسلّم شيفاردنادزه

مبارك رسالة من الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، ووجه اليه الدعوة لزيارة الاتحاد السوفياتي (**الاهرام**، ٢١/٢/١٩٨٩). وقد تحدث شيفاردنادزه، بعد الاجتماعين، عن توافق وجهات النظر بين الجانبين (**الحياة**، ٢١/٢/١٩٨٩).

• في مقابلة مع صحيفة «عل همشمار»، قال نائب رئيس لجنة السلام السوفياتية، الذي وصل اسرائيل للمشاركة في الندوة الدولية للسلام: «لا استطيع الاتفاق مع اسحق شامير، ولا استطيع ان أفهم كيف ان سياسيين محنّكين لا يشعرون بالاجواء وبالابعاد الجديدة للعلاقات الدولية ويتجاهلون التغير. هذا أمر عجيب» (**عل همشمار**، ٢١/٢/١٩٨٩).

• رفض وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، فكرة الاسراع بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وقال: «لسنا واثقين من ان فكرة المؤتمر هي أفضل ما يخدم السلام». وعارض بيكر الدعوة السوفياتية الى عقد اجتماع قريب بين ممثلي الدول العظمى، في سبيل ايجاد حل للصراع في الشرق الاوسط (**البعث**، ٢١/٢/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، في مؤتمر صحافي عقد في البيت الابيض، انه غير قلق من جولة وزير الخارجية السوفياتية على الشرق الاوسط، وانه لا ينوي الاسراع في القيام بأنشطة سياسية، لأن وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، سافر الى هناك، فقط. وقال بوش، ان هدف الولايات المتحدة هو «تشجيع المحادثات بين الاسرائيليين والاردنيين، لكنه رحّب، أيضاً، بالتغيرات في موقف م.ت.ف.» (**هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٩).

## ٢١/٢/١٩٨٩

• واصلت الارض المحتلة اضرابها الشامل لليوم الثالث على التوالي. وصعّد المواطنون المجابهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، وتعهدوا باستمرار تصاعد الانتفاضة، على الرغم من تشديد اجراءات القمع الاسرائيلية. وقد استشهد مواطن، فيما تعرّض جندي اسرائيلي للطعن بسكين. وجرح ١٩ مواطناً، فيما تعرضت دوريات الجيش الاسرائيلي للرشق بالحجارة والزجاجات وتحطمت سيارات اسرائيلية عدة. وفرضت السلطات اجراءات جديدة بحظر التجول (**الدستور**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

• اعتقل رئيس رابطة الكتاب الفلسطينيين في المناطق المحتلة، المتوكل طه، اعتقالاً ادارياً لفترة ستة شهور. وكان اطلق سراح طه من الاعتقال الاداري قبل شهر. وبعد فترة من اطلاق سراحه، انتخب، مجدداً، لرئاسة رابطة الكتاب والادباء الفلسطينيين (**هآرتس**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، في مناقشتها للوضع في المناطق المحتلة بعد مرور سنة على انطلاقة الانتفاضة: «لقد حصل انخفاض في المستوى المعيشي بين السكان العرب في المناطق [المحتلة] بلغ ٤٠ بالمئة؛ وعلى الرغم من ذلك، فان أغلبية السكان تؤيد الانتفاضة، ولم يلاحظ نزوح من المناطق [المحتلة]» (**هآرتس**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

• أوضح وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، الذي يزور مصر، ان هناك فرصاً متاحة لتحقيق سلام حقيقي بين العرب واسرائيل. ودعا شيفاردنادزه الجانبين الى التخلّي عن الشكوك وبدء حوار متحضّر، وقال ان آفاق السلام ليست سراباً؛ وأشار الى انه وجد استعداداً للسلام في سوريا والاردن (**الحياة**، ٢٢/٢/١٩٨٩). على صعيد آخر، قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان الدور السوفياتي في الشرق الاوسط يجب ان يكون محدوداً، وأشار الى عدم انزعاج واشنطن من جولة وزير الخارجية السوفياتية الحالية (**السفير**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في ختام لقاء العمل مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية سوف يذهب، قريباً، الى القاهرة، ويبدأ محادثات واتصالات. كذلك وجه ارنس الدعوة الى نظيره المصري لزيارة اسرائيل؛ وقد استجاب عبدالمجيد للدعوة، دون تحديد موعد. وقد وصف ارنس لقاء العمل بأنه «وسيلة لبناء الثقة». وقال عبدالمجيد ان الطرفين وافقا على الضرورة الملحّة للسير قدماً بالمسار السياسي (**هآرتس**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

## ٢٢/٢/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، واعضاء الوفد المرافق له، القاهرة، بهدف الاجتماع مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، هناك. وعقد عرفات، فور وصوله، اجتماعاً مغلقاً مع وزير الخارجية المصرية، د.

عصمت عبدالمجيد، ثم انضم اليهما اعضاء الوفد على غداء عمل. وقد تناولت مباحثات عرفات مع الوزير المصري تطورات الموقف الراهن على الساحة الدولية، في ضوء زيارة شيفاردنادزه، والاتصالات الجارية مع عدد من عواصم العالم (**وفا**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

• اندلعت تظاهرات عنيفة في مختلف مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها، وبشكل خاص في بيت لحم ونابلس وجنين والدهيشة ومخيمات قطاع غزة. وتواصلت المواجهات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، فاصيب تسعة مواطنين بجروح. وقد وضعت القوات الاسرائيلية في حالة تأهّب، تحسباً للمواجهات المحتملة، بمناسبة حلول الذكرى العشرين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**الدستور**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

• التقى وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في مقرّ السفارة السوفياتية في القاهرة، مع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس. وقد شدّد شيفاردنادزه على نقطتين اساسيتين لن يتحقق السلام بدونهما: وجود دور للاتحاد السوفياتي، وضرورة ان تظهر اسرائيل نيّات طيبة ازاء السلام. ووصف شيفاردنادزه مباحثاته مع ارنس بأنها أُجريت في جو من الجدية والصراحة التامّة، وقال انه بحث معه في كل جوانب قضية الشرق الاوسط؛ ثم اضاف: «ليس معنى هذا اننا توصلنا الى حل لها» (**الحياة**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

• في لقائهما في القاهرة، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، لنظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، ان اسرائيل مستعدة للنظر الى الاتحاد السوفياتي كوسيط بينها وبين الدول المحيطة بها، مثل سوريا، على الرغم من انها تصرّ على ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة مع جيرانها. وكان الوزير السوفياتي هو الذي طرح، خلال الحديث، موضوع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، على الرغم من ان رجال حاشية الوزير اوضحوا، عشية اللقاء، ان العلاقات لن تتجدد، طالما «لا توجد رغبة حسنة من جانب اسرائيل» (**هآرتس**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

• قال الناطق بلسان قصر الاليزيه، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، امتنع، رسمياً، عن مطالبة الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، بعدم اللقاء مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، في ختام محادثات شامير مع الرئيس الفرنسي (**معاريف**، ٢٣/٢/١٩٨٩). وذكر شامير، انه عرض للرئيس الفرنسي، ميتران، افكاراً جديدة من اجل انجاز تحرّك نحو السلام، لكنه رفض الادلاء بمحتواها، باستثناء ان هذه الافكار لا تشمل م.ت.ف. (**عل همشمار**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، في مقابلة نشرت في صحيفة «وول ستريت جورنال»: «لم اكن، أبداً، قلقاً كما انا قلق اليوم من اختلاط الاحداث في اسرائيل وخارجها». وقلق شارون ناجم ـ حسب اعتقاده ـ من «خنوع الدول الديمقراطية الغربية لـ م.ت.ف. والخطوات التي تتبعها الدول العربية لكي تتسلّح بأسلحة اضافية أوجدت رأياً حول اسرائيل، كأنما اليهود يفتقدون الرغبة في وجودهم» (**عل همشمار**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٢/٢٣

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والوفد الفلسطيني المرافق له، مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في القاهرة. وتمّ، خلال الاجتماع الذي استغرق أكثر من ثلاث ساعات، تبادل وجهات النظر، ومناقشة التدابير الخاصة بالتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام لتسوية القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط، وتنشيطها. وأكد الجانبان ان السبيل الوحيد لارساء سلام دائم وعادل يتمثّل في ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتوفير السبل التي تكفل توازن مصالح اطراف النزاع كافة، وان الحاجة ملحّة الى تنشيط جهود مجلس الامن الدولي، حتى يمكن للدول دائمة العضوية فيه ان تضطلع بمهمة الاعداد للمؤتمر. وأعرب عرفات وشيفاردنادزه عن أملهما في مواصلة الجهود الدولية المختلفة لعقد المؤتمر وارغام اسرائيل على الاستماع لصوت العقل والسلام (**وفا**، ٢٤/٢/١٩٨٩). ثم اجتمع عرفات مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد. وقال عرفات ان الجانبين، الفلسطيني والمصري، ناقشا عدداً من القضايا المشتركة، بما فيها لقاءات شيفاردنادزه في القاهرة (**المصدر نفسه**). من ناحية أخرى، ذكر شيفاردنادزه انه يؤيد اجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بين الاطراف المعنيّة بنزاع الشرق الاوسط، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي. وحدد الوزير شرطين لاعادة

العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، هما قبولها بعقد المؤتمر الدولي، والتفاوض مع م.ت.ف. (القبس، ٢٤/٢/١٩٨٩). وأبلغ شيفاردنادزه الى عرفات دعوة سوفياتية رسمية لزيارة موسكو، ونقل شيفاردنادزه دعوة مماثلة الى الرئيس السوري، حافظ الاسد، بهدف عقد لقاء بين عرفات والاسد، برعاية الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، لتحقيق مصالحة شاملة (الشرق الاوسط، ٢٤/٢/١٩٨٩).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في مختلف ارجاء الارض المحتلة. وقد توسّعت سلطات الاحتلال في فرض اجراءات حظر التجول، هنا وهناك، وأغلقت مدرسة ثانوية في مدينة غزة، واعلنت رام الله منطقة مغلقة. وواصل رجال الانتفاضة هجماتهم على الدوريات الاسرائيلية، فاعطبوا عدداً من سياراتها، فيما اصيب ١٩ مواطناً بجروح، وتعرض عدد آخر للاعتقال (الدستور، ٢٤/٢/١٩٨٩).

• افادت مصادر عسكرية في اسرائيل بأن الفدائيين الثلاثة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذين قتلوا بعد ظهر أمس بنيران جنود جيش لبنان الجنوبي في «حزام الامن»، قصدوا تنفيذ عملية كبيرة في اسرائيل. وممّا يشير الى ذلك عدد القنابل التي كانت في حوزتهم. وزعمت المصادر العسكرية الاسرائيلية ان ارسال حواتمة لعناصره الثلاثة الى اسرائيل هو بمثابة «خرق فاضح للسياسة التي أعلنها عرفات ورجاله ازاء الامتناع عن القيام بعمليات على الحدود الشمالية» (هآرتس، ٢٤/٢/١٩٨٩).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في باريس، ان اسرائيل تنوي، في الوقت الراهن، القيام «بجهد خارق لا مثيل له»، من اجل السير قدماً بمسار السلام. ووجه شامير نداء الى الاتحاد السوفياتي، لكي يوضح نواياه بشكل لا لبس فيه تجاه تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وقال شامير، ان اقامة مثل هذه العلاقات هي شرط ضروري لتدخل ذي دلالة من جانب الاتحاد السوفياتي في اتصالات السلام المستقبلية (هآرتس، ٢٤/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بعد اجتماع الرئيس المصري، حسني مبارك، بالرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، واجتماع الملك حسين بالرئيس الاميركي، جورج بوش، ان مبارك وحسين يدركان ان الفرص، الآن، اصبحت ملائمة لتحريك عملية السلام، وهي لم تكن متاحة من قبل، وان هناك دينامكية جديدة يمكن ان تكون بداية لاستئناف جهود السلام، ابرزها بدء الحوار الاميركي مع م.ت.ف. وتقرير لجنة حقوق الانسان (الاهرام، ٢٤/٢/١٩٨٩). وذكر بيكر ان للولايات المتحدة نهجاً جديداً، وانه عرض تفاصيل هذا النهج على وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسي، في الاسبوع الماضي (هآرتس، ٢٤/٢/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٢/٢٤

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة عاجلة الى الرئيس المصري، حسني مبارك، الموجود في طوكيو، حول نتائج المباحثات التي اجراها عرفات في القاهرة مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه (الاهرام، ٢٥/٢/١٩٨٩). على صعيد آخر، تلقى عرفات دعوة لزيارة بولندا. نقل الدعوة سفير بولندا في تونس، عندما استقبله عرفات. وقد قبل عرفات الدعوة شاكراً وحمّل السفير رسالة شفوية الى الرئيس البولندي (وفا، ٢٤/٢/١٩٨٩).

• دارت مصادمات عنيفة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، في مختلف ارجاء الارض المحتلة. وشدد رجال الانتفاضة هجماتهم على الدوريات الاسرائيلية، وقد قتل جندي اسرائيلي جرّاء اصابته بحجر كبير، واعطبت سيارات عسكرية عدة، واستشهد مواطن واصيب ٤٥ بجراح. وواصلت سلطات الاحتلال اجراءات فرض حظر التجول وغلق المدارس والاعتقالات، ودهمت المصلين في المسجد الاقصى والمسجد الابراهيمي في مدينة الخليل (الدستور، ٢٥/٢/١٩٨٩).

• في مأدبة اقامها تكريماً للسفراء العرب في فيينا، انتقد وزير الخارجية النمساوية، لويس موك، موقف اسرائيل من المبادرات السلمية التي طرحتها م.ت.ف. وابدى عدم ارتياحه للموقف الاوروبي من تلك المبادرات، وقال ان عملية السلام في المنطقة تسير ببطء، وأكد اهمية الدور السوفياتي في حل نزاع الشرق الاوسط (القبس، الكويت، ٢٥/٢/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٢/٢٥

• فيما تواصلت المصادمات بين المواطنين

وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في مختلف ارجاء الارض المحتلة، شنّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات جماعية على العديد من المناطق، وسادت في اسرائيل حالة انفعال هستيرية، اثر احداث نابلس، أمس، التي قتل طلابها جندياً اسرائيلياً. وقد اصيب أكثر من عشرين مواطناً، وحطم جنود الاحتلال، خلال عمليات الدهم، محتويات أكثر من ١٣٠ منزلاً (**الدستور**، ٢٦/٢/١٩٨٩).

• تراجع الرئيس المصري، حسني مبارك، عن نيته زيارة اسرائيل واللقاء برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير. هذا ما كشفه مبارك لوزراء خارجية المجموعة الاوروبية، خلال حديث أجري في بداية الشهر الجاري. وقال اعضاء الوفد انه بينما تحدث المصريون، بتقدير، عن وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، تحدثوا، بمرارة، عن شامير (**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨٩).

• تبنّى وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية، المجتمعون في أديس ابابا، قراراً يعترف بدولة فلسطين، الى جانب دولة اسرائيل. وحثّ القرار على مواصلة الحوار بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، لتعزيز جهود احلال السلام في الشرق الاوسط (**الاتحاد**، ٢٦/٢/١٩٨٩).

• اكد الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط تمثّل فرصة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، الاّ انه تحفّظ ازاء اية تحركات عاجلة من قبل الولايات المتحدة. وقال بوش، الذي كان يتحدث الى الصحافيين في طوكيو، ان مباحثاته، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، تركّزت حول كيفية الاستفادة من التغيّرات التي تحدث في المنطقة (**الاهرام**، ٢٦/٢/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في ختام زيارته لفرنسا، انه لم يجسّد كل آماله في التوصل الى تقارب الآراء مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، وأعضاء حكومته. الاّ ان ميتران أكد لشامير، مع هذا، ان فرنسا لن تقوم بأي عمل يمكن ان يمسّ أمن اسرائيل (**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨٩).

### ١٩٨٩/٢/٢٦

• رعى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، جلسة افتتاح دورة المجلس الفلسطيني الاعلى للتربية والثقافة والعلوم، التي عقدت في القاهرة. والقى عرفات، في الجلسة، التي حضرها، أيضاً، وزير الثقافة المصرية، فاروق حسني، كلمة مطوّلة، استعرض فيها الشؤون السياسية الراهنة، الى جانب الشؤون الثقافية والتربوية (التفاصيل في **وفا**، ٢٦/٢/١٩٨٩). واجتمع عرفات، بعد ذلك، مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، وقال ان اللقاء هو استمرار للقاءات المتتابعة، لدفع خطوات السلام بأسرع ما يمكن (**الاهرام**، ٢٧/٢/١٩٨٩).

• تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف ارجاء الارض المحتلة. واستشهد مواطنان واصيب ٧٠ مواطناً بجراح. وقد ركزت سلطات الاحتلال حملة قمع واسعة ضد مدينة نابلس واعتقلت ٤٨٠٠ مواطن من المدينة. وناشدت م.ت.ف. الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلار، التحرك السريع لوضع حد لحملات القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد أهالي مدينة نابلس (**الدستور**، ٢٧/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في لقائه مع «الجباية الموحدة» في لندن: «لقد اصبحت احتمالات التقدم نحو حل سياسي وامكان مواجهة العداء وأعمال الارهاب كافة أكبر من أي وقت مضى». وأضاف رابين انه يعتقد بأن الحل «يرتكز على ثبات اسرائيل في تقديم اقتراح حل الى الفلسطينيين في الضفة يكون منطقياً، وعلى نظرتنا اليهم كشركاء في المفاوضات». وأضاف رابين انه يوجد «اجماع قومي» في اسرائيل على ان م.ت.ف. ليست شريكتها، بل الفلسطينيين في الضفة، والمناقشات يجب ان تجرى بين اسرائيل والاردن وفلسطينيي الضفة (**دافار**، ٢٧/٢/١٩٨٩).

• أطلع رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، وزير الخارجية السعودية، الامير سعود الفيصل، على نتائج اجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه. وكان القدومي في طريق عودته من بكين، عندما توقف في الرياض لهذا الغرض (**الحياة**، ٢٧/٢/١٩٨٩).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اللقاء بوزير الدولة البريطاني للشؤون

الخارجية البريطاني، وليام وولدغريف، في اثناء زيارته المرتقبة لاسرائيل، بينما سيجتمع معه وزيرا الليكود موشي ارنس واهود اولمرت. ومن المقرر ان يلتقي وولدغريف، كذلك، بوزير المالية، شمعون بيرس (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٢٧).

## ١٩٨٩/٢/٢٧

• انهى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارة استغرقت يومين لمراكش، ووصل تونس. وقد اجتمع مع الملك المغربي الحسن الثاني، حيث نقل اليه تهاني الشعب الفلسطيني بمناسبة قيام الوحدة المغاربية (**وفا**، ١٩٨٩/٢/٢٧).

• استشهد اربعة مواطنين، واصيب عشرات بجراح، وتسمّم ٣٠٠ معتقل في الارض المحتلة، فيما تجددت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وفيما يستمر حصار نابلس، فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مدينة رفح، وواصلت حملات الدهم وتحطيم أثاث البيوت. وشدّد رجال الانتفاضة هجماتهم على الدوريات الاسرائيلية، فاعطبوا عدداً من سياراتها (**الدستور**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

• ينظر جهاز الامن الاسرائيلي بجديّة مشوبة بالحذر، الى البيان الذي سلّم لوكالة الصحافة الفرنسية في القدس باسم «الجيش الشعبي الفلسطيني»، والذي يفيد بأن هذا الجيش يحتجز الجندي الاسرائيلي المفقود، آفي سسبوتس. وقال قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، ان هذا الجيش موجود في المناطق المحتلة، وهو، عملياً، ليس منظمة كبيرة، لكنه يعمل في المناطق المحتلة منذ بدء الانتفاضة، وهو منظمة على غرار القوات الضاربة، لكن باسلوب مختلف (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان في الامكان اجراء انتخابات في المناطق المحتلة. واذا كان الامر غير ممكن، فباستطاعة الاردن ومصر تشكيل وفد فلسطيني ينضم اليهما في المفاوضات حول التسوية السياسية (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

• قال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ان م.ت.ف. لا تستطيع التهرّب من اعمال المنظمات المنضوية تحت لوائها. وكان الناطق يعقّب بهذا على الحادث الذي وقع بين عناصر جيش جنوب لبنان التابع لاسرائيل ورجال الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، داخل «حزام الامن» في جنوب لبنان (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في اجتماع انتخابي للمعراخ، في مدينة الناصرة: «ان من نسف اتفاق لندن مع الملك حسين هو المسؤول عن اضطرارنا الى استقبال ياسر عرفات» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

## ١٩٨٩/٢/٢٨

• ساد الاضراب العام في ارجاء الارض المحتلة، تأكيداً على مقاطعة ابناء الشعب العربي الفلسطيني في القدس المحتلة للانتخابات البلدية. في غضون ذلك، تواصلت المصادمات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، وتفاقم الوضع في نابلس، وأعلنت سلطات الاحتلال قطاع غزة، بكامله، منطقة مغلقة، وقامت بعزل القدس. وقد استشهد مواطن، واصيب ثلاثون بجراح، فيما اعطب رجال الانتفاضة عدداً من السيارات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٨٩/٣/١).

• أغار تشكيل من الطائرات الحربية الاسرائيلية على مراكز انتشار عسكرية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في احراج عيناب، في جبل لبنان، ومبنى مهجور مجاور لمقر قيادة الشرطة الامنية التابعة للحزب التقدمي الاشتراكي. وقد أدت الغارة الى تدمير هذا المبنى وسقوط شهيدين واصابة ٢٥ مدنياً بجراح، بينهم ٢٢ تلميذاً في المرحلة الابتدائية (**النهار**، ١٩٨٩/٣/١).

• عقد في تونس اجتماع بين السفير الفلسطيني، حكم بلعاوي، والسفير الاميركي، روبرت بيلْترو. وذكرت مصادر الخارجية الاميركية ان بيلترو أبلغ الى بلعاوي ان عمليات مثل التي أعلنت عنها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في جنوب لبنان «تتعارض مع الاهداف السلمية للحوار بين المنظمة والولايات المتحدة». ومن جانبه، وصف رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبدربه، سلوك الولايات المتحدة بأنه «مشوب بالنفاق ويرمي الى التغطية على الجرائم التي ترتكبها اسرائيل كل يوم في الارض المحتلة» (**الحياة**، ١٩٨٩/٣/١).

## ١٩٨٩/٣/١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

ياسر عرفات، في أبو ظبي، مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان، وذلك في اطار التنسيق والتشاور المستمرين فيما بينهما، لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط، والسبل الكفيلة بدعم القضية الفلسطينية والانتفاضة. وقد بحث الجانبان في آخر التطورات على الساحة الدبلوماسية، والدولية، وخصوصاً التحرك السوفياتي الاخير في المنطقة، وضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام، في أسرع وقت. كما شمل البحث المستجدات على الساحة العربية، ومهمة اللجنة السداسية لحل ازمة لبنان، من اجل عقد القمة العربية الطارئة للبحث في القضية الفلسطينية وانقاذ لبنان من محنته، وغيرها من القضايا العربية (**وفا**، ٢/٣/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة مواطنين واصيب عشرات بجروح. وقد تجددت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف ارجاء الارض المحتلة. وشدد رجال الانتفاضة هجماتهم ضد دوريات الجيش، واعطبوا عدداً من آلياتها، وأوقعوا عدداً آخر من الاصابات في صفوفها. في غضون ذلك، وسّعت سلطات الاحتلال اجراءات القمع، فدهمت الجامعة الاسلامية في غزة، وقامت باعتقالات، واعادت فرض حظر التجول على مدينة نابلس (**الدستور**، ٢/٣/١٩٨٩).

• في مقابلة صحفية، اجراها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بعد نشر تصريح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حول استعداده لزيارة اسرائيل، في حال موافقة الدول العربية على ذلك، من اجل التفاوض، أعلن شامير رفضه، بشكل قاطع، هذا الاقتراح. وشنّ شامير حملة شديدة ضد عرفات (**دافار**، ٢/٣/١٩٨٩). على صعيد آخر، قال شامير، في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي، باللغة العربية، ان نتائج الانتخابات البلدية تشير الى ان الليكود تحوّل اكثر فأكثر الى حزب مركزي في البلاد، ورأى «ان الشعب يؤمن، عملياً، بالليكود، ويؤيد سياسته التي يقف رئيس الحكومة على رأسها» (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨٩).

• شبّه وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، محاولات اسرائيل اليائسة لقمع الانتفاضة في الارض المحتلة بالأيام الاخيرة من الماضي الامبراطوري لبريطانيا، وقال ان م.ت.ف. اصبحت «مؤهلة للاشتراك في عملية السلام في الشرق الاوسط». وقال وولدغريف، أيضاً، للصحافيين، في بداية زيارته لاسرائيل والارض المحتلة: «ان أي مبادرة سلام لا بدّ ان تتضمّن م.ت.ف. وأعلن ان المنظمة تمثل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة». لكن وولدغريف، مع ذلك، أضاف ان بريطانيا لن تحاول ممارسة ضغوط على اسرائيل لحملها على التفاوض مع المنظمة (**الحياة**، ٢/٣/١٩٨٩).

• تجاهلت الامانة العامة للامم المتحدة اقتراحاً تقدم به رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، بأن يقوم الامين العام، خافيير بيريز دي كويلار، بدور بين الاطراف المعنيّة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، مشابه للدور الذي يقوم به بين العراق وايران (**الحياة**، ٢/٣/١٩٨٩).

## ٢/٣/١٩٨٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الشارقة، مع حاكم الامارة، الشيخ سلطان بن محمد القاسمي. وتمّ، في الاجتماع، بحث في الاوضاع على الساحة الفلسطينية، في ضوء التحرك من اجل عقد المؤتمر الدولي، وتصاعد حدة الارهاب الاسرائيلي ضد جمهور الارض المحتلة. كما اجتمع عرفات مع وزير المالية والصناعة في دولة الامارات العربية، الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم (**وفا**، ٣/٣/١٩٨٩).

• بقيت مدينة نابلس تحت الحصار، حيث اصبحت المواد الغذائية شبه مفقودة، بالاضافة الى تعرّضها لأشد اجراءات القمع. وفي غضون ذلك، تجددت الاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، واستشهد مواطنان وجرح واعتقل عشرات، وتوسّعت السلطات الاسرائيلية في فرض اجراءات حظر التجول. وقام رجال الانتفاضة بمهاجمة عدد من الدوريات ونقاط التجمّع الاسرائيلية، وأوقعوا فيها خسائر (**الدستور**، ٣/٣/١٩٨٩).

• دارت معركة عنيفة بين مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية بالقرب من مستعمرة زرعيت، في الجليل الاعلى. استغرقت المعركة بضع ساعات، وسقط خلالها عدد من الجنود الاسرائيليين بين قتلى وجرحى ودمّرت دبابة وآلية اسرائيليتان. وقد استشهد فدائيو المجموعة الاربعة. وصدر بيان عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تعلن الجبهة

فيه مسؤوليتها عن العملية (**البعث**، ٣/٣/١٩٨٩).

• أقرّت وزارة الخارجية الاميركية بأن م.ت.ف. زوّدت الولايات المتحدة بمعلومات حول الحرب ضد الارهاب، بواسطة السفير الاميركي في تونس. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ان م.ت.ف. نقلت معلومات معيّنة الى السفير الاميركي، روبرت بيلّترو، في اللقاء الذي بادر الى عقده، لهذا الغرض، مع ممثلها في تونس، حكم بلعاوي. وقال ردمان ان المعلومات التي قدمتها م.ت.ف. لا تتعلق برحلة طائرة بان اميركان الرقم ١٠٣ (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٨٩).

• أفاد الناطق بلسان حركة «يوجد حد» الاسرائيلية، بأنه، في الايام الاخيرة الماضية، أُجريت محاكمة ثلاثة جنود احتياط وسجنهم، بسبب رفضهم الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٨٩).

• يقوم وفد من حركة نتوري كارتا، من القدس، بتوزيع ١٢ ألف دولار على مستشفيات الضفة الفلسطينية التي تعالج مصابي الانتفاضة. وفي لقاء بين نتوري كارتا ورؤساء الهلال الاحمر في القدس الشرقية، تمّ تسليم مساعدة اضافية للصندوق الخاص الذي يدعم المعتقلين السياسيين، وفي الاساس، اولئك المعتقلون ادارياً (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٨٩).

• انشأت م.ت.ف. دائرة خاصة للحوار مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي أعلن مسؤولون اميركيون ان الحوار مع المنظمة أعمق من الملاحظات على العمليات الفدائية (**الحياة**، ٣/٣/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٣/٣

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الكويت، واجتمع مع ولي العهد رئيس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح (**وفا**، ٤/٣/١٩٨٩). وفي حديث الى الصحافيين، في الكويت، توقّع عرفات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط هذا العام (**القبس**، ٤/٣/١٩٨٩).

• هدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ٢٢ منزلاً في ثلاث قرى في الضفة الفلسطينية المحتلة، وسدت منافذ ثلاثة منازل أخرى في مدينة غزة. وفي الوقت الذي تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف أرجاء الارض المحتلة، واصيب عدد من المواطنين بجراح، دعت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) الى سبعة أيام من النضال ضد الاحتلال، بمناسبة ذكرى الاسراء والمعراج وتنظيم اضراب عام، يوم الخميس ٩/٣/١٩٨٩، بمناسبة بداية الشهر السادس عشر للانتفاضة. وواصل المعتقلون في معتقل انصار ـ ٣ اضرابهم عن الطعام لليوم الخامس على التوالي (**الدستور**، ٤/٣/١٩٨٩).

• صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية بأن الولايات المتحدة تنظر بقلق الى تزايد الهجمات الفلسطينية ضد اسرائيل في جنوب لبنان، خصوصاً من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (**الحياة**، ٤/٣/١٩٨٩). وقد دافع رئيس الجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن العمليات الفدائية، ووصفها بأنها دفاع عن النفس. وأبدى عرفات الاستعداد لقبول هدنة (**النهار**، ٤/٣/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٣/٤

• شهدت الارض المحتلة تصاعداً في الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وعصابات المستوطنين اليهود المسلّحين. ونفّذ رجال الانتفاضة هجمات ناجحة بقنابل المولوتوف والزجاجات الفارغة والحجارة ضد الدوريات العسكرية ودوريات المستوطنين، وقد أدّت الى تدمير ما لا يقل عن اثنين وثلاثين سيارة وحافلة. واصيب ٣٥ مواطناً بجروح، وشدّد العدو فرض اجراءات حظر التجول، واعلن مدينتي رام الله والبيرة منطقة عسكرية مغلقة (**الدستور**، ٥/٣/١٩٨٩).

• ذكر السناتور الاميركي، فين اوفن، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، أبلغ اليه انه هو الذي اذن لرجال م.ت.ف. في المناطق المحتلة، باجراء محادثات مع شخصيات اسرائيلية (**هآرتس**، ٥/٣/١٩٨٩).

• منعت القوات الاسرائيلية نشطاء حركة السلام الآن من دخول المدن والقرى العربية في الارض المحتلة. وكانت الحركة دعت الى تنظيم يوم للسلام، تجري، في اطاره، لقاءات بين أفرادها والفلسطينيين (**هآرتس**، ٥/٣/١٩٨٩).

• أمر المسؤول عن المنطقة الشمالية في وزارة الداخلية الاسرائيلية بغلق صحيفة «الراية» التي

تصدر في مدينة الناصرة، بتهمة حصولها على التمويل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (هآرتس، ٥/٣/١٩٨٩).

• عبّرت واشنطن عن قلقها من العمليات الفلسطينية الموجهة ضد اسرائيل من جنوب لبنان، وزعمت ان هذه العمليات تشكك بقدرة م.ت.ف. على تنفيذ تعهداتها (عل همشمار، ٥/٣/١٩٨٩).

• شنّ وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، الذي يزور اسرائيل والارض المحتلة، هجوماً عنيفاً ضد اجراءات القمع الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأكد رفض بلاده لاسلوب العقاب الجماعي الذي تتبعه اسرائيل. وقال الوزير، بعد زيارة لمدينة نابلس تحت الحصار، ان ادعاءات المسؤولين الاسرائيليين بأن الوضع في الارض المحتلة سيتحسّن بمرور الوقت تتّسم بالهوس والجنون (الاهرام، ٥/٣/١٩٨٩).

## ٥/٣/١٩٨٩

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يزور الكويت، ممثلي الاتحادات الشعبية وفصائل المقاومة الفلسطينية وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، في الكويت؛ وأعلن خلال اللقاء، عن تشكيل لجنة لتلقي تبرّعات الذهب من النساء، دعماً للانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة (وفا، ٦/٣/١٩٨٩). وفي لقاء مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية، قال عرفات: «لست [الرئيس المصري السابق أنور] السادات، لكي ازور اسرائيل وأجري مفاوضات هناك؛ ولن أذهب الى هناك الاّ بموافقة العرب كافة» (القبس، ٦/٣/١٩٨٩).

• تجدّدت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء الارض المحتلة. واستشهد مواطن واصيب ٥٣ بجروح، فيما اعتقل ٧٨ آخرون. وواصلت سلطات الاحتلال وضع مدينة نابلس في حظر التجول، لليوم العاشر على التوالي، واخضاع مدينتي رام الله والبيرة للحصار، باعتبارهما منطقة عسكرية مغلقة. واصيب جندي اسرائيلي بطعنة سكين، في نابلس، وتعرّضت دوريات الجيش وآلياته للرشق بالحجارة والزجاجات، في غير مكان (الدستور، ٦/٣/١٩٨٩).

• أشار عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، الى ان المنظمة ترفض استمرار الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بصيغته الحالية، غير الرسمية، وتطالب بحوار جدّي. واتهم عبدربه الولايات المتحدة بمحاولة المراوغة، من خلال عدم تحديد موعد لعقد محادثات جوهرية مع المنظمة، واستبدالها بالاجتماعات غير الرسمية، في تونس، من اجل ذرّ الرماد في العيون والايحاء بوجود حوار (السفير، ٦/٣/١٩٨٩).

• قال فيصل الحسيني، في لقاء مع الصحافيين في نادي «مبام» في لندن: «اريد ان اتحدث مع شامير لأنه عدوي، وليس بسبب صفاته. لقد انتخب شامير كممثل لاسرائيل. عدو شامير هو الشعب الفلسطيني. ونحن اخترنا م.ت.ف. لتمثيلنا. لهذا يجب عليه التحدث مع م.ت.ف. الانسان لا يستطيع اختيار عدوه» (دافار، ٦/٣/١٩٨٩).

• ردّت م.ت.ف. على تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية الذي أعلن ان العمليات الفدائية الفلسطينية من جنوب لبنان تثير شكوكاً اميركية حول نبذ المنظمة للارهاب. وأفاد متحدث فلسطيني رسمي، في تونس، بأن المنظمة أقامت حواراً غير مباشر مع اسرائيل، عبر وسطاء دوليين، من اجل احياء اتفاق الهدنة الذي كان سارياً قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ (الحياة، ٦/٣/١٩٨٩).

• قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاميركية انه اذا كان الاتحاد السوفياتي معنيّ بالقيام بدور في مسار السلام في الشرق الاوسط، فعليه معاودة علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل. وذكر المسؤول ان هذا هو ما سيقوله وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لنظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في لقائهما في فيينا، هذا الاسبوع (دافار، ٦/٣/١٩٨٩).

• توجّهت مجموعة من طلاب الثانوية العامة، الذين على وشك الذهاب الى الخدمة العسكرية الالزامية في الجيش الاسرائيلي، برسالة الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تطلب جعل خدمتهم داخل «الخط الاخضر». ولم تشتمل الرسالة على نداء واضح برفض الخدمة في المناطق المحتلة، غير ان هناك اقراراً بأنه اذا استلم الموقّعون على الرسالة توجيهات للمساهمة في أنشطة قمع الانتفاضة، فسوف يرفضون تنفيذ ذلك (هآرتس، ٦/٣/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في هجوم صريح على حركة السلام الآن وعلى وسائط الاعلام المتضامنة معها: «السلام الآن تخرّب في الحرب السياسية والامنية لدولة اسرائيل، وتقدم المساعدة الى اعدائها المتطرفين والخطرين عليها جداً» (دافار، ٦/٣/١٩٨٩).

**١٩٨٩/٣/٦**

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الكويت، مع امير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح. وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر تطورات القضية الفلسطينية، وخصوصاً الوضع في الوطن المحتل. ثم اجتمع مع ولي العهد رئيس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح. واستقبل عرفات، قبل مغادرته الكويت، رئيس غرفة التجارة والصناعة، عبدالعزيز حمد الصقر (وفا، ٧/٣/١٩٨٩). ورعى عرفات، الذي وصل الى الدوحة، حفلاً جماهيرياً اقيم بمناسبة افتتاح سفارة فلسطين في قطر. والقى عرفات، خلال الحفل، كلمة استعرض فيها آخر تطورات الموقف، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وحذّر عرفات، في كلمته، من ان حكومة اسرائيل تخطط، حالياً، للقيام بعمليات ارهابية قبل زيارة رئيسها اسحق شامير لواشنطن (وفا، ٧/٣/١٩٨٩).

• فيما تجددت الصدامات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة، نفّذ المواطنون اضراباً عاماً، احتجاجاً على استمرار السلطات في اغلاق المؤسسات التعليمية. وخلال الصدامات، استشهد ثلاثة مواطنين، واصيب ١٤ بجروح، واعتقل آخرون. وقد هدمت السلطات اربعة منازل، وابقت حظر التجول مفروضاً على عدد من المدن. وتعرّضت دوريات الاحتلال للرشق بالحجارة والزجاجات، وتمّ اعطاب عدد منها (الدستور، ٧/٣/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان اللقاءات مع الفلسطينيين في الخارج تشكل محاولة لنسف سياسة الحكومة الاسرائيلية، ليس بوسائل ديمقراطية من الداخل، بل باستخدام ضغط على الحكومة من الخارج (عل همشمار، ٧/٣/١٩٨٩).

• عرض الوزير الاسرائيلي، موشي شاحل، مشروعه للتسوية السياسية، ودعا الى التوصل الى تفاهم استراتيجي مع الولايات المتحدة في موضوع المناطق المحتلة. ويعتقد شاحل بأنه، على المدى المنظور، سوف يأتي توجيه من الولايات المتحدة الى اسرائيل في موضوع وقف اطلاق النار مع م.ت.ف. في جنوب لبنان. وقد نقلت م.ت.ف. رسائل مختلفة، تفيد بأنها معنيّة بايقاف اطلاق النار في جنوب لبنان. ووفقاً لهذا الاتفاق، تتوقف اسرائيل، أيضاً، عن قصف المخيمات (عل همشمار، ٧/٣/١٩٨٩).

• قال موظف رفيع المستوى في حاشية وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الموجود، حالياً، في فيينا، في معرض الحديث عن الزيارة المرتقبة لوزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، لواشنطن، ان هدف بيكر هو التوصل الى مفاوضات بين اسرائيل وفلسطينيين من الضفة والقطاع؛ وفي مرحلة لاحقة، ادخال دول عربية أخرى الى المفاوضات، وكذلك م.ت.ف. (عل همشمار، ٧/٣/١٩٨٩).

• بدأت، في فيينا، المحادثات بين وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ونظيره الاميركي، جيمس بيكر، تمهيداً لمفاوضات خفض الاسلحة التقليدية، في اطار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي، التي ستبدأ غداً. وفي مقدم المسائل الاقليمية التي يبحث فيها الوزيران مشكلة الشرق الاوسط، في ضوء نتائج الجولة الاخيرة للوزير السوفياتي على المنطقة (الحياة، ٧/٣/١٩٨٩).

• وصف وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، الذي يزور عمّان، قبل اجتماعه برئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، الاوضاع في الاراضي المحتلة بأنها أوضاع ظلم وقهر وكبت، وخصوصاً في قطاع غزة، وقال: «نحن نقدر لسكان غزة كبرياءهم وممارساتهم لضبط النفس». وأضاف الوزير ان هذه الاوضاع لا يمكن ان تستمر في صورتها الحالية، ولا يمكن لاسرائيل ان تستمر في كبت آمال الشعب الفلسطيني وتطلعاته. ورأى الوزير ان على اسرائيل ان تقوم بخطوات ايجابية للوصول الى عقد مؤتمر للسلام، مشيداً بخطوات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس المصري، حسني مبارك، والملك حسين، لحل ازمة الشرق الاوسط (الاهرام، ٧/٣/١٩٨٩).

**١٩٨٩/٣/٧**

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

ياسر عرفات، مع امير دولة قطر، الشيخ حمد آل ثاني، في الدوحة. وأجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر تطورات القضية الفلسطينية، على مختلف الاصعدة، والوضع في الوطن المحتل، وكذلك الوضع في الشرق الاوسط، والجهود الدولية لاحلال سلام عادل في المنطقة، من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام، بمشاركة م.ت.ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى كافة (وفا، ٧/٣/١٩٨٩).

• كان اليوم يوماً مشهوداً في سجلّ الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، قدمت فيه نابلس شهيداً جديداً خلال مصادمات ضارية ومواجهات بالسلاح الابيض. وقد عمّت المصادمات مختلف أرجاء الارض المحتلة، ووصفت بأنها الأعنف منذ شهور عدة، وسقط خلالها عشرات الجرحى، وحالت غزارة النيران التي اطلقتها القوات الاسرائيلية المحتلة دون نقلهم الى المستشفيات. وقد التهب الوضع عشية دخول الانتفاضة شهرها السادس عشر (الدستور، ٨/٣/١٩٨٩).

• حكم على الجندي الاسرائيلي في الاحتياط، انغلو ايدن، من القدس، بالسجن ١٤ يوماً، بسبب رفضه الخدمة كسجّان في معتقل كتسيعوت (انصار ـ ٣). وحكم على جندي (احتياط) آخر بالسجن ٢٨ يوماً، لرفضه الخدمة العسكرية في مدينة نابلس. وقبل محاكمته، قال ايدن لقائده: «انني ارفض الخدمة في معتقل كتسيعوت. لا فرق بين الخدمة واعمال القمع في المناطق المحتلة وبين سجن وسلب حرية الاغلبية دون محاكمة، كما هو الحال في هذا المعتقل» (هآرتس، ٨/٣/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه لم يفاجأ بموقف الادارة الاميركية المتحفظ من فكرة عقد المؤتمر الدولي. وكان شامير، بهذا، يعلق على اقوال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي أشار الى انه «لا ينبغي التأكيد، كثيراً، على عقد مؤتمر دولي». وأشار شامير، من جانبه، الى انه يبارك هذا التحفظ (هآرتس، ٨/٣/١٩٨٩).

• قدم عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست اقتراحاً لمشروع سياسي، يرتكز على «اجماع قومي» واسع. وفقاً لاقتراح ساريد، يقف الرأي العام وراء طلب اجراء مفاوضات مباشرة بدلاً من مؤتمر دولي، ويطالب المشروع الفلسطينيين بالكفّ عن العمليات الموصوفة بالارهابية وايقاف الانتفاضة، والسعي، في المرحلة الاولى، الى التوصل الى اتفاق مرحلي فقط. مقابل هذا، يجب على الليكود الموافقة على تمثيل م.ت.ف. للفلسطينيين، حتى ولو كممثلهم الوحيد (هآرتس، ٨/٣/١٩٨٩).

• منع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وزير العلوم والتطوير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، الموجود، حالياً، في الولايات المتحدة، من الالتقاء بسفير الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة، يوري دوبرينين. وعلم ان السفير السوفياتي اتصل، قبل يومين، بالوزير وايزمان، ودعاه الى عقد لقاء (هآرتس، ٨/٣/١٩٨٩).

• في مؤتمر صحافي مفاجيء عقده في البيت الابيض، اعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، انه لا يريد ان يقول ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، يوافق على الارهاب، او يدعمه. وتمنّى بوش على عرفات ان يتحدث عن معارضته الارهاب، لأن هذا سيكون «جيداً جداً لمستقبل الحوار» بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. (الحياة، ٨/٣/١٩٨٩).

• احتلت قضية الشرق الاوسط حيّزاً بارزاً في المناقشات واللقاءات الجانبية التي تمّت بين وزراء الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي المنعقد، حالياً، في فيينا، وان لم تدرج، رسمياً، على جدول الاعمال. وقد اثار وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، القضية، بعد انتهائه من مناقشة المسائل المتعلقة بخفض الاسلحة وتبريد الساحة الاوروبية. وقال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان عقد مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنيّة لا يزال هو الامر الممكن في هذه المرحلة. وأضاف الوزير الاميركي ان ادارة بلاده ترحّب بتعاون كل الدول والجهود المبذولة، لا سيما من قبل الاتحاد السوفياتي ونشاطات مجموعة الدول الاوروبية (الشرق الاوسط، ٨/٣/١٩٨٩).

## ٨/٣/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، صباح اليوم، الى روالبندي، في زيارة رسمية لباكستان. وفي المساء، بدأت المحادثات الفلسطينية ـ الباكستانية، فترأس عرفات الوفد الفلسطيني،

وترأست رئيسة الحكومة، بنازير بوتو، الجانب الباكستاني. ورعى عرفات حفل افتتاح سفارة دولة فلسطين في باكستان، بحضور بوتو. والقى عرفات كلمة استعرض فيها آخر تطورات الموقف (وفا، ٩/٣/١٩٨٩). كما القى عرفات كلمة أخرى خلال مأدبة العشاء التي اقامتها بوتو على شرفه (المصدر نفسه).

• شهدت الارض المحتلة مسيرات نسائية حاشدة، واعتصامات في مكاتب الصليب الاحمر الدولي، بمناسبة الثامن من آذار (مارس) - يوم المرأة العالمي، استنكاراً للقمع الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وبدأ المواطنون اضراباً عاماً، يستمر يومين، بمناسبة دخول الانتفاضة الوطنية شهرها السادس عشر. في غضون ذلك، تجدّدت المصادمات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وتركّزت، خصوصاً، في القدس وغزة وبيت لحم. وقد جرح عشرات المواطنين، وتعرّض آخرون للاعتقال. وتعرّضت دوريات الجيش للرشق بالحجارة والزجاجات (الدستور، ٩/٣/١٩٨٩).

• توقعت أوساط الامن الاسرائيلية حدوث تصعيد في انتفاضة المناطق المحتلة في الشهور القريبة المقبلة، وفي الاساس بمناسبة سفر ارنس وشامير الى الولايات المتحدة. وتعتقد الاوساط الامنية الاسرائيلية بأن حجم تواجد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة عامل حاسم، وكل تخفيض للقوات يمكن ان يتسبب في تأجيج التظاهرات (عل همشمار، ٩/٣/١٩٨٩).

• قال د. آرييه يعري، في مؤتمر السلام الذي عقد في تل - أبيب: «اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لم ترد على التحولات داخل م.ت.ف. وحكومة اسرائيل تبنّت، عملياً، لاءات الخرطوم الثلاث، كسياسة رسمية لها». وحذّر د. يعري من انه اذا استمرت المعارضة الاسرائيلية للمفاوضات مع م.ت.ف. «فسوف نشتاق لعرفات، الذي هو الفلسطيني الاخير الذي يستطيع تزويدنا بالبضاعة المطلوبة: السلام» (عل همشمار، ٩/٣/١٩٨٩).

• توجّه عضو الكنيست السكرتير السياسي لحزب مبام، يائير تسبان، الى نيويورك، للمشاركة في الاجتماع الاسرائيلي - الفلسطيني، الذي سيجرى برعاية جامعة كولومبيا وبمبادرة من صحيفتي «نيو آوت لوك» و«الفجر» المقدسية. وقد رحّب تسبان بقرار الادارة الاميركية منح فيصل الحسيني تأشيرة لدخول الولايات المتحدة؛ وقال ان هذه الخطوة سوف تزيد من احتمالات نجاح الاجتماع (عل همشمار، ٩/٣/١٩٨٩). على صعيد آخر، قررت الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول لثلاثة من أعضاء م.ت.ف. لكي تمكّنهم من الاشتراك في هذا الاجتماع. وقد فحصت اوراق اعضاء م.ت.ف. الذين يطالبون بتأشيرات الدخول وفقاً للقانون الاميركي، الذي يقرّ بأنه لا يسمح بدخول أشخاص يعتبرون ارهابيين. غير ان الناطق بلسان وزارة الخارجية، تشارلز ريدمان، قال ان وزارته اعترفت بأنه تبيّن ان الاشخاص الثلاثة ليست لهم أي علاقة شخصية بالارهاب (المصدر نفسه).

• في احتفال أُقيم في دمشق، في ذكرى تولّي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في سوريا، شنّ الرئيس السوري، حافظ الاسد، حملة عنيفة على قيادة م.ت.ف. دون ان يسمّيها (الحياة، ٩/٣/١٩٨٩).

• قررت القيادة السوفياتية اجراء اتصالات مكثّفة مع قيادة م.ت.ف. ومصر وسوريا خلال الفترة المقبلة (القبس، ٩/٣/١٩٨٩).

## ١٩٨٩/٣/٩

• بدأ رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارة رسمية للهند تستغرق يومين. وقد وصل عرفات نيودلهي، قادماً من اسلام اباد، وكان في استقباله، في المطار، الرئيس الهندي راماسوامي فنكاتارا رامان، ورئيس الوزراء، راجيف غاندي. وأجرى عرفات مع غاندي محادثات تركزت على عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٠/٣/١٩٨٩).

• استمر الاضراب العام الذي بدأ امس في الارض المحتلة، لليوم الثاني على التوالي. وتواصلت المصادمات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد جرح مواطنون عديدون واعتقل واحد وخمسون، ونسفت سلطات الاحتلال منزلين في قطاع غزة. وتعرّضت دوريات الجيش الاسرائيلي للرشق بالحجارة والزجاجات (الاهرام، ١٠/٣/١٩٨٩).

• اخلى الجيش الاسرائيلي، للمرة الاولى منذ بدء الانتفاضة، موقعاً في مخيم الشاطىء للاجئين، في قطاع غزة؛ وسوف يحل محل جنود الجيش الاسرائيلي

قوات من حرس الحدود. وقال قائد منطقة الجنوب، اللواء اسحق مردخاي، ان الجيش الاسرائيلي سوف يعيد تنظيم صفوفه من جديد في قطاع غزة (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٩).

• اجتمع رئيس الادارة المدنية في الضفة الفلسطينية المحتلة، العميد شايكا ايرز، في نابلس، بمجموعة كبيرة من ممثلي التيارات السياسية المختلفة، وفي الاساس انصار م.ت.ف. في أول لقاء من نوعه. وكان بين المشاركين معتقلون اداريون اطلق سراحهم، ورجال من «حماس» ورجل يتعاطف مع الاخوان المسلمين؛ كذلك شارك شيوعيون ويساريون (عل همشمار، ١٠/٣/١٩٨٩).

• اعلن ممثل م.ت.ف. في تونس، حكم بلعاوي، ان لقاء جديداً سيعقد في العاصمة التونسية، في ١٥ آذار (مارس) الجاري، في اطار الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. (القبس، ١٠/٣/١٩٨٩).

• أمر السفير الاميركي في تونس، روبرت بيلّترو، بالبدء بتنظيم لقاء مع ممثلي م.ت.ف. في تونس. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن، ان هذا اللقاء سوف يكون المرحلة الرسمية الثانية في اتصالات واشنطن مع الفلسطينيين. والجدير بالذكر ان السفير الاميركي في تونس كان التقى اربع، او خمس، مرات مع ممثلي الفلسطينيين، غير ان لقاءه الاول في كانون الاول ( ديسمبر ) الماضي يعتبر لقاء رسمياً (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٩).

• وافق زعيم حزب العمل القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، قبل اسبوعين، على سفر رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الحزب، يسرائيل غت، الى تونس، واللقاء، في حديث، مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، ومع المسؤولين التونسيين، ومسؤولي الجامعة العربية؛ لكن بعد اتمام التأشيرات كافة، وحين اوشك غت على السفر من بون الى تونس، استلم امراً من بيرس بالعودة، فوراً، الى اسرائيل (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٩).

• أفادت أوساط رفيعة المستوى في الادارة الاميركية بأن الوضع في المناطق المحتلة سوف يكون في صلب محادثات وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، السياسية مع مسؤولي الادارة الاميركية. وتعتقد اوساط سياسية بأن الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، جيمس بيكر، سوف يدعوان الحكومة الاسرائيلية الى تسهيل الوضع الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة، وتقليص عمليات هدم المنازل وغلق البيوت والاعتقالات الادارية، من اجل تحسين الاجواء (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٩).

## ١٠/٣/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بنغلادش، وأُجري له استقبال شارك فيه رئيس الدولة محمد ارشاد. وكان عرفات افتتح، أمس، في نيودلهي، سفارة دولة فلسطين في الهند (الحياة، ١١/٣/١٩٨٩).

• فيما انتهى الاضراب العام في الضفة الفلسطينية المحتلة، استمر الاضراب العام في قطاع غزة المحتل، احتجاجاً على سياسة هدم المنازل. وعمّت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وجنود الاحتلال معظم ارجاء الارض المحتلة، واستشهد مواطن واصيب ١٥ بجروح. وتعرّضت دوريات الجيش الاسرائيلي للرشق بالحجارة والزجاجات (السفير، ١١/٣/١٩٨٩).

• في لقاء عقده، في واشنطن، مع قادة المنظمات اليهودية الاميركية، قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان تحرك ادارته في منطقة الشرق الاوسط يجب ان يكون حذراً، ومتأنياً، ودون انقطاع. وذكر بوش ان الحوار مع م.ت.ف. سوف يستمر، مع حرص ادارته على رفض الارهاب ومقاومته (الاهرام، ١١/٣/١٩٨٩).

## ١١/٣/١٩٨٩

• اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في ختام زيارته لبنغلادش، انه سيطلب الاعتراف بشرعية دولية للدولة الفلسطينية، في اثناء عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وأعرب عرفات عن أمله في ان يعقد مثل هذا المؤتمر في وقت قريب. وذكر عرفات ان ١٧٠ بلداً اعترفت باعلان المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، قيام الدولة الفلسطينية. وأشار عرفات الى ان اسرائيل ترفض، وحدها، هذا المؤتمر، وحذّر من ان استمرار اسرائيل في موقفها يمكن ان يؤدي الى اشعال حرب مدمّرة في المنطقة (الدستور، ١٢/٣/١٩٨٩). وطالب عرفات الولايات المتحدة الاميركية بتحديد سياستها تجاه القضية الفلسطينية، بعد ان

قبلت فتح الحوار مع م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٢/٣/١٩٨٩).

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة. وتركزت اعنف الاشتباكات في مدن غزة والخليل ورام الله ورفح ومخيم الشاطىء، وقد فرض نظام حظر التجول في معظم مناطق قطاع غزة. وقد استشهد مواطن وجرح عشرات، فيما واصلت قوات الاحتلال دهمها للمنازل والاماكن العامة واعتقلت عدداً آخر من المواطنين. وتعرّضت دوريات الاحتلال للرشق بالحجارة والزجاجات في غير مكان. وفي رام الله، أُلقيت زجاجة مولوتوف حارقة على عربة عسكرية، فأحرقتها (**الدستور**، ١٢/٣/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان جهاز الامن الاسرائيلي ينوي تقليص الاحتكاك مع سكان المناطق المحتلة، عبر تقليص قوات الجيش الاسرائيلي في مراكز المدن والقرى، واجراءات اخرى تؤدي الى تخفيف الضغط على السكان. وقال الوزير، ان وحدات من حرس الحدود سوف تحل، بشكل تدريجي، محل قوات الجيش الاسرائيلي في مراكز المدن ومخيمات اللاجئين، وسيستمر الجيش الاسرائيلي في تحمّل مسؤولية الامن الجاري، ووحدات حرس حدود سوف تدمج في الانشطة العامة (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٣/١٩٨٩). على صعيد آخر، اعلن رابين عن انه يتلقى اشارات وتلميحات تفيد بأن هناك المزيد من الشخصيات في المناطق المحتلة التي تميل الى قبول مبادىء مشروعه للحل. وأضاف رابين انه ينوي طرح مشروعه على الحكومة الاسرائيلية، عندما يعود رئيس الحكومة الاسرائيلية من زيارته لواشنطن (**عل همشمار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

• قررت لجنة الدفاع عن الاراضي العربية تقديم توصية الى لجنة المتابعة العربية العليا، لاعلان اضراب عام في القطاع العربي وعقد اربعة اجتماعات ومسيرات شعبية في الجليل الغربي والنقب، في ذكرى يوم الارض الواقعة في الثلاثين من آذار (مارس) الجاري (**عل همشمار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

• افتتح، في جامعة كولومبيا الاميركية، مؤتمر «الطريق الى السلام»، بمشاركة اسرائيليين وفلسطينيين، بينهم اعضاء كنيست اسرائيليون وأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. من الجانب الاسرائيلي، شارك أربعة اعضاء كنيست، هم شولاميت الوني ويوسي ساريد وران كوهن (راتس) وبائير تسبان (مبام)، وكذلك كُتاب ورجال علم وسياسيون واعضاء حركة السلام الآن وممثلو يهود الولايات المتحدة. وقد نُظّم المؤتمر من جانب صحيفة «الفجر» المقدسية والمجلة الشهرية الاسرائيلية «نيو آوت لوك» واصدقاء حركة السلام الآن في الولايات المتحدة والمجلس الاميركي لشؤون الفلسطينيين (**عل همشمار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

• عقد وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، اجتماعاً في واشنطن للقناصل العامّين الاسرائيليين، كافة، في الولايات المتحدة وكندا. وقد خصص الاجتماع، في الاساس، للبحث في تضعضع مكانة اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي، والسبل الى اصلاح الوضع (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٣/١٩٨٩). على صعيد آخر، أقرّ مصدر في حاشية ارنس بأن الوزير لم يحضر معه أي مشروع عملي. وأضاف المصدر: «اذا كان هناك مشروع، فسيحضره رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، معه (**المصدر نفسه**).

• عبّرت الاشتراكية الدولية عن عدم رضاها على منع حزب العمل الاسرائيلي لمندوبه في الاشتراكية الدولية من السفر الى تونس، في اطار لجنة شؤون الشرق الاوسط التابعة لها، والاجتماع هناك بزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال رئيس هذه اللجنة، هنس يورغان فيشنيبسكي، انه يعبّر عن اسفه لعدم مشاركة ممثلي اسرائيلي في لقاء تونس. وقد دعا ممثل مبام في الاشتراكية الدولية، اليعيزر غرانوت، حكومة اسرائيل الى البدء بمفاوضات مع م.ت.ف. وطلب من زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات التعبير عن تحفظه من أعمال الارهاب (**عل همشمار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

## ١٢/٣/١٩٨٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الرياض، مع الملك السعودي، فهد بن عبدالعزيز، وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر مستجدات القضية الفلسطينية، عربياً ودولياً، خصوصاً آخر تطورات الانتفاضة الوطنية الفلسطينية. وقد شكر عرفات الملك فهد على الموقف المبدئي والثابت الذي تقفه المملكة العربية السعودية تجاه نضال الشعب الفلسطيني. وكان عرفات

وصل الرياض، اليوم، قادماً من المنامة، بعد ان اختتم زيارته لدولة البحرين (**وفا**، ١٣/٣/١٩٨٩).

• تبادل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الرسائل مع القيادة السوفياتية. فقد تسلّم رسالة هامّة من هذه القيادة، خلال استقباله للسفير السوفياتي في تونس. وقد حمّل عرفات السفير رسالة جوابية. وكان عرفات وصل تونس، صباح اليوم، قادماً من الرياض. كما تبادل عرفات الرسائل، مع القيادة الالمانية الديمقراطية. فقد تسلّم رسالة من هذه القيادة نقلها سفير المانيا الديمقراطية في تونس، وحمّل عرفات السفير رسالة جوابية (**وفا**، ١٣/٣/١٩٨٩).

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير مكان في الارض المحتلة. وقد جرح عشرات المواطنين. وواصلت قوات الاحتلال حملات الدهم وهدم المنازل. وابقت السلطات نظام حظر التجول مفروضاً على جنين وبعض مناطق طولكرم. في غضون ذلك، تعرّضت الدوريات الاسرائيلية للرشق بالحجارة والزجاجات، واصيب جندي اسرائيلي بطعنة سكين، في بيت لحم (**الحياة**، ١٣/٣/١٩٨٩). وواصلت السلطات الاسرائيلية نشر وحدات من حرس الحدود والقوات الخاصة («القبعات الخضر») في الارض المحتلة، لمساندة قوات الاحتياط في مواجهة الانتفاضة. وقد اصيب، في المواجهات، ٨٥ مواطناً. واعتقلت السلطات مئة مواطن، عقب القاء زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية واصابة احد جنودها بحروق (**القبس**، ١٣/٣/١٩٨٩).

• واصلت شخصيات من م.ت.ف. واخرى من اسرائيل لقاءها المعقود في نيويورك. وبين المجتمعين رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، د. نبيل شعث، وممثل المنظمة في الامم المتحدة، زهدي الطرزي، واعضاء كنيست اسرائيليون (**الاهرام**، ١٣/٣/١٩٨٩).

• قال اللواء (احتياط) الاسرائيلي، يهوشفاط هركابي، في افتتاح مؤتمر السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني في نيويورك: «يجب اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. لأنها هي القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني». وقال رئيس اللجنة السياسية التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، د. نبيل شعث: «نحن نريد السلام، الآن، وليس في الاجيال المقبلة». وأكد شعث انه يتحدث باسمه، فقط (**دافار**، ١٣/٣/١٩٨٩).

## ١٣/٣/١٩٨٩

• استشهد مواطن واصيب ٤٣ بجروح، فيما تجددت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة. وقتل جنديان اسرائيليان في الاشتباكات، وتمّت تصفية عميل لاسرائيل. في غضون ذلك، شددت السلطات الاسرائيلية حملات الدهم والاعتقال واجراءات القمع والعقوبات الجماعية، فتوسّعت في فرض حظر التجول وقطعت الكهرباء عن عدد من القرى والاحياء، ودهمت مستشفى في نابلس، واعتقلت عدداً من الجرحى الذين يعالجون فيه (**القبس**، ١٤/٣/١٩٨٩).

• سلّطت الاضواء، مجدداً، على الحدود مع لبنان، بعد اعلان جبهة التحرير الفلسطينية عن عملية فدائية وقعت ليل الاحد / الاثنين، وأدت الى استشهاد ثلاثة من مقاتليها، وهي العملية الثانية من نوعها في غضون ٢٤ ساعة (**الشرق الاوسط**، ١٤/٣/١٩٨٩). وقد شاركت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي في العملية باضاءة المنطقة (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٣/١٩٨٩).

• اجتمع الملك الاردني حسين، في لندن، مع رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، في غداء عمل، في مقر رئاسة الحكومة. وحضر الاجتماع رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي. وقد أثار الجانبان التطورات التي استجدت في منطقة الشرق الاوسط، لا سيما المتعلقة منها بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبحثا في الجهود المبذولة من مختلف الاطراف لعقد مؤتمر دولي للسلام، وتوقفا عند المواقف والعقبات التي تضعها الحكومة الاسرائيلية، لا سيّما لجهة اصرارها على رفض الجلوس الى طاولة المفاوضات (**الشرق الاوسط**، ١٤/٣/١٩٨٩). وقد أعرب الملك حسين عن ارتياحه التام للجو الذي أجريت فيه محادثاته مع تاتشر، وقال انه يلمس، كل يوم، بوادر جديدة، في ما يتعلق بتحرك الدول الاوروبية الغربية، عموماً، وبريطانيا، خصوصاً، لحل أزمة الشرق الاوسط (**القبس**، ١٤/٣/١٩٨٩).

• افادت مصادر في القدس بأن اسرائيل تنوي الاستجابة جزئياً لطلب الولايات المتحدة بشأن احداث تغيير في سياستها تجاه العرب في المناطق المحتلة؛ ومن بين ذلك اعادة النظر في فتح المدارس، واطلاق

سراح عدد محدّد من المعتقلين الاداريين، وتسهيلات في الضرائب، واتخاذ سلسلة من التسهيلات الادارية الاخرى. وحسب أقوال هذه المصادر، تنوي اسرائيل اتخاذ هذه الاجراءات، من خلال تجاهل م.ت.ف. ومن خلال التوجّه المباشر الى السكان الفلسطينيين (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٩).

• اكد الرئيس الاميركي، جورج بوش، خلال لقائه بوزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان الولايات المتحدة تتوقع تقدماً في مسار السلام في الشرق الاوسط، وطرح افكار جديدة، بمناسبة زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، المرتقبة لواشنطن. وأكد بوش، ايضاً، ان الولايات المتحدة «لا تريد اضاعة الفرصة في الشرق الاوسط». وأضاف الناطق باسم البيت الابيض، ان الرئيس بوش يعتقد بأن «المحادثات المباشرة هي أفضل طريق الى السلام» (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٩).

• أفادت عضو الكنيست، شولاميت الوني، المشاركة في المؤتمر الاسرائيلي ـ الفلسطيني المنعقد في نيويورك، بأن «ثلاثة اعضاء من الليكود قاموا، قبل فترة قصيرة، بزيارة لتونس واجتمعوا مع قيادة م.ت.ف. في محاولة للتوصل الى اتفاق بشأن انهاء الانتفاضة». من جهة أخرى، أفاد مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، في رد على هذا الخبر، بأن «ليس على علم بهذا الامر» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٣/١٩٨٩).

## ١٤/٣/١٩٨٩

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وفد لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية، برئاسة جان ماري لايرت. واستعرض عرفات مع الوفد الوضع في الشرق الاوسط، وتصاعد الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، ومبادرة السلام الفلسطينية (**وفا**، ١٥/٣/١٩٨٩).

• رفضت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة في الارض المحتلة اقتراح الولايات المتحدة الاميركية ايقاف الانتفاضة. وقد تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وجرح ٨٦ مواطناً، فيما بدأت قوات الاحتلال باستخدام طلقات معدن جديدة، اكثر فتكاً. وقد تركزت الاشتباكات، خصوصاً، في مدن نابلس وطولكرم وقلقيلية وبيت ساحور والخليل وبيت لحم وخان يونس وغزة، وعدد من القرى. وتعرضت دوريات الاحتلال للرشق بالحجارة والزجاجات (**القبس**، ١٥/٣/١٩٨٩).

• أعلن مصدر فلسطيني، في تونس، ان الاجتماعات التي عقدت في فيينا بين عدد من الوزراء، على هامش مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي، قد اسفرت عن تحديد موعد استئناف الحوار الفلسطيني ـ الاميركي. وأشار المصدر، بصفة خاصة، الى اجتماعات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مع كل من وزراء خارجية الاتحاد السوفياتي وايطاليا وبريطانيا والوفد الوزاري الاوروبي الذي يضم وزراء خارجية فرنسا واليونان واسبانيا. وذكر المصدر ان المنظمة طلبت، رسمياً، من الجانب الاميركي تحديد موعد لاستئناف الحوار، او ايقاف الاتصالات في الحال (**الشرق الاوسط**، ١٥/٣/١٩٨٩).

• قال وزير العلوم والتطوير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، في حديث مع مراسلي الصحف في القدس: «على المدى البعيد، لن تستطيع اسرائيل الامتناع عن بدء مفاوضات مع م.ت.ف.». وأكد وايزمان ان م.ت.ف. هي، فقط، التي تستطيع ضمان قيام تسوية سلمية. وأضاف: «اذا رغبنا بهذا، اولم نرغب، فسوف يكون علينا الجلوس الى طاولة واحدة. اعتقد بأننا سنجلس، وانا مستعد للجلوس، مع م.ت.ف. وعرفات زعيم لها، واجراء محادثات جدية معها» (**معاريف**، ١٥/٣/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، للجنة الخارجية التابعة للكونغرس الاميركي، ان من المحتمل ان تضطر اسرائيل الى اجراء مناقشات مع م.ت.ف. وقال بيكر، بعد لقائه بوزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس: «اذا لم تنجح اسرائيل في التوصل الى اجراء محادثات بين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين ليسوا اعضاء في م.ت.ف. فعندها ينبغي اجراء مباحثات بين الاسرائيليين وممثلي م.ت.ف.» (**معاريف**، ١٥/٣/١٩٨٩).

## ١٥/٣/١٩٨٩

• عمّ اضراب شامل الارض المحتلة، بينما اصيب ٦٢ مواطناً بجروح في المواجهات التي تواصلت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد جرح ٣٢ مواطناً في مدينة قلقيلية، وحدها، عندما تصدى اهلها لدورية اسرائيلية حاولت اقتحام المدينة. وقد اعتقلت سلطات الاحتلال ٧٢ مواطناً وهدمت ١٣ منزلاً، وعمدت

الى اسلوب جديد في ممارساتها القمعية، حيث تقوم السيارات العسكرية بمطاردة المواطنين. وتعرّضت سيارة عسكرية اسرائيلية للحرق في مخيم جباليا، ففرضت السلطات الاسرائيلية حالة حصار عليه (القبس، ١٦/٣/١٩٨٩).

• ابلغت الولايات المتحدة الى وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان المطلوب افكار جديدة، وان هناك فرصة للسلام في الشرق الاوسط يجب عدم تفويتها؛ وان المطلوب، أيضاً، خفض حدة التوتر في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والبدء، في الوقت عينه، بمحادثات عامّة في شأن الوضع النهائي للاراضي المحتلة، على أساس قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، وعلى نحو يضمن حاجات اسرائيل الامنية، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وأبلغ وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى نظيره الاسرائيلي، الذي التقاه في واشنطن، انه اذا كانت هناك رغبة في التحرك نحو السلام، «فعلينا ان نتخذ خطوات على الطبيعة». ولم يستبعد بيكر، في شهادته الى لجنة الكونغرس، مفاوضات بين اسرائيل وم.ت.ف. (الحياة، ١٦/٣/١٩٨٩).

• اعتقلت السلطات الاسرائيلية خلية فدائية مؤلفة من شخصين، كانت في طريقها من مصر الى اسرائيل، بهدف مهاجمة موقع تابع للجيش الاسرائيلي، بالقرب من نقطة الحدود في رفح. وأفاد الفدائيان، في شهادتيهما، بأنهما ارسلا لتنفيذ عملية من قبل منظمة الجهاد الاسلامي وبعلم «فتح» وبعلم زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات (عل همشمار، ١٦/٣/١٩٨٩).

• ألغت الادارة المدنية الاسرائيلية في المناطق المحتلة القيود التي كانت فرضتها على سفر انصار عرفات في المناطق المحتلة وعلى شخصيات من الحزب الشيوعي، مثل بشير البرغوثي، الى الخارج. وفي الماضي علّلت اسرائيل منع السفر بأن انصار عرفات يجرون اتصالات مع م.ت.ف. بعد خروجهم من اسرائيل. الاذن بالخروج فُسّر على أساس ان اسرائيل تريد اجراء اتصالات مع م.ت.ف. بواسطة انصار عرفات في المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٦/٣/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في حديث هاتفي مع نظيره الاميركي، جيمس بيكر: «يحتمل ان تخرّب الولايات المتحدة، بيديها، الجهود المبذولة لايجاد ممثلين من بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة لاجراء محادثات مع اسرائيل من خلال ما تتحدث، الآن، عن الخيار في حال فشل الجهود المبذولة». وكان ارنس، بهذا، ينتقد اقوال بيكر للجنة الخارجية التابعة للكونغرس الاميركي، بشأن احتمال اضطرار اسرائيل الى التحدث مع م.ت.ف. بهدف ضمان مفاوضات مباشرة ذات دلالة (عل همشمار، ١٦/٣/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «لن يهدأ لنا بال الى ان يوجد بين عرب [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة اشخاص يكونون مستعدين للانضمام الى وفد الدولتين المجاورتين لنا، مصر والاردن، لكي نجري حواراً مباشراً للسلام. وبعد انجاز هذا الحوار والوصول الى المفاوضات المباشرة، سنسعى الى الهدف الرئيس وهو تسوية مرحلية» (عل همشمار، ١٦/٣/١٩٨٩).

• قرر وزراء المعراخ، خلال النقاش السياسي الذي اجروه، ان يقوم القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، بمطالبة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بطرح مشروع رابين في اثناء محادثاته في واشنطن، من اجل تسوية مرحلية في المناطق المحتلة، أو، على الاقل، طرح الافكار الاساسية العامة التي يحتويها هذا المشروع (عل همشمار، ١٦/٣/١٩٨٩).

• وجّه المؤتمر البرلماني العالمي دعوة رسمية الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لالقاء كلمة سياسية في اجتماع المؤتمر الذي يعقد في العاصمة المجرية، بودابست. وقد اتخذت اللجنة التنفيذية للمؤتمر قرار توجيه الدعوة خلال افتتاح اعمال المؤتمر، وصوّت الى جانب القرار ٩٣٣ عضواً، مقابل ٧٨ ضده، وامتناع ٩٦ عن التصويت. وبين المصوّتين الى جانبه ١١ من اعضاء الوفد الاميركي، الذي يضم ٢٢ عضواً (الشرق الاوسط، ١٦/٣/١٩٨٩).

# بيبليوغرافيا

## القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

### ( قائمة مختارة )

### اسرائيل

#### ○ الاحزاب والتكتلات


١ شاهين، احمد؛ «راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٣١ ـ ٤٦.

٢ عبدالجواد، صالح؛ «تحليل لنتائج الانتخابات الاسرائيلية»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٠٦، شباط ( فبراير ) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٣٦.

٣ م.م.ح.؛ «الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل؛ المغزى والدلالات [ تقرير ]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ١٢/ ٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠٨٩ ـ ١٠٩٥.

٤ Bar-Naten, Yaacov; "The Shamir Government", *Israel Scene*, Vol. 10, No. 1, January 1989, pp. 4 - 7.

٥ "Israel's New Coalition Government", *Israel & Palestine Political Report*, No. 148, January / February 1989, pp. 5 - 9, 12 - 16.

٦ Naor, Arye; "Labour's Dilemma", *The Jerusalem Post*, 11/3/1989, p. 8.


#### ○ الاستيطان والمستوطنات


٧ عبدالله، جوزيف؛ «المستوطنون [الصهيونيون] يشكلون ميليشيا مسلّحة لقمع الانتفاضة»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٩٤٩، ٥/٣/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٢.

٨ المسيري، عبدالوهاب؛ «الانتفاضة وسقوط الاجماع الصهيوني حول الاستيطان»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١٤٩ ـ ١٦٤.


#### ○ الاقتصاد


٩ ابراهيم، ابراهيم أحمد؛ «أزمة الاقتصاد الاسرائيلي من الليكود الى الحكومة الائتلافية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول ( يوليو ـ سبتمبر ) ١٩٨٨، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٧.

١٠ ابو صبيح، عمران؛ «الانتفاضة والسياحة الاسرائيلية؛ ملاحظات أولية [ تقرير ]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول ( اكتوبر ـ ديسمبر ) ١٩٨٨، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٨.

١١ Rushfield, Daniel; "Israeli Taxes in an International Perspective", *The Israel Economist*, Vol. XLIV, No. 5, December 1988, pp. 17 - 19.


#### ○ الشؤون العسكرية


١٢ بسطامي، مها؛ «اسرائيل تستعد للحرب المقبلة [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٨٣ ـ ٨٩.

١٣ ربيع، عمرو هاشم؛ «التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٤٦ ـ ٦٥.

١٤ الصوّاف، محمد؛ «آثار الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي [ تقرير ]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٢/ ٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠٧٩ ـ ١٠٨٩.

١٥ محمد، عبدالعاطي؛ «القمر الاصطناعي الاسرائيلي سلاح للتجسّس... وعسكرة

الفضاء»، **الدراسات الاعلامية** (دمشق)، العدد ٥٣، تشرين الاول ـ كانون الاول ( اكتوبر ـ ديسمبر ) ١٩٨٨، ص ١١٥ ـ ١١٨.

١٦ Bahiri, Simcha; "Israel's Military Economy", *New Outlook*, Vol. 32, No. 2 (288), February 1989, pp. 34 - 35.

### ○ العلاقات الخارجية

١٧ سعادة، عمر؛ «اسرائيل وسياسة الانفراج الدولي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٦٦ ـ ٨٢.

١٨ عبدالرحمن، محمد؛ «هجوم دبلوماسي اسرائيلي فاشل [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

١٩ نت، دونالد؛ «الحركة الارتجاعية على اللوبي الاسرائيلي في واشنطن»، **انتر برس** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ١، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ٧٩ ـ ٨٦؛ نقلاً عن **ميدل ايست انتليجنس**، تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨.

٢٠ Anderson, Jan Lee; "Loose Cannons; On the Trail of Israel's Gunrunners in Central America", *New Outlook*, Vol. 32, No. 2 (288), February 1989, pp. 11 - 26.

٢١ Codo, Leon Cesar; "Israel's Return to Sub-Saharan Africa", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 11, No. 1, March 1989, pp. 58 - 73.

٢٢ Kaufman, Edy; "Israel and Central America; Arms Sales and their Significance", *New Outlook*, Vol. 32, No. 2 (288), February 1989, pp. 29 - 33.

٢٣ Samaratne, G.P.V.; "Renewal of Ties between Sri Lanka and Israel", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 11, No. 1, March 1989, pp. 74 - 86.

### العالم العربي

٢٤ أ. ش.؛ بانتظار القمة؛ نشاط في الوقت الضائع [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠٥ ـ ١١٢.

٢٥ ابراهيم، سعدالدين؛ «نحو تجمّعات عربية وسيطة؛ مجلس التعاون العربي، وشروط نجاحه»، **المنتدى** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٤٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٧.

٢٦ حسين، عدنان؛ «الطريق الى ' القمة العربية ' الاولى»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ٣٠.

٢٧ عبدالحق، بدر؛ لقاء التعاون الاستراتيجي؛ قمة بغداد ارست الواقعية والتدرّج في تحقيق اهداف التجمّع الرباعي»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢٥٠، ١٩٨٩/٢/٢٠، ص ٨ ـ ١٣.

٢٨ «نص اتفاقية مجلس التعاون العربي»، **المنتدى**، السنة ٤، العدد ٤٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.

٢٩ Abdul-Hak, Taj-Eddin and Bader Abdul-Hak; "The Arab World in Flux", *New Outlook*, Vol. 32, No. 2 (288), February 1989, pp. 45 - 46.

## فلسطين

### ○ الاجتماع

٣٠ خالد، اسامة؛ «المرأة الفلسطينية في الارض المحتلة؛ دور متميّز وعطاء نوعي»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٩، ١٩٨٩/٣/٥، ص ٦ ـ ٩.

٣١ درّاج، فيصل؛ «رأي في واقع ودور المرأة الفلسطينية؛ على هامش يوم المرأة: المرأة الفلسطينية قلب النضال الوطني ووجهه الاسمى»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٠، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٤٠ ـ ٤٣.

٣٢ زقوت، جمال؛ «دور وطني مجيد للمرأة الفلسطينية في الاراضي المحتلة»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٠٢، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٣١ ـ ٣٧.

٣٣ السيد، يونس؛ «نحو مفهوم أعمق لدور المرأة في الانتفاضة؛ المرأة الفلسطينية في صدر الصراع»، **الى الامام** (دمشق)، العدد ١٠٨٠، ١٩٨٩/٣/١٠، ص ١٢ ـ ١٤.

٣٤ عبدالقادر، نضال؛ «المرأة الفلسطينية في الارض المحتلة؛ عطاء متميّز ودور متعاظم في صنع انتصارات شعبنا»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ٢٠٧، ص ٣٠ ـ ٣٤.

٣٥ الغنيمي، زينب؛ «مشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العمل المنتج ودورها في عملية التنمية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٨٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٨٨ ـ ١٠٠.

### ○ الاقتصاد

٣٦ ابو شكر، عبدالفتاح؛ «الهجرة الخارجية للعمالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ حجمها، خصائصها، دوافعها»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٥١ ـ ٧٣.

٣٧ ابو علي، ميسر؛ «الاقتصاد المنزلي الزراعي والانتفاضة الفلسطينية [ تقرير ]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول ( اكتوبر ـ ديسمبر ) ١٩٨٨، ص ٢١٨ ـ ٢٢٧.

٣٨ «الانتفاضة الشعبية والتطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١١٤ ـ ١٣٤.

٣٩ حوارني، هاني؛ «الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للضفة الفلسطينية بعد حرب [العام] ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول ( يوليو ـ سبتمبر ) ١٩٨٨، ص ١٧٧ ـ ١٨٩.

٤٠ ر. م.؛ «[المناطق المحتلة] بين أزمتي اسرائيل والاردن [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

٤١ ساره، فايز؛ «العمال الفلسطينيون في الكيان الصهيوني؛ الاطار القومي وقضايا العمل والحقوق والحريات»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٤٣.

٤٢ «القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول ( يوليو ـ سبتمبر ) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٥٥.

٤٣ «النقابات العمالية الفلسطينية تحت الاحتلال [ تقرير ]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١٧٦ ـ ١٩٠.

## الفلسطينيون

### ○ الاضرابات والتظاهرات

٤٤ ابو خطّاب، سمير؛ «أساليب المقاومة الشعبية الفلسطينية في الانتفاضة [ تقرير ]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١٩١ ـ ٢٠١.

٤٥ ابو عون، جودت؛ «دور الحركة الطلابية والمؤسسات التعليمية في الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول ( يوليو ـ سبتمبر ) ١٩٨٨، ص ١٤١ ـ ١٥٦.

٤٦ ابو المجد، جمال؛ «اسبوع دام، والانتفاضة تتحدى المحتلين [في ختام شهرها الخامس عشر]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٠، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤٧ «الانتفاضة؛ المصابون واحتمالات الاعاقة»، **فلسطيننا** (تونس)، العدد ٢٧، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٠.

٤٨ الحسيني، مصطفى محمد؛ «الانتهاكات في الارض المحتلة ترتد الى نحر اسرائيل [ تقرير ]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٢/ ٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠٧٢ ـ ١٠٧٩.

٤٩ خليل، سمير سلامة؛ «دراسة تحليلية للاصابات خلال الشهور العشرة الأولى للانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١٦٥ ـ ١٧٥.

٥٠ زقوت، جمال؛ «الانتفاضة تقترب من انهاء الربع الاول من عامها الثاني؛ الانجازات تتعاظم والشعب يواصل بناء لبنات دولة فلسطين»، **الحرية**، العدد ٢٩٩، ١٩/٢/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٧.

٥١ سرحان، خالد؛ «الانتفاضة في الصحافة الالمانية [ تقرير ]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٢٠٢ ـ ٢١١.

٥٢ صالح، جهاد؛ «محاولات صهيونية يائسة لايقاف ثورة الحجارة»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥١٧، ١١/٣/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٧.

٥٣ عبدالحميد، مهنّد؛ «الانتفاضة الفلسطينية تختتم عامها الأول؛ تاكتيكات الانتفاضة وانجازاتها السياسية والتنظيمية»، **الاردن الجديد**، العدد ١١، خريف ١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٤١.

٥٤ عبدالخالق، اياد؛ «٥١٤ بؤرة للانتفاضة»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٣٨، ٢٦/٢/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٠.

٥٥ فولات، اريك؛ «الخوف من السلام في الارض المقدسة»، **انتربرس**، السنة ١، العدد ١، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ٨٧ ـ ٩١؛ نقلاً عن **شتيرن**، ٢٩/١٢/١٩٨٨.

٥٦ ليدرمان، جيم؛ «تفسير الانتفاضة في الضفة الغربية»، **انتربرس**، السنة ١، العدد ١، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ٥٩ ـ ٧٣؛ نقلاً عن **فورين بوليسي**، العدد ٧٢، خريف ١٩٨٨.

٥٧ ـــ ، ـــ ؛ «نابلس بدون ماء، أو دواء، أو غذاء»، **الحرية**، العدد ٣٠٢، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٥٨ مباركة، محمد؛ «الانتفاضة ويوم الارض»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٤، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢٣.

٥٩ المسيري، عبدالوهاب؛ «الانتفاضة وتقويم الشخصية اليهودية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول ( اكتوبر ـ ديسمبر ) ١٩٨٨، ص ١٩٤ ـ ٢٠٩.

٦٠ «نابلس؛ جبل النار في مواجهة مذبحة التراث والحضارة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٥٣، ١٣/٣/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٦١ «[نص بيان الاسرى والاسيرات في المعتقلات الاسرائيلية، بتاريخ ٩/٢/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٢٩٩، ١٩/٢/١٩٨٩، ص ٢٥.

٦٢ «[نص رسالة عشرات من المثقفين والاكاديميين الى الامين العام للامم المتحدة، للتدخل لايقاف اجراءات القمع الاسرائيلية في الارض المحتلة]»، **الحرية**، العدد ٣٠٠، ٢٦/٢/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٦٣ ي. ص.؛ «تشديد التصدي للاحتلال [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

٦٤ Bishara, Azmy; "Israel Faces the Uprising; A Preliminary Assessment", *Middle East Report*, Vol. 19, No. 2 (157), March/April 1989, pp. 6 - 14.

٦٥ Doumani, Beshara; "Abu Farid's House; Family and Politics in Salfit", *Middle East Report*, Vol. 19, No. 2 (157), March/April 1989, pp. 28 - 33.

٦٦ Ellis, Marc H.; "Solidarity with the Palestinian People: A Jewish Theological Perspective", *New Outlook*, Vol. 32, No. 2 (288), February 1989, pp. 40 - 41.

٦٧ Farjoun, Emmanuel; "The Great Divide; Constructing an Effective Israeli Opposition", *Middle East Report*, Vol. 19, No. 2 (157), March/April 1989, pp. 15 - 19.

٦٨ Gresh, Alain; "Palestinian Communists and the Intifadah", *Middle East Report*, Vol. 19, No. 2 (157), March/April 1989, pp. 34 - 36.

٦٩ Maksoud, Clovis; "The Implications of the Palestinian Uprising; Where from Here?", *American- Arab Affairs*, No. 26, Fall 1988, pp. 50 - 55.

٧٠ Petreanu, Dan (*et al*); "The Army and the Intifada", *The Jerusalem Post*, 4/2/1989, pp. 1 - 2.

٧١ Whartman, Eliezer; "Fruits of Violence", *Israel Scene*, Vol. 10, No. 1, January 1989, pp. 10 - 12.

٧٢ ـــ, ـــ ; "The Media War [and the Intifada]", *Israel Scene*, Vol. 10, No. 1, January 1989, pp. 12 - 14.

## ○ بيانات وتصريحات

٧٣ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ «[نص بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة بشأن الانتفاضة واجراءات سلطات الاحتلال]»، **نضال الشعب**، العدد ٥١٧، ١١/٣/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٧٤ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٣٤؛ نداء م.ت.ف. عنواننا الوحيد؛ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٧، ١٩/٢/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٧٥ ـــ ، «[نص النداء الرقم ٣٥؛ نداء شعب واحد وقيادة واحدة؛ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٩، ٥/٣/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٧٦ ـــ ، «[نص نداء القيادة الموحدة الى جماهير مدينة القدس لمقاطعة الانتخابات البلدية]»، **الحرية**، العدد ٣٠١، ٥/٣/١٩٨٩، ص ٣٢.

٧٧ ـــ ، «[نص نداء المقاطعة الرقم ٢، بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٣٠١، ٥/٣/١٩٨٩، ص ٢٩ ـ ٣٠.

٧٨ «[مقتطفات من نداء اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني في الارض المحتلة، بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩، الداعي الى اطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات من السجون الاسرائيلية]»، **الحرية**، العدد ٢٩٩، ١٩/٢/١٩٨٩، ص ٢٤.

٧٩ «[مقتطفات من نداء اصدره معتقلو ' انصار ـ ٣ ' بشأن اطلاق سلطات الاحتلال النار على الاسرى والمعتقلين]»، **الحرية**، العدد ٣٠١، ٥/٣/١٩٨٩، ص ٢٧.

٨٠ «[نص برقية معتقلي الانتفاضة من معسكر ' انصار ـ ٣ ' الى الاخ ياسر عرفات، بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٠، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ٩.

٨١ «[نص بيان لجنة المحامين الفلسطينيين في الارض المحتلة، بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٩، بشأن الجرائم التي تعرّض لها المعتقلون الفلسطينيون]»، **الحرية**، العدد ٢٩٩، ١٩/٢/١٩٨٩، ص ٢١.

٨٢ «[نص بيان المجلس النسوي الاعلى بمناسبة عيد المرأة العالمي، بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٣٠٢، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ٣٠.

٨٣ «[نص مذكرة الهيئات والشخصيات الوطنية في مدينة نابلس، بتاريخ ٤/٣/١٩٨٩، الى المؤسسات الدولية بشأن ما ترتّب على حصار المدينة من قبل الجيش الاسرائيلي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٠، ١٢/٣/١٩٨٩، ص ١٢.

## القضية الفلسطينية

٨٤ ابو النصر، عبدالكريم؛ «فلسطينيو السلام متهمون بالارهاب [الحوار الفلسطيني ـ الاميركي والعمليات الفدائية من جنوب لبنان]»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦٢٦، ١٨/٢/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٩.

٨٥ بايبس، دانيال وآدم كارفينيكل؛ «هل الاردن هو فلسطين ؟»، **انتربرس**، السنة ١، العدد ١، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ٢٦؛ نقلاً عن **كومنتري**، المجلد ٨٦، العدد ٤، تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٨٨.

٨٦ حيدري، نبيل؛ «مكاسرة الكبار في الشرق الاوسط [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١١٣ ـ ١٢٠.

٨٧ سماحة، جوزيف (مُعد)؛ «محاضرة هامة وخطيرة لشيفاردنادزه في القاهرة، مفاتيح السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٥٣، ١٣/٣/١٩٨٩،

ص ١١ ـ ١٣.

٨٨ شبيب، سميح؛ «تصعيد جبهة السلام، اقليمياً ودولياً [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠١ ـ ١٠٤.

٨٩ صادق، عوني؛ «الموقف الاوروبي ينزع الى الاستقلال وينتهي الى التبعية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٩، ٥/٣/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٧.

٩٠ العبدالله، هاني؛ «أفكار ومبادرات [اسرائيلية] لفك طوق العزلة [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

٩١ المدهون، ربعي؛ «الانتخابات ومرحلة الاختبارات المتبادلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٥.

٩٢ مركز يافيه للابحاث الاستراتيجية، «هل هناك حاجة ملحّة لفكر خلاق في اسرائيل وبين الفلسطينيين ؟ [ملخص تقرير بعنوان ' يهودا والسامرة ' وغزة؛ طرق التسوية السلمية]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٢/٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١١١١ ـ ١١١٤.

٩٣ «معركة بئر السبع [العام] ١٩٤٨»، **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، السنة ١١، العدد ١٢٣ ـ ١٢٤، كانون الثاني / شباط ( يناير / فبراير ) ١٩٨٩، ص ٧٢ ـ ٧٣.

٩٤ موداعي، اسحق؛ «لم لا م.ت.ف. ؟»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٢/٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١١٠٣ ـ ١١٠٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٧/٢/١٩٨٩.

٩٥ «[نص اعلان اللجنة الدولية لحقوق الانسان الفلسطيني الى الدول العالم للاعتراف بالدولة الفلسطينية]»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٦٣ ـ ١٦٤، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ١١٩.

٩٦ ياريف، أهارون؛ «نحو العام ٢٠٠٠؛ ما هي الخيارات المتاحة أمام اسرائيل، وما هو ثمنها ؟»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٢/٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠٦٥ ـ ١٠٧١؛ في: هار ـ ايفن، الوف ( محرّر )؛ **حرب اخرى ام توجه نحو السلام ؟**، القدس: معهد فان لير، ١٩٨٨.

٩٧ يعقوبي، جاد؛ «القرار المصيري»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٢/٦٠، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١١١٥ ـ ١١١٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٤/٢/١٩٨٩.

٩٨ Belfiglio, Valentine Y.; "The Palestinian Claim to the Israeli Administered Provinces", *International Problems,* Vol. XXVII, No. 3-4 (51), Winter 1988, pp. 27-47.

٩٩ Carlucci, Frank C.; "The Outlook for Peace in the Middle East", *American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 78-81.

١٠٠ Eban, Abba; "Negotiate Now, from Strength", *The Jerusalem Post,* 18/2/1989, p. 8.

١٠١ Farshee, Louis M.; "The Bernadotte Plan and Zionist Expansionism", *American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 28-39.

١٠٢ Moughrabi, Fouad; "Public Opinion Building Fire for US Mid East Peace Intiative", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 11, March 1989, p. 19.

١٠٣ Segal, Jerome M.; "A Comparative Analysis of Segal and Husseini Independence Plans for Palestine"', *American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 1-8.

١٠٤ Stanley, Bruce; "Raising the Flag over Jerusalem; The Search for a Palestinian Government", *American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 9-27.

## منظمة التحرير الفلسطينية

١٠٥ Steinberg, Matti; "The Pragmatic Stream of Thought within the PLO According to Khalid al-Hasan", *The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 11, No. 1, March 1989, pp. 37-57.

## ○ بيانات وتصريحات

١٠٦ خلف، صلاح (أبو اياد)؛ «لا نخاف

الانتخابات [في فلسطين المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٨، ١٩٨٩/٢/٢٦، ص ٨ ـ ٩.

١٠٧ الوزير، خليل (ابو جهاد)؛ «رسالة الشهيد ' ابو جهاد ' الى قيادة الانتفاضة [بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤.

▷ **الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين**

١٠٨ «[نص بيان الاتحاد بشأن اعتقال سلطات الاحتلال للصحافيين الفلسطينيين في دولة فلسطين]»، **الحرية**، العدد ٣٠١، ١٩٨٩/٣/٥، ص ٥٣.

▷ **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**

١٠٩ «لن ينالوا من الانتفاضة، ولن يحولوا دون انتصار دولة فلسطين [بيان المكتب السياسي للجبهة، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢]»، **الحرية**، العدد ٣٠٠، ١٩٨٩/٢/٢٦، ص ٦ ـ ٧.

١١٠ «[نص بيان منظمة الجبهة في الارض المحتلة بمناسبة العيد العشرين لانطلاقة الجبهة]»، **الحرية**، العدد ٣٠٠، ١٩٨٩/٢/٢٦، ص ٨ ـ ٩.

▷ **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**

١١١ «[بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٨، ١٩٨٩/٢/١٩، ص ٤ ـ ٥.

١١٢ «[وقائع مؤتمر صحافي لجورج حبش، في دمشق، بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٠، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٦ ـ ١٠.

▷ **عرفات، ياسر ( أبو عمار )**

١١٣ «نداء القائد العام الى ابطال نابلس، ابطال جبل النار [بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٠، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٨ ـ ٩.

١١٤ «[نص رسالته الى عمّال مؤسسة صامد]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١ ـ ٤.

١١٥ «[نص] رسالة القائد العام الى الشعب [الفلسطيني] بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الخامس عشر؛ [بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٧، ١٩٨٩/٢/١٩، ص ٢٦ ـ ٢٩.

١١٦ «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها السادس عشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٠، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٦ ـ ٧.

## المقابلات

١١٧ الحص، سليم؛ «برمجة الانسحاب السوري بعد الوفاق»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٥٠، ١٩٨٩/٢/٢٠، ص ١٤ ـ ١٥.

١١٨ حواتمة، نايف؛ «الانتفاضة مستمرة لسنوات، ودولة فلسطين حقيقة ثابتة»، **الحرية**، العدد ٢٩٩، ١٩٨٩/٢/١٩، ص ٦ ـ ١٣.

١١٩ الخرّوبي، محمد شريف؛ «الانتفاضة حدّدت آفاق الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **الحرية**، العدد ٣٠٢، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٢٠ خلف، صلاح (ابو اياد)؛ «اسرائيل تمهّد لغزو لبنان والاشتباك مع سوريا والاردن»، **الحوادث**، العدد ١٦٨٥، ١٩٨٩/٢/١٧، ص ٢٤.

١٢١ الزيّات، محمد حسين؛ «مجلس الأمن أجدى لمعالجة المشكلة من المؤتمر الدولي»، **الحوادث**، العدد ١٦٨٧، ١٩٨٩/٣/٣، ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٢٢ الصيد، حمادي؛ «الانتفاضة اخرجتنا من السحر وفرضت التغيير في الغرب»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٥٣، ١٩٨٩/٣/١٣، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٢٣ عبدربه، ياسر؛ «فزاعة ' الارهاب ' الاميركية محاولة للتهرّب من الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٣٠٢، ١٩٨٩/٣/١٢، ص ٨ ـ ١٠.

١٢٤ عبدالمجيد، عصمت؛ «لا انتخابات نزيهة في الارض المحتلة دون رقابة محايدة»، **المجلة**، العدد ٤٧٤، ٨/٣/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٢٥ عرفات، ياسر ( أبو عمار )؛ «اللجنة [العربية] ستنجح، ولن يسمح العرب بضياع لبنان»، **النهار العربي والدولي** (باريس)، السنة ١١، العدد ٦١٤، ١٣/٢/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٨.

١٢٦ فؤاد، ابو احمد؛ «تصعيد الكفاح المسلّح خط أساسي في استراتيجية منظمة التحرير»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٨، ٢٦/٢/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٨.

١٢٧ Husseini, Faisal; "The Barrier of Fear", *The Jerusalem Post,* 11/2/1989, p. 3.


## الكتب ـ عروض ومقابلات


١٢٨ ارونسون، جيفري؛ خلق حقائق؛ اسرائيل والفلسطينيون والضفة الغربية (بالانكليزية)، **انتربرس**، السنة ١، العدد ١، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩، ص ١٢٣ ـ ١٢٥ (مراجعة ايليا زريق).

١٢٩ الازعر، محمد خالد؛ المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٩٧ ـ ١٠٠ (مراجعة فايز ساره).

١٣٠ صالح، فرج الله ونبيلة بريز؛ المرأة العربية والانتاج؛ نموذج المرأة الفلسطينية، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٢١٧ ـ ٢٢٣.

١٣١ طهبوب، فائق حمدي؛ الحركة العمّالية والنقابية في فلسطين، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٥، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٨٩، ص ٢١٢ ـ ٢١٦ (مراجعة احمد شعيب).

١٣٢ El-Farra, Muhammad; *Years of no Decision, American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 133 - 136 (Reviewed by Yassin El-Ayouby).

١٣٣ Jamail, Milton and Margo Gutierrez; *It's no Secret; Israel's Military Involvement in Latin America, The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 11, March 1988, p. 41 (Reviewed by Ike Nahem).

١٣٤ Kassim, Anis (Ed.); *The Palestine Yerarbook of International Law* ؛ **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢١، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٣٨ ـ ١٤١ (مراجعة جوزف مغيزل).

١٣٥ Klieman, Aharon; *Statecraft in the Dark; Israel Practice of Quiet Diplomacy, The Jerusalem Post,* 4/3/1989, p. 16 (Reviewed by Nachman Spiegel).

١٣٦ Ma'oz, Moshe; *Asad, The Sphinx of Damascus, American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 125 - 129 (Reviewed by Talcott W. Seelye).

١٣٧ Morris, Benny; *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949* **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٩٠ ـ ٩٦ (مراجعة يزيد صايغ).

١٣٨ Neff, Donald; *Warriors against Israel, American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 129 - 133.

١٣٩ Penkower, Monty Noam; *The Jews were Expendable; Free World Diplomacy and the Holocaust, The Jerusalem Post,* 4/3/1989, p. 16 (Reviewed by Nachman Spiegel).

١٤٠ Shlaim, Avi; *Collusion across the Jordan, The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. II, No. 1, March 1989, pp. 87 - 91 (Reviewed by Netanel Lorch).

١٤١ Tamir, Avraham; *A Soldier in Search of Peace, American-Arab Affairs,* No. 26, Fall 1988, pp. 143 - 145 (Reviewed by Michael D. Young).

## الكتب

١٤٢ احمد، ليلى عبداللطيف؛ **موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين**، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧، ٥٥ صفحة.

١٤٣ ابن الاشعل، عبدالله؛ **منظمة التحرير الفلسطينية**، جدّة: الشركة السعودية للتوزيع، ١٩٨٨.

١٤٤ **اوراق عربية عن فلسطين ومصر والوحدة العربية**، بيروت: دار الصمود للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

١٤٥ **بروتوكولات حكماء صهيون** (تعريب وشرح احسان حقي)، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٨، ١٣٤ صفحة.

١٤٦ بنبينستي، ميرون؛ **المشاريع المموّلة من قبل حكومة الولايات المتحدة الاميركية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣؛ القطاع الفلسطيني**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٧، ٣١ صفحة.

١٤٧ ديب، يوسف (مُعدّ)؛ **الجنوب تحت الاحتلال؛ يوميات، وثائق**، ١٩٨٣، الجزء الثاني (١٩٨٣/٧/١ ـ ١٩٨٣/١٢/٣١)، بيروت: حركة أمل ـ المكتب الاعلامي المركزي، ١٩٨٨، ٥٣٢ صفحة.

١٤٨ الجادر، عادل؛ **العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨، ٧٥ صفحة.

١٤٩ خالد، محمود؛ **معسكر اليمين الصهيوني**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨، ١٠٢ صفحة.

١٥٠ رمضان، احمد محمد؛ **اسرائيل ومصير الانسان المعاصر؛ دراسة في سيكولوجية التاريخ اليهودي وعلاقته بفلسفة التاريخ الانساني العام**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٧، ٢٤٨ صفحة.

١٥١ ساره، فايز؛ **اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة واوروبا**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨، ٧٥ صفحة.

١٥٢ صايغ، يوسف (وآخرون)؛ **الانتفاضة الفلسطينية؛ قراءة جديدة للقضية**، بيروت: النادي الثقافي العربي، ١٩٨٨، ١٦٨ صفحة.

١٥٣ عبدالله، سمير وسمير البرغوثي؛ **الاتجاهات العامة في تطوّر الاقتصاد الاسرائيلي**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨، ١٧٣ صفحة.

١٥٤ عبدالمسيح، جورج ابراهيم؛ **احذروا الخديعة اليهودية الجديدة**، بيروت: دار الركن، ١٩٨٨، ١٤٨ صفحة.

١٥٥ عدوان، نوّاف (مُعدّ)؛ **الحرب والانتفاضة؛ حول الحرب العراقية ـ الايرانية والانتفاضة الوطنية الفلسطينية**، بغداد: اتحاد اذاعات الدول العربية ـ المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، ١٩٨٨، ٢٥٤ صفحة.

١٥٦ **الانتفاضة تغيّر التاريخ**، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ٦٠٧ صفحة.

١٥٧ Abed, George T.; *The Palestinian Economy; Studies in Development under Prolonged Occupation*, London: Routledge, 1988, 176 Pages.

١٥٨ Arian, Asher (*et al*); *National Security and Public Opinion in Israel*, Tel - Aviv: The Jaffee Center for Strategic Studies, 1988, 133 Pages.

١٥٩ Aronson, Geoffrey; *Israel, Palestinians and the Intifada*, London: Kegan Paul International, 1989, 280 Pages.

١٦٠ Brand, Laur A.; *Palestinians in the Arab World; Institution Building and the Search for State*, New York: Columbia University Press, 1988, 320 Pages.

١٦١ Feldman, Shai; *U.S. Middle East Policy; The Domestic Setting*, Tel - Aviv: The Jaffee Center for Strategic Studies, 1988, 85 Pages.

١٦٢ Flores, Alexander; *Intifada; Aufstand der Palästinenser*, Berlin: Rotbueh Verlage, 1988.

١٦٣ Gold, Dore; *America, the Gulf and Israel; Centcom (Central Command) and Emerging U.S. Regional Security Policies in the Middle East*, Tel-Aviv: The Jaffee Center for Strategic Studies, 1988, 118 Pages.

١٦٤ Hall - Cathala, D.; *The Peace Movement in Israel, 1967 - 1987*, London: Macmillan Press, 1988.

١٦٥ Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Hour*, New York: Harper and Row, 1988.

١٦٦ Huppert, Uri; *Back to the Ghetto; Zionism in Retreat*, Buffalo, N.Y.: Promethens Books, 1988.

١٦٧ Karsh, E.; *The Soviet Union and Syria; The Asad Years*, London: Routledge, 1988.

١٦٨ Klieman, Aharon; *Statecraft in the Dark; Israel's Practice of Quiet Diplomacy*, Tel-Aviv: The Jaffee Center for Strategic Studies, 1988, 156 Pages

١٦٩ Lesch, Ann Mosely & Tessler Mark; *Israel, Egypt and Palestinians; From Camb David to Intifada*, Bloomington: Indiana University Press, 1989, 352 Pages.

١٧٠ Levitt, Wendy; *Intifada*, London: Kegan Paul International, 1989, 200 Pages.

١٧١ Rabinovich, Abraham; *Jerusalem on Earth; People, Passions and Politics in the Holy City*, New York: The Free Press, 1988.

١٧٢ Rogers, Mary Eliza; *Domestic Life in Palestine*, London: Kegan Paul International, 1989, 390 Pages.

١٧٣ Segal, Jerome M.; *Creating the Palestinian State; A Strategy for Peace*, Chicago: Laurence Hill Books, 1989.

١٧٤ *Statistical Abstract of Israel, 1988*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1988, 861 Pages.

١٧٥ Swirski, S.; *Israel's Oriental Majority*, London: Zed Books, 1989, 192 Pages.

١٧٦ Tannous, Izzat; *The Palestinians; Eyewitness History of Palestine under British Mandate*, New York: IGT Company, 1988.

١٧٧ *The Middle East and North Africa, 1989*, London: Europa Publications Ltd, 1988.

١٧٨ *The West Bank and Gaza; Israel's Options for Peace*, Tel-Aviv: The Jaffee Center for Strategic Studies, 1989, 235 Pages.


اعداد: ماجد الزبيدي

# شؤون فلسطينية

ترحُب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.